مختارات إسرائيلية

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
الأهرام
CENTER FOR POLITICAL & STRATEGIC STUDIES

السنة الخامسة عشر. العدد ١٧٦ أغسطس ٢٠٠٩ Aug. - 2009

ترجمات عبرية

- أوباما: «إسرائيل لم تحصل على الضوء الأخضر للهجوم على إيران»
- ٧٠٪ من سكان غزة يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم
- شمعون بيريس: «على الأسد أن يختار بين الجولان أو حزب الله وإيران»
- مصر ترفض تعيين أحد أقارب ليبرمان سفيراً لديها
- القدس: صدام بين «الحريديم» ورئيس البلدية التي أصبحت سجناً كبيراً للنساء
- ماذا وراء المناورات الإسرائيلية..؟

مختارات اسرائيلية

مجلة شهرية تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
العدد ١٧٦ ــ أغسطس ٢٠٠٩

رئيس مجلس الإدارة ورئيس المركز
د.عبد المنعم سعيد

رئيس التحرير
د عماد جاد

مدير التحرير
أيمن السيدعبد الوهاب

وحدة الترجمة

د يحيى عبد الله
محب شريف
شريف حامد
محمود صبرى
د.أشرف الشرقاوي
منير محمود
كمال أحمد
سيد رشاد
عادل مصطفى
محمد اسماعيل
مدحت الغرباوي
أسامة أبو رفاعى

المستشار الفنى
السيد عزمي

الإخراج الفني
مصطفى علوان

الآراء الواردة فى هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأى
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

مؤسسة الأهرام ـ شارع الجلاء ـ القاهرة ـ جمهورية مصر العربية
ت:٢٥٧٨٦١٠٠/ ٢٥٧٨٦٢٠٠/ ٢٥٧٨٦٣٠٠ فاكس ـ ٢٥٧٨٦٠٢٣٢

المحتويات

* المقدمة..د. عماد جاد ٤
أولاً: الدراسات
١- كتاب «نقطة اللاعودة» (القسم السادس-١)...........................رونين برجمان ٥
٢- كتاب «عدم المساواة» (الجزء الخامس عشر)..........................أوري رام ونيتسا بركوفيتش ١١
٣- مجموعة الاستخبارات الإسرائيلية: إلى أين..؟ (الفصل الثاني)..............شموئيل إيفن وعاموس جرانيت ٢١
ثانياً: الوثائق
١- مستشارو نيكسون طلبوا منه الضغط على إسرائيل لوقف برنامجها النووي.........حاييم إسروفيتش ٣٦
٢- اقتراح بإقامة وطن قومي لليهود في ألبانيا.............................نير حاسون ٣٧
ثالثاً: الشهادات
١- سنعود إلى إيران مرة أخرى...جاكي حوجي ٣٨
٢- الترتيبات الأخيرة في طهران..موشيه رونين ويوناتان جور ٤٢
٣- شهادة لمقاتل في لواء جولاني عن عملية «الرصاص المنصهر»..................عاموس هرئيل ٤٥
رابعاً: الترجمات العبرية
*** صفقة جلعاد شاليط:**
١- كلما تحدثنا قليلاً عن شاليط كلما كان أفضل...........................ميراف دافيد ٤٨
٢- نتنياهو: «مسئولية إعادة شاليط تقع على عاتقي»..........................آريك بندر وإيلي ليفي ٤٩
٣- الإفراج عن رئيس البرلمان الفلسطيني....................................حنا جرينبرج ٥٠
٤- صفقة شاليط أقرب الآن مما كانت عليه في عهد أولمرت........................علي واكد ٥٠
٥- نحن مسئولين عن التقصير في حق شاليط..................................جي ماروز ٥٢
٦- ثلاث سنوات في الأسر..أوري توفال ٥٣
٧- واشنطن والاتحاد الأوروبي يؤيدان المبادرة المصرية.........................عكيفا إلدار ٥٧
٨- لماذا لم يعد جلعاد شاليط حتى الآن..؟...................................موشيه فيجلين ٥٧
٩- صفقة شاليط خطوة أولى فحسب..عكيفا إلدار ٥٩
١٠- تقدم في قضية جلعاد شاليط ولكن الخلافات لا تزال كبيرة....................عاموس هرئيل وآفي يسخروف ٦٠
١١- جلعاد ليس أسيراً وإنما رهينة...دانييل سريوطي وجادي جولان ٦١
١٢- بوادر أمل من القاهرة...دانييل سريوطي وماتاي توخفيلد ٦٢
١٣- تأثر صفقة شاليط بالأزمة الدائرة بين فتح وحماس...........................عاموس هرئيل وآفي يسخروف ٦٢
١٤- مبعوث غير مناسب..افتتاحية هاآرتس ٦٣
*** إسرائيل - إيران:**
١- بيريس: «أتمنى أن تختفي القيادة الإيرانية من الوجود»........................إيلي بردنشتاين ٦٤
٢- نتنياهو: «السلام بين إسرائيل وإيران محتمل»..............................عيدان دورنر ٦٥
٣- مع الشعب في إيران...افتتاحية هاآرتس ٦٥
٤- هل ستؤثر الاضطرابات في طهران على البرنامج النووي..؟.....................هيليت برئيل ٦٦
٥- بيريس دعا للسلام وممثلو إيران غادروا محتجين.............................هيئة تحرير موقع walla ٦٧
٦- نفاد صبر الولايات المتحدة...بوعاز بيسموط وماتاي توخفيلد ٦٨
٧- أوباما: «إسرائيل ليس لديها الضوء الأخضر للهجوم»..........................يعقوف عامي درور ٦٩
*** جدل حول التمديد لرئيس الموساد:**
١- تمديد فترة خدمة رئيس الموساد «ميئير داجان» لعام آخر......................روني سوفير ٧٠
٢- سئم من الانتظار..يوآف ليمور ٧١
*** الشأن الفلسطيني:**
١- يقيدون المعتقلين الفلسطينيين من أجل إيلامهم بشكل منهجي....................علي واكد ٧٢
٢- ٧٠٪ من سكان غزة يعيشون على أقل من دولار في اليوم........................دانييل أدلسون ٧٤

٣- أردنا أن نروي ما يحدث في القطاع..جاكي خوري ٧٥
٤- أبو مازن: «حماس تخزن أسلحة وتخطط لتصفية مسئولين في السلطة»..........علي واكـد ٧٦
*** علاقات إسرائيل الدولية والإقليمية:**
١- إمداد سلاح الطيران الكولومبي بطائرات كافير..........................نداف زئيفـي ٧٧
٢- اليهودي الأخير في الأمازون..سيمون رومرو ٧٩
٣- كرة القدم من أجل السلام...إيلي ليفـي ٨٠
٤- «قتلتم وتريدون أيضاً أن ترثوا..؟!»......................................زئيف سيجـل ٨٢
٥- بيريس: «على الأسد أن يختار إما الجولان أو حزب الله وإيران»..............روني سوفيـر ٨٣
٦- حقوق إنسان لطرف واحد فقط...إيلي كلوتشتاين ٨٤
٧- مصر ترفض تعيين أحد أقارب ليبرمان سفيراً لديها............................نيـر يَهَـف ٨٥
٨- بريطانيا تفرض حظراً على تصدير السلاح لإسرائيل..........................إيتسيك وولف ٨٦
*** المجتمع الإسرائيلي:**
١- يسيـرون إلى الخلـف..افتتاحية هاآرتس ٨٧
٢- مرة أخرى الوزير أهرونوفيتش يستفز مشاعر المسلمين............................نيـر يَهَـف ٨٨
٣- إضرار بالغ بالسجناء..افتتاحية هاآرتس ٨٩
٤- صدام بين الحريديم ورئيس بلدية القدس.......................................يهودا شلزينجـر ٨٩
٥- إقامة متحف الشعب اليهودي...ران فرحـي ٩٠
٦- هل هناك ما يدعى تهجير بحساسية..؟...آفي أشكنازي ٩١
٧- القدس تتحول إلى سجن كبير للنساء..ماريم زلكينـد ٩٣
٨- حاييم رامون استقال نادماً على قضية التحرش الجنسي............................أطيلا شومفلبي ٩٤
٩- زيادة معدلات تهريب مخدر الحشيش لإسرائيل...................................يهوناتان ليس ٩٥
١٠- هذه حربهـا...جالي جينـات ٩٦
١١- مجلس سلامة الطفل: فقراء وراسبين...ليئات عيـزر ٩٨
١٢- سيدي القاضي، هذه هي الحقيقة..دان كسبـي ٩٩
١٣- صناديق التأمين الصحي تمارس التمييز ضد البدو...................................نعما تلمـور ١٠٠
١٤- صافرة إنذار قومـي..افتتاحية هاآرتس ١٠١
١٥- لا تمسوا شواطئنـا...بيلي فرنكـل ١٠١
*** حـوارات:**
١- حوار مع «يوئيل شاليط» الشقيق الأكبر لجلعاد شاليط..................................إيلي ليفي وحن كوستبار ١٠٣
٢- حوار مع «ريتشارد جولدستون» رئيس لجنة التحقيق الأممية في حرب غزة................شاحر جينوسر ١٠٧
٣- حوار مع «حزاي بتسلئيل» أهم وأكبر رجال الأعمال الإسرائيليين في أفريقيا..............ساره ليبوفيتش ١١٠
*** استطلاعـات:**
١- مقياس الحرب والسلام لشهر يونيو ٢٠٠٩.................................إفرايم ياعر وتمار هيرمان ١١٧
٢- ٥٠٪ من الإسرائيليين لا يعرفون حاخام مدينتهم..............................هيئة تحرير يدعوت أحرونوت ١١٨
٣- الفلسطينيون لا يعلقون آمالاً كبيرة على أوباما....................................آفي يسخروف ١١٩
٤- تراجع شعبية حماس...نير يَهَـف ١٢٠
*** شخصية العـدد:**
المسئول الجديد عن ملف جلعاد شاليط «حجاي هداس»..........................ترجمة وإعداد: أسامة أبو رفاعي ١٢١
خامسـاً: رؤيـة عربيـة
١- الاستيطان وطريق الحل...د. أشرف الشرقاوي ١٢٣
٢- ماذا وراء المناورات الإسرائيلية (نقطة تحول ٣)..؟............................لواء أ.ح. متقاعد/ حسام سويلم ١٢٥
سادسـاً: مصطلحـات عبريـة..إعداد: وحدة الترجمة ١٣١

مقدمة

الحوار «غير الوطني»

عندما حددت القاهرة الخامس من يوليو ٢٠٠٩ موعدا نهائيا لختام «ناجح» للحوار الوطني الفلسطيني، جاء ممثلي فتح وحماس معا إلى القاهرة وطلبوا تأجيل الحوار حتى الخامس والعشرين من الشهر نفسه وذلك لإتاحة المزيد من الوقت أمام الحركتين من أجل بدء حوار حقيقي، وبحيث تكون الجولة الجديدة من الحوار حاسمة بالفعل، واستجابت القاهرة للطلب.. ثم جاء ممثلي فتح وحماس مجددا إلى القاهرة وطلبوا تأجيل الحوار إلى الخامس والعشرين من أغسطس من أجل إتاحة مزيد من الوقت أمام الحركتين لإنجاح الحوار، وطلبت حركة فتح التأجيل إلى ما بعد انعقاد المؤتمر العام الساس للحركة بعد عقدين من مؤتمرها الخامس الذي عقد في تونس عام ١٩٨٩. ومرة أخرى استجابت القاهرة للطلب، رغم أهمية التوصل إلى توافق وطني فلسطيني، وحكومة وحدة وطنية قبل زيارة الرئيس مبارك للعاصمة الأمريكية واشنطن ولقائه بالرئيس الأمريكي باراك أوباما، وهي الزيارة المقرر لها ١٧ و١٨ أغسطس ٢٠٠٩.

وبمرور الوقت بدأت المشاكل في التصاعد بين حركتي فتح وحماس، الأولى طلبت من الثانية السماح بخروج عناصرها لحضور المؤتمر العام السادس للحركة المقرر في بيت لحم في الرابع من أغسطس، والثانية طلبت أن يتم الإفراج عن كافة معتقليها في سجون السلطة في رام الله كشرط للسماح لأعضاء حركة فتح بالخروج من غزة.. الأولى هددت وتوعدت، الثانية أعلنت التحدي، وأنها لن تسمح لأعضاء فتح بالخروج ما لم يتم الإفراج عن المعتقلين التابعين للحركة في قطاع غزة، والثانية ردت بأن عدد كبير منهم متهم بجرائم مدنية وسياسية ومن ثم لابد من بحث ملفاتهم الشخصية بشكل فردي.. وهكذا بدا الأمر وكأنه سجال وانتقام بين كيانين تتسم علاقاتها بالتوتر والصراع. وعلى الرغم من تدخل أطراف إقليمية، عربية وغير عربية، أصَّر كل طرف على موقفه، ورفض كل الحلول الوسط التي طرحت، وكأن هناك توجه مقصود لتصعيد العداء وتحيُن للفرصة من أجل إعلان الخروج عن الحوار الوطني ومقاطعة الجلسة القادمة للحوار، وهو ما أشارت إليه مصادر من الطرفين.

وهكذا يبدو واضحا أن حركة حماس مرتاحة تماما لوضعها في القطاع لاسيما وأن تقارير عديدة أشارت إلى أن الحركة تعمل على أسلمة القطاع على نحو تدريجي، أي أن الحركة عادت إلى رؤيتها الأولي التي تهدف إلى بناء نموذج «إسلامي» على أي مساحة من أرض فلسطين، وترك القضية المركزية للمستقبل، وللأجيال القادمة، هذا في الوقت الذي تغرق فيه حركة فتح في قضايا خاصة بتفعيل الجسد المترهل وهو أمر يبدو حتى الآن بعيد المنال.. وفي الحالتين يشعر نتنياهو وحكومته بالامتنان لكل ما يجري على الساحة الفلسطينية، ففيه ما يكفي من مبررات للتهرب من استحقاقات التسوية، وفيه ما يجبر الرئيس الأمريكي باراك أوباما على تخفيف اهتمامه بالمنطقة لصالح مناطق أخرى في العالم جاهزة للتعاطي مع ما يطرحه من أفكار.

د. عماد جاد

دراسات

١

نقطة اللاعودة
الاستخبارات الإسرائيلية فى مواجهة إيران وحزب الله
القسم السادس: خطر واضح وداهم

بقلم: رونين برجمان - ترجمة وإعداد: محمد إسماعيل

(١)

النمل الأبيض ومواد الإبادة

ناحوم منبر، الذى باع للإيرانيين مواد خام وتكنولوجيا لانتاج سلاح كيماوى، اعتبرته الاستخبارات الإسرائيلية واحداً من كبار الخونة فى تاريخ الدولة.

وصل المبعوث، من باب السخرية، على دراجة بخارية. كان المنزل مُحاطاً بالناس وبمشاعر الحزن. كان المنزل أضيق من أن يسع جميع المعزين. أصدقاء الأسرة، ومقاتلو الأسطول ١٣ ورجال الموساد. أحضر المبعوث خطاباً كُتب على ورقة تحمل شعار رئاسة الوزراء:

إلى..... الأعزاء (الأسماء محذوفة بتوجيهات من الرقابة)

أكتب إليكم لأعرب عن عزائي الحار لوفاة الابن ع> طيّب الله ذكراه.

منذ تم تجنيده عُين ع> ضمن أشجع مقاتلى إسرائيل؛ وخلال سنوات حياته القصيرة لعب دوراً محورياً فى العمليات التى استهدفت إقصاء أشد المخاطر المتربصة بإسرائيل. سمعت عن ع> كمقاتل، وكإنسان، وعن روحه المميزة التى استقاها من عائلته - منذ ولادته. إنه ملح الأرض - الذى من قوته نشأ كل ما بنيناه هنا - منذ عدنا وأصبحنا شعباً حراً فى أرضه.

للمقاتل - الصمت والمجد.

يتسحاق رابين، رئيس الوزراء ووزير الدفاع.

لم يُخف رابين معرفته ع>، الذى لقى حتفه أثناء ملاحقته بدراجة بخارية د. ماجد عصفور، أحد كبار المسئولين فى وزارة الدفاع الإيرانية، فى إطار محاولة لوقف محاولات إيران الحصول على سلاح للدمار الشامل وتحديد مكان الطيار رون آراد. وكان

عصفور قد أنهى مقابلة مع من يُعرف فى الموساد باسم 'النمل الأبيض'(١)، رجل الأعمال الإسرائيلى ناحوم منبر.

فى عام ١٩٨٨، إبان شغله منصب وزير الدفاع فى حكومة شامير، قضى رابين ليلة طويلة وعصيبة فى قاعدة الاتصالات العسكرية فى شمال تل أبيب، هناك أنشئت غرفة قيادة طارئة. فى تلك الليلة خرجت وحدة على أعلى درجة من السرية، وكان ع> ضمن مقاتليها، للقيام بعملية فى عُمق إحدى الدول المستهدفة. ووجود وزير الدفاع ورئيس الأركان العامة فى مركز الاتصال والتحكم فى العمليات من هذا النوع يعنى أن العملية معقدة وخطيرة. وقد تعقدت هذه العملية بالفعل وخرجت فيها الأمور تقريباً عن نطاق السيطرة. رابين، يتذكر شيئاً، أنه درس بدقة استخدام وسائل حاسمة ويأمر فوراً بعملية انقاذ. كانت فقط رباطة جأش المقاتلين، وخاصة المقاتل ع>، هو ما حال دون وقوع مأساة كبيرة.

كانا مقاتلا الموساد، ع> و أ>، اللذان قُتلا فى فيينا فى ٢٧ مايو ١٩٩٣، ينتميان لوحدة 'كيدون'(٢) وهى خلية داخل 'قيسرية'، وشعبة العمليات التابعة للموساد، التى تضطلع بالمهام الأكثر تعقيداً، بما فى ذلك الاغتيالات. وكان موتهم غير المبرر إحدى اللحظات المأساوية فى 'ملف النمل الأبيض'.

منذ وصوله إلى السلطة التزم الزعيم الخومينى خطاً مناهضاً لأسلحة الدمار الشامل، لكن الاستخدام السافر من قبل صدام حسين للسلاح الكيماوى ضد إيران دفع زعمائها إلى اتخاذ مسار مغاير. فى عام ١٩٩٣ تم تكليف الحرس الثورى بتطوير سلاح كيماوى هجومى. وفى ١٩٩٤ بدأت إيران بخطى متسارعة لانتاج كميات صغيرة من الأسلحة الكيماوية، واستخدمتها استخداما رمزياً فقط فى الحرب الإيرانية العراقية. وبهدف تقوية الجبهة الداخلية للسكان فى إيران وفى محاولة لردع العراق أعلنت إيران فى نهاية ١٩٨٧، بشكل علنى ورسمى، أن لديها القدرة على خوض حرب كيماوية، وإن كانت لن تستخدمها. وفى خطابه أمام مجلس الوزراء أعلن رئيس الحكومة آنذاك، حسين موسوى، أنه «فى اليوم الذى سيسمح لنا فيه الإسلام، لن تكون لدينا مشكلة فى استخدام هذا السلاح وانتاجه بصورة منتظمة» (٣).

لقد أديرت قضية منبر منذ البداية فى إطار من السرية التامة. وفور بدء المداولات فى القضية قالت ممثلة الإدعاء ديبورا حن: «الأمر يتعلق بقضية حساسة للغاية وسرية للغاية، وربما تكون من أكثر القضايا الأمنية (٤) سرية فى إسرائيل- لقد بقيت القضية تحظى بالحصانة حتى جُمعت كل أطرافها. وكُشف الجانب الأكبر منها بفضل التماس من الكاتب وصحيفة هاآرتس إلى المحكمة العليا (٥). والتفاصيل التالية تقوم فى الغالب على المحاضر المحفوظة للقضية، والتى يُكشف عنها هنا لأول مرة.

وُلد ناحوم منبر فى ١٨ أبريل ١٩٤٨ فى كيبوتس جفعات حاييم الموحدة، لإحدى الأسر المؤسسة. كان ابن الكيبوتس وهو فى سن السادسة عشر عضواً بمنتخب إسرائيل للشباب فى كرة السلة، رغم أنه كان قصير القامة. كان مظلياً ممتازاً وضابطاً ميدانياً ومُعلماً فى مدرسة الضباط. شارك فى حرب الأيام الست (١٩٦٧) وفى حرب يوم الغفران (١٩٧٣)، وفيها أنقذ حياة حانوخ ساعر، أحد الذين ما زالوا يتذكرون تدريباته حتى بعد القضية. بعد ذلك بفترة يقول تسافى، أخو منبر، إن الخطأ الكبير الذى وقع فيه أخوه «أنه ترك الكيبوتس.

انتقل منبر إلى تل أبيب وبدأ يمارس بعض الأعمال. وبشكل عام كان كل منها ينتهى بتحقيق فى الشرطة ومحاكمة. شيكات بدون رصيد، نصب، وسرقة كمبيالات من هيئة التشغيل هى مجرد جزء من الجرائم التى اتُهم بها. فى المرة الأخيرة، عام ١٩٨٤، اتُهم بالحصول على أموال بالنصب وهرب إلى بريطانيا. فى لندن بدأ العمل فى الزراعة، وباع واشترى بعض السلع فى سوق كوبنت جاردن. وعندما اتضح له أن الزراعة لا تُدر الكثير من المال أدرك سريعاً أن القوة الاقتصادية تكمن فى صفقات السلاح ومعدات القتال.

جوى كيدى ماركهارم، ربما تكون هى الشخصية الأكثر غموضاً فى قضية منبر، تُدير فى كمبردج سلسلة من المنظمات الخيرية التى تقدم المساعدات للأطفال والمصابين فى كل أنحاء العالم. وقد أرسلت لعب وأغذية لأطفال روندا وأنجولا وأوغندا بالإضافة إلى نشاط كبير يُدار لصالح أطفال بريطانيا المحتاجين. تتمتع كيدى بوجه لطيف، يتدفق طيبة. تبدو عندما تقابلها مرتبكة، إنها لا تعرف كيف تستخدم التلفون المحمول. تصف نفسها بأنها مسيحية متدينة تزور الكنيسة على فترات متقاربة. لكيدى هناك جانب آخر أيضاً، سيدة أعمال جميلة تتمتع بعلاقات وطيدة مع جهاز الاستخبارات البريطانى المقابل للموساد، إم إى ٦.

تعرفت كيدى على منبر عن طريق عملها كمتعهدة فى بعض بورصات السلع فى أوربا. تقول: "فى ذلك الوقت تاجرت فى كل شئ من السكر وحتى الألماس. اتصل بى ناحوم ذات يوم عندما كنت فى باريس. فى تلك الفترة كنت أحاول العثور على مادة الزئبق الأحمر النادرة. الذى أبلغنى معارف فى عالم السلاح الدولى أنه يستخدم فى تحسين القدرات الصاروخية. وعرفت أن غالبية عملاء الاستخبارات يبحثون عن هذه المادة فأدركت قيمتها. قال لى ناحوم إنه يعرف أننى معنية بالأمر وعرض التعاون- والمعروف أن الزئبق الأحمر يُستخدم أيضاً فى إنتاج بعض المكونات فى السلاح النووى.

ومنذ ذلك الحين نمت وازدادت الأعمال المشتركة بين منبر وكيدى. ونشأت عن طريق كيدى، وبمساعدة أطراف أخرى، علاقة بين منبر وبين بارئ هاشمى، أحد الزبائن الذين أرسلتهم وزارة الدفاع الإيرانية إلى أوربا لشراء معدات وأسلحة. كان هاشمى يقيم فى بريطانيا والنمسا، وكان يمتلك شركة تسمى 'بالى'. وكان فى حينه له صلة بجانب من صفقات 'إيران جيت'. وفى مقابلة جرت معه قبل اعتقاله بوقت كبير وصف منبر علاقته مع الإيرانيين بأنها "لقاء قررته رغبة متبادلة، فقد وجدونى فى الوقت الذى كنت أبحث فيه عنهم.

تطورت صفقات السلاح مع الإيرانيين. اشترى منبر، ضمن هذه الصفقات، أسلحة من الجيش البولندى وباعها عبر بولندا لإيران. فى البداية اشترى كمية صغيرة من الصواريخ المحمولة كتفاً مضادة للطائرات. وعن طريق هذه الصفقة تعرف على وزيرالدفاع البولندى جنرال بلوريان شفايتسيك. وفيما بين عامى ١٩٨٧ و١٩٩٢ قضى منبر معظم وقته فى مقر أنشطته وعملياته فى وارسو. يقول: "كنت أشترى، على سبيل المثال، من الجيش البولندى دبابات تى ٥٥ بحوالى ٣٥ ألف دولار، مُضافاً إليها نوعاً من أنظمة مراقبة النيران الذى جلبته من إسرائيل بتكلفة ٢٠ ألف للوحدة وأبيعه للإيرانيين بمائتى ألف دولار. كانت الأرباح خيالية.

بالإضافة للأسلحة الهجومية باع منبر للإيرانيين معدات عسكرية دفاعية، بل إنه أنشأ فى بولندا مصنعاً لانتاج هذه المعدات، ويقول: "كل الجهات الرسمية التى كان يتوجب أن تُحاط علماً بالأمر حصلت منى على المعلومات الكاملة عن الموضوع. فى تلك الفترة لم تُبدِ أية جهة اعتراضاً على هذه الاتصالات. لقد عرفوا كل شئ ولم يحركوا ساكناً. بل والأكثر من ذلك، أن كل الأصناف التى استقدمتها من إسرائيل ونقلتها إلى إيران كانت بموافقة كاملة من شعبة المعونات والصادرات الأمنية فى وزارة الدفاع.

فى هذه المقابلة أنكر منبر أنه باع سلاحاً كيماوياً صينياً إلى إيران: «لم تكن لى أية اتصالات مع الصين فى هذه الموضوعات، كل شئ كان مجرد جلبة وشائعات. وفى مرحلة معينة غيّر الإيرانيون طلباتهم وبدأوا يطلبون أشياء مختلفة تماماً. ورفضت التعامل معهم وأبلغت عنهم للجهات المعنية. لقد أرادوا صواريخ ذات مدى متوسط، يمكن تركيب رأس تفجير كيماوى عليها. وأرادوا مواد محددة. وكانت يرغبون فى أن أبنى مصنعاً لانتاج سلاحاً كيماوياً فى إيران. جميع طلباتهم التى اعتبرتها مريبة، أبلغت بها الجهات المختصة فى إسرائيل. وأنا أتحدث هنا عن حقائب من الأوراق. وبناءً على توجيهات تلك الجهات طلبت من الإيرانيين توسيع وتفصيل مطالبهم، وكذلك تقديم برامج ومسودات، سلمتها جميعاً لإسرائيل.

وكجزء من طموحهم الكيماوى طلب الإيرانيون شراء أجهزة متقدمة تساعد فى تحديد أماكن مواد القتال الكيماوية. وأعطت وزارة الدفاع الإسرائيلية الموافقة لمنبر ليحاول تصدير هذه الأجهزة إلى إيران، وهى نوعان، من انتاج شركة ألبيت. والحديث منهما، يسمى LRC وهو يستطيع التعرف على المواد القتالية الكيماوية من مدى قصير، وكان مهماً جداً للإيرانيين. كان من المقرر أن تصل تكلفة الصفقة إلى خمسين مليون دولار، ولكن بسبب خلاف بين منبر وشركة ألبيت انخفضت القيمة فى نهاية المطاف إلى ٢ مليون دولار فقط. وقال المتحدث باسم وزارة الدفاع إن التصريح الذى مُنح لشركة ألبيت قصر البيع على بولندا فقط. وكان ذلك تعليق غريب وسخيف: ففى تلك السنوات لم يكن هناك مبرر من أى نوع لبولندا الفقيرة، غير المعرضة لخطر السلاح الكيماوى، يمنعها من الاستثمار فى مثل هذه التجهيزات النوعية، وقد كانوا فى شعبة المعونات والصادرات الأمنية فى وزارة الدفاع الإسرائيلية يعرفون ذلك حق المعرفة.

رغم إدعاء وزارة الدفاع الإسرائيلية أنها لم تتاجر أبداً مع إيران، إلا أن منبر الذى أقر علناً بالضلوع فى الإتجار فى المعدات العسكرية التقليدية مع إيران، لم يُقدم إلى المحاكمة. وبفضل التجارة مع إيران كان رجلاً ثرياً، وسعت إليه العديد والعديد من الشركات ورجال الأعمال طلباً للمشاركة فى هذه التجارة. من هؤلاء عميد احتياط عاموس كوتسر، الذى كان ممثلاً له فى إسرائيل. وعن طريق كوتسر أرسل منبر للاستخبارات الإسرائيلية معلومات بشأن ملفات عسكرية كثيرة وقدم العون فى قضية رون آراد. غير أن الأمل الكبير فى العثور على رون آراد تبدد تماماً. وفى قضايا أخرى كان العون الذى قدمه منبر له بصمة مهمة.

كانت صديقته فرانسين (وزوجته فيما بعد) متزوجة فى السابق من مهندس طيران يُدعى هرمان شميدت، الذى كان يشغل منصباً كبيراً فى مشروع 'كوندور'، وهو مشروع أرجنتينى - عراقى - برازيلى - مصرى، لتطوير صاروخ أرض/ أرض طويل المدى. وبعد فترة قصيرة توفى شميدت بمرض مفاجئ وغامض. لم تكن وفاته تقل صدمة عن حالات الموت التى حلت بمشاركين آخرين فى المشروع. والواقع أن مشروع 'كوندور' كان مزعجاً جداً للاستخبارات الإسرائيلية. فقام منبر بإحضار فرانسين إلى إسرائيل لتلتقى مطولاً مع خبراء من الموساد وتقنيين من شعبة الاستخبارات العسكرية. تحدثت فرانسين لساعات وكشفت عن تفاصيل على قدر بالغ من الأهمية أزاحت الستار عن طبيعة المشروع.

أما منبر، الذى اعتُبر فى إسرائيل مجرماً هارباً، وتوصل إلى تسوية قضائية مع النيابة العامة وبموجبها أُغلق ملف القضية،

فقد اشترى فريق هابوعيل حولون لكرة السلة، وبعد ذلك أليتسور حولون، ثم هابوعيل يورشالايم. ويقول إنه استثمر أكثر من سبعة مليون دولار فى هذه الفرق. بعد ذلك بدأ تأييد مجموعة من المنظمات الاجتماعية فى إسرائيل، بالإضافة إلى تبرعاته للمستشفيات، وللسياسيين من مختلف التيارات. وأصبح ضيفاً مرغوباً فى حفلات المجتمع الراقى، كلما توفرت فى إسرائيل، ويظهر فى الصور مبتسماً إلى جوار شمعون بيرس وداليا إيتسك وعوزى برعام وإيهود أولمرت وليئة رابين وآخرين.

وبعد أن ثبّت وضعه كرجل خيّر ورجل أعمال رياضى اتجه إلى ممارسة ضغوط على النيابة العامة ورئيس الدولة لشطب الاتهامات الجنائية التى وُجهت له فى السابق. ويذكر رئيس الموساد شفتاى شابيط «لقد استخدم منبر كل ما أمكنه من أسلحة ثقيلة، ليس فقط طلباً للعفو بل لشطب الملفات القديمة برمتها».

فى منتصف ١٩٩٠، وخلال إحدى زيارات منبر فى النمسا، التقى بهاشمى بصحبة رئيسه. قال هاشمى وهو يقدمه «هذا هو الدكتور ماجد عصفور، المساعد الخاص للرئيس رافسنجانى». كان لعصفور عدة ألقاب، وفيما بعد عُين وزيراً فى إيران. كان عصفور ومازال إحدى الشخصيات القوية فى المنظومة العسكرية الإيرانية. فى تلك الفترة كان يتولى عملياً رئيس المشروع الكيماوى الإيرانى. وكانت تعمل تحت يده وحدة تسمى المجموعة ١٠٥، أو بالاسم الكودى MIDSPCIG، وتضم بضعة مئات من الموظفين، والخبراء، والاستراتيجيين والاستخباريين، كل همهم أن يوفروا لإيران المكونات والمعلومات التى تسمح لها بأقصى تقدم نحو إنتاج ذاتى للسلاح الكيماوى.

وبالفعل خلال هذه المقابلة اهتم عصفور بشراء معدات انتاج للأسلحة الكيماوية، وفى نهاية ١٩٩٠ توصل عصفور ومنبر إلى اتفاق مكتوب وبموجبه التزم تاجر السلاح الإسرائيلى بتزويد الإيرانيين بمعلومات تتعلق بانتاج مواد أصلية للسلاح الكيماوى، وبخاصة مادة التيونيل كلوريد، وبإنشاء مصانع إنتاج، وتركيب التجهيزات بها، وتوجيه طواقم العمل. ووُقع الاتفاق بين 'مانا إنترناشونال'، إحدى الشركات المملوكة لمنبر، وبين المجموعة ١٠٥. وكان إجمالى ما وصل إلى منبر ١٦,٢٣ مليون دولار مقابل الوفاء بالتزامات الاتفاق.

قرر القضاة أن منبر زوّد الإيرانيين خلال السنوات ١٩٩٠ - ١٩٩٤ بحوالى ١٥٠ طن من مادة تيونيل كلوريد بدرجة تركيز عالية للغاية، جلبت جوى كيدى معظمها من الصين. إنها 'المادة الخام الحاسمة'، كما قررت المحكمة، فى انتاج غاز الخردل وغاز الأعصاب. بالإضافة إلى أنه قدم للإيرانيين التجهيزات اللازمة لإنشاء مصنع لإنتاج المادة، نُقل من أوربا إلى إيران فى ٢٤ شاحنة. واتُهم منبر بتوفير معلومات ومعدات لإقامة مصانع لانتاج أربعة أنواع من الغازات السامة (أنواع مختلفة من غاز الأعصاب).

فى أبريل ١٩٩٣، وبموجب ما أوردته لائحة اتهام ضده، وعد منبر الإيرانيين فى محضر مكتوب بإنشاء مصنع لإنتاج قاذفات مزدوجة تحمل غازات من نوع VX أشد الوسائل القتالية الكيماوية فتكاً مقابل أن يحصل على ٢,٤ مليون دولار، لكنه فى الواقع حصل على ٦٠٠ ألف دولار. بالنسبة لهذه الصفقة قال ممثل الدفاع فى القضية إنه حتى لو افترضنا صحة الإدعاء بشأنها، فلا وجود هنا لاتهام جنائى، لأن الأمر يتعلق بقذائف مدفعية ذات قطر ١٥١ مليمتر، لا يمكنها الوصول من إيران إلى إسرائيل. وتجاهل الدفاع إمكانية أن يصل مثل هذا السلاح الخطير إلى حزب الله. وقد قبل القضاة بدفوع منبر ومفادها أن مشاركته فى موضوع VX كانت سلبية.

كان منبر، حسب بعض الشواهد، على علم فى الوقت المناسب بخطورة أعماله وحاول التشويش عليها. وقد قام الموساد بتجنيد الذراع الأيمن لمنبر فى بولندا، وهو يُدعى كريستوف، وشهد فى القضية. وفى شهادته التى حظيت بالحصانة حكى كيف نقل منبر للإيرانيين سراً ديسكات المعلومات المطلوبة لإنشاء مصنع التيونيل كلوريد: " تم إرسال معلومات تقنية فى البداية من مكتبنا فى وارسو، كان ذلك هو العنوان الأول للشركة. ولذلك قال ناحوم يجب إرسال وتلقى المراسلات من مكان آخر... وكان يصرخ فى وجه الإيرانيين عندما يقابلهم إذا أرسلوا لنا مباشرة على المكتب... كل المراسلات كانت توجه إلى الإسم المستعار للشركة، وهو HACO، ووُقعت كل المراسلات باسم جون ويب، وجميع المراسلات القادمة من إيران كانت تأتى عبر شركة HACO إلى السيد جون ويب - وشهد كريستوف، بأنه كانت هناك طريقة أخرى، تتمثل فى الالتقاء المباشر مع د. عصفور: "فى كل مرة كنت أبلغ ناحوم أنه بمرور أسبوعين ستتوفر لى مواد يمكن إرسالها إلى الإيرانيين، وعندها كان ناحوم يُبلغهم فى اليوم التالى وكانوا يُنظمون زيارة على رأسها د. عصفور.

اتضح فيما بعد أن د. عصفور، قد استفاد هو شخصياً باسم نظام آيات الله، ووضع فى جيبه عمولة كبيرة من الصفقات مع منبر. وحسب معلومات استخبارية، فقد جنى من جراء تعامله مع منبر ما لايقل عن ٧٥٠ ألف دولار. كما أن منبر ذاق طعم أموال الإيرانيين. فبعض شاحنات التيونيل كلوريد التى نقلها وصلت وهى غير مملوءة، أو بتركيز أقل بكثير عما وُعد به

الإيرانيون. وبدأ كريستوف يشعر أن الإيرانيين سيتعكر مزاجهم، ويعتقدون أن منبر يتلاعب بهم فيقتلوهما معاً. وفي لقاء له مع أحد عملاء الموساد كان مرتبكاً للغاية وسأل: «لماذا..؟ لماذا لم يقتلوه..؟ إنه يجني أموالاً طائلة من ورائهم.

عميل الموساد: «ولماذا سيقتلونه..؟»

كريستوف: «إنهم يدفعون الكثير من الأموال ليحصلوا على شئ معين يُعتبر مهماً بالنسبة لهم، وهو لا يفي بالاتفاق. إذن لماذا لا يقتلونه..؟»

منبر، بالمناسبة، لم يخشَ شيئاً. فالشاحنات التي كانت نصف فارغة كانت جزءاً من مناورة قام بها بالاشتراك مع عصفور. وبموافقته كان منبر يُبرر بالقول إن الشاحنات كان يتم تجهيزها، بينما يزيد سعر المادة فيطلب المزيد من المال، أو تقل الكمية.

طوال هذه الفترة استمر التواصل بين منبر والقائم على الاتصال به من الاستخبارات الإسرائيلية بشأن محاولات منبر إثارة اهتمام الجانب الإسرائيلي بالمزيد من المعلومات عديمة القيمة حول رون آراد. ومن وقت لآخر كان يُصر على إبلاغ القائم على الاتصال به ببعض الصفقات التي يقوم بها مع إيران. وبموجب تقسيم المناطق بين الهيئات والتنظيمات، كان الشاباك هو المسئول عن الاتصال به وتوجيهه، وأسند المهمة لمشرف عملاء صغير يُدعى دان ميلنر. وبعد فترة سيتهم الموساد ميلنر الذي، وبسبب قلة خبرته، وقع ضحية لتلاعب منبر فأطلعه على الطريقة القانونية التي استطاع منبر بفضلها تقريباً أن ينجو من السجن. وقال أحد المسئولين بالموساد: «إن تعهدات ملنر لمنبر، ومنها التعهد بعد تقديمه للمحاكمة، أضرتنا بعد ذلك في ساحة القضاء- كما وجه الموساد الاتهام إلى المشرف على العملاء، يحيائيل حورف، لأنه سمح منذ البداية لمنبر بالتجارة مع إيران.

في المقابلة المهمة الأولى بين ميلنر ومنبر، في ١٧ نوفمبر ١٩٩١، في فندق دان بتل أبيب، تم الاتفاق على إحضار فرانسين إلى إسرائيل للإدلاء بشهادتها عن مشروع 'كوندور'. في نهاية المقابلة ذكر ميلنر أنه تحدث مع منبر حول مبيعات السلاح من بولندا إلى إيران وكذلك عن مبيعات غير مباشرة لدبابات ومعدات قتال من أوربا الشرقية إلى ليبيا وسوريا. منبر تباهى أمام ميلنر أنه يرشي شخصيات كبيرة في النظام البولندي («وزراء وجنرالات») بمبالغ طائلة حتى يتم تنفيذ صفقات السلاح.

في منتصف ١٩٩٢ وصل للموساد معلومات يُستشف منها أن الإيرانيين يحاولون تجنيد ناحوم منبر لصالح مشروع السلاح الكيماوي. ولم تذكر هذه المعلومات الاسم الصريح لمنبر، بل اسم إحدى شركاته، أما هو فاختفى تماماً لولا يقظة سيدة الموساد 'روتي'. قرأت روتي المعلومات، وأدركت أن الأمر يتعلق بمنبر وبعدها طلبت ملفات الرجل من وحدة التوجيه والجمع بشأن الأسرى والمفقودين ومن الشاباك. ثم بعد ذلك قامت ببعض الخطوات وتوصلت إلى استنتاج بأن هناك شخص ما متورط. ومن هذه النقطة تجاوزت روتي بعض الخطوط، لدرجة أن الشك أحياناً كان يحوم حول بعض رؤسائها المباشرين، حتى يتم حل القضية بكافة جوانبها. كانت طوال الوقت مندهشة: "كيف يمكن لإسرائيلي أن يتصرف هكذا..؟".

تقول ديبورا حن: "في أي قضية من هذا النوع هناك دائماً شخص أول، أو مدبر، صغير أو كبير، يستشعر أن هناك من يمكن التأثير عليه. الأمر الذي يعلمنا أننا دائماً يجب أن نستمع ليس فقط للجنرالات، بل لأناس صغار أيضاً. فتواضع الرتبة لا يعني على الدوام قلة الذكاء. لقد كنت أعتزم تنظيم لقاء تُكرم فيه الإدارة كل الجنود المجهولين الذين كانوا وراء الكشف عن القضية. هناك منهم الكثير، بعضهم عرضوا حياتهم للخطر. وأعتقد أنه يجب على الإدارة أن تعلن تقديرها لما فعلوه، ولم يتم الإعلان عنه ولن يتم. وللأسف الشديد فإنه بسبب الاتفاقات المجحفة التي أنهت القضية، لم يحدث مثل هذا اللقاء».

في ١٦ يوليو عام ١٩٩٢، في أعقاب الشك الذي أبدته تلك المحققة الصغيرة بالموساد، التقى دان ميلنر مع منبر، وأمره بوقف كل نشاطه وطلب منه تسليم جميع المواد أو الوثائق الخاصة بالتجارة مع الإيرانيين. سلمه منبر مجموعة كبيرة من الوثائق، سُلمت لروتي ولرجل الموساد المسمى 'إيلان'، وهو حاصل على الماجستير في البيوكيمياء، وكان مسئولاً فنياً في تلك الفترة عن قضايا السلاح الكيماوي في الموساد.

لم تكن روتي وإيلان مقتنعين إطلاقاً بالمادة التي أرسلها منبر. وأجرت روتي بنفسها مقابلة مع منبر في ١٥ سبتمبر ١٩٩٢. صحيح أن منبر ذكر لها خلال المقابلة بعض الأمور الخاصة بالسلاح الكيماوي (تحدث عن سماد كيماوي من نوع 'أوريا'، يمكن استخدامه في انتاج مواد كيماوية سامة) ولكن، على حد قول رجل الموساد إيلان في شهادته: "كانت كل المعلومات عن أمور حدثت في الماضي. وكنا نشعر أن التعامل لم يتوقف بل ربما كان في مراحله الأولى».

المحامية ديبورا حن: في أعقاب هذا التقييم، بماذا أوصيت رؤساءك لعمله..؟

"أن يتخذوا مجموعة من الإجراءات تضمن بلورة شواهد تؤكد أو تنفي إن كان حقاً توقف عن التجارة مع الإيرانيين كما يدعي».

في المقابلة التالية مع منبر في ٣ فبراير ١٩٩٣ حضر اثنان من رجال الموساد. حسب شهادة 'إيلان': "كان الشعور غير مريح

فى الأجواء بالنسبة للأمور التى تم تنفيذها فى السابق، فلم يكن ذلك متسقاً مع المعلومات التى كشف عنها فى المقابلة السابقة- وعرضت وزارة الدفاع على 'إيلان' المذكرة التى كتبها دان ميلنر بعد هذه المقابلة وورد فيها:

"المذكور تعاون واستجاب بمحض إرادته. ويبدو أنه منذ اعترافه بإتمام الصفقات السوداء التى أتمها بالفعل، ترك انطباعاً بأنه لا يخفى أموراً مهمة. ومن المحتمل أن يكون مراوغاً أو يُدلى بأكاذيب بيضاء، ولكن لا يبدو أنه يُصر على الاستمرار فى بيع أسلحة هجومية لإيران».

القاضى سترشنوف يسأل إيلان: هل لديك تفسير للانطباعات المختلفة فى المضمون بينكما..؟

"لا أستطيع أن أدخل فى عقل ميلنر الذى كتب التقرير، لكن المعلومات التى وردت وخالفت ما ذكرت كانت معلومات خاضعة للمسار الذى قررناه بعد سبتمبر ١٩٩٢».

بهذه الاتهامات ذهبت روتى وإيلان إلى رئيس الموساد شفتاى شابيط. بعد مرور ست سنوات ذكر من جديد ما حدث خلال شهادته تحت الحماية فى المحكمة: "الأشخاص الذين يُعتبرون خبراء الموساد فى القضية جاءوا وكلمونى عن شراء مواد خام وتكنولوجيا لانتاج غاز الخردل من مادة تيونيل الكلوريد وحدثونى عن صلة المتهم أيضاً بتوفير معلومات لانتاج غاز التيفون. وهما الغازان الأكثر خطورة فى ترسانة السلاح الكيماوى، وهما الأشد فتكاً والأعلى فى معدل القتل الجماعى للسكان، بغض النظر عن درجة الاحتراز أو درجة التركيز. أود التأكيد، أن الأمر لا يتعلق فقط ببيع مواد خام يمكن أن نلعب معها لعبة ازدواج الغرض، إذ يمكن أن تكون مفيدة فى انتاج مواد سلمية وليس فقط السلاح الكيماوى. فإذا كنا نقصد فقط مواد خام، فربما كان علينا الإشارة إلى الهدف من وراء عملية البيع والغرض من استخدام المواد. ولكن عندما يتعلق الأمر بتكنولوجيا، خطوط انتاج المصانع، فالكلام عن الاستخدام النهائى للمواد سيكون مضيعة للوقت. إنها لانتاج سلاح كيماوى».

المحامية ديبورا حن: هل قررت أن تفعل شيئاً ما، وإذا كان الرد بالإيجاب، فما هو..؟

شابيط: "يجب القول إنه كان واضحاً لى تماماً ما يجب أن أقوم به. فى الوقت نفسه، فالمسألة اليهودية تبقى نقطة الضعف عندى فى أى أمر. لقد خدمت فى الموساد ٣٢ سنة، ورأيت الكثير، كما رأيت أموراً كان هناك يهود متورطين فيها، وإسرائيليين متورطين فيها. هذه الحالة كانت تبدو لى خطراً شديداً، ربما أخطر مما خبرته من تجاوزات الإسرائيليين لقوانين أمن الدولة. وعندئذ أردت أن أفهم أيضاً من هو الشخص الذى يحمل هذا الاسم وطلبت أن أعرف وللأسف الشديد لم تكن التفاصيل مُبشرة.

"قررت أننا يجب أن نكشف المعلومات الحقيقية بشأن تورط الرجل فى توفير المعلومات والمواد والتكنولوجيا لإيران، وأن نفعل ذلك بمجهودنا الذاتى، لأننا وبسرعة توصلنا إلى استنتاج مفاده أن المعلومات التى أرسلها هى فى الواقع معلومات جزئية ومعلومات منقوصة وكذلك غير صحيحة. وبمرور الوقت كان من الواضح لنا أيضاً أنه بالرغم من كل التصريحات التى أدلى بها، بأنه توقف عن العمل فى هذا الموضوع، فإنه لم يتوقف.

"منذ اللحظة الأولى وبسبب حقيقة أن الأمر يتعلق بإسرائيل وأمنها رأيت ضرورة أن أعرض الموضوع برمته على رئيس الوزراء ووزير الدفاع يتسحاق رابين رحمه الله. وبمرور الوقت أبلغته بصورة منتظمة بالتقدم الذى كنا نحرزه فى جمع المعلومات، والعمل عليها. وكانت بعض القرارات المصيرية التى يجب أن تتخذها النخبة الحاكمة تتم بتشاوره معنا وفى حضوره، وبعضها كان هو الذى يقرر فيها. ويمكن أن أختم بالقول إن رئيس الوزراء ووزير الدفاع كان مطلعاً على الصورة الكاملة لما نقوم به فى هذه القضية».

عيّن شابيط ح>، وهو قائد سابق لسرية المظليين، وقائد سابق لخلية 'كيدون' التابعة للموساد، من المشهود لهم بالشجاعة والمؤهلين من رجال العمليات فى المنظمة، لتكثيف التعامل مع هذه القضية.

هوامش:

١- الاسم الكودى لعملية القبض على ناحوم منبر رجل الأعمال الإسرائيلى على خلفية بيعه مواد كيماوية لإيران.

٢- كلمة كيدون فى العبرية، تعنى الطعن بالحربة.

٣- خطاب حسين موسوى فى المجلس الإيرانى فى ٢٧/ ١٢/ ١٩٨٧-٢٩/ ١٢/ ١٩٨٧، FBIS-NES-٨٧-٢٤٩ (مدخل إلى قُم، من الإرهاب وحتى الذرة، صفحة ٢٣٧).

٤- بروتوكول ت.ف.ر. ٩٧/ ٤؛ طلب ٩٧/ ٥، دولة إسرائيل ناحوم منبر أمام القضاة ستراشنوف، تيهان، همر، صفحة ١١-١٢.

٥- كان أصحاب الالتماس محرر الملحق الأسبوعى لجريدة هاآرتس إيهود أشرى والموقع أدناه على المادة المنشورة عن القضية بواسطة المحامين شلومو ليبليخ وميبى موزار.

٢

كتاب عدم المساواة (الجزء الخامس عشر)

تحرير: أورى رام- نيتسا بركوفيتش ترجمـــة و إعداد: د. أشرف الشرقاوي

(١)
التفاوت فى الأجور لأسباب قومية وعرقية وجنسية

بقلم: يانون كوهين

شهد المجتمع الإسرائيلى على مر السنين ترتيباً واضحاً للسلطة فى المجتمع وسوق العمل كان الإشكناز بموجبه يحتلون قمة الهرم، وكان الشرقيون يحتلون وسطه والعرب أدنى درجاته. ولم يكن من قبيل المفاجأة أن كان الرجال داخل كل فئة من هذه الفئات يسبقون النساء، على الأقل فيما يتعلق بدخلهم من العمل.

طرح الكثيرون منذ العقد الخامس من القرن العشرين أسباباً اقتصادية للتفاوت الواضح بين الجماعات المختلفة، التى يتكون منها المجتمع الإسرائيلى. وكانت البحوث المتخصصة بشأن هذا التفاوت شديدة الثراء وتضمنت التفاوت لأسباب تتعلق بالجنس أو النوع أيضاً. ورغم التفاوت الشديد بين البحوث المتاحة فى البيانات والمناهج والفئات المشاركة فى هذه البحوث، وكذلك فى تنظيم الباحثين للبحوث، إلا أن هذه البحوث أجمعت على عدم حدوث تغيير فى الترتيب الأساسى فى سوق العمل الإسرائيلى خلال العقود الخمس الأخيرة، كما أجمعت على أن هذا الترتيب انتقل إلى أبناء الجيل التالى (الذين ولدوا فى إسرائيل). وبالتالى ففى عام ٢٠٠١ كان الرجال الإشكناز المولودون فى إسرائيل يحتلون قمة الهرم فيما يتعلق بالدخل، يليهم الشرقيون ثم العرب، بينما يحتل أدنى المراتب النساء الشرقيات والعربيات. أضف إلى هذا أن معدل التفاوت بين الدخول كان مرتفعاً للغاية فى إسرائيل مقارنة بدول أخرى. وعلى سبيل المثال فإن الفارق فى الأجر بين الرجال الإشكناز والشرقيين فى إسرائيل كان أكبر من الفارق فى الأجر بين الرجال بيض وسود البشرة فى الولايات المتحدة الأمريكية.

وفى مقابل الاستقرار العجيب فى الفارق فى الأجور بين الفئات المختلفة على مر السنين، لم يحدث أى تزايد فى الفارق الثقافى والتعليمى بين هذه الفئات، بل وحدث بعض الانخفاض فيه. فكما هو الحال فى الدول المتقدمة الأخرى، يعتبر المستوى التعليمى فى إسرائيل أيضاً هو الوسيلة التى يتمكن العاملون عن طريقها من الحصول على وظائف راقية وعلى مكانة مهنية، والأهم من ذلك فإنهم عن طريقها يحصلون على أجر أعلى. وبالتالى كانت هناك حاجة لتفسير الإبقاء على التفاوت فى الأجور بين الفئات المختلفة فى الوقت الذى ظلت فيه الفوارق التعليمية بين هذه الفئات على حالها أو تناقصت قليلاً. وقبل أن نتعرض بالبحث للتفسير الرئيسى لهذا يجدر بنا أن نرصد الاتجاهات المختلفة فيما يتعلق بنسبة التعليم الجامعى والدخل من العمل لدى الجماعات والفئات المختلفة اعتباراً من عام ١٩٧٥.

كما سبق القول تعتبر الفئة المسيطرة فى المجتمع الإسرائيلى هى فئة الرجال الإشكناز مواليد إسرائيل. ولذلك فمن الجدير بنا أن نتعامل مع هذه الفئة على أنها الأساس الذى سنقارن به الفئات الأربعة الأخرى من مواليد إسرائيل التى ستكون موضوعاً

هذا البحث وهى فئات: الرجال الشرقيين، والرجال العرب، والنساء الإشكنازيات، والنساء الشرقيات. ويوضح لنا الشكل رقم واحد نسبة الأكاديميين (الذين أنهوا دراستهم الجامعية على الأقل) بين هذه الفئات الخمس اعتباراً من منتصف العقد السابع من القرن العشرين. وقد تم أخذ البيانات التى استندت إليها الأشكال التالية من استطلاعات الدخل التى جرت فى أعوام ١٩٧٥ و١٩٨٢ و١٩٩٢ و٢٠٠١، والتى تناولت العاملين المستخدمين المولودين فى إسرائيل، الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ عاماً و٥٤ عاماً فى كل عام من هذه الأعوام، والذين كان دخلهم الشهرى يزيد عن ألف شيكل جديد بأسعار عام ٢٠٠١. واستطلاعات الدخل هى استطلاعات يجريها المكتب المركزى للإحصاء على شرائح المجتمع، وتستند إليها إلى حد كبير الإحصاءات الرسمية بشأن دخل العاملين فى إسرائيل. وتم تقسيم الشرقيين إلى أبناء لآباء من أصول آسيوية أو إفريقية، والإشكناز إلى أبناء لآباء من أصول أوروبية أو أمريكية أو استرالية. ولم يتعرض البحث لوضع النساء العرب، نظراً للنقص فى تطرق الاستطلاعات المختلفة لهن (فيما عدا استطلاع عام ٢٠٠١). ولم يتضمن البحث المجموعة الشابة من اليهود من أبناء الجيل الثالث (الذين ولد آباؤهم فى إسرائيل)، لأنهم لا يزالون صغار السن، وليس من الممكن معرفة أصولهم فى استطلاعات الدخل. كما لم يتعرض البحث للمهاجرين (سواء الذين هاجروا لإسرائيل بناء على قانون العودة، أو الذين هاجروا إليها لأسباب أخرى أو العمال القادمين من المناطق الفلسطينية). وكان المستوى التعليمى للإشكناز (سواء كانوا رجالاً أم نساء) فى جميع الفترات أعلى بكثير من المستوى التعليمى للشرقيين والعرب.

شكل رقم ١: نسبة من أكملوا الدراسة الجامعية فأكثر بين العاملين المستخدمين المولودين فى إسرائيل الذين تبلغ أعمارهم ٢٥-٥٤ خلال أعوام ١٩٧٥-٢٠٠١

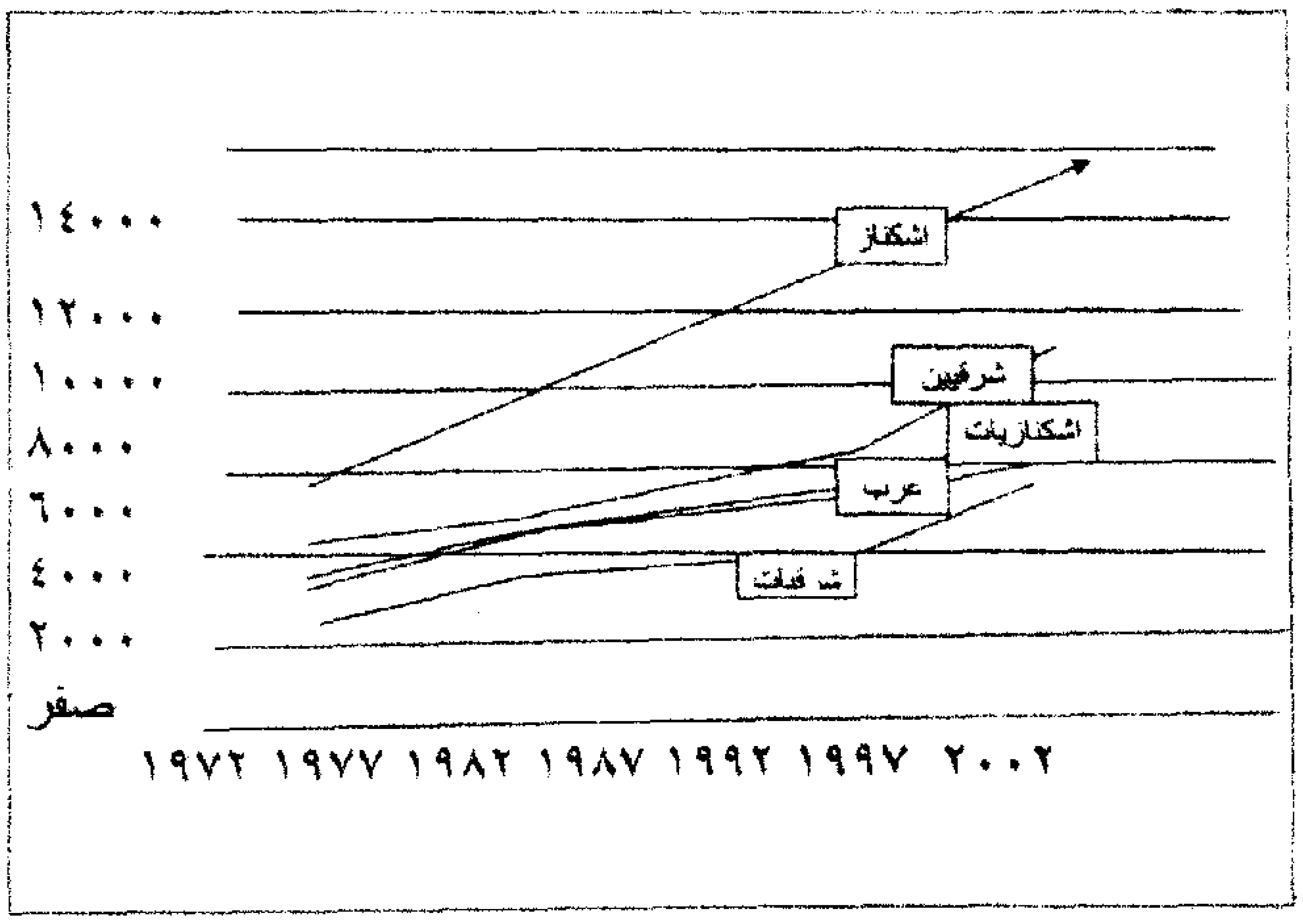

كان ما يهمنا هنا هو هل تزايد الفارق بين كل جماعة من الجماعات المحددة وبين الرجال الإشكناز أم تناقص مع مرور الزمان. إن الرد على هذا السؤال يرتبط بالجماعة موضع البحث. بالنسبة للنساء الإشكناز، فقد تمكن هؤلاء النساء مع مرور السنين ليس فقط من تقليل الفارق بينهن وبين الرجال الإشكناز، بل ومن الوصول فى العقد التاسع من القرن العشرين إلى التفوق على الرجال الإشكناز. كانت الفروق الثقافية بين الرجال الإشكناز والنساء الإشكنازيات محدودة فى العقد السابع من القرن العشرين أيضاً. وكان الفارق فى الأجر عن ساعة العمل بين هاتين الفئتين راجعاً إلى التمييز البحت بينهما (حيث كان هناك فارق فى الأجر المدفوع للرجال والنساء، الذين يتمتعون بنفس السمات الوظيفية، التى من المفترض أن يتحدد الأجر بناء عليها.) كذلك فإن من بين أسباب التفاوت فى الأجور عمل النساء فيما يطلق عليه وصف المهن النسائية التى تنخفض فيها الأجور مقارنة بالمهن الرجالية. ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن هذا التقسيم المهنى يرجع هو الآخر أيضاً- وإن كان ذلك بشكل جزئى- إلى التمييز ضد النساء فى الأجور والترقيات.

ينخفض المستوى الثقافى كثيراً لدى الفئات الثلاثة الأخيرة- وهى النساء الشرقيات والرجال الشرقيين والرجال العرب- مقارنة بالرجال والنساء الإشكناز. تدور الأسباب المعلنة لتفسير الانخفاض النسبى فى المستوى الثقافى للشرقيين حول تفسيرات فردية، تركز على الانخفاض النسبى فى المستوى الثقافى للآباء المهاجرين، وحول التحليل الرسمى الذى يؤكد تخلف الشرقيين،

وكذلك إرسالهم إلى المناطق النائية وتوجيههم إلى التأهيل المهنى فى الحرف اليدوية. وبالفعل فإن الانخفاض النسبى فى المستوى الثقافى للرجال الشرقيين هو السبب الرئيسى فى التفاوت التعليمى بينهم وبين الرجال الإشكناز. ورغم أن البحوث السابقة لم تتمكن من نفى إمكانية تعرض الرجال الشرقيين للتمييز ضدهم فى سوق العمل، إلا أن التمييز المباشر بالنسبة لهم كان عنصراً ثانوياً يتسبب فى انخفاض أجورهم نسبياً، على عكس الحال مع النساء من كافة الطوائف ومع العرب. ومن الأهمية بمكان أن نؤكد أن الفارق الثقافى والتعليمى بين الرجال الشرقيين والنساء الشرقيات والعرب من ناحية وبين الرجال الإشكناز من ناحية أخرى لم يتزايد مع مرور السنين، بل تناقص قليلاً اعتباراً من عام ١٩٧٥. وعلى سبيل المثال ففى عام ١٩٧٥ كانت نسبة ٣٤٪ من الرجال الإشكناز قد أنهت الدراسة الجامعية مقارنة بنسبة ٨٪ من الشرقيين و٢٪ من العرب. وفى عام ٢٠٠١ ارتفعت نسبة الجامعيين بين الرجال الإشكناز والشرقيين والعرب إلى ٤٢٪ و١٩٪ و٢٠٪ على التوالى.(١) ومن الملاحظ أن المستوى الثقافى المسجل فى الشكل رقم واحد مرتفع بالنسبة لكافة الفئات، نظراً لأنه تم إعداده استناداً إلى مجموعة من المشاركين الذين انخرطوا فى سوق العمل دون العاطلين، أما المستوى الثقافى للعاطلين ولغير المشاركين فى سوق العمل من كافة الفئات فهو أدنى نسبياً. وبالتالى فمن الواضح أن الفارق فى المستوى التعليمى بين الرجال الإشكناز والشرقيين والعرب كان فى عام ٢٠٠١ أقل منه فى عام ١٩٧٥.

كان من المفترض فى هذا التوجه وفى الانخفاض الطفيف فى المتغيرات الأخرى المحددة للأجور- مثل الخبرة فى مجال العمل وساعات العمل والتخصصات- أن تؤدى إلى انخفاض تدريجى فى الفارق الاقتصادى بين الرجال الإشكناز وباقى الفئات. غير أن الشكل رقم ٢ يوضح أن الفارق فى الأجور بين الرجال الإشكناز وباقى الفئات لم يقل على مدى العقود الأخيرة، بل تزايد (والفوارق التى يصورها الشكل فى الدخول هى تقديرات غير مكتملة للفارق الاقتصادى بين الفئات المختلفة لأنها لا تتناول سوى عائد العمل، ولا تتضمن العائد على استثمار رأس المال ولا معدلات الإثراء. أضف إلى هذا أن بيانات الدخل العائد من العمل لا تشمل العاطلين، ولا تتضمن أشباه العاطلين، الذين يقل دخلهم من العمل عن ألف شيكل شهرياً، ولا كبار السن الذين يزيد عمرهم عن ٥٤ سنة، ومن المؤكد أن لو تم حساب تأثير هذه الفئات لكان متوسط الفارق فى الدخل بين الجماعات المختلفة قد أصبح أكبر، لأن نسبة العاطلين وأنصاف العاطلين أقل بين الرجال الإشكناز، كما أن الفارق فى الدخل بين كبار السن أكبر من الفارق بين الشباب).

شكل رقم ٢: متوسط الدخل الشهرى العائد من العمل للعاملين المولودين فى إسرائيل الذين تبلغ أعمارهم ٢٤-٤٠، فى الفترة ١٩٧٥-٢٠٠٢

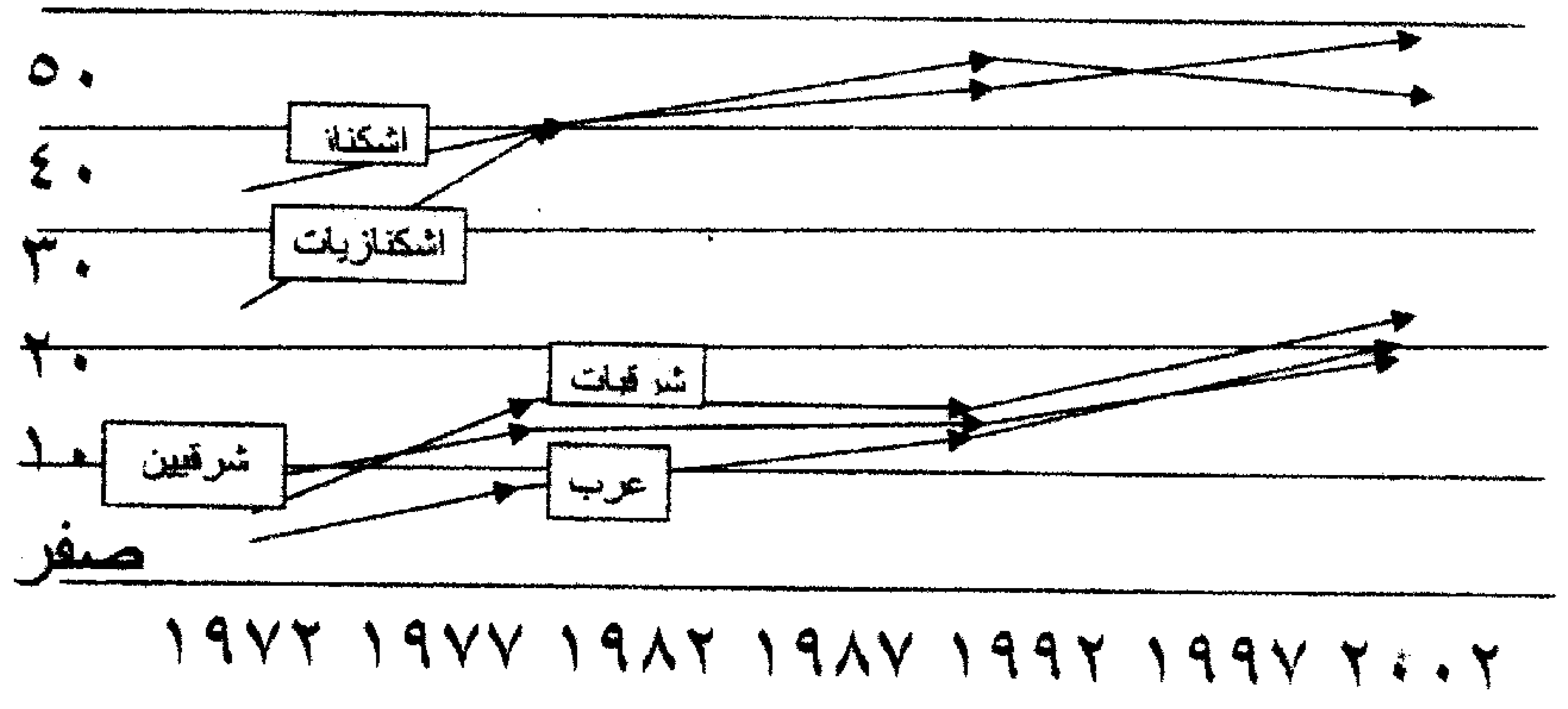

فى عام ١٩٧٥ كان متوسط الدخل الشهرى للرجال الشرقيين يمثل ٧٨٪ من متوسط دخل الرجال الإشكناز. وفى عام ٢٠٠١ انخفض إلى ٦٩٪، كما انخفض دخل الفئات الأخرى مقارنة بالرجال الإشكناز. حيث انخفض دخل النساء الإشكنازيات من ٦١٪ إلى ٥٤٪ والشرقيات من ٤٧٪ إلى ٤١٪ والعرب من ٦٨٪ إلى ٤٥٪ (وفى عام ٢٠٠١ كان أجر النساء العربيات ٣٢٪ من أجر الرجال الإشكناز). وباختصار شديد فقد ساءت أوضاع الجماعات الأربعة مقارنة بالرجال الإشكناز فى الفترة ١٩٧٥- ٢٠٠١ وذلك رغم الانخفاض الطفيف فى الفارق التعليمى وباقى المعطيات المحددة للأجور بين الطرفين.

كان السبب الرئيسى فى زيادة التفاوت فى الأجور بين الجماعات المختلفة رغم النقص الذى حدث فى التفاوت بينها فى المتغيرات المحددة للأجور هوالتغيير فى هيكل الأجور، الذى تسبب فى زيادة عدم المساواة فى الدخل العائد من العمل. يعرف هيكل الأجور بأنه إجمالى المقابل المدفوع عن المتغيرات المحددة للأجور مثل التعليم والحرفة والتخصص والخبرة وما إلى ذلك. ومن الأهمية بمكان أن نؤكد أن هذا المقابل لا يتحدد من خلال العوامل الاقتصادية وحدها، وإنما من خلال العوامل السياسية أيضا، والتى تتضمن قوة النقابات المهنية، والحد الدنى للأجور، وسياسة الحكومة فيما يتعلق بالأجور. وعلى سبيل المثال ففى الدول التى تنتهج مركزية نسبية فى تحديد الأجور- من خلال اتفاق أو عقد عمل جماعى بين الحكومة والنقابات المهنية وأصحاب الأعمال- يكون المقابل العائد من الجهد البشرى منخفض نسبياً، غير أن هذا يتسبب فى تزايد المساواة بين العاملين.

فى العقود الثلاثة الأخيرة تزايد بشدة عدم المساواة فى الأجور بين العاملين فى الدول المتقدمة بما فيها إسرائيل. ويميل رجال الاقتصاد إلى تفسير التزايد فى عدم المساواة بأنه ناتج عن تزايد الحاجة إلى العمالة التكنولوجية التى تتسم بالمهارة، مما تسبب فى تزايد الطلب على هذه النوعية من العمالة، وبذلك زاد المقابل المدفوع للعمالة الماهرة وخاصة المتعلمة. وفى إسرائيل أيضاً حدثت زيادة واضحة فى المقابل المدفوع عن التعليم (غير أنه ليس من المؤكد أن هذا التغيير راجع لأسباب تكنولوجية). وفى عام ٢٠٠١ كانت نسبة أجور ذوى التعليم المتوسط مقارنة بذوى التعليم العالى ٦٠: ١٠٠ مقارنة بنسبة ٦٦: ١٠٠ فى عام ١٩٩٢. وقد تدهور مستوى النقابات الخاصة بذوى التعليم دون المتوسط والعمالة اليدوية فى إسرائيل وفى كافة الدول المتقدمة مقارنة بالمتعلمين، حيث عانى هؤلاء العاملين من تزايد المرونة الممنوحة لأصحاب الأعمال فى تحديد شروط العمل، ومن هجرة العمالة غير المتخصصة، ومن التطورات المرتبطة بالعولمة والخصخصة، التى تسببت فى نقل بعض المصانع إلى دول العالم الثالث. وبالفعل ففى إسرائيل تسبب تشغيل العمال عن طريق شركات القوة البشرية، والهجرة الجماعية التى شهدها العقد التاسع من القرن العشرين، والتوسع فى استخدام العمالة الوافدة من الخارج اعتباراً من عام ١٩٩٣ فى الإضرار بالعمالة وتدنى أجور العمال غير الفنيين. وقد تسببت هذه التطورات فى تزايد عدم المساواة بين العمال المستخدمين فى إسرائيل، كما تسببت فى تزايد مستوى عدم المساواة داخل كل جماعة من الجماعات الخمس التى يتناولها الشكل رقم٢.

من الأهمية بمكان ان نشير إلى أن مستوى عدم المساواة فى الأجور (الذى يقاس من خلال قياس نسبة التفاوت فى الأجر بين العمال فى فئات الأجور المختلفة) يؤثر بشكل مباشر على التفاوت فى الأجور بين الجماعات المختلفة. وبالفعل فإن مستوى عدم المساواة كان هو السبب فى نقص الفارق فى الأجور بين الجنسين فى أوروبا عنه فى الولايات المتحدة. وعلى سبيل المثال فقد كانت أجور النساء مقارنة بأجور الرجال فى عام ١٩٩٤ فى إيطاليا (٨٠: ١٠٠) أكبر منها فى الولايات المتحدة (٧٣: ١٠٠)، وهى معلومة يُستدل منها على أن التمييز بين الجنسين فى إيطاليا أقل منه فى الولايات المتحدة. ولكن لو استبدلنا حساب نسبة الأجور بين الجنسين بحساب موضع النساء بالنسبة لأجور الرجال- بما يحيد تأثير عدم المساواة- لوجدنا أن الموقع الذى تحتله النساء فى الولايات المتحدة أفضل من موقعهن فى إيطاليا. حيث تحتل المرأة الأمريكية المتوسطة مكاناً فى شريحة الدخل السابعة والثلاثين من مائة شريحة (أى أقل من المنتصف بنحو ١٣٪) بينما تحتل المرأة الإيطالية المتوسطة شريحة الدخل الخامسة والثلاثين من شرائح دخل الرجال. (وعند حساب الموضع الذى تأتى فيه النساء مقارنة بدخل الرجال فى نفس الدولة يمكننا معرفة دخل المرأة المتوسطة مقارنة بدخل الرجال فى نفس الدولة).

ونظراً لأن التفاوت فى الدخل بين الشرائح المختلفة فى إيطاليا (الأكثر ميلاً للمساواة) أقل منه فى الولايات المتحدة (الأقل ميلاً للمساواة)، إلا أن نسبة أجر النساء مقارنة بالرجال فى إيطاليا أعلى منها فى الولايات المتحدة. ولكن لو كان مستوى عدم المساواة فى إيطاليا مماثلاً لمستواه فى الولايات المتحدة لكانت نسبة أجور النساء إلى الرجال فى إيطاليا قد انخفضت من ٨٠: ١٠٠ لتصل إلى ٦٢: ١٠٠. وبمعنى آخر فإن الوضع النسبى للنساء فى إيطاليا أفضل منه فى الولايات المتحدة، ليس لأن إيطاليا فيها قوانين وسياسات تدافع عن النساءن وليس لأن مستوى الرقابة على العمالة فى إيطاليا أفضل منه فى الولايات المتحدة، ولا لأن التمييز ضد النساء فى الولايات المتحدة أكثر منه فى إيطاليا، وإنما لأن عدم المساواة فى إيطاليا أقل منه فى الولايات المتحدة.

نظراً للتزايد الشديد فى مستوى عدم المساواة فى إسرائيل منذ العقد السابع من القرن العشرين، فليس هناك ما يدعو للدهشة فى أن هذه الزيادة كانت هى السبب الرئيسى الذى يمنع القضاء على التفاوت فى متوسط الأجور بين الجماعات المختلفة. وقد تمثلت الزيادة فى عدم المساواة- التى يعبر عنها تزايد الفارق فى الأجور بين الشرائح العليا والشرائح الدنيا من العاملين- فى تزايد الفارق بين المتعلمين ومن هم أقل فى المستوى التعليمي، وكذلك بين العاملين فى المهن الأكاديمية والإدارية والعاملين فى المهن الأخرى، وتزايد الفارق بين الوظائف النسائية والرجالية. ورغم أن الوقود الذى يتزود منه عدم المساواة فى المجتمع الإسرائيلى ليس طائفيا ولا عريقاً ولا قومياً ولا جنسياً، إلا أن تزايد عدم المساواة يؤثر بشكل قاطع على تزايد الفارق فى متوسط الأجور بين الجماعات المختلفة، لأن المستفيد الرئيسى من التزايد فى عدم المساواة هم أصحاب أعلى شريحة دخل فى المجتمع،

والذين أغلبهم رجال إشكناز. أما من يحتلون شرائح الدخل المنخفضة فيتراوحون بين النساء والشرقيين والعرب الذين تزيد نسبتهم بين ذوى الدخول المنخفضة عن نسبتهم فى المجتمع. ومن الناحية العملية فاعتباراً من عام ١٩٧٥ كان التغيير فى هيكل الأجور • الذى أدى لزيادة عدم المساواة • هو السبب الرئيسى فى تدهور وضع الشرقيين والشرقيات والإشكنازيات مقارنة بالرجال الإشكناز. ورغم التحسن النسبى فى موقع هذه الجماعات الثلاث من شرائح الدخل- مقارنة بالرجال الإشكناز- إلا أن الزيادة فى عدم المساواة- التى تعنى تزايد الفارق فى الدخل بين شرائح الدخل المختلفة- أدت إلى تحييد تأثير هذا التحسن، بل وتسببت فى تزايد الفارق فى متوسط الأجور بين الرجال الإشكناز وبين باقى الجماعات. وبالفعل فلو كان عدم المساواة فى متوسط الدخل قد بقى على نفس الحال الذى كان عليه عام ١٩٧٥ (بمعنى عدم تغير الفارق فى متوسط الدخل بين شرائح الدخل المختلفة)، لكان متوسط دخل الجماعات اليهودية المختلفة مقارنة بالرجال الإشكناز قد تحسن بنحو ٤٪ - ١٤٪ بين عام ١٩٧٥ وعام ٢٠٠١، غير أن ما حدث فعليا كان تدهور متوسط دخل هذه الجماعات مقارنة بالرجال الإشكناز بنسبة تتراوح بين ١٠٪ و١٢٪.

يعد التوجه السائد منذ عام ١٩٩٢ لافتاً للنظر للغاية، لأن هذه الفترة شهدت قيام جميع الجماعات اليهودية (من إشكنازيات وشرقيات وشرقيين) بتحسين مستواها التعليمى إلى حد كبير (مقارنة بالرجال الإشكناز)، ونتيجة لذلك فقد حسنت مكانها المتوسط فى توزيع الأجور مقارنة باجور الرجال الإشكناز. وبالفعل ففى الفترة من عام ١٩٩٢ إلى عام ٢٠٠١ حدث تحسن طفيف فى أجور الجماعات اليهودية مقارنة بالرجال الإشكناز، ولكن على عكس ما كان متوقعاً ظل مستوى عدم المساواة على حاله منذ عام ١٩٩٢. وبالنسبة للعرب فقد كانت الزيادة فى عدم المساواة مسئولة عن نسبة ٧٥٪ فقط من الفارق بينهم وبين الرجال الإشكناز منذ عام ١٩٧٥. وبعكس الجماعات اليهودية، فإن الزيادة الكبيرة فى المستوى التعليمى لدى العرب، فى الفترة بين عام ١٩٩٢ وعام ٢٠٠١، لم تنجح فى التسبب فى احتلالهم موقعاً أفضل فى توزيع الأجور مقارنة بالرجال الإشكناز، وهو ما يدل على حدوث زيادة كبيرة تقريباً فى مستوى التمييز ضد العرب فى هذه الفترة. وبذلك فرغم التحسن النسبى فى كافة العوامل التى تسهم فى تحديد أجور العرب بين عام ١٩٩٢ وعام ٢٠٠١، فإن نسبة متوسط أوجرهم مقارنة بالرجال الإشكناز قد انخفضت من ٥٠: ١٠٠ فى عام ١٩٩٢ لتصبح ٤٥: ١٠٠ فى عام ٢٠٠١.

وأخيراً فإن تحليل التفاوت فى الدخل العائد من العمل بين الجماعات المختلفة حتى عام ٢٠٠١ يدل على أن الزيادة فى عدم المساواة كانت هى العنصر الرئيسى الذى تسبب فى زيادة التفاوت فى الأجور بين الرجال الإشكناز من جهة وبين النساء الإشكناز والنساء الشرقيات والرجال الشرقيين من جهة أخرى. وفى مقابل ذلك فلا يوجد أى دليل مباشر على تزايد التمييز ضد الشرقيين وضد النساء مع مرور السنين. وتوضح الدلائل القائمة أنه لو حدث تغير فى مستوى التمييز ضد النساء والشرقيين فى مجال العمالة فقد كان هذا التغير فى اتجاه تقليل التمييز ضد هذه الفئات وليس زيادته اعتباراً من عام ١٩٧٥. ومع الأسف الشديد، ليس فى استطاعتنا الوصول إلى نفس الاستنتاج بالنسبة للعرب لأن نتائج التحليل تتماشى مع الترجيحات التى تفيد بتزايد التمييز ضد العرب منذ عام ١٩٧٥، وخاصة فى الفترة من عام ١٩٩٢ إلى عام ٢٠٠١. ومن المحتمل بالطبع ألا يكون تزايد مستوى التمييز هو الذى تسبب فى تزايد التفاوت بين العرب والفئات الأخرى، وأن يكون السبب هو عوامل أخرى لم يتم قياسها من العوامل المحددة للأجور (مثل جودة التعليم). ومع ذلك فكون العرب هم المجموعة الوحيدة التى وجدت أدلة على تزايد التمييز ضدها فى الفترة من عام ١٩٩٢ إلى عام ٢٠٠١، بالإضافة إلى تعرض العرب بالذات للضرر من العمالة الأجنبية الوافدة، واعتبار عام ٢٠٠١ أسوأ عام فى العلاقات بين العرب واليهود منذ وقت طويل، كل هذه العوامل تشير إلى أن الزيادة فى التمييز هى التفسير المعقول لتزايد التفاوت فى الأجور بين العرب واليهود فى الفترة الأخيرة.

منذ العقد السابع من القرن العشرين تم سد الثغرات بين الرجال الإشكناز وباقى الفئات الأخرى فى التعليم وفى باقى العوامل المحددة للأجر، ورغم ذلك حدثت زيادة فى الفارق فى متوسط المستوى التعليمى بين الرجال الإشكناز وتلك الفئات. ويرجع التفسير الرئيسى ذلك إلى أنه فى العقود الأخيرة تزايد التطور فى العوامل المحددة للأجور بمعدل أسرع من المعدل الذى تم به سد الثغرات بين الفئات المختلفة فيما يتعلق بهذه العوامل. وبذلك أصبح الشرقيون والعرب والنساء- الذين يسعون إلى سد الثغرة فى سمات القوة البشرية بينهم وبين الرجال الإشكناز- أشبه بمن يتسلقون سلم عدم المساواة الذى تتزايد المسافات بين درجاته مع الزمن. ورغم نجاح المتسلقين فى الصعود بضع درجات إلا أن الزيادة التى حدثت فى المسافة بين درجات السلم كانت أكبر من الدرجات التى صعدوها، وبذلك زادت المسافة بينهم وبين الرجل الإشكنازى المتوسط الذى يحتل أعلى درجات السلم.

من الواضح إذن أن إنقاص عدم المساواة العام فى الأجور- أو على الأقل عدم زيادته- هو أمر ضرورى لتحسين الوضع النسبى للنساء والشرقيين والعرب (والجماعات الضعيفة الأخرى) فى سوق العمل وفى المجتمع. ولو افترضنا أن مستوى عدم

المساواة فى الأجر لن يتغير كثيراً فى السنوات القادمة، فسيكون فى استطاعتنا أن نرجح أن الوضع النسبى للنساء والعرب لن يتغير فى المستقبل القريب (مقارنة بالرجال الإشكناز). حيث تعانى النساء من الانحياز فى مجال العمل، ومن التمييز فى سوق العمل، الذى يأتى فى الغالب نتيجة لآراء مسبقة وقوالب فكرية سلبية، تدل التجربة على أن من الصعوبة بمكان التخلص منها ليس فى إسرائيل وحدها، بل وفى الدول المتقدمة الأخرى. أما العرب فيعانون من هامشيتهم فى الدولة اليهودية التى قننت التمييز ضدهم فى مجالات كثيرة، ومن بينها سوق العمل، مبررة ذلك بانه يرجع إلى «اعتبارات أمنية».

إن المستقبل شديد التعقيد فيما يتعلق بالفارق فى الأجور بين الرجال الإشكناز والشرقيين. ففى العقود القادمة سيتأثر هذا الفارق بشكل أساسى بالإنجازات التعليمية لأبناء الجيل الثالث (الذين ولد آباؤهم فى إسرائيل) وأبناء الزيجات المختلطة (بين إشكنازي وشرقي). ونظراً لحداثة عمر هؤلاء فلا توجد بحوث كثيرة بشأن مستواهم التعليمي، ولا بشأن الأجور التى يحصلون عليها. وتصور البحوث المتاحة حالياً صورة شديدة التشاؤم. فالفارق فى المستوى التعليمى بين الإشكناز والشرقيين (المولودين فى الفترة من عام ١٩٦٦ إلى عام ١٩٧٧) لا يقل كثيراً لدى الجيل الثالث عنه لدى الجيل الثاني. وفى مقابل ذلك فإن المستوى التعليمى لأبناء الزيجات المختلطة أعلى من مستوى الشرقيين، ويقع فى مكان متوسط تقريباً بين المستوى التعليمى للشرقيين والإشكناز.

ومن هنا فإن مستقبل التفاوت بين الطوائف يرتبط إلى حد كبير بحجم المجموعة المختلطة، لأن أبناء هذه المجموعة وحدهم هم الذين تمكنوا من تقليل الفارق فى المستوى التعليمى بينهم وبين الإشكناز. ويبدو أن معدل نمو أبناء الزيجات المختلطة ليس سريعاً بالقدر الكافى لتحقيق حلم الدولة البوتقة، التى ينصهر فيها المهاجرون مكونين شعباً واحداً، فى المستقبل القريب. يمثل اليهود الشرقيون نحو ٥٠٪ من اليهود الذين ولدوا فى إسرائيل من عام ١٩٨٣ إلى عام ١٩٨٥ (حيث لدينا بيانات كاملة عن أصول من هم أصغر سناً سواء كانوا من الجيل الثانى أم الجيل الثالث فى إسرائيل) ويمثل الإشكناز نحو ٣٠٪ وأبناء الزيجات المختلطة نحو ٢٠٪. ويكاد يكون فى حكم المؤكد أن نسبة أبناء الزيجات المختلطة ستكون أكبر بين مواليد العقد التاسع من القرن العشرين لأن نسبة الزيجات المختلطة زادت من ١٤٪ فى العقدين الخامس والسادس من القرن العشرين إلى نسبة ٢٨٪ فى العقد التاسع من هذا القرن. وأياً كان الأمر فسيبقى الفارق التعليمى القائم بين اليهود الإشكناز والشرقيين على حاله فى العقود القادمة، لأن الفارق فى المستوى التعليمى الذى تبين وجوده بين من ينتمون إلى الفترة من عام ١٩٦٦ إلى عام ١٩٧٧ سوف يتحول إلى فارق فى المستوى التعليمي، يصاحب أبناء هذه السنوات حتى خروجهم من سوق العمل، بين عام ٢٠٢٥ وعام ٢٠٤٠. وهكذا ففى النصف الأول من القرن الحادى والعشرين سيكون التشعيب ثلاثياً لدى اليهود المولودين فى إسرائيل: وسيحتل المركز الأول فيه من ولدوا لأبوين من الإشكناز، يليهم من يعتبرون نصف إشكناز، وفى النهاية سيأتى نصف أبناء إسرائيل الذين ليس لهم علاقة بالهوية الإشكنازية.

هناك بالطبع احتمال لأن يؤدى التطور فى الكليات الأكاديمية فى إسرائيل إلى تقليل الفارق بين الجماعتين فى المستوى التعليمى فى التعليم الجامعي. وحتى لو حدث هذا فإن تجربة الدول الأخرى تدل على أن هذا التطور يستغرق وقتاً طويلاً. وعندما تنجح الجماعات الضعيفة فى تحقيق قدر معين من المساواة فى المستوى التعليمى فإن هذا المستوى سيفقد أهميته فى سوق العمل لتحل محله مؤشرات تعليمية أخرى (مثل نوع الجامعة والقسم الدراسى وغيره) وهى مؤشرات لا يزال هناك عدم مساواة فيها، وتصبح هذه المؤشرات هى الأكثر تأثيراً فى تحديد الأجر.

(٢)
العسكرة والهوية العسكرية

بقلم: ساره هلمان

فى أواخر القرن الثامن عشر أصبحت الدولة القومية الحديثة هي الإطار السائد لتنظيم العلاقات الاجتماعية والسياسية. وكان هذا التنظيم الجديد للعلاقات الاجتماعية والسياسية نتاجاً لتحول طويل المدى لم يكن دائماً هادئاً، وكان سببه الموارد المالية والبشرية التى كان الحكام بناة الدول يجبونها من أجل الحرب. ففى مقابل هذه الموارد التى كانت تؤخذ من الجماعات الاجتماعية المختلفة، كانت هذه الجماعات تطالب بحقوق وامتيازات مختلفة. وأدى هذا التحول إلى إرساء دعائم المواطنة كنمط للعلاقات بين الأفراد والجماعات الاجتماعية وبين الدولة.

أصبح تجنيد القوة البشرية لشن الحرب أداة مؤثرة فى أيدى الدولة من أجل بناء العلاقات بينها وبين المجتمع، أو ما اصطلح على تسميته باسم عملية بناء الأمة. وأصبحت الدول تنظر إلى الخدمة العسكرية على أنها ملمح رئيسى من ملامح المواطنة، بل ووسيلة لخلق قاسم مشترك ثقافى بين الأفراد، الذين ينتمون إلى جماعات اجتماعية مختلفة. وفى نفس الوقت أصبح الإقصاء عن الخدمة العسكرية يمثل إقصاء عن الهوية القومية إلى هامش المجتمع.

وفى إسرائيل- التى كانت إقامتها كمجتمع سياسى سيادى مرتبطة بصلة وثيقة بشن الحرب وبعمليات إدارة سكان واسعة النطاق (تمثلت من ناحية فى طرد السكان الفلسطينيين ومن ناحية أخرى فى القيام بمشروع ضخم لتهجير وتوطين اليهود مكانهم)- أصبحت الخدمة العسكرية وسيلة رئيسية لتشكيل الأمة اليهودية الإسرائيلية، وتحديد حدودها(٢) وتعبئة مهاجرين جدد من الشباب لأداء الخدمة العسكرية النظامية، وضم المهاجرين من كبار السن إلى الخدمة العسكرية فى قوات الاحتياط، وكان هذا مشروعاً واسع النطاق، نتج عنه تحول الحرب والإعداد لها إلى جزء من الواقع اليومي، وتم من خلاله ضمان وجود رصيد بشرى جاهز لإدارة الصراعات والحروب. ولكن الخدمة العسكرية التى تعتبر واجباً فى كل أنحاء العالم لم تكن تنطبق على جميع مواطنى الدولة، بل على المواطنين اليهود فقط. ولذلك فقد تم الربط بين الخدمة العسكرية والمواطنة فى إطار الجماعة العرقية (وليس فى إطار عموم المواطنين). وكان الانتماء لهذه الجماعة هو الشرط لاستحقاق اداء الخدمة العسكرية، والعمل من أجل تقدم الصالح العام للمجتمع المشترك، الذى يتمثل فى الدفاع عن السيادة اليهودية والاستفادة بالمكانة والمقابل المرتبطين بذلك. ويعبر التضمين الجزئى لسكان غير يهود (ولا سيما الدروز والشركس) فى الخدمة العسكرية عن محاولات لخلق حدود عرقية داخل جماعات الأقلية عملاً بالقول المعروف (فرق تسد).

أصبحت الخدمة العسكرية والمشاركة فيها من العلامات المميز لما يسمى «المواطنة الجمهورية» منذ قيام الدولة. ويؤكد هذا النمط فى العلاقات بين الدولة والمواطن على واجبات الفرد نحو الدولة، وإسهامه فى النهوض بالأهداف الجماعية، أو بالصالح الاجتماعى المشترك. وبهذه الطريقة أصبحت مرتبة المواطن ذات صلة بالمرتبة العسكرية. وتم تشكيل الخدمة العسكرية كآلية متكاملة تتسم بالمساواة يمكنها أن تتيح الترقى الاجتماعى عن طريق الانسياق وراء أداء المهام الوطنية. ولكن المرتبة العسكرية تم تقسيمها بشكل يتسم بالتشعب، بما يعكس الطريقة التى قامت بها الدولة فى إسرائيل بإعادة تشكيل العلاقات بين الجنسين والمكانة الاجتماعية والأصل العرقى والقومى والمواطنة. وبالتالى أصبحت الخدمة العسكرية أداة للتنظيم الطبقى للأفراد والجماعات داخل حدود الأمة، وكذلك لإقصاء أفراد وجماعات بعيداً عن هذه الحدود.

أدى دور المقاتل- الذى يعد أرقى تعبير عن المرتبة المدنية والعسكرية- إلى تعظيم مكانة الرجال الإشكناز. وتم وضع معايير عالمية ووظيفية لتحديد مكانة الجندى فى الجيش بما يتفق مع الرصيد الثقافى للطبقات الإشكنازية أكثر من الشرقية. وتجلى هذا فى منتصف العقد السادس من القرن العشرين عندما تقرر أن خريجى المدارس المتوسطة النظرية وحدهم هم الذين يمثلون رصيداً محتملاً للخدمة كضباط، وكذلك من خلال السياسة اللغوية للجيش، التى فسرت عدم تمكن المهاجرين الشرقيين من اللغة العبرية بأنه دليل على التخلف، وعلى عدم وجود مؤهلات ثقافية مناسبة. ولأن الرصيد الرمزى الذى تجمع خلال الخدمة العسكرية يربط بين المهام القتالية ومهام الضباط (التى تمثل أرقى إسهام فى السعى لتحقيق أهداف الجماعة)، فقد حيل دون تمكين أغلب الرجال الشرقيين من قطف ثمار خدمتهم العسكرية، واستبدالها بالمقابل المناسب فى الحياة المدنية. فقد خدم

أغلب الشرقيين فى وظائف إدارية، وخدم بعضهم فى وظائف صغار الضباط دون الوظائف القيادية. ومن الناحية العملية، أصبح الجيش وسيلة لتجميع الطبقة الإشكنازية لرصيد من القوة والمكانة والمال واحتكارها. وأصبح أداء الشرقيين للخدمة العسكرية قائماً على الكم وليس الكيف (وحدث نفس الشيء أيضاً فى مجال الاستيطان وتوطين المناطق الحدودية، ولم يكن صراع الشرقيين- إذا صح التعبير- منصباً على تحسين وضعهم، أو على الاعتراض على الطريقة التى يؤدون بها الخدمة العسكرية، وإنما أصبح منصباً على مجرد المشاركة فى أدائها).

وإذا كان بعض الرجال الشرقيين قد أصبحوا مرشحين محتملين للمشاركة فى الصفوة العسكرية والمدنية بحكم ذكورتهم، فإن النساء قد أقصين عن الصفوة العسكرية والمدنية. فالأمة المعسكرة تشرك النساء فى المجهود الحربي، ولكن بشكل منفصل. فهناك اختلاف فى معايير تجنيد وخدمة الرجال والنساء. وتنقسم الخدمة العسكرية على أساس الجنس، ويُنظر إلى النساء فيها على أنهن عنصر مساعد، وبما يتفق مع ذلك يأتين فى مرتبة أدنى، لا تعكس التوجهات فيما يتعلق بالذكورة والأنوثة فحسب، بل وتبرزها. ولم تتسبب التغييرات التى حدثت لاحقاً فيما يتعلق بخدمة النساء فى الجيش هى الأخرى فى تفكيك نموذج الرجل المقاتل، الذى كانت له السيطرة باعتباره الدعامة الرئيسية فى المجهود الجماعي. أضف إلى هذا أن فترات الخدمة الأقصر والإقصاء عن المناصب القتالية وعن الخدمة فى الاحتياط تقلل من الرصيد الرمزى والاجتماعي، الذى يتجمع أثناء الخدمة العسكرية. أضف إلى هذا أن النساء الحوامل يخرجن من الخدمة العسكرية، وكذلك فإن النساء المتزوجات يعفين من الخدمة العسكرية الإلزامية، ومن خدمة الاحتياط على حد سواء. ولهذا السبب لا يكاد يكون فى استطاعة النساء استبدال خدمتهن فى الجيش بالمقابل الاجتماعى والرمزى المناسب.

إلى جانب احتواء فئات مختلفة فى إطار الخدمة العسكرية ظهرت أيضاً بعض الأطر الخاصة للخدمة العسكرية عززت من قيمة بعض الجماعات الاجتماعية. ومن بين أمثلة ذلك الخدمة فى كتائب الناحال(٣) التى كانت تضمن وجود قوة بشرية كاحتياطى لدعم الاستيطان دون وضع عائق أما إلحاق الشباب الذين تربوا فى حركات الشبيبة بالجيش. والمثال الآخر هو المدارس الدينية العسكرية. فاعتباراً من منتصف العقد السادس من القرن العشرين أدى هذا النمط الذى يجمع بين الدراسة الدينية والخدمة العسكرية (وإن كانت الخدمة العسكرية لتلاميذ المدارس الدينية أقصر نسبياً وتتراوح بين ١٦ شهراً و١٨ شهراً) إلى تمكين تلاميذ المدارس الدينية من الحفاظ على هويتهم الدينية فى إطار الجيش. وبمضى السنين أصبحت هذه الجماعات اكثر ارتباطا بالجيش، وبالتسوية المعقودة مع المدارس من أجل الحفاظ على طابعها الخاص. وبمعنى آخر فقد تحولت التسوية- التى تم التوصل إليها بين الجماعات الدينية وبين الجيش- من تسوية تعبر عن قوة هذه الجماعات وقدرتها على المساومة أمام الدولة إلى تسوية ضرورية للحفاظ حدود الهوية الجماعية لها، ولا سيما بالنسبة لجماعات المتدينين القوميين. وقد تزايد تأثير هذا الاتجاه مع تأسيس المعاهد الدينية المؤهلة للخدمة العسكرية.

أدى اعتبار الخدمة العسكرية أداة لبناء الأمة اليهودية الإسرائيلية إلى إثارة مشكلات فيما يتعلق بجماعتين من الجماعات السكانية وهما: الرجال اليهود «المتزمتين الأرثوذكس» والنساء المتدينات. فقد تطلب تضمين هذه الجماعات فى عملية بناء الأمة من الدولة إصدار تشريعات خاصة تؤجل الخدمة العسكرية لليهود المتزمتين، وتعفى منها النساء المتدينات، وذلك دون إقصاء اليهود المتزمتين خارج إطار الأمة العرقية، ناهيك عن المقابل المتحصل عن أداء الخدمة العسكرية. فقد أصبح الرجال المتزمتين يعبرون عن بقاء الهوية الثقافية للأمة فى الدولة التى تحتاج إلى إضفاء شرعية على احتلالها وعلى مشروعها الاستعماري.

وبينما تم تضمين الرجال المتزمتين والنساء المتدينات فى الأمة وفى مجتمعها المدني، عن طريق تسويات خاصة تعفيهم مبدئياً وعملياً من الخدمة العسكرية، فقد أصبح عدم التجنيد فى الجيش بالنسبة للفلسطينيين مواطنى إسرائيل آلية للإقصاء. وأصبحت هناك مشروعية لممارسات مثل التمييز الذى يتعرض له هؤلاء المواطنين من جانب دولة الرفاهية الإسرائيلية، فى سوق العمل وفى الرقابة السياسية والعسكرية عليهم، وذلك من خلال إقصائهم عن أداء الخدمة العسكرية. بذلك تمت تنحية الفلسطينيين مواطنى إسرائيل خارج حدود الأمة العرقية، وأصبح عدم تجنيدهم فى الجيش دليلاً على الحدود الموضوعة بينهم وبين المواطنين اليهود فى دولة إسرائيل.

ومن هنا تحولت عسكرة الأمة، من خلال التجنيد- وتمثيل القطاعات المختلفة من أبناء الأمة فى العمل الحربى عن طريق المشاركة فى الخدمة العسكرية- بمثابة آلية أعادت تأسيس، بل وتعميق، عدم المساواة بين الرجال والنساء، وبين الإشكناز والشرقيين، وبين اليهود والفلسطينيين مواطنى إسرائيل.

بدأت مكانة الخدمة العسكرية كآلية لتشكيل ملامح الأمة فى التقوض اعتباراً من منتصف العقد السابع من القرن العشرين. وجرت تغييرات تدريجية أدت إلى رفض النظر إلى الأمور من منظور عسكري، ورفض الزعم بأن الصراع العربى الإسرائيلى لا يمكن حله سوى بالقوة. غير أن هذه التغييرات لم يترتب عليها أى تغير فى الواجبات المدنية والسياسية. بل ترتب عليها

التجنيد السياسي لنمط الرجل المقاتل، وتحويله إلى رمز معارض، وهو ما تمثل فى «خطاب الضباط»، الذى تسبب فى ظهور حركة السلام الآن فى عام ١٩٧٨. كانت الطبقة التى استخدمت نمط الرجل المقاتل هى نفس الطبقة التى ترتبط بأرقى هالة عسكرية يمكن أن تحيط بالرجال، وتضم المقاتلين الذين قاتلوا فى حرب ١٩٧٣، الذين تخرجوا من مدارس ثانوية راقية، والذين ينتمون إلى الأسر الأصيلة.

كشفت حرب لبنان عن التناقض بين الاحتجاج على الحرب والمشاركة فيها، وتسببت فى إضفاء طابع راديكالى على نمط الرجل المقاتل. وتطور هذا النمط ليعبر عن المعارضة الشخصية للمشاركة فى الحرب. ومع ذلك فقد أمكن لهذه المعارضة أن تكون من نصيب من اعتُبروا مشاركين فى تحقيق الصالح المشترك للمجتمع.

شهدت تلك الفترة أيضاً تزايد التحاق الشرقيين بالوحدات المقاتلة، رغم بقاء تمثيلهم فى الوحدات الإدارية ووحدات المؤخرة مرتفعاً. ولكن هذا حدث فى الوقت الذى شهد تراجعاً فى قيمة دور المقاتل، وفى الرصيد الاجتماعى والرمزى الذى يكفله هذا الدور. وفى نفس الوقت وجدت الطبقة المتوسطة لنفسها آفاقاً جديدة فى الجيش، كان الأساس فيها هو الجانب الفنى والتكنولوجي، الذى يمكن أن يحقق مقابلاً مرتفعاً فى الحياة المدنية. كما طالبت النساء بالالتحاق بالوظائف القتالية. وبالفعل فقد أتيحت الفرصة لهن للالتحاق بوظائف ومهام كانت ممنوعة عليهن فى الماضي، ولكن لم يكن فى استطاعتهن الاعتراض على القالب الفكرى الذى يكرس الرجل المقاتل. جرت هذه التغييرات فى تركيبة الجيش الإسرائيلى فيما واكب نزع الطابع العسكرى عن المجتمع الإسرائيلي، اعتباراً من بداية العقد التاسع من القرن العشرين. وكانت هذه التطورات نتيجة لعدة عوامل ليست مترابطة بالضرورة. ولكن كان تأثيرها الفعلى هو ضياع الاستقلالية النسبية التى كان الجيش يتمتع بها فى مجالات عديدة. كانت حرب لبنان بمثابة نقطة البداية لأفول نجم العسكرة الثقافية لإسرائيل، كما ظهرت فى ذلك الوقت علامات تعبر عن الفصل بين مؤسسات الجيش والمجتمع. أدت الانتفاضة الأولى (١٩٨٧- ١٩٩٣) إلى تعميق النقد الجماهيرى للجيش، على ضوء ما كشفته وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية من انتهاك الجنود والوحدات العسكرية لحقوق الإنسان. وكشفت الانتفاضة وحرب لبنان عن الإجهاد الذى انتشر لدى طبقات من السكان، من جراء استمرارية الانغماس فى الصراع، مما مهد الطريق للابتعاد عن تكريس الصراع اليهودى العربي. كان هذا أيضاً نتيجة للتغيير فى النظام العالمى وخاصة مع انتهاء الحرب الباردة، وانفراط عقد الكتلة السوفيتية. كما فقد الجيش حصانته ضد النقد الموجه لحوادث التدريب، وبدأت مجموعات من الآباء تطالب بإجراء تحقيقات مستقلة فى حوادث الوفاة. وكان من الأشياء التى أثرت على مكانة الجيش فى العقد التاسع من القرن العشرين، الانخفاض فى ميزانية الدفاع مقارنة بالناتج القومى الخام. حيث شهدت تلك الفترة منافسة بين توجيه الموارد لميزانية الدفاع، وبين توجيهها لاستيعاب الهجرة القادمة من دول الاتحاد السوفيتى السابق.

ترسخت هذه التغييرات داخل الجيش، مما كشف عن قدرة معينة على التكيف مع تغير الظروف، من خلال الاستجابة لاحتياجات الفئات المختلفة. كما كشف هذا عن إسهام الخدمة العسكرية لصالح المجند، الذى يتمثل فى تحقيقه لذاته والحوافز المادية التى يحصل عليها. ولكن إلى جانب المحاولة التى جرت لجعل الجيش جذاباً أو للحفاظ على جاذبيته لأبناء الطبقات، التى كانت تمثل بشكل تقليدى الدعامة الأساسية للجيش (والتى كانت تتكون بشكل أساسى من خريجى المدارس الثانوية من أبناء الطبقة المتوسطة وفوق المتوسطة)، جرى تطور آخر؛ وهو التسريح المبكر لمجندين ومجندات من وحدات المؤخرة، التى غالباً ما يخدم فيها الشرقيون. الأدهى من ذلك رُصدت ظاهرة أوضح فى الجيش الدائم، ففى مقابل تقليل الأعداد فى الأسلحة الخدمية، قام الجيش بزيادة عدد العاملين الذين يحصلون على رواتب من العمل فى صيانة المعدات والأسلحة والحاسوبات. ويشير التسريح المبكر للمجندين والمجندات الذين يعملون فى الأسلحة الخدمية، ومحاولة جذب جنود من الذكور والإناث من ذوى المؤهلات الفنية والثقافية العالية إلى صفوف الجيش، إلى محاولة الحفاظ على الخطاب الموجه للمجتمع بشأن التجنيد الإلزامى العالمى وجيش الشعب، مع إجراء تغييرات هيكلية وتنظيمية تقوض نموذج جيش الشعب من الناحية العملية.

حدث تخفيض آخر فى جهاز الاحتياط، فقد تم تخفيض حجم قوات الاحتياط، سواء لدواعى الميزانية أو لأسباب سياسية نتيجة، للدروس المستفادة من رفض الخدمة فى الجيش فى حرب لبنان (١٩٨٢- ١٩٨٥) وفى الانتفاضة الأولى (١٩٨٧- ١٩٩٣). ومن الناحية العملية فقد كانت قوات الجيش العامل هى التى تقوم فعلياً بكل الأعمال المعتادة، التى يتطلبها الاحتفاظ بالمنطقة الأمنية فى جنوب لبنان، واستمرار احتلال المناطق المحتلة.

تعرض جيش الاحتياط لأزمة شديدة مع اندلاع انتفاضة الأقصى (أكتوبر ٢٠٠٠) بعد أن كان جزءاً رئيسياً من التشكيل القتالى للجيش الإسرائيلي، وآلية رئيسية لدعم عسكرة المجتمع بالطريقة الإسرائيلية. فقد كان العبء الواقع على هذا التشكيل المحدود الحجم- الذى يتكون بشكل أساسى من الطلاب والفنيين الذين يسعون لتطوير أدائهم الوظيفي- سبباً فى ظهور موجة احتجاج، وظهور تنظيمات تطالب بتوسيع نطاق الخدمة فى الاحتياط، أو مكافأة من يخدمون فى الاحتياط. وفى مقابل

وجهة النظر التى انتشرت حتى نهاية العقد الثامن من القرن العشرين، والتى صورت الخدمة العسكرية بشكل عام والخدمة فى الاحتياط بشكل خاص على أنها خدمة للمجتمع (حتى عندما كانت حدود هذا المجتمع ضيقة للغاية)، فقد كشفت التنظيمات التى شكلها جنود الاحتياط عن الطريقة التى بدأ بها أبناء الطبقة المتوسطة النظر إلى أنفسهم على أنهم قطاع مثل باقى القطاعات فى إسرائيل، وبدأوا يصفون أنفسهم بأنهم جماعة اجتماعية. وإلى جانب هؤلاء نشأت فى السنتين الأخيرتين منظمات أخرى لرافضى الخدمة فى الجيش، نظمت نفسها فى هذه المرة بناء على انتمائها العسكرى (مثل رافضى الخدمة فى الوحدة الخاصة لهيئة الأركان، ورافضى الخدمة من الطيارين فى سلاح الطيران الإسرائيلي).

وإلى جانب هذه الظاهرة بدأت فى الظهور اعتباراً من منتصف العقد التاسع من القرن العشرين حركة مستقرة من رافضى الخدمة المسالمين (الذين يعتنقون المذهب السلمي)، بعضهم من مواليد إسرائيل، والبعض الآخر من المهاجرين من دول الاتحاد السوفيتى السابق، ويحظى هؤلاء الرافضين بدعم وتأييد من منظمات مختلفة، ومن جماعات، تسعى لنزع الطابع العسكرى عن المجتمع الإسرائيلي. وبالتالى فإن السمة المميزة للفترة الحالية هى الاعتراض على الصلة البديهية بين الخدمة العسكرية والمواطنة، وكذلك بين الخدمة العسكرية والانتماء للجماعة القومية.

وأخيراً ففى مقابل العقود الثلاثة الأولى من عمر إسرائيل التى استُخدم فيها انسياق الأمة وراء المجهود الحربى كآلية رئيسية لعسكرة المجتمع وجعل الحرب مصلحة لطبقات عريضة، تواجه إسرائيل اعتباراً من العقد الثامن من القرن العشرين تطوراً يشهد تناحراً بين توجهات العسكرة ونزع الطابع العسكري. ففى مقابل جهود نزع الطابع العسكرى عن المجتمع التى تسعى لإقصاء طبقات عريضة عن المشاركة التامة وغير المشروطة فى الخدمة العسكرية، وضعف الصلة البديهية بين الخدمة العسكرية والمواطنة، طرأت محاولات لإعادة عسكرة المجتمع الإسرائيلي. وليس هناك تشابه بين النوع الجديد من العسكرة وبين العسكرة المدنية والثقافية التى كانت سائدة حتى نهاية العقد السابع من القرن العشرين. فقد دعت عسكرة بدايات القرن الحادى والعشرين إلى التشبث بحل المشكلات السياسية باستخدام القوة، ولكن هذه الدعوة لم تكن مصحوبة بالرغبة فى المشاركة فى المجهود الحربى أو الخدمة العسكرية. وهناك اتجاه يشير إلى احتمال حدوث تغيير مؤسساتي، يتحول الجيش فى إطاره إلى مؤسسة فنية منفصلة عن المجتمع المدني، وهو ما يختلف عما كنا نراه فى إسرائيل حتى الآن. وإذا حدث مثل هذا التغيير فمن المؤكد أنه ستكون له تأثيرات عديدة جديدة.

---

* هوامش وتعليقات المترجم:

١ – هناك آلية أخرى للتمييز ضد العرب فى المجال التعليمى تتمثل فى وضع العراقيل أمام التحاق العرب بتخصصات معينة مثل الطب.

٢ – لم يتم من الناحية الفعلية تحديد حدود لإسرائيل، ولكن المقصود هنا هو تحديد حدود ما يسمى بالأمة اليهودية، بمعنى تحديد من يمكن اعتباره جزءاً من هذه الأمة ومن يجب استبعاده منها.

٣ – الناحال: اختصار من ثلاثة أحرف (ن. ح. ل) لثلاثة كلمات عبرية تعنى الشباب الطليعى المقاتل، وهو اسم كتائب شبيبة منظمة فى إطار الاستيطان اليهودى قبل قيام دولة إسرائيل، أصبحت فى وقت لاحق جزءاً لا يتجزأ من الجيش الإسرائيلي، وإليها تُنسب المستعمرات المقامة فى الأراضى الفلسطينية المحتلة (فى حدود ١٩٦٧) التى تُسمى بالعبرية «هتناحلوت» نظراً لأن هذه الكتائب هى التى كانت مسئولة عن إقامتها وتطويرها. وبالتالى فإن هذا النوع من المستعمرات يعتبر مستعمرات عسكرية بكل معنى الكلمة، يجب أن يتم التعامل معه بنفس الطريقة التى يتم بها التعامل مع القوات العسكرية، سواء فى زمن الحرب، أو فيما يتعلق بترتيبات انسحاب القوات العسكرية، بعد التوصل لتسوية سلمية.

◆ دراسات ◆

٣

مجموعة الاستخبارات الإسرائيلية: إلى أين..؟ تحليل واتجاهات وتوصيات

مركز بحوث الأمن القومى الإسرائيلى (مذكرة ٩٧ - مارس ٢٠٠٩)

(الفصل الثاني): نظرة على الماضي

بقلم: شموئيل إيفن وعاموس جرانيت - ترجمة وإعداد: مصطفى الهواري

* تطور مجموعة الاستخبارات - علامات على الطريق:

تُعرض فى هذا الفصل نتائج واستنتاجات هيكلية - تنظيمية توصلت إليها العديد من لجان التحقيق وتقصى الحقائق التى تناولت أداء مجموعة الاستخبارات. وتُعرض فى الخلفية الأحداث الرئيسية التى شكلت مجموعة الاستخبارات. لا يهدف هذا العرض إلى التطرق للأحداث المهمة فى تاريخ كل جهاز، كما أنه لا يعرض ميزاناً كاملاً لإنجازات وإخفاقات مجموعة الاستخبارات (١٨).

* الاستخبارات فى الأيام الأولى للدولة:

كانت "مجموعة استخبارات الاستيطان اليهودي" حتى حرب الاستقلال تتكون من جهازى استخبارات رئيسيين. كان الجهاز الأول هو القسم السياسى للوكالة اليهودية. ويبدو أن نشاط ذلك الجهاز وهيكله التنظيمى قد تأثرا بالهيكل التنظيمى لمجموعة الاستخبارات البريطانية التى كانت لوزارة الخارجية فيها مكانة مهيمنة. وكانت بؤر اهتمام القسم السياسى هى العلاقات بين الفلسطينيين والدول المجاورة، والعلاقات بين الدول العربية والدول الكبرى، والعلاقات فيما بين الدول العربية والتطورات الداخلية فى الدول العربية التى كانت لها انعكاسات على أرض إسرائيل (فلسطين). وكان القسم يتولى مسؤولية جمع معلومات اقتصادية وأمنية وسياسية، وإجراء البحوث، وتقوية العلاقات مع أجهزة استخبارات أجنبية والمبادرة بعمليات تخريبية كان هدفها هو إحباط أعمال معادية. وكان القسم يرصد أيضا نشاط الأجانب فى أرض إسرائيل. ومع إقامة الدولة تم دمجه فى وزارة الخارجية (على غرار مجموعة الاستخبارات البريطانية). وكان جهاز الاستخبارات الرئيسى الثانى هو جهاز المعلومات التابع للهاجانا (المعروف اختصاراً باسم "شاي»). وكانت بؤر اهتمامه هى الجبهة الداخلية وعرب إسرائيل والبريطانيون والدول العربية. ولهذا الغرض استخدم الجهاز شبكات من المتطوعين والمتعاونين، وأيضاً التنصت على التليفونات (١٩). ومع إنشاء الجيش الإسرائيلى تم حل هذا الجهاز واستُخدمت وحداته فى تكوين شعبة الاستخبارات فى الجيش.

فى منتصف عام ١٩٤٨، فى ذروة حرب الاستقلال كانت مجموعة الاستخبارات تضم الأجهزة التالية:

١ - جهاز المخابرات فى الجيش الإسرائيلى (الذى كان يعرف اختصاراً باسم "شم»). وفى يونيو ١٩٤٩ تحول ذلك الجهاز إلى قسم استخبارات (ممان) فى شعبة العمليات بالجيش (وهو الذى تحول فيما بعد إلى "أمان»). وفى نوفمبر ١٩٤٩ أنشىء سلاح

الاستخبارات كإطار مهنى تخصصى لجميع أفراد الاستخبارات فى الجيش.

٢- قسم سياسى فى وزارة الخارجية («دعت») - للعمليات الاستخبارية خارج البلاد (الذى أصبح فيما بعد "الموساد»).

٣- جهاز معلومات داخلى («محتس») - كان يُعنى بالأمن الداخلى مع التركيز على إحباط النشاط التآمرى السياسى والإرهاب (أصبح "الشاباك" ابتداء من ١٨ فبراير ١٩٤٩).

أنشئت فى أبريل ١٩٤٩ "لجنة التنسيق العليا بين الأجهزة" برئاسة راؤوفين شيلوّح كاتم أسرار بن جوريون. وكان أعضاء تلك اللجنة، التى أصبحت فيما بعد لجنة رؤساء الأجهزة، هم رؤساء القسم السياسى والشاباك والاستخبارات العسكرية وشرطة إسرائيل.

أنشئت "المؤسسة المركزية لأجهزة الاستخبارات والأمن والتنسيق بينها" فى ١٣ ديسمبر ١٩٤٩ وتولى راؤوفين شيلوّح رئاستها. وكان الهدف من إنشائها هو تحسين التنسيق والتوجيه بين أجهزة الاستخبارات. ويبدو أن السبب فى ذلك هو إدراك بن جوريون أهمية التنسيق والرقابة المركزية على أجهزة الاستخبارات، والدروس التى استخلصها من الصراعات بين وزارة الخارجية والاستخبارات العسكرية فيما يتعلق بجمع المعلومات خارج البلاد. وكان مقر "المؤسسة المركزية لأجهزة الاستخبارات والأمن والتنسيق بينها" فى وزارة الخارجية كهيئة مستقلة، وأشرفت على القسم السياسى فى وزارة الخارجية، وكانت مهمتها هى التنسيق بين أعمال الجهازين الآخرين: جهاز الأمن وقسم الاستخبارات فى شعبة العمليات بالجيش. ولكن من الناحية العملية لم يؤد ذلك الإجراء إلى إقامة مركز إدارى لمجموعة الأجهزة، بل أدى إلى خلق تنظيم جديد هو "مؤسسة الاستخبارات والمهام الخاصة (الموساد)".

فى صيف ١٩٥٠ تقرر إلغاء تبعية الشاباك لرئيس هيئة الأركان العامة وأصبح يتبع وزارة الدفاع. وكانت بعض أسباب ذلك ترجع إلى عوامل بيروقراطية - فقد زعم الشاباك أن الجيش الإسرائيلى يظلمه فى تخصيص الموارد.

* الخمسينيات:

فى مارس ١٩٥١ أصبحت "المؤسسة المركزية لأجهزة الاستخبارات والأمن "كياناً مستقلاً، حيث أُخرجت من نطاق وزارة الخارجية ونُقلت إلى ديوان رئيس الوزراء وأصبحت تابعة لرئيس الوزراء. وبالتوازى مع هذا حدث تغير جوهرى فى أدائها: أنشئت فى الموساد هيئة مركزية مستقلة لتولى مسؤولية كل النشاط الاستخباراتى خارج البلاد. وكانت "الهيئة" ("هاراشوت" كما كانوا يطلقون عليها) تشكل الجزء الرئيسى من "الموساد"، وكانت تضم ممثلين من الجهازين الآخرين على المستوى الإدارى وعلى المستوى الميداني. وبرز راؤوفين شيلوّح - ضمن ما برز - بتطوير علاقات إسرائيل الخارجية السرية ونسج علاقات مع أجهزة استخبارات غربية، من بينها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA). وفى عام ١٩٥٢ أنهى راؤوفين شيلوّح مهام منصبه كرئيس للموساد.

فترة "المسؤول" (مسؤول عن جهازى استخبارات). عُين إيسار هرئيل فى عام ١٩٥٢ رئيسا للموساد (سُمى هذا الجهاز فى عهده "المؤسسة المركزية للتجسس"). وكان فى الوقت نفسه مسؤولاً أمام بن جوريون عن رئيس الشاباك أيضا. فى الفترة من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٦٣، كان هرئيل مسئولاً إذا عن اثنين من الأجهزة السرية فى دولة إسرائيل.

فى ٢٨ ديسمبر ١٩٥٣ تحول قسم الاستخبارات إلى شعبة فى هيئة الأركان العامة فى الجيش الإسرائيلى (أمان). كان أحد الاعتبارات الرئيسية لتلك الخطوة - ولا يزال - هو اشتغال هذا القسم بالمجال السياسي، وهو ما يستلزم ارتباطاً مباشراً برئيس هيئة الأركان العامة وبوزير الدفاع. أصبحت أمان جهاز الاستخبارات الأكبر والرئيسى فى إسرائيل، سواء فى مجالات جمع المعلومات أو فى مجالات البحوث. وتعززت مكانة أمان أيضاً بسبب تطورها ككيان رئيسى فى مجال الاستخبارات التكنولوجية، بينما كانت أجهزة الاستخبارات الأخرى تعتمد، بصورة شبه كاملة، فى العقود الزمنية الأولى من عمر الدولة على يومينت. فى تلك الفترة برزت أمان أيضا فى نشاط القتال السري، الذى كانت له - أيضاً - أهداف سياسية.

فى عام ١٩٥٤، حدثت فى أمان سلسلة من الإخفاقات الخطيرة فى عمليات كان المنطق العملياتى لها جميعاً هو الاختراق السرى لأرض العدو بواسطة مقاتلين/ عملاء يهود (بوجه خاص) بغرض جمع المعلومات أو القتال السري. وفى هذا الإطار يمكن الإشارة إلى الأحداث التالية:

قضية "العملية القذرة" التى ضُبطت فيها شبكة من اليهود جندتها أمان فى مصر لتنفيذ مهام تخريبية. كان هدف التخريب هو خلق انطباع لدى البريطانيين والأمريكيين بأن هناك حالة من عدم الاستقرار فى مصر ودفع البريطانيين، الذين كانوا على وشك الجلاء عنها، للبقاء فيها، وبالتالى ضمان استمرار حرية الملاحة الإسرائيلية فى قناة السويس. وعصفت تلك القضية بالمنظومة السياسية فى إسرائيل لسنوات طويلة بعد ذلك، وكانت لها انعكاسات سلبية على العلاقة بين أمان وبين صناع القرار.

إلقاء القبض على رجل أمان، المقدم ماكس بينت، فى مصر. وقد تم ضبطه بعد اتصال أجراه مع شبكة "العملية القذرة"، رغم

أن مهامه لم تكن مرتبطة بها. كان بينت يقوم بمهام جمع معلومات وتنفيذ عمليات فى مصر، تحت غطاء رجل أعمال ألماني. وقد نجح فى التقرب إلى القيادات المصرية وأمد الاستخبارات الإسرائيلية بمعلومات حقيقية ومهمة. ورغم أن نشاطه كان مماثلا لنشاط إيلي كوهين فى سوريا، إلا أن شهرته كانت أقل.

إلقاء القبض فى سوريا على مجموعة من مقاتلى الجيش الإسرائيلى (بينهم مقاتل لواء جولانى أورى إيلان)، كانت تقوم بمهمة جمع معلومات لحساب أمان - الإبلاغ عن أعمال صيانة فى منشأة تنصت فى هضبة الجولان (٢٠). تجدر الإشارة هنا إلى أنه فى تلك الفترة لم تكن هناك مسافة تنظيمية كبيرة تفصل بين الاستخبارات وبين الوحدات المقاتلة. كانت أمان قسماً فى شعبة العمليات حتى سنة ١٩٥٣، وعُين بنيامين جبلى رئيسا لأركان قيادة المنطقة الشمالية و قائداً للواء جولانى بعد أن كان رئيساً لأمان، وهو الأمر الذى يدل على مكانة أمان فى المنظومة العسكرية والطريق الطويل الذى قطعته منذ ذلك الحين.

يبدو أن تلك السلسلة من الإخفاقات أدت إلى الإقلال من هذا النوع من النشاط الاختراقى فى أمان، لكنها لم تؤد إلى إيقافه. ففى عام ١٩٦٠ جندت أمان إيلي كوهين وكلفته بمهام تجسس فى سوريا.

حرب سيناء فى ١٩٥٦. أشارت مذكرة كتبها شاؤول آفيجور (٢١) إلى رئيس الوزراء بن جوريون إلى أن «أمان أثبتت وجودها فى الحرب كجهاز نشط وفاعل». ووفقا لما جاء فى تلك المذكرة فإن المعلومات التى قدمتها أمان قبيل المعارك كانت "مهمة ومفيدة"، لكن لم تكن تُوزع على الدوام خرائط وصور جوية كافية على القوات الميدانية. وأثناء الحرب قدمت أمان معلومات عكست صورة صحيحة لنشاط العدو، وأظهرت نواياه إلى حد كبير. كما ينطبق ذلك أيضا فيما يتعلق بالصورة العامة لسير المعركة. مع هذا، كان تدفق المعلومات من القوات إلى مركز أمان ومنه إليها بطيئاً. كان آفيجور قد حذر من أن هذه المعركة القصيرة لا تسمح باستخلاص "استنتاجات قاطعة" وأن "هناك مشكلة فى كيفية صمود أمان فى معارك أخرى، فى ظروف أشد صعوبة تتمثل فى وجود جبهتين، أمامية وداخلية، وفى حتمية العمل من خلال النَفَس الطويل".

مذكرة آفيجور إلى بن جوريون (٢٢) فى يناير ١٩٥٧. كلف رئيس الوزراء بن جوريون شاؤول آفيجور بمهمة دراسة ومراجعة وفحص أجهزة الاستخبارات بهدف القضاء على الازدواجيات وتفعيل أدائها. وكانت هذه الدراسة تجرى على خلفية تأثر بن جوريون بالعلاقات السيئة بين رؤساء الأجهزة وعدم المشاركة فى المعلومات والتخوف من حدوث عثرات. وشخص آفيجور، فى تقريره إلى بن جوريون، حالة مجموعة أجهزة الاستخبارات على النحو التالي:

أ- يكون رئيس الوزراء "بالإضافة إلى وظائفه الأخرى (وهى ليست قليلة) بمثابة المسؤول - ضمناً - عن كل أجهزة الاستخبارات وأحيانا المنسق بينها، وفى الحالات المتطرفة من الخصومة بين الأجهزة يتولى مهمة الوسيط. هذا الوضع غير طبيعى وغير عملي، وذلك لما يسببه من عبء زائد. فرئيس الوزراء لا يستطيع القيام بوظيفة المنسق، فى حالة الضرورة وفى الوقت المطلوب. ولذلك توجد عدة مشكلات عالقة منذ زمن طويل. فى ضوء ذلك، فإن التوتر بين الأجهزة وبين من يرأسونها يتزايد ويتفاقم و بالتالى فإنه يقلل فى الحساب النهائى من فاعليتها إلى حد كبير. طاقات كثيرة تضيع هباء فى احتكاكات عقيمة. إن الأخطار المترتبة على غياب التنسيق والتنافس بين أجهزة التجسس تتفاقم جداً نظراً لكونها أجهزة سرية، ويبدو أنه قد استجد بالفعل وضع غير طبيعى وكأن هناك مركزين للتجسس. أمان من ناحية، ومن الناحية الأخرى المؤسسة المركزية للتجسس (الموساد). العلاقات بينهما ليست صريحة وبالتالى فإنها ليست ودية. المناخ غير الصحى فى القيادة يتسرب ويتغلغل إلى المستويات الأدنى. إذا لم يتم إصلاح وتصحيح هذه العلاقات سريعاً، فمن شأنها أن تتسبب فى عثرات خطيرة للدولة. لابد من تغيير هذا الوضع من أساسه، وإذا لم يحدث هذا فلا يُنتَظَر أن يكون هناك عمل منظم ومثمر".

ب- عدم الاستفادة من المزايا النسبية. "كثيراً ما كانت هناك حالات تنطوى على مفارقة، حيث بذلت أجهزتنا جهوداً وأنفقت أموالاً من أجل الوصول بطرق سرية وغير مباشرة إلى معلومات كانت تباع علناً فى المكتبات".

ج- السعى وراء الشهرة من جانب "بعض قادة الدولة"، ضباط كبار وموظفون كبار، وهو أمر لا يتلاءم مع ضرورة الحفاظ على السرية ومع القدوة الشخصية التى يتطلبها العمل فى مجال الاستخبارات.

د- سعى كل جهاز من الأجهزة إلى التوسع والخروج عن الإطار المحدد له والتغلغل إلى مجالات أخرى.

هـ- صحيح أن لجنة رؤساء الأجهزة ومحافل مشتركة أخرى هى بالفعل ذات أهمية لتبادل الآراء، لكنها لا تقدم حلاً للمشكلات الرئيسية.

و- "المؤسسة المركزية للتجسس" (التى أصبحت فيما بعد مؤسسة الاستخبارات والعمليات الخاصة) "لا تؤدى وليس فى مقدورها أن تؤدى وظيفة مؤسسة مركزية للتجسس، سواء لعدم وجود صلاحية لها أو لأسباب أخرى".

ز- مشكلات ناجمة عن سوء العلاقات بين أمان والموساد، مثل: المشكلات العملياتية الناجمة عن المنافسة وانعدام التنسيق، وغياب المشاركة الكاملة فى المعلومات الاستخباراتية وعدم وجود تنسيق كاف مع أجهزة تابعة لدول أجنبية.

ح- هناك "غموض ما" بشأن تبعية الشاباك.
بموجب ذلك أوصى شاؤول آفيجور بإنشاء "مؤسسة مركزية" جديدة تكون وظيفتها إدارة مجموعة الاستخبارات بصورة مركزية، بما فى ذلك:
تحديد الاتجاه العام لعمل كل جهاز.
تحديد مجالات نشاط ومهام كل جهاز.
منع الازدواجيات بين الأجهزة وسد الفجوات.
البت فى ترتيب أولويات مهام مجموعة الاستخبارات.
وضع أنشطة جديدة وإسنادها إلى أجهزة الاستخبارات.
الحرص على التوازن بين ميزانيات الأجهزة فيما يتعلق بالمهام.
التنسيق بين أجهزة الاستخبارات.
الإشراف عليها للحيلولة دون حدوث أخطاء.
الإشراف على ضخ المعلومات إلى مستخدميها.
يكون رئيس المؤسسة المركزية تابعاً لرئيس الوزراء ومقبولاً من جانب وزير الدفاع ووزير الخارجية.
كما اقترح آفيجور ما يلي:
١- أن تكون هناك شفافية بين رؤساء أجهزة الاستخبارات. فهو لم يجد ما يدعو إلى السرية والتعتيم بين رؤساء الأجهزة.
٢- "توضيح تبعية الشاباك لرئيس الوزراء - نظرياً وعملياً"، وكذلك "الحرص على إعطاء مكانة قانونية للشاباك لمنع أى مشاكل عامة ورسمية - قانونية ومن أجل تيسير عمل الجهاز وتبسيطه".
٣- الحفاظ على المبدأ القائل بأن العلاقات الخارجية مع أجهزة استخبارات أخرى تتركز فى كيان واحد - الموساد، على أن يتم إشراك أمان ووزارة الخارجية فى وضع السياسة. ورئيس الوزراء هو الذى يحدد التوجيهات العامة فى هذا المجال.
يبدو من وصف شاؤول آفيجور لحالة مجموعة الاستخبارات أنه لم يطرأ تغير حقيقى على الإدارة المعيبة لمجموعة الاستخبارات الإسرائيلية منذ عهده. والتغير الجوهرى الوحيد الذى يمكن الإشارة إليه هو المشاركة الكبيرة والمنظمة فى المعلومات الاستخباراتية. هناك تغير آخر مثير للاهتمام بدأ فى عام ٢٠٠٢ بقانون الشاباك، وهو يتفق مع توصية آفيجور بإكساب الشاباك مكانة قانونية. أما بقية الأمور فلم يطرأ عليها، كما ذكرنا، أى تغير: الهيكل التنظيمى وأسلوب الإدارة اللذان تسببا فى الماضى فى حدوث أخطاء وعدم الاستفادة من قدرات الاستخبارات ما زالا قائمين حتى الآن (من بينها الاحتكاكات بين رؤساء أجهزة الاستخبارات). وبالمقارنة مع توصيات لجان التحقيق وتقصى الحقائق التى تشكلت فى السنوات التالية لذلك، كان تقرير آفيجور هو التقرير الوحيد الذى اقترح تشكيل آلية مركزية جادة لإدارة مجموعة الاستخبارات. لكن توصيات آفيجور تلك لم تنفذ.
كانت الخمسينيات من القرن العشرين هى سنوات طور حضانة مجموعة الاستخبارات وهى تؤثر على المجموعة حتى يومنا هذا. فى تلك الفترة حدث ما يلي:
أ- انتقلت أجهزة الاستخبارات "المدنية" إلى مكتب رئيس الوزراء. لقد طرأ تغير على مجموعة الاستخبارات التى بدأت طريقها بنموذج شبيه بالنموذج البريطانى (تبعية الأجهزة لجهات حكومية). فقد خرجت الموساد من عباءة وزارة الخارجية، وغادر الشاباك وزارة الدفاع وأصبحا كيانين مستقلين فى ديوان رئيس الوزراء. ورغم أن هذا التطور ينطوى على منطق إستراتيجى ما زال سارياً حتى يومنا هذا، فقد تم أساسا اتخاذ تلك الخطوة آنذاك لأسباب أخرى: قرب رئيس الموساد الأول راؤوفين شيلوّح، ورئيس الشاباك الأول إيسار هرئيل من رئيس الوزراء بن جوريون وسعى الجهازين إلى الاستقلالية، الذى كان من ضمن أسبابه عدم الرضا عن تخصيص الموارد فى الأجهزة التى كانا ينتميان إليها (الشاباك)، وبسبب فشل بن جوريون فى خلق إطار جماعى واحد (صحيح أن عملية فصل الأجهزة عن الوزارات الأم كللت بالنجاح، لكن لم تنجح عملية تجميع الأجهزة فى إطار واحد).
ب- تم تقسيم المسؤولية بين أجهزة الاستخبارت وفقاً لمبدأ التقسيم الجغرافي. فكل النشاط خارج البلاد (الذى لا يكون عن طريق الحدود) كان مسنداً إلى الموساد، والنشاط داخل إسرائيل من مسؤولية الشاباك، بينما كانت أمان مسؤولة عن النشاط على الحدود ومنها إلى الدول المعادية. وقد أسهم هذا المبدأ فى تنظيم نشاط مجموعة الاستخبارات فى السنوات التالية، وهو الآن أيضا أحد المبادىء الرئيسية المنظمة فى مجموعة الاستخبارات.

* الستينيات:

قضية "روتم". فوجئت أمان فى فبراير ١٩٦٠ باكتشافها فى صور جوية وجود قوات عسكرية مصرية كبيرة فى سيناء. كانت تلك القوات تشتمل على مئات الدبابات التى عبرت قناة السويس سراً وانتشرت فى أراضى سيناء دون أن تتلقى أمان أى إنذار بذلك. وعلى الفور اتخذ قادة الدولة إجراءات طارئة تضمنت تعبئة قوات الاحتياط. ويبدو أن الدروس المستفادة من تلك القضية قد أسهمت فى تزايد أهمية مهمة الإنذار من الحرب وفى إدراك أنه لا يمكن الاعتماد على الفيزينت (الصور الجوية) كمصدر رئيسى للمعلومات الإنذارية. ونتيجة لذلك تم تدعيم منظومة السيجينت (التنصت).

فى مايو ١٩٦٠ ألقت الموساد القبض على آيخمان فى الأرجنتين. اختطف آيخمان وتم إحضاره إلى إسرائيل حيث حوكم هناك وحُكم عليه بالإعدام. أكدت عملية الاختطاف، التى قادها رئيس الموساد إيسار هرئيل، أهمية مجموعة الاستخبارات كذراع إسرائيل الطويلة.

قضية العلماء الألمان فى ١٩٦٢. فى تلك السنة شهدت مجموعة الاستخبارات عاصفة بسبب خلاف بين الموساد برئاسة إيسار هرئيل وبين أمان برئاسة مئير عاميت. كانت الموساد قد أنذرت من ضلوع علماء ألمان فى تطوير أسلحة تدمير شامل فى مصر، بينما استبعدت أمان هذا الاحتمال. وتبنى بن جوريون تقرير أمان وأصدر أمراً إلى إيسار هرئيل بإيقاف النشاط ضد العلماء الألمان فى مصر. يبدو أن أمان كانت دقيقة فى تقديراتها نظراً لأن مثل هذه الأسلحة لم تظهر فى مصر بعد ذلك. وتسببت تلك الواقعة فى توتر بين الشخصيات ذات الصلة بالقضية واستقال هرئيل من منصبه كمسئول عن أجهزة الأمن.

فترة ازدهار بين أمان والموساد. فى أعقاب استقالة هرئيل فى عام ١٩٦٣، عين مئير عاميت رئيسا للموساد إلى جانب منصبه كرئيس لأمان. وظل يشغل المنصبين لمدة سنة وبعد ذلك عمل بالتعاون الكامل مع أهارون ياريف الذى تولى رئاسة أمان بعده. وشهدت تلك الفترة ازدهاراً فى العلاقات بين التنظيمين على مستوى لم يعرف له مثيل حتى يومنا هذا. فعلى سبيل المثال تم توحيد الجهود العملياتية، ولمنع الازدواجية نقلت أمان إحدى وحداتها العملياتية إلى الموساد. وفى هذا الإطار أيضاً أسندت مهمة تشغيل إيلى كوهين إلى الموساد بدلاً من أمان. ومن جانبها كرست الموساد جهودها لأول مرة فى تاريخها لجمع معلومات للإنذار من الحرب كمهمة رئيسية، بتركيزها على عمق الدول المستهدفة (٢٣).

فى عام ١٩٦٣ شكل بن جوريون لجنة يادين - ساراف لدراسة أوضاع مجموعة الاستخبارات (٢٤). كان السبب فى تشكيل تلك اللجنة هو رغبة بن جوريون فى تنظيم مجموعة الاستخبارات من أجل خلفائه، بما فى ذلك إزاء احتمال ألا يتولى رئيس الوزراء القادم منصب وزير الدفاع إلى جانب منصبه. كانت الفرضية الأولى للجنة هو أنه "لابد أن تكون لدى رئيس الوزراء صورة كاملة لكل أعمال الأجهزة السرية فى الدولة"، أى خطط عملها الاعتيادية والتخطيط لعمليات مستقبلية والصعوبات التى تواجهها والقيود التى تعانى منها وما شابه ذلك. لذلك أوصت بتعيين مستشار للاستخبارات. "ستكون مهمة المستشار هى مساعدة رئيس الوزراء على متابعة العمليات التى تنفذها أجهزة الاستخبارات المختلفة والعمليات التى تخطط لتنفيذها". وكانت الفرضية الثانية هي: "من الضرورى أن تكون لدى رئيس الوزراء تقديرات بشأن موضوعات سياسية وأمنية وغيرها، تستند إلى وجهات نظر مختلفة ولا تأتى من قناة واحدة". وفى ذلك الإطار أوصت اللجنة بنقل مركز ثقل البحوث الاستخباراتية السياسية إلى وزارة الخارجية. وكان الاعتبار الرئيسى لذلك يرتبط بالمنظومة السلطوية - خلق وضع لا يعتمد فيه رئيس الوزراء (الذى لا يتولى منصب وزير الدفاع) على وزارة الدفاع (أمان) وحدها فى الحصول على المعلومات والتقديرات (حتى فى المجال السياسي).

صدرت توصيات اللجنة خلال شهور قليلة، لكنها لم تنفذ. وكان بعض أعضاء لجنة الخارجية والأمن بالكنيست، الذين عرضت عليهم تلك التوصيات، يشاركون بن جوريون مخاوفه من تعيين مستشار خاص لشؤون الاستخبارات، ويحتمل أن يكون سبب ذلك هو التخوف من أن يركز فى يديه قوة مفرطة، وذلك كدرس مستفاد من الفترة التى تولى فيها إيسار هرئيل منصب "المسؤول عن أجهزة الأمن" (الموساد والشاباك على السواء) فى تلك السنة. وفى يونيو ١٩٦٥ استدعى رئيس الوزراء ليفى إشكول إيسار هرئيل للعمل مستشاراً لشؤون الاستخبارات والأمن. هناك من يزعمون بأن ذلك التعيين كان نابعاً من رغبة إشكول فى استجماع قوة فى مواجهة بن جوريون، نظراً لأن هرئيل كان من أنصار بن جوريون. وقد شغل إيسار هرئيل المنصب نحو سنة ثم استقال بدعوى عدم تخويله صلاحيات.

إعدام إيلى كوهين فى دمشق فى ١٨ مايو ١٩٦٥. على عكس الشبكة التى ضبطت فى مصر، وربما أيضا كدرس مستفاد من ذلك الحدث الفاشل، كان إيلى كوهين يعمل كـ"ذئب وحيد" وكان محترفاً جداً فى مجال عمله. لقد هيأ لنفسه طريقاً للوصول إلى القيادات السورية وقدم معلومات مهمة وصادقة إلى مجموعة الاستخبارات. وقبله فى سنة ١٩٦١ ألقى القبض فى لبنان على شولا كوهين التى كانت تقوم بمهام تجسس وتهجير يهود إلى إسرائيل منذ عام ١٩٤٧. وقد أعيدت إلى إسرائيل فى عام

١٩٦٧ فى إطار صفقة لتبادل الأسرى.

كانت قضية إيلى كوهين بمثابة النهاية لفترة (منذ بداية الخمسينيات حتى منتصف الستينيات) كانت تتميز بنشاط كبير لمقاتلين وعملاء يهود / إسرائيليين فى مهام استخبارات فى دول عربية، وقد ألقى القبض على عدد كبير منهم.

فى منتصف الستينيات حدثت انطلاقة فى بناء منظومة جمع المعلومات (السيجينت) فى أمان. ويبدو أن أسباب ذلك كانت:

إعطاء أولوية عالية لتطبيق منطق جمع المعلومات من داخل أراضينا، وهو ما يجسده نظام السيجينت، مثل جمع المعلومات عن طريق التنصت على العدو، وذلك فى أعقاب الأخطاء الخطيرة خلال عمليات جمع المعلومات وعمليات الاختراق التى تعرض حياة الأفراد للخطر.

التطور فى مجال التكنولوجيا والاتصالات فى الجانبين.

تزايد أهمية الإنذار الإستراتيجى وضرورة توفر قدرة على تقديم إنذار فى زمن حقيقى لا يعتمد على المعلومات المرئية (الصور الجوية).

مؤشر تطور السيجينت فى أجهزة الاستخبارات الغربية.

حرب الأيام الستة فى يونيو ١٩٦٧. كانت الحرب ونتائجها (الحدود الجديدة واتساع الجيش الإسرائيلى وما شابه ذلك) علامة على الطريق فى تطور مجموعة الاستخبارات. فقد وسعت أجهزة الاستخبارات فى الجيش الإسرائيلى وقيادات المناطق من نشاطها وانتشارها، وتزايد جمع المعلومات بنظام السيجينت إلى حد كبير جداً واحتل مكانته الرئيسية التى يتمتع بها منذ ذلك الحين بين أجهزة جمع المعلومات الإسرائيلية. وقد تجلت للجميع قدرة التنصت الإسرائيلية الرائعة عندما كشفت أمان المحادثة اللاسلكية التى جرت يوم ٦ يونيو ١٩٦٧ (بعد يوم واحد من اندلاع الحرب) بين رئيس مصر جمال عبد الناصر وحسين ملك الأردن. أدى كشف النقاب عن المحادثة إلى إحباط مؤامرة دبرها الزعيمان - إظهار حدوث تدخل أمريكى وبريطانى فى الحرب لصالح إسرائيل - وساهم فى تحسن صورة مجموعة الاستخبارات الإسرائيلية.

ساهمت عملية "موكيد" - التى دمرت فيها طائرات سلاح الطيران الإسرائيلى أكثر من ٤٠٠ طائرة للعدو وعطلت أكثر من ٢٠ مطاراً فى الدول العربية فى الانتصار الساحق الذى حققته إسرائيل فى حرب الأيام الستة، كما أعلت أيضا من شأن الاستخبارات العسكرية.

كانت لنتائج حرب الأيام الستة أيضا انعكاسات ملموسة على الشاباك. فقد انتشر فى مناطق يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وقطاع غزة وهضبة الجولان لمنع أى نشاط تخريبى معاد من جانب سكان المناطق، وهو الأمر الذى تطلب توطيد التعاون بينه وبين الجيش الإسرائيلى. كان هذا بمثابة تغير كبير نظراً لأن نشاط الشاباك فى الخمسينيات والستينيات تركز أساسا على إحباط الإرهاب وإجهاض العمل السياسى السرى فى الوسط اليهودي، وإحباط التجسس الأوروبى - الشرقى والعربي، ومساعدة الحكم العسكرى داخل نطاق "الخط الأخضر". ومع هذا لم يحدث تغير فى هيكل مجموعة الاستخبارات وظلت بلا نواة سيطرة مركزية، كما كانت منذ قيام الدولة.

* السبعينيات:

مجموعة الاستخبارات ضد الإرهاب خارج إسرائيل. فى أعقاب اختطاف طائرة "إلعال" إلى الجزائر فى عام ١٩٦٨ وقتل الرياضيين الإسرائيليين فى ميونيخ عام ١٩٧٢، زاد اهتمام مجموعة الاستخبارات بمكافحة الإرهاب خارج البلاد. وأنشأ الشاباك منظومة تأمين خارج البلاد لحماية الأهداف الإسرائيلية. وبرز جيش الدفاع بعملياته الجريئة ضد الإرهاب، التى كان فيها لأمان وللموساد دور كبير، بما فى ذلك عملية "ربيع الشباب" فى أبريل ١٩٧٣ بقيادة إيهود باراك قائد الوحدة الخاصة التابعة لهيئة الأركان العامة، التى تمت فيها تصفية قادة الإرهاب الفلسطينى فى بيروت. وقد أكسبت تلك العملية شهرة كبيرة لمجموعة الاستخبارات الإسرائيلية.

مفاجأة حرب يوم الغفران فى أكتوبر ١٩٧٣. كانت المفاجأة والثمن الباهظ التى تكلفته الحرب حدثاً صادماً لدولة إسرائيل ولأمان التى أخفقت فى مهمتها الرئيسية - تقديم إنذار يحذر من الحرب. فى أعقاب الحرب تشكلت لجنة أجرانات (مايو ١٩٧٥) التى أدت استنتاجاتها إلى إقالة رئيس أمان إيلى زعيرا من منصبه.

أوصت لجنة أجرانات بنقل مركز الثقل الخاص بالتقدير الاستخباراتى السياسى إلى وزارة الخارجية، بهدف تقليص هيمنة أمان المطلقة فى مجال التقدير الإستراتيجى وخلق تعددية فى تقدير الاستخبارات القومي، حتى لا يعتمد رئيس الوزراء على تقدير جهاز استخبارات واحد. صحيح أن هذه التوصية كانت شبيهة فى مضمونها بتوصية لجنة يادين - ساراف، إلا أن الاعتبار السائد آنذاك هو ضرورة التعددية المهنية (تعدد الآراء) للحيلولة دون وقوع مفاجأة، فى ضوء الدروس المستفادة من الحرب، ولم تكن هناك اعتبارات تتعلق بهيكل المنظومة السياسية التى وضعتها لجنة يادين - ساراف نصب عينيها (ضرورة إيجاد

منبع استخباراتى إضافي، بحيث لا يكون رئيس الوزراء الذى لا يتولى منصب وزير الدفاع معتمدا على منظومة الدفاع والأمن وحدها فى استقاء معلومات إستراتيجية).

على غرار لجنة يادين - ساراف، أوصت لجنة أجرانات بتعيين مستشار لرئيس الوزراء لشؤون الاستخبارات، لكنها فى هذه الحالة ركزت على دوره فى إطار المشاركة فى عملية التقدير. أى أنها توقعت أن يكون هو المقدّر القومي. وطبقا لتوصيات اللجنة فإنه يتحتم أن يعمل، إلى جانب هذا المستشار، فريق صغير وكفء يمكنه أن يتيح لرئيس الوزراء (ومن خلاله للحكومة كلها) إمكانية القيام بعملية تقدير سياسى - إستراتيجي مستقل استناداً إلى كل المادة الموجودة لدى مختلف أجهزة جمع المعلومات. ومع هذا أكدت اللجنة أنه لابد أن يكون واضحاً تماماً أنه من المحظور أن يكون هذا المستشار عنصراً حاجزاً بين رؤساء مجموعة الاستخبارات وبين رئيس الوزراء.

لم تكن توصية اللجنة بشأن تغيير مكانة أمان كمقدّر قومى مقبولة من جانب رئيس الوزراء يتسحاق رابين فى ١٩٧٥. لقد تزايد حجم الاستخبارات فى الجيش (فى أمان وفى قيادات المناطق وفى أفرع الجيش)، سواء فى المجال العسكرى أو فى المجال السياسي. ولم تتسع وحدة البحوث فى وزارة الخارجية بشكل ملموس ولم تتعزز مكانتها بين مجموعة الاستخبارات. بالتوازى مع هذا، أنشىء فى الموساد قسم للبحوث. وفى غضون ذلك احتل مفهوم التعددية البحثية (٢٥) مكانة محترمة فى لغة الحوار عن الاستخبارات فى إسرائيل، وفى نهاية الأمر - بعد مسيرة استمرت سنوات عديدة - تم تحقيق التعددية والمشاركة فى عملية التقدير فى مجال الاستخبارات، وذلك بطريقة مختلفة عن تلك التى فكرت فيها لجنة أجرانات. ظلت أمان فى الصدارة كأكبر جهة للبحوث و كمقدر قومى فى كل مجالات الاستخبارات باستثناء المجالات التى تتعلق بمواطنى إسرائيل وسكانها، التى يتولى الشاباك مسئوليتها. تقدم القيادات تقديرات خاصة بها فى المجال العسكري، بينما يقدم الشاباك والموساد تقديرات خاصة بهما فى المجال السياسى وفى مجالات التخصص التى تتعلق بوظيفتيهما. وهكذا يوضع أمام القائد تقدير رئيسى واحد وإلى جانبه تقديرات أخرى.

وفيما يتعلق بتعيين مستشار لشؤون الاستخبارات، حاول رئيس الوزراء يتسحاق رابين تنفيذ توصيات اللجنة مرتين. ففى سنة ١٩٧٤ تم تعيين اللواء (احتياط) رحبعام زئيفى مستشاراً لرئيس الوزراء للاستخبارات ومكافحة الإرهاب، لكنه استقال فى عام ١٩٧٦. وعُين بعده فى منصب المستشار لشؤون الاستخبارات اللواء (احتياط) يهوشافط هاركبي، لكنه ترك هذا المنصب بعد سبعة أشهر، مع تغيير الحكومة فى عام ١٩٧٧. لم تُكلل هاتان التجربتان بالنجاح، ومنذ ذلك الحين لم يشغل أحد هذا المنصب.

عملية يهوناتان (عنتيبى) فى ١٩٧٦. فى هذه العملية قامت وحدات نخبة من الجيش الإسرائيلى بتحرير ركاب طائرة إيرباص تابعة لشركة "إيرفرانس" بعد اختطافها وإرغامها على الهبوط فى أوغندا. وجسدت تلك العملية - بخلاف جرأة مقاتلى الجيش الإسرائيلى وقادته - التعاون السريع والنوعى بين أمان والموساد فى هدف يبعد ٣٨٠٠ كيلومتر من إسرائيل. وأسهمت العملية فى إظهار قدرة الردع الإسرائيلية، وفى تحسين صورة القوات الخاصة ومجموعة الاستخبارات.

مبادرة السادات فى نوفمبر ١٩٧٧. بدأت المبادرة باجتماع رئيس الموساد يتسحاق حوفى مع ملك المغرب ونائب رئيس حكومة مصر حسن التهامي. وقد أبرزت القدرات العملية السرية لجهاز الموساد كمساعد لعلاقات دولة إسرائيل الخارجية، وذلك باستغلال علاقاته السرية مع زعماء العالم العربي. لم تكن أمان على علم بأسرار تلك الأمور وفوجئت بمبادرة السادات. وأدت هذه الخطوة ومعاهدة السلام مع مصر فى عام ١٩٧٩ إلى وضع استغلال الاستخبارات لمصلحة السلام فى أجندة مجموعة الاستخبارات، كما كان لها تأثيرهما على تطوير وحدات جمع المعلومات والبحوث السياسية فى المجموعة.

* الثمانينيات:

مهاجمة المفاعل النووى العراقى أوزيراك فى ١٩٨١ (عملية «أوبرا»). كانت العملية التى دمرت المفاعل العراقى إنجازاً رائعاً لسلاح الطيران الإسرائيلي، وشاركته فيها مجموعة الاستخبارات، سواء فى مجال التقدير أو فى المجال العملياتي. وقد أشار تقدير أمان، الذى أفاد بوجود نشاط حثيث من جانب العراق للحصول على مادة انشطارية، إلى وجود خطر واضح وملموس. خلال جلسة الحكومة التى تمت المصادقة فيها على عملية تدمير المفاعل النووى فى العراق قال بيجن: "هناك ساعة كبيرة موقوتة معلقة فوق رؤوسنا. إن إنتاج العراق لسلاح نووى يعنى خطراً على كل رجل وامرأة فى دولة إسرائيل. لن يتردد صدام حسين فى استخدام سلاح تدمير شامل ضدنا" (٢٦).

حرب لبنان فى ١٩٨٢. كانت الهجمة التى شنتها إسرائيل ضد الفلسطينيين فى لبنان بداية لفترة طويلة استمرت ١٨ سنة من وجود الجيش الإسرائيلى على أرض لبنان. وفى أعقاب المذبحة التى ارتكبها مقاتلو الكتائب فى مخيمى اللاجئين صابرا وشاتيلا فى ١٦ سبتمبر ١٩٨٢، شكلت حكومة إسرائيل لجنة كوهين. وبخلاف المسؤولية التى ألقتها لجنة التحقيق على عاتق صناع

القرار، بدءً من وزير الدفاع إلى من دونه، فإنها أدت إلى استقالة اللواء يهوشوع ساجى من منصب رئيس أمان. وقد أكدت اللجنة أنه رغم تقدير اللواء ساجي بشكل صحيح للنتائج التى ستترتب على إدخال قوات الكتائب إلى مخيم اللاجئين إلا أنه لم يحذر بما فيه الكفاية من خطورة ذلك ولم يمد القادة بالمعلومات فى الوقت المناسب. ويبدو أن اللجنة ألقت عبئاً ثقيلاً جداً على رئيس أمان (المسؤولية عن التنبؤ بنشاط "طرف ثالث" ضد العدو). على الرغم من ذلك، كان استنتاجها هذا ينطوى على ما يوضح أن مسؤولية الاستخبارات لا تقتصر على التقدير الصحيح فقط، بل إن نجاحها يقاس أيضا بنقل الرسالة فى الوقت المناسب إلى صانع القرار. أى أن مسؤولية استيعاب الرسالة لدى صناع القرار هى مسؤولية مشتركة.

أدى التواجد الطويل فى لبنان بعد الحرب وإقامة حزب الله فى لبنان إلى دخول الجيش الإسرائيلي وأجهزة الاستخبارات فى مواجهة مع تحديات جديدة تتمثل فى القتال ضد إرهاب وتنظيم عصابى فى ساحة لا توجد بها سلطة مركزية قوية.

قضية خط الأوتوبيس رقم ٣٠٠ فى سنة ١٩٨٤. تطورت هذه القضية فى أعقاب استيلاء مجموعة من المخربين على حافلة تابعة لشركة "إيجد" كانت فى طريقها إلى أشكلون. بعد الاستيلاء قتل أفراد الشاباك اثنين من المخربين الذين ألقى القبض عليهم وهم على قيد الحياة. بالإضافة إلى ذلك عاب أفراد الشاباك الإبلاغ غير الصادق للسلطات بشأن الواقعة. وتسبب كشف سلوك الشاباك فى أزمة ثقة بين سلطات الحكم والشاباك. وكانت تلك القضية حدثاً مؤثراً فى تاريخ الشاباك، واستخلص الجهاز منها الدروس وحسّن منذ ذلك الحين من درجة الشفافية ومن مسيرة بلورة نشاطه (انظر قانون الشاباك فى سياق هذه المذكرة).

إجراء لتنظيم تقسيم المسؤولية بين أجهزة الاستخبارات فى ١٩٨٧. جرت فى تلك السنة محاولة لتنظيم تقسيم المسؤولية بين أجهزة الاستخبارات الثلاثة الكبيرة، بل تم وضع وثيقة صادقت عليها لجنة رؤساء الأجهزة. على الرغم من ذلك، يبدو أنه اندلع فى نهاية الأمر خلاف بين رؤساء الأجهزة فى مسألة معينة ولم تحظ الوثيقة بمصادقة القيادة السياسية.

الانتفاضة فى ديسمبر ١٩٨٧. كانت "الانتفاضة" الفلسطينية فى "المناطق" مفاجأة لأمان والشاباك. صحيح أن منظمة التحرير الفلسطينية كانت تتزعم النضال، إلا أنه يمكن الإشارة لأول مرة إلى انفجار شعبى جماعي، عفوي، لم يكن مشابها لأى حدث عنيف سبق أن توقعته مجموعة الاستخبارات. أشار ذلك الحدث إلى وجود عيوب فى تنظيم المسؤولية عن جمع المعلومات وعن البحوث الاستخباراتية فى "المناطق" وأدى إلى إعادة تنظيم أمان والشاباك فيما يتعلق بالتعامل مع هذه المجالات، بما فى ذلك توسيع نطاق العمل البحثى من جانب الشاباك على الساحة الفلسطينية. وقد عكست الانتفاضة بداية تغير فى الوضع - من وضع كانت إسرائيل تسيطر فيه على "المناطق" بلا منازع، إلى وضع بدأ فيه انحسار مستمر لسيطرتها عليها. فقد بدأت تحل محلها منظمات وهيئات لا تمثل دولة، مثل أفراد منظمة التحرير الفلسطينية وأنصارها، وحركة حماس (التى تأسست فى ١٩٨٧) وناشطين محليين آخرين. كان ذلك بالنسبة لمجموعة الاستخبارات، وأيضا بالنسبة لمنظومة الدفاع والأمن بوجه عام، بمثابة فتح جبهة جديدة مختلفة فى نوعيتها أخذت تزداد سخونة على مر السنين. وتجدر الإشارة إلى أنه فى الثمانينيات لم يوصف هذا التطور بأنه تهديد ملموس وقد جرت معالجته فى إطار الأمن الاعتيادي. وقد احتاجت إسرائيل إلى فترة زمنية طويلة كى تدرك أنه ينمو فى نطاقها كيان معاد وأن هذا الكيان يطور وسائل نضال مختلفة عن تلك التى كانت تعرفها. و يمكن فى هذا الصدد أن نشير إلى مؤشر تطور مشابه، وإن كان يختلف فى سماته، وهو الذى يتمثل فى تبلور نضال السكان الشيعة ضد إسرائيل فى لبنان.

* التسعينيات:

حرب الخليج الأولى فى عام ١٩٩١. بعد غزو العراق للكويت فى أغسطس ١٩٩٠ حذرت أمان من إطلاق صواريخ أرض - أرض عراقية صوب إسرائيل، وأشارت إلى احتمال استخدام سلاح كيميائي. أدى هذا التحذير - لأول مرة فى إسرائيل - إلى إقامة منظومة دفاعية لحماية الجبهة الداخلية المدنية، شملت توزيع أقنعة واقية على السكان. وفى الحرب التى شنها تحالف دولى بقيادة الولايات المتحدة ضد العراق، هاجمت العراق إسرائيل بصواريخ سكاد، لكن تلك الصواريخ كانت ذات تسليح تقليدى فقط. ومع هذا، اكتشفت لجان التفتيش التابعة للأمم المتحدة صواريخ ذات رؤوس كيميائية فى العراق، وهو ما أثبت أن التهديد كان بالفعل حقيقياً. كان الإنجاز الاستخباراتى موضع خلاف، لكن الاستعداد لحماية الجبهة الداخلية من هجوم كيميائى وإطلاق صواريخ على إسرائيل أوضح التهديد الذى تتعرض له الجبهة الداخلية الإسرائيلية. ونتيجة لذلك تزايد اهتمام مجموعة الاستخبارات بالتهديدات غير التقليدية من "الدوائر البعيدة".

أدت هزيمة العراق فى الحرب وإضعافها إلى حدوث تغير جوهرى فى خريطة التهديدات التى تتعرض لها إسرائيل. لكن لم تمض سنوات كثيرة حتى احتلت إيران مكانها كعنصر رئيسى على هذه الخريطة - لاسيما بسبب انشغالها بتطوير قدرة نووية وبالتزود بصواريخ أرض/ أرض (ذات مدى يصل إلى إسرائيل)، وأيضا بسبب المساعدة التى تقدمها لحزب الله، وتحالفها مع سوريا، وضلوعها فى الإرهاب ونشاطها السرى التآمرى فى بعض الدول العربية ومعاداتها المتزايدة لاسرائيل (٢٧).

مؤتمر مدريد فى ١٩٩١، واتفاقية أوسلو فى ١٩٩٣، والمسيرة السياسية التى تلتها. أدى استئناف العملية السياسية فى

التسعينيات إلى تزايد اهتمام مجموعة الاستخبارات إلى حد كبير بمجال الاستخبارات السياسية من أجل السلام. مع هذا، حذرت أمان - فيما يتعلق بمسيرة أوسلو والاتفاقات مع الفلسطينيين - من الأخطار الكامنة فى هذه المسيرة، ومن ضمن أسباب ذلك أنها كانت تعتقد أن الفلسطينيين يفسرون الاتفاقات بصورة مختلفة وأنهم لم يتخلوا عن سلاح الإرهاب. تسببت الفجوة بين هذه التقديرات وبين تقديرات القادة فى صراع بين أمان والقادة، وعلى هذه الخلفية كان هناك من شككوا فى قدرتها، ككيان عسكري، فى القيام بدور المقدر القومى حتى فى الأمور ذات الصلة بالسلام (عكس تقدير الاستخبارات للحرب). صحيح أن أمان ظلت هى صاحبة السيادة فى هذا المجال أيضا، لكن بالتوازى مع هذا حدث تصاعد كبير جدا فى مكانة وفى إنتاجية هيئات البحوث السياسية فى أجهزة الاستخبارات الأخرى.

لم تمض سنوات كثيرة إلا وتحقق تحذير أمان الإستراتيجي، حيث تحولت مناطق السلطة الفلسطينية إلى جبهة قتال رئيسية لقوات الدفاع والاستخبارات الإسرائيلية. وقد تعاظم التحدى الأمنى والاستخباراتى في "المناطق" إزاء تكاثر الكيانات المسلحة دون أن تكون هناك سلطة مركزية قوية. وحظى هذا الواقع بقوة دافعة بعد وفاة ياسر عرفات فى نوفمبر ٢٠٠٤، وفك ارتباط إسرائيل بقطاع غزة فى يناير ٢٠٠٥، وفوز حماس فى انتخابات المجلس التشريعى الفلسطينى فى يناير ٢٠٠٦، ثم سيطرة حماس على قطاع غزة فى يوليو ٢٠٠٧. وأدى الإرهاب الفلسطينى وتزايد الكيانات إلى تعقيد العمل الاستخباراتى فى الساحة الفلسطينية.

اغتيال رئيس الوزراء يتسحاق رابين فى نوفمبر ١٩٩٥. كشف هذا الحدث عن تقصير خطير من جانب الشاباك فيما يتعلق بتأمين الشخصية الأولى فى الدولة، وفيما يتعلق بجمع المعلومات فى الوسط اليهودي. فى أعقاب ذلك الحدث استقال كرمى جيلون من منصب رئيس الشاباك. لفت الحدث الانتباه إلى أهمية الاستخبارات فى الساحة الداخلية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الشاباك والشرطة يتوليان مسؤولية البحوث والتقدير على الصعيد الداخلي (وهو ما يمكن أن نطلق عليه "تقدير الاستخبارات الوطنى الداخلي")، كل فى مجاله. لا توجد فى هذا القطاع تعددية فى مجموعة الاستخبارات.

فى سبتمبر ١٩٩٧ فشلت الموساد فى عملية تصفية خالد مشعل فى الأردن. كان مشعل يتولى منصب رئيس المكتب السياسى لحماس، لكنه كان أيضا شخصية رئيسية فى مجال الإرهاب. يتبين من تفاصيل القضية، كما نشرت فى وسائل الإعلام، أن الاعتبار فى اغتيال مشعل بواسطة رذاذ سام لم يكن يهدف فقط إلى إحداث تأثير المفاجأة، بل أيضا للتغطيه على تنفيذ الاعتداء على أرض الأردن (٢٨). كانت لكشف العملية الإسرائيلية وإلقاء القبض على رجال موساد انعكاسات سلبية على علاقات إسرائيل - الأردن وعلى علاقات إسرائيل - كندا (نظراً لأن مقاتلى الموساد استخدموا جوازات سفر كندية مزورة). وهكذا اضطرت إسرائيل لإطلاق سراح أحمد ياسين زعيم حماس وسجناء فلسطينيين آخرين مقابل إطلاق سراح مقاتلى الموساد الذين ألقى القبض عليهم فى الأردن. فى أعقاب ذلك الحدث تشكلت لجنة خارجية لتقصى الحقائق برئاسة يوسف تشحنوفر (بالإضافة إلى عضوين هما ناحوم أدمونى ورافى بيلد). هذا الحدث جسّد الثمن السياسى الباهظ المترتب على فشل عملية استخباراتية من هذا النوع فى دولة توجد لإسرائيل علاقات سلام معها، وأكد مدى تعقيد الساحة التى تعمل فيها مجموعة الاستخبارات (عكس الفترة التى سبقت اتفاقية السلام).

اتفاق "الماجنا كارتا - ٢" بين أمان والشاباك فى ١٩٩٨. فى أعقاب زيادة النشاط في "المناطق" وعلى خلفية الخلافات فى الرأى بينهما، شكلت أمان والشاباك فريقا لبحث تقسيم المسؤولية بين الجهازين ووقعا على اتفاق لتقسيم المسؤولية والتعاون بينهما. وقد أسهم هذا الاتفاق فى التعاون بين الجهازين فى المواجهة مع الفلسطينيين فى السنوات التالية. تقرير مراقب الدولة فى عام ١٩٩٩. قدم مراقب الدولة تقريرا إلى الحكومة عن هيئات البحوث فى مجموعة الاستخبارات والعلاقات المتبادلة بينها. وفيما يلى أهم ما توصل إليه التقرير (٢٩):

أ- "لم يضع مؤسسو مجموعة الاستخبارات وقادة الدولة تقسيماً رسمياً للعمل ولم يحددوا مجالات مسئولية واضحة بين أجهزة الاستخبارات فيما يتعلق بالبحوث".

ب- "من الواضح أن هناك ازدواجية بحثية فى المجالات التى تقرر فيها تطبيق التعددية. وقد تجلى هذا الأمر فى الشأن العسكري، داخل الجيش الإسرائيلي- بين وحدات الاستخبارات فى القيادات الإقليمية وبين قسم البحوث فى هيئة الأركان العامة، وفى الشؤون السياسية - الإستراتيجية بوجه عام - بين الموساد وشعبة الاستخبارات العسكرية. إن الحقيقة القائلة بأن مركز البحوث السياسية فى وزارة الخارجية قد تفسخ إلى درجة التلاشى ليس لها تبرير موضوعي، ويرى مراقب الدولة أنه يجب العمل على أن يعود هذا المركز ليكون جهة تقدير فى مجالات الإستراتيجية والتقدير السياسى والدبلوماسي. ونقترح وضع مبادىء وقواعد ملزمة وإجراءات تفصيلية لنشر المعلومات فى مجموعة الاستخبارات بالشكل الذى يسمح للهيئات بوضع تقديرات مستقلة على أساس المعلومات المتوفرة، فى موضوعات التقدير التى تم تكليف هذه الهيئات بها. يجب أن يكون المبدأ

الرئيسى فى نشر المعلومات هو "الحاجة إلى المعرفة". ينبغى أن يتم ربط هذا المبدأ بإجراء دقيق وفقا لمبدأ استرشادى آخر، يرى مراقب الدولة أنه ذو أهمية حاسمة: إنه المبدأ القائل بأن التعددية تطبق عندما تقوم هيئات منفصلة بإعداد تقدير استخبارات مستقل، على أساس نفس المعلومات».

ج- "يفضل إنشاء مركز تخصصى لدراسة موضوع البحوث الاستخباراتية تنظم فى إطاره دورة تدريبية دائمة لتأهيل باحثى الاستخبارات لإلحاقهم بكل أجهزة المجموعة. هذه الدورة تدرب الباحثين - بعد فرز المرشحين لها بدقة بالغة- على أساليب العمل وطرق تقدير المعلومات الاستخباراتية. كما يتم فى إطار هذه الدورة تعلم الدروس من أخطاء ونجاحات الماضي. وبعد انتهاء عملية التأهيل العامة يتلقى الباحثون تأهيلا تخصصياً فى الهيئة التى سيتم إلحاقهم بها".

د- "أظهر تفتيش مراقبة الدولة فى كل هيئات البحوث وجود تمسك زائد عن الحد بالبحوث المستديمة نتيجة ضغط الأحداث وأزمة القوة البشرية. بينما تستدعى الضرورة دراسة عميقة للمجريات والتطورات بعيداً عن ضغط الأحداث، بذهن صاف وبصورة متخصصة".

فى أكتوبر ١٩٩٩ ناقشت اللجنة الوزارية لشؤون مراقبة الدولة تقرير مراقب الدولة الذى تطرق إلى العلاقات المتبادلة بين هيئات البحوث فى مجموعة الاستخبارات. وتقرر بناءً على توصية أمان وبموافقة أجهزة الاستخبارات الأخرى إجراء دراسة شاملة لتقسيم المسؤولية بين هذه الهيئات فى جميع مجالات النشاط الاستخباراتى (وليس فقط فى مجال البحوث كما اقترح مراقب الدولة)، وذلك بهدف تنظيمها. إن استعداد الجهة الخاضعة للرقابة للاعتراف بمشكلات أكبر بكثير من تلك التى استعرضها مراقب الدولة هو ظاهرة نادرة. كان هناك إجماع فى الرأى فى مجموعة الاستخبارات على أن المشكلات التى تحتاج إلى تسوية وحل هى مشكلات تمس كل أعمال مجموعة الاستخبارات.

* سنوات الألفين:

اللجنة الأولى لدراسة تقسيم المسؤولية بين أجهزة الاستخبارات (١٩٩٩ - ٢٠٠٢). فى أعقاب النقاش الذى دار فى اللجنة الوزارية لمراقبة الدولة، كلفت الحكومة لجنة رؤساء الأجهزة بتشكيل لجنة صادق رئيس الوزراء إيهود باراك على تشكيلتها ومهامها وخطة عملها. شُكلت تلك اللجنة فى أواخر ١٩٩٩ وعُنيت بالموضوعات التالية (٣٠):

فرضيات عمل بشأن مجال النشاط والآراء بشأن تقسيم المسؤولية بين هيئات مجموعة أجهزة الاستخبارات، وتعريف مفاهيم المجالات وأنواع المسؤولية.

تخصص ووظائف كل هيئة من هيئات مجموعة الاستخبارات. وقد صاغت اللجنة تخصص ووظائف هيئات مجموعة الاستخبارات.

تقسيم المسؤولية بين هيئات مجموعة أجهزة الاستخبارات فى مجالات مختلفة، بما فى ذلك مجالى جمع المعلومات والبحوث. وحددت اللجنة متى ينبغى أن تكون هناك مسؤولية مطلقة، عامة أو مشتركة، ووضعت فى الحسبان إمكانية الحاجة إلى التوسع (الحاجة إلى قدرات فائضة من أجل إتاحة إمكانية المرونة) واختلاف التوجهات، ولكنها وضعت فى الحسبان أيضا ضرورة منع الازدواجية الزائدة عن الحد وإهدار الطاقات. وأجرت اللجنة عملية مسح شامل للتعرف على نقاط الخلاف الرئيسية وضيقت الفجوات وحددت الخلافات التى لم تتم تسويتها بعد.

عملية بلورة تقدير الاستخبارات القومى وعرضه على الحكومة.

تحديد نقاط التركيز والاهتمام فى عمل مجموعة الاستخبارات وتوجيه عملية جمع المعلومات.

التواصل الدورى بين صناع القرار وبين أجهزة الاستخبارات فى الإمداد بالمعلومات.

وضع قواعد لنشر المعارف والمعلومات فى مجموعة الاستخبارات.

بالإضافة إلى ذلك بلورت اللجنة توصيات لتوسيع نطاق النشاط بين الأجهزة، بما فى ذلك إنشاء محافل مهنية مشتركة، مثل إنشاء مدرسة عامة تخدم جميع أجهزة المجموعة فى مجال البحوث الاستخباراتية.

تم وضع استنتاجات اللجنة وتوصياتها فى تقرير صدر فى مايو ٢٠٠٢ وتم تقديمه إلى لجنة رؤساء أجهزة الاستخبارات. أوضحت اللجنة فى تقريرها أهداف مجموعة الاستخبارات وحدود المسؤولية بين الأجهزة وأوصت بتوسيع النشاط بين الأجهزة. وتم التوصل إلى تفاهمات فى مجال البحوث والتقدير - الذى أشار إليه مراقب الدولة - لكن حدثت فى بعض الموضوعات الأخرى خلافات ولم يوافق رؤساء الأجهزة على قبول حلول وسط بشأنها. لذلك لم يتم عرض التقرير على القيادة السياسية للمصادقة عليه. ومع هذا أرسل رئيس الوزراء شارون فى وقت قريب من ذلك (فى عام ٢٠٠٢) خطابا إلى رئيس أمان الجديد اللواء أهارون زئيفي بيركش، أكد فيه مسؤولية أمان كمقدر قومى فى المجالين العسكرى والسياسي.

تضاءل الاهتمام بتقرير اللجنة نتيجة حدوث تغيير شخصى فى رئاسة مجموعة الاستخبارات، والتزايد فى النشاط الاعتيادى

للأجهزة، واستمرار انتفاضة الأقصى وحرب الخليج الثانية. واستأنفت اللجنة عملها - بتشكيلة مختلفة - فى عام ٢٠٠٤.

انتفاضة "الأقصى". اندلعت فى نهاية سبتمبر ٢٠٠٠ انتفاضة ثانية فى أعقاب فشل قمة كامب ديفيد وزيارة أريئيل شارون لجبل الهيكل (الحرم القدسي). وكانت مختلفة عن الانتفاضة التى سبقتها وحدثت خلالها هجمة إرهابية غير مسبوقة فى تاريخ الدولة شملت استخداماً مكثفاً لموجات الانتحاريين الفلسطينيين فى المناطق المكتظة بالسكان داخل إسرائيل. لم تكن الانتفاضة الثانية، عكس الانتفاضة الأولى، مفاجئة لأجهزة الأمن التى كانت قد استعدت لهذا الاحتمال. وكلما تواصلت الانتفاضة، كلما وسعت أمان والشاباك نطاق نشاطهما فى الساحة الفلسطينية، وكان هناك تعاون غير معتاد بين الشاباك وأمان / الجيش الإسرائيلي على المستوى العملياتي.

وزير شؤون الاستخبارات. تولى دان مريدور فى الفترة ما بين ٢٠٠١ و٢٠٠٣ منصب وزير في ديوان رئيس الوزراء وكان من بين المهام التى كلف بها الإشراف على مجال الاستخبارات. و يمكن اعتبار تلك الخطوة تطبيقاً لفكرة أن يكون هناك مستشار لرئيس الوزراء لشؤون الاستخبارات بدرجة وزير. وطبقا لما أعلنه ديوان رئيس الوزراء فقد كانت مهمته هي:"مراجعة ودراسة المادة الاستخباراتية التى يتم تقديمها إلى رئيس الوزراء، والتعامل مع أجهزة الاستخبارات (أمان والشاباك والموساد)، بما فى ذلك إجراء مناقشات مع كبار المسؤولين فى هذه الأجهزة، والقيام بزيارات للوحدات التابعة لها، وبلورة استنتاجات وتوصيات (شفهية وكتابة- بصورة منتظمة) وتقديمها إلى رئيس الوزراء وإلى ا لسكرتير العسكري، وذلك بعد الاطلاع على المادة الاستخباراتية ودراستها والعمل مع الأجهزة المذكورة عاليه» (٣١).

موجة اعتداءات تنظيم القاعدة فى الولايات المتحدة فى الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١. أصاب الهجوم على الأهداف القومية الحيوية فى الولايات المتحدة، الذى نفذ من داخل أراضى الولايات المتحدة ذاتها، أصاب أجهزة الاستخبارات فى العالم كله بوجه عام وأجهزة الاستخبارات الأمريكية بوجه خاص بحالة من الذهول. أكدت نتائج الدراسة التى أجرتها مجموعة الاستخبارات الأمريكية فى أعقاب ذلك الحدث، على غياب التعاون بين عناصر داخل مجموعة الاستخبارات واعتبار ذلك سببا رئيسيا لعدم وجود إنذار يحذر من اعتداءات ال-حادى عشر من سبتمبر. وقد أثر هذا الأمر إلى حد كبير على مجموعة الاستخبارات الأمريكية. صحيح أن هذا الحدث زاد من إدراك ووعى مجموعة الاستخبارات الإسرائيلية بتهديدات الإرهاب الإستراتيجية وكذلك بالإرهاب العالمي، لكن تأثيره على التعاون وعلى منظومة الاستخبارات الإسرائيلية (فى مجملها) كان ضئيلاً للغاية.

فى فبراير ٢٠٠٢ سن الكنيست قانون الشاباك. ينص هذا القانون، الذى تقدم به الشاباك نفسه، على خضوع الشاباك لسيطرة الحكومة وتبعيته لرئيس الوزراء (على غرار الجيش الإسرائيلي الذى يخضع لسيطرة الحكومة ويتبع وزير الدفاع). ويتضمن القانون تفصيلا لمهام الشاباك وصلاحياته. وهذه خطوة غير مسبوقة فى تاريخ الاستخبارات فى إسرائيل. ليس فقط لأنها تتعلق بجهاز الاستخبارات الوحيد الذى تم سن قانون خاص به، بل لأن هذا القانون أخرج الشاباك تماما من مجهوليته. وتجدر الإشارة إلى أن الشاباك كان فى الماضى الجهاز الأكثر سرية فى مجموعة الاستخبارات، وكان الشعب لا يعرف عنه شيئاً حتى عام ١٩٧٥.

عملية السور الواقى فى مارس - مايو ٢٠٠٢. فى هذه العملية سيطر جيش الدفاع على أراضى السلطة الفلسطينية فى يهودا والسامرة بهدف صد موجة الإرهاب الفلسطيني. وقد استفاد الشاباك من هذه العملية أيضا فى تطوير قدرات على تصفية المخربين. و فى أعقاب العملية أقيم الجدار الفاصل وتوقفت موجة اعتداءات الانتحاريين.

حرب الخليج الثانية بين الولايات المتحدة والعراق فى مارس ٢٠٠٣. فوجئت مجموعة الاستخبارات الأمريكية والإسرائيلية بعد احتلال العراق بعدم وجود أسلحة غير تقليدية فى العراق (٣٢). وكانت هناك مفاجأة أخرى تنتظر مجموعة الاستخبارات الإسرائيلية، وهى كشف المشروع النووى الليبي، وكذلك إعلان ليبيا عن وقفها لهذا المشروع بسبب الضغط الأمريكي. وقد أبرز هذا الأمر ضرورة تحسين قدرات الاستخبارات فى مواجهة تهديد الأسلحة غير التقليدية.

لجنة "التحقيق بشأن أجهزة الاستخبارات فى أعقاب الحرب على العراق" (لجنة شتاينيتس) - تشكلت هذه اللجنة فى ضوء نتائج حرب الخليج الثانية، وقد شكلها رئيس لجنة الخارجية والأمن بالكنيست، عضو الكنيست يوفال شتاينيتس. كان عمل هذه اللجنة منفصلاً عن العمل الذى قامت به لجنة دراسة تقسيم المسؤولية فى مجموعة الاستخبارات التى عملت تحت رئاسة رؤساء أجهزة الاستخبارات، بناءً على تعليمات الحكومة (٣٣).

أوصت لجنة شتاينيتس فى تقريرها الصادر فى مارس ٢٠٠٤ بإنشاء منصب جديد - قديم: سكرتير رئيس الوزراء لشؤون الاستخبارات. وطبقا لتقرير اللجنة: "يتولى السكرتير الاستخباراتى رئاسة هيئة/ سكرتارية لشؤون الاستخبارات تكون وظيفتها هى تنسيق ودراسة وتجميع عمل أجهزة الاستخبارات. وتكون هذه الهيئة حلقة ربط بين مجموعة الاستخبارات وبين رئيس الوزراء وتساعد رئيس الوزراء على توجيه عمل الأجهزة ومراقبة نشاطها وبناء قوتها" (٣٤).

"ستكون المهمة الرئيسية للسكرتير هى خدمة القيادة السياسية (رئيس الوزراء والمجلس الوزارى المصغر) ويكون بمثابة حلقة إدارية للربط بينهما وبين أجهزة الاستخبارات. وهو الذى يقوم بتجميع التقديرات التى ترد من الأجهزة المختلفة. وليس المقصود هو دمج التقديرات بل وضعها فى مقابل بعضها البعض حيث يتم دمج ما هو مشترك وتوضيح الأمور محل الخلاف. ويستدعى السكرتير- فى إطار عمله - ممثلى هيئات التقدير لاستيضاح مصدر الاختلافات.

أوضحت لجنة شتاينيتس أن "العقبة الرئيسية أمام إنشاء مثل هذه الوظيفة فى مكتب رئيس الوزراء (رغم وجودها فى دول أخرى مثل الولايات المتحدة وإنجلترا وألمانيا وإيطاليا) ترجع إلى رغبة رؤساء أجهزة الاستخبارات فى منع وجود مسؤول يفصل بينهم وبين القيادة السياسية ويستقطع من صلاحياتهم". وكانت هناك توصيات أخرى أوصت بها لجنة شتاينيتس؛ مثل: دراسة إخراج الوحدة ٨٢٠٠ من أمان وتحويلها إلى وحدة مدنية، على ما يبدو على غرار NSA فى الولايات المتحدة. وكما هو معروف فان توصيات اللجنة لم تحظ بدراسة عميقة من جانب القيادة السياسية بل إن مسؤولين فى منظومة الدفاع وفى مجموعة الاستخبارات اعتبروا بعض هذه التوصيات منفصلة عن الواقع الإسرائيلي. فعلى سبيل المثال، فكرة تحويل الوحدة ٨٢٠٠ إلى هيئة مدنية هى فكرة نظرية فقط لأن تطبيقها سوف يتطلب نفقات باهظة إضافية.

اللجنة الثانية لدراسة تقسيم المسؤولية بين أجهزة الاستخبارات فى ٢٠٠٤. شكلت لجنة رؤساء الأجهزة فى النصف الثانى من عام ٢٠٠٤ لجنة تكميلية لتقسيم المسؤولية فى مجموعة الاستخبارات تنفيذاً لتوجيهات القيادة السياسية. لذلك كانت مهمتها هى استكمال تسوية الخلافات فى الرأى التى لم تتمكن من تسويتها اللجنة التى سبقتها وأنهت مهام عملها فى عام ٢٠٠٢. وقدمت اللجنة الثانية تقريراً نهائياً فى سبتمبر ٢٠٠٤. وصادقت لجنة رؤساء الأجهزة ورئيس هيئة الأركان العامة ووزير الدفاع ورئيس الوزراء على تقرير اللجنة.

توصلت اللجنة إلى استنتاجات مماثلة لتلك التى توصلت إليها اللجنة التى سبقتها لكنها أضافت فصلاً استعرضت فيه بالتفصيل كيفية تحقيق التعاون بين الأجهزة وتطبيق آليات مشتركة فى المجموعة. واندلعت فى هذه اللجنة أيضا بعض الخلافات فى الرأى فى موضوعات لم يوافق رؤساء الأجهزة على التساهل وقبول حلول وسط بشأنها. وفى ١٦ يناير ٢٠٠٥ صادق رئيس الوزراء آريئيل شارون على تقرير اللجنة كوثيقة ملزمة يجب العمل بمقتضاها، وحدد جدولاً زمنيا لتسوية نقاط الخلاف الأربع المتبقية. و بانتهاء الموعد، تم تعيين دان مريدور محكما من قبل رئيس الوزراء لتسوية نقاط الخلاف: اثنتان بين الموساد وأمان واثنتان بين الموساد والشاباك (٣٥). وورد فى قناة الكنيست التليفزيونية توضيحا يفيد بأن خطاب التعيين أعطى لدان مريدور على خلفية "التوتر بين رؤساء الأجهزة وضرورة تنظيم عمل مجموعة الاستخبارات إزاء التهديدات التى تواجهها دولة إسرائيل" (٣٦).

رغم المصادقة على استنتاجات اللجنة والتوجيه الذى أصدره رئيس الوزراء فإنه لم يطرأ تحسن جوهرى فى التعاون بين أجهزة الاستخبارات. ويمكن إرجاع ذلك إلى عدم إنشاء آلية مركزية لتنفيذ التوصيات، وهى الوظيفة التى كان من المفترض أن تتولاها لجنة رؤساء الأجهزة. كما أنه لم يتم تعيين مستشار استخبارات لرئيس الوزراء، كان من المفترض أن يتولى هذه المهمة. ونظراً لعدم وجود رئيس لمجموعة الاستخبارات وإزاء التعاون المحدود بين رؤساء الأجهزة فإنه لم يطرأ تغير فى أداء المجموعة كمنظومة.

فك ارتباط إسرائيل بقطاع غزة (وإخلاء أربع مستعمرات فى شمال السامرة) فى صيف ٢٠٠٥. أدى هذا الإجراء وسيطرة حماس على القطاع إلى تحويل قطاع غزة لمنطقة مستهدفة. وهكذا نشأ داخل السلطة الفلسطينية كيانان منفصلان.

حرب لبنان الثانية فى يوليو ٢٠٠٦. توافقت واقعة خطف جنديين والإجراءات التى يقوم بها حزب الله مع تقديرات الاستخبارات. وهكذا عززت مجموعة الاستخبارات من قدرة الجيش الإسرائيلي على ضرب تشكيلات الصواريخ طويلة المدى التى يمتلكها حزب الله. ومع هذا لم يحقق الجيش الإسرائيلى أهداف المعركة وفشل فى جهوده الرامية إلى وقف إطلاق صواريخ حزب الله. وكشفت الحرب بكل قوة عن الصعوبة التى يواجهها الجيش الإسرائيلى فى التعامل مع تنظيم ينتهج إستراتيجية سرية ويعمل وسط تجمعات سكنية مدنية ولديه قدرات على توجيه ضربات مكثفة ومتواصلة صوب الجبهة الداخلية الإسرائيلية. وقد أبرزت الحرب ونتائجها حتمية وجود معلومات دقيقة، فى زمن حقيقى وبقدرة عالية على الإمداد بها (٣٧)، وذلك من أجل استخدام قوة نيران الجيش الإسرائيلى فى مواجهة عدو من هذا النوع. استنتاج مشابه تطرحه أيضا عملية "الرصاص المنصهر" (ديسمبر ٢٠٠٨) التى طبقت فيها دروس حرب لبنان الثانية.

تشكيل لجنة فينوجراد فى أعقاب حرب لبنان الثانية فى ٢٠٠٦. ركزت هذه اللجنة أساساً على إجراءات اتخاذ القرارات وأداء الجيش؛ وكان اهتمامها بمجال الاستخبارات محدودا. وفى التقرير الجزئى الصادر فى أبريل ٢٠٠٧ أوصت اللجنة: "يتشكل داخل مجلس الأمن القومي، ولكن باستقلالية مهنية، فريق تقدير قومى يقوم بتجميع المعلومات والتقديرات التى ترد من الأجهزة

المختلفة ويقدم تقديراً قوميا دورياً وتقديرات حسب الضرورة والحاجة. ومع تشكيل هذا الفريق تلغى وحدة الاستخبارات التابعة للسكرتير العسكرى لرئيس الوزراء. لا يؤثر هذا الفريق على الاتصال المباشر بين رؤساء أجهزة الاستخبارات ورئيس الوزراء" (٣٨).

تقرير لجنة ليبكين شاحاك التى تشكلت فى ٢٠٠٧. كانت هذه اللجنة بمثابة طاقم توجيه لتطبيق توصيات التقرير الجزئى الذى أصدرته لجنة فينوجراد. وقد أكدت اللجنة، من بين ما أكدته، أنه "من الضرورى جداً أن يكون لمجلس الأمن القومى جهاز استخبارات صغير نسبيا ينفذ المهام التالية:

أ- عرض المعلومات اليومية (الخام والمعدّة) على رئيس الوزراء. وهو الموضوع الذى يقوم به حاليا مساعد السكرتير العسكرى لشؤون الاستخبارات. كانت توصية الطاقم - على غرار توصيات لجنة فينوجراد - هى أن يعمل مساعد السكرتير العسكرى لشؤون الاستخبارات فى إطار مجلس الأمن القومى كجزء من المنظومة العاملة فى مجال الاستخبارات.

ب- تحليل وتوزيع المعلومات على باقى العاملين فى مجلس الأمن القومى وفقا لمجالات التخصص وطبقا لقواعد أمن المعلومات".

فى أغسطس ٢٠٠٧ قدم دان مريدور إلى رئيس الوزراء إيهود أولمرت تقريراً عن تسوية الخلافات التى لا تزال قائمة بين أجهزة الاستخبارات فى إسرائيل. بخلاف توصياته بشأن حل القضايا القليلة التى لا تزال محل خلاف، أوصى مريدور: "إنشاء هيئة يكون مقرها فى ديوان رئيس الوزراء، وتساعد رئيس الوزراء مباشرة فى عملية اتخاذ القرارات فى الأمور ذات الصلة بالاستخبارات، وذلك دون أى ارتباط بمجلس الأمن القومي» (٣٩). يمكن تفسير ذلك على النحو التالي: إزاء التعاون المحدود بين رؤساء أجهزة الاستخبارات، لن يطرأ تغير حقيقى فى أدائها كمنظومة إلا إذا تشكلت هيئة أعلى يمكنها مساعدة رئيس الوزراء فى مجال الاستخبارات. على حد علمنا فإن رئيس الوزراء لم يبت بعد فى هذا الموضوع (٤٠).

فى سبتمبر ٢٠٠٧ تم تدمير مفاعل نووى فى سوريا. فى بيان للصحفيين قالت المتحدثة باسم البيت الأبيض إن "المفاعل السورى الذى تم تدميره كان مخصصاً لإنتاج سلاح نووى وأنشىء بمساعدة كوريا الشمالية" وإن "المفاعل كان من شأنه أن يعرض الاستقرار الإقليمى فى الشرق الأوسط للخطر". وجاء فى بيان صدر فى ختام نقاش حول هذا الموضوع فى الكونجرس الأمريكي، أن المفاعل أضير بحيث لم يعد فى الإمكان إعادة تشغيله وأن سوريا سارعت بعد تدمير المفاعل مباشرة إلى دفن كل الأدلة التى تثبت وجوده (٤١). و من بيان رئيس وكالة المخابرات المركزية (CIA) مايكل هايدن تبين أنه تم قصف المفاعل قبل أسابيع قليلة من بدء نشاطه. وُأعلن أن المفاعل كان سيمد سوريا بمادة تكفى لتسليح صاروخين نوويين سنوياً. وعرضت CIA صوراً توضح النشاط داخل المفاعل الذى تم تدميره (٤٢). مرة أخرى أكد المجهود السورى الرامى إلى الحصول على قدرة نووية الخطر الشديد على إسرائيل فى هذا المجال.

فى يناير ٢٠٠٨ قدمت لجنة فينوجراد تقريرها النهائي. رغم تقرير لجنة ليبكين شاحاك، كررت لجنة فينوجراد توصيتها ب- "أن يتشكل داخل مجلس الأمن القومى فريق تقدير قومى يتمتع بالاستقلالية المهنية، وتكون مهمته هى تجميع المعلومات والتقديرات التى ترد من مختلف الأجهزة وأن يقدم تقديراً قومياً دوريا". وفى الوقت نفسه أوصت اللجنة ب- "أنه ما دامت أمان (هي) مقدر قومى بالفعل - فإنه ينبغى تعزيزها أيضا فى المجال السياسى والأساسي". لم تعترض اللجنة على مسؤولية أمان وصلاحيتها فى المجال السياسى - الاستراتيجى مثلما فعلت لجان سابقة.

قانون مجلس الأمن القومي. صادقت الكنيست فى ٢٩ يوليو ٢٠٠٨ على قانون مجلس الأمن القومي. ينظم هذا القانون وضع ووظيفة هذا المجلس كمساعد للحكومة ولرئيس الوزراء فى اتخاذ القرارات ذات الصلة بشؤون الخارجية والأمن. وبموجب القانون فإن مجلس الأمن القومى مسؤول عن إعداد مناقشات الحكومة، وعرض بدائل سياسية مختلفة لمقترحات الجهات الأخرى، ومتابعة تنفيذ قرارات الحكومة فى المجال السياسى - الأمني، ووضع تقدير موقف سنوى ومتعدد السنوات بشأن الموقف السياسى - الأمني، ودراسة نظرية الأمن، ودراسة ميزانيتى وزارتى الدفاع والخارجية. كما يقوم مجلس الأمن القومى بتشغيل مركز لإدارة الأزمات القومية. وطبقا لهذا القانون يستطيع رئيس مجلس الأمن القومى استدعاء - بل وإلزام - أى موظف فى المنظومة الأمنية بحضور المناقشات فى مجلس الأمن القومي. ويتلقى المجلس كل المعلومات المتعلقة بشؤون الخارجية والأمن التى يتم إرسالها إلى رئيس الوزراء، ويمكنه إلزام أى هيئة من هيئات الدولة بتقديم معلومات لها. وتتم دعوته إلى أى جلسة من جلسات الحكومة التى تتناول شؤون الخارجية والأمن، وإلى أى جلسة تعقدها لجنة رؤساء الأجهزة السرية.

بوجه عام يخصص القانون - بقدر كبير من المنطق - لمجلس الأمن القومى مجال تقديرات الموقف وليس مجال تقديرات الاستخبارات، على النقيض من توصية لجنة فينوجراد التى طلبت تكليف مجلس الأمن القومى ببلورة تقدير استخبارات متكامل. ومع هذا فإنها تسمح لمجلس الأمن القومى أيضا بتناول الشؤون التى تدخل فى إطار تقدير الموقف "بما فى ذلك إبداء

الرأى والتحليل فى مختلف مجالات الاستخبارات، وذلك حسب الاحتياج وبمصادقة رئيس الوزراء» (٤٣).

هوامش:

١٨- هذا العرض لا يشمل فضائح عمليات تصفية قام بها الشاباك فى مجال الأمن الداخلي، ولا يذكر بالتفصيل الكثير من عمليات التصفية لإرهابيين كبار كانوا يعملون ضد إسرائيل ونفذها الموساد والجيش الإسرائيلى / أمان، ولا يتضمن نشاط استخبارات الشرطة فى مجال إحباط وكشف جرائم إستراتيجية وأنشطة أخرى.

١٩- يوآف جلبر؛ جذور النرجس، إصدار دار نشر وزارة الدفاع، تل أبيب ١٩٩٢.

٢٠- موسوعة Ynet على الإنترنت - سبتمبر ٢٠٠٨.

٢١- يجآل شيفي، إنذار فى اختبار؛ دار النشر معرخوت - وزارة الدفاع، تل أبيب ٢٠٠٨. انظر الملحق ٣. كان شاؤول آفيجور (١٨٩٩ - ١٩٧٨) من مؤسسى مجموعة الاستخبارات. أنشأ جهاز معلومات الهاجانا المعروف اختصارا باسم "شاي"، وكان رئيسا لمؤسسة الهجرة الثانية. وقد عملت مؤسسة الهجرة الثانية بقيادته فى قارة أوروبا وفى الشرق الأوسط، ووصلت فروعها إلى الولايات المتحدة. وكانت أعمال مؤسسة الهجرة الثانية تشمل عمليات تهريب مهاجرين وشراء أسلحة وتدريبات للدفاع عن النفس. وعمل آفيجور فى حرب الاستقلال إلى جانب بن جوريون فى إنشاء وزارة الدفاع وشركة الصناعات العسكرية. وفى السنوات التالية لذلك تولى فى إطار وزارة الخارجية مسؤولية رعاية يهود شرق أوروبا و خاصة يهود الاتحاد السوفييتى (من موقع الهاجانا).

٢٢- إنذار فى اختبار.

٢٣- يجآل شيفى "خصائص العمل الاستخباراتى فى الستينيات" - مجلة مباط - مركز تراث الاستخبارات، العدد ٤٩ يونيو ٢٠٠٧.

٢٤- تقرير لجنة أجرانات (مايو ١٩٧٥) الذى يتطرق إلى تقرير لجنة يادين - ساراف، إصدار عم عوفيد ١٩٧٥.

٢٥- التعددية فى هذا السياق هى نظام للتعبير عن الآراء يسمح بتعدد آراء الخبراء، المستقلين، وذلك بهدف طرح آراء متنوعة أمام صانع القرارات بحيث يتمكن من بلورة رأيه من خلال رؤية نقدية ومن خلال وجهات النظر المختلفة، وذلك بالمقارنة مع وضع يوجد فيه رأى واحد فقط. وهناك فرضية بأن الاعتماد على آراء مجموعة متنوعة من الخبراء يكون أفضل فى كل ما يتعلق بإدارة الأخطار. وهذه طريقة فيها نظام وأسلوب فى عرض الآراء المختلفة ولا يوجد بها شيء من الفوضى. ونظام التعددية الذى نشأ فى مجموعة الاستخبارات هو عرض التقدير الشامل بواسطة جهة رئيسية (أمان) بينما تكون هيئات البحوث التابعة لأجهزة أخرى مسؤولة عن عرض - بشكل مستقل - أجزاء من الصورة طبقا لوجهات نظرها ومجالات تخصصها. ومن بين أهداف وظيفة مستشار رئيس الوزراء للاستخبارات (التى اقترحتها لجان تحقيق وتقصى حقائق مختلفة)، التعرف على الفجوات وعرضها للنقاش على رئيس الوزراء.

٢٦- موقع سلاح الطيران على الإنترنت.

٢٧- إفرايم كيم، من الإرهاب وحتى النووي، تل أبيب معهد يافيه للدراسات الإستراتيجية ودار نشر وزارة الدفاع - ٢٠٠٤.

٢٨- رونين بيرجمان، "أنا الرجل الذى أنقذ خالد مشعل" - مقابلة مع رجل الموساد السابق ميشكا بن دافيد، "يديعوت أحرونوت" ملحق "٧ أيام"، ١٧ يونيو ٢٠٠٥.

٢٩- وثيقة "ملاحظات رئيس الوزراء على التقرير رقم ٥٠ أ لمراقب الدولة"، ديوان رئيس الوزراء شعبة مراقبة الدولة، أكتوبر ١٩٩٩، موقع مكتب رئيس الوزراء على الإنترنت.

٣٠- "مجموعة متابعة تنفيذ قرارات الحكومة، تصحيح أخطاء" (بخصوص تقرير مراقب الدولة) موقع ديوان رئيس الوزراء على الإنترنت.

٣١- بيانات عن نشاط ديوان رئيس الوزراء فى عام ٢٠٠٢، موقع ديوان رئيس الوزراء على الإنترنت.

٣٢- كان تقدير أمان والموساد هو أن صدام حسين لازال يمتلك أسلحة غير تقليدية وصواريخ أرض - أرض (تراوحت التقديرات بين بضعة صواريخ وبضع عشرات من الصواريخ). وكان التقدير يستند - ضمن ما يستند - إلى إصرار صدام فى الماضى على الحصول على أسلحة كهذه، وإلى حقيقة أنه تم بالفعل العثور فى العراق على سلاح غير تقليدى فى عام ١٩٩١، والعراقيل التى وضعها صدام أمام فريق التفتيش التابع للأمم المتحدة حتى رحيل المفتشين فى ١٩٩٨، وتقديرات فريق مفتشى الأمم المتحدة التى قدمت إلى مجلس الأمن الدولى فى ٦ مارس ٢٠٠٣، وتقديرات أجهزة استخبارات أجنبية، واستخدام

طائرات مقاتلة وطائرات بدون طيار قبل الحرب للعمل من مسافات طويلة، وما إلى غير ذلك.

تقبلت لجنة شتاينيتس "المنطق الذى تنطوى عليه تقديرات الاستخبارات الخاطئة" وأكدت أن "التقديرات الخاطئة التى تمت بلورتها فى نهاية الأمر تدخل فى نطاق الأخطاء التى لا تشذ عن إطار المعقول المهني"، ومن ضمن أسباب ذلك نقص المعلومات.

٣٣- صدرت تقارير هذه اللجان فى مايو ٢٠٠٢ وفى سبتمبر ٢٠٠٤.

٣٤- سيحتاج إنشاء هيئة سيجينت مدنية إلى تعبئة قوة بشرية مهنية مكلفة وإقامة منشآت باهظة التكاليف، بينما تعتمد أمان على جنود الخدمة الإلزامية وتستخدم قواعد الجيش الإسرائيلي. فضلاً عن هذا سيكون من الضرورى إنشاء وحدة سيجينت فى الجيش ستكون مطابقة جزئياً لوحدة السيجينت المدنية.

٣٥- ألوف بن "أساليب دجان" هاآرتس ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٨.

٣٦- القناة ٩٩ - قناة الكنيست التليفزيونية ٢١ أغسطس ٢٠٠٧.

٣٧- كمية معلومات كبيرة فى وحدة زمنية.

٣٨- توصيات فريق التوجيه لتطبيق توصيات التقرير الجزئى للجنة فينوجراد - لجنة ليبكين شاحاك فى ٢٦ يونيو ٢٠٠٧، موقع ديوان رئيس الوزراء على الإنترنت.

٣٩- القناة ٩٩ - قناة الكنيست التليفزيونية ٢١ أغسطس ٢٠٠٧.

٤٠- ألوف بن "أساليب دجان" هاآرتس ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٨.

٤١- جيل تمارى ووكالات الأنباء من واشنطن، وموقع الإنترنت "نعنع" ٢٤ أبريل ٢٠٠٨، طال تمارى ووكالات الأنباء، موقع NRG ٢٥ أبريل ٢٠٠٨.

٤٢- موقع Ynet ونقلا عن وكالة AP ٣ مايو ٢٠٠٨.

٤٣- قانون مجلس الأمن القومى فى يوليو ٢٠٠٨ البند ٢- أ - ٦.

وثائق

مستشارو نيكسون طلبوا منه الضغط على إسرائيل لوقف برنامجها النووي

بقلم: حاييم إسروفيتش
معاريف
٢٠٠٩/٦/٢٤

تكشف وثائق أميط اللثام عنها أمس للمرة الأولى فى الولايات المتحدة النقاب عن قيام الإدارة الأمريكية فى بداية ولاية الرئيس ريتشارد نيكسون عام ١٩٦٩ بدراسة إمكانية الضغط على إسرائيل لإقناعها بالانضمام إلى المعاهدة الدولية لمنع انتشار السلاح النووى، بعد تنامى المخاوف من اقتراب إسرائيل من إنتاج قنبلة نووية.

وكانت مكتبة نيكسون الوطنية فى ولاية كاليفورنيا قد أفرجت أمس عن آلاف الوثائق وعشرات الساعات من التسجيلات الصوتية التى تغطى فترة رئاسة الرئيس السابع والثلاثين للولايات المتحدة. ومن ضمن هذه الوثائق وثيقة من ثلاث صفحات تضم مناقشات لأعضاء مجلس الأمن القومى الأمريكى الذى كان يترأسه فى ذلك الوقت هنرى كيسنجر، الذى أصبح وزيرا للخارجية فيما بعد.

وجاء فى مقدمة الوثيقة - التى تم إعدادها على ما يبدو قبيل زيارة رئيسة الحكومة الإسرائيلية، جولدا مائير، لواشنطن فى سبتمبر ١٩٦٩ - أن إسرائيل خلافا لغالبية الدول العربية لم توقع على معاهدة منع انتشار السلاح النووى، ولكن تم التأكيد على أنها «ليست دولة ذات قدرة نووية، وأنها لن تكون أول من يُدخل السلاح النووى إلى منطقة الشرق الأوسط».

وجاء فى الوثيقة أيضا أن «إسرائيل تسعى بشكل فعال من أجل تحسين قدراتها فى مجال تصنيع السلاح النووى.. ونظرا لأنه لا يوجد تقدم فى المساعى الرامية لإبرام اتفاق سلام، قرر قادة إسرائيل على ما يبدو أنهم لا يستطيعون التخلى عن الخيار العسكرى».

وأوضح معدو الوثيقة أنه كلما تزايدت وتيرة عمل إسرائيل فى برنامجها النووى، سيكون من الصعب إقناع الحكومة الإسرائيلية

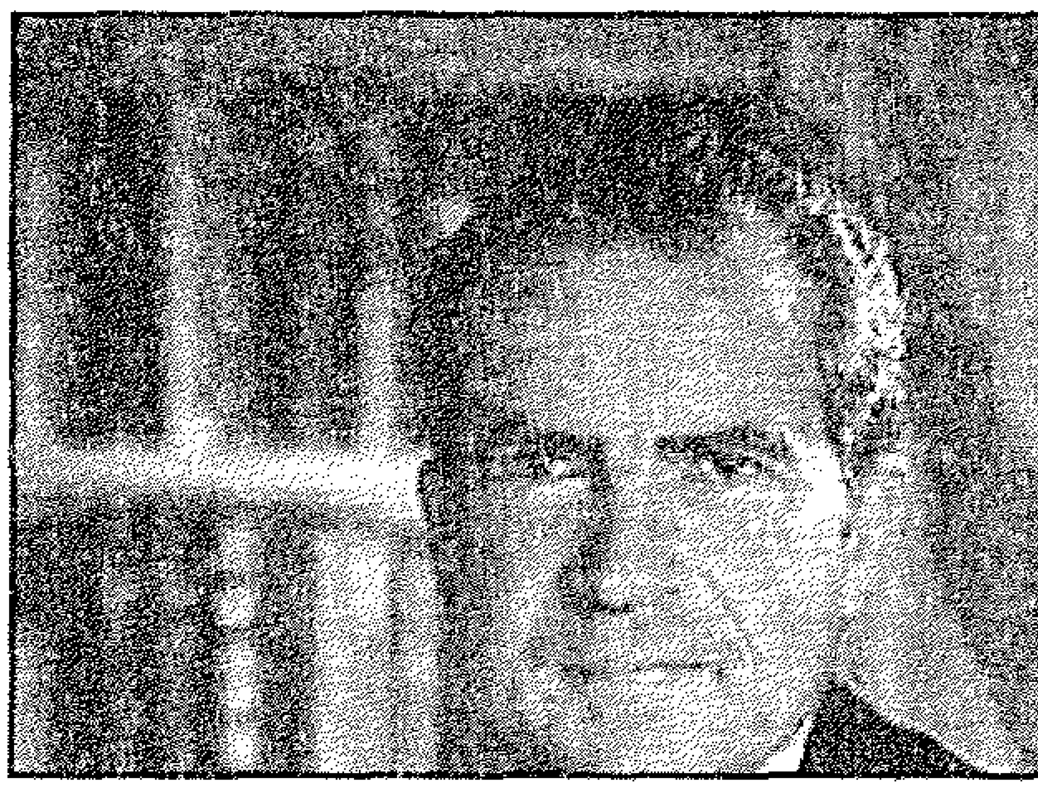

بالتخلى عن تطوير أسلحة نووية. وقد حذروا فى مجلس الأمن القومى من أنه إذا تبين للعالم أن إسرائيل تمتلك سلاحاً نووياً، فإن هذا من شأنه أن يؤثر على فرص التوصل إلى سلام فى منطقة الشرق الأوسط كما أنه سيضر كثيرا بمدى فاعلية المعاهدة.

* تغير جوهرى فى العلاقات:

تكشف الوثيقة أن مستشارى نيكسون أكدوا على مسامعه أنه إذا كان انضمام إسرائيل للمعاهدة الدولية أمر ذو مغزى، فإنه يجب الإيضاح لقادتها بأنهم «إذا ما أصروا على المضى قدما فى المسار النووى، فإن الأمر من شأنه أن يؤدى إلى تغير جوهرى فى العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة، بما فى ذلك اهتمامنا المتواصل بأمن إسرائيل».

وجاء فى الوثيقة أيضا «من أجل دفع الإسرائيليين إلى التأكد من جديتنا، علينا أن نُريهم أننا على استعداد لجعل هذه القضية علنية والدفاع عن موقفنا أيضا إزاء الضغط الداخلى» - وهى إشارة فى الغالب إلى اللوبى المؤيد لإسرائيل - «وبالتالى سيكون هذا الضغط عديم القيمة، بل وربما يؤدى إلى نتيجة معاكسة، إذا سارت الولايات المتحدة حتى منتصف الطريق، مثل محاولة استخدام الطلبات الإسرائيلية للحصول على أسلحة تقليدية كوسيلة ضغط فى هذا الملف».

وعرض أعضاء مجلس الأمن القومى الأمريكى عدة اقتراحات على الرئيس نيكسون من أجل إقناع إسرائيل بالتوقيع على المعاهدة، ومنها أن تقوم إسرائيل بالتوقيع على المعاهدة مع إرجاء التصديق النهائى إلى أن يتم إيجاد حل لكل مخاوفها الأمنية، وكذلك التشاور مع الاتحاد السوفيتى للنظر فيما إذا كان سيوافق على تقليل شحنات السلاح للدول العربية مقابل توقيع إسرائيل على المعاهدة أم لا.

وفى ختام الوثيقة، يوصى المجلس المستويات العليا فى الإدارة الأمريكية بدراسة السبل الكفيلة بدفع إسرائيل للانضمام للمعاهدة: «فى تلك الأثناء، سيتم إرسال خطاب رئاسى إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية للتأكيد على الأهداف الأمريكية فى مسألة منع الانتشار النووى فى فترة ولاية الإدارة الجديدة، ويحدونا الأمل أن تقوم إسرائيل بالتوقيع على المعاهدة». وتوصى الوثيقة أيضا بإجراء مباحثات مع دول أخرى فى هذا الصدد.

غير أن الإدارة الأمريكية تخلت فى نهاية المطاف عن تلك الفكرة، وفى سبتمبر ١٩٦٩ التقت رئيسة الوزراء جولدا مائير بالرئيس نيكسون فى البيت الأبيض وأقنعته بالموافقة على سياسة الغموض التى تتبعها إسرائيل والتى تقضى بألا تجرى إسرائيل تجارب نووية ولا تعلن عن امتلاكها قدرات نووية، وهى السياسة التى يتبعها كل رؤساء الحكومات الإسرائيلية حتى يومنا هذا.

اقتراح بإقامة وطن قومى لليهود فى ألبانيا

بقلم: نير حاسون
هاآرتس ٢٤/٦/٢٠٠٩

فى عام ١٩٣٥، سافر صحفى بريطانى صهيونى يُدعى «ليو ألتون» إلى ألبانيا من أجل دراسة إمكانية إقامة كيان قومى لليهود فيها، ويبدو أن هذه الرحلة كانت من تلقاء نفسه، ويبدو أيضا أن الشاهد الوحيد عليها هو التقرير الذى قدمه ألتون بعد ذلك بعشر سنوات، فى عام ١٩٤٥، إلى رئيس الجامعة العبرية فى القدس حينها، يهودا ماجنس. توجد هذه الوثيقة الآن فى المتحف المركزى لتاريخ الشعب اليهودى فى الجامعة، ويُكشف النقاب عنها هنا للمرة الأولى.

تأتى خلفية هذه الجولة فى أعقاب الضغوط المتزايدة على يهود ألمانيا، بعد سنتين من صعود النازيين إلى الحكم ورفض البريطانيين رفع سقف عدد المهاجرين اليهود إلى أرض إسرائيل. وبحسب ألتون، خطرت هذه الفكرة على باله بعدما نشرت الصحافة البريطانية أن الحكومة الألبانية ترحب بهجرة اليهود إليها. وفى أعقاب ذلك، سافر إلى ألبانيا - دولة صغيرة كان عدد سكانها فى حينه لا يتجاوز مليون نسمة، وكانت منفصلة تماما عن أوروبا الصناعية.

ويكتب ألتون فى تقريره أنه التقى خلال الرحلة بوزير فى الحكومة الألبانية، واستمع منه إلى قوله إن «ألبانيا دولة متسامحة، وأن المسلمين الألبان ليسوا متعصبين»، كما يشير فى تقريره إلى أنه خلافا لكل الدول الأوروبية، فإن اللاسامية غير موجودة إطلاقا فى ألبانيا، وأضاف قائلا: «لا يوجد سبب يمنع أن تعيش المستعمرات اليهودية فى انسجام تام مع السكان المحليين».

ويفصّل ألتون فى تقريره الإمكانيات الاقتصادية التى ينطوى عليها الخيار الألبانى. فيشير إلى أن الأرض خصبة جدا، وفى حال تمت فلاحتها بمعدات زراعية حديثة فإنها ستكفى عددا

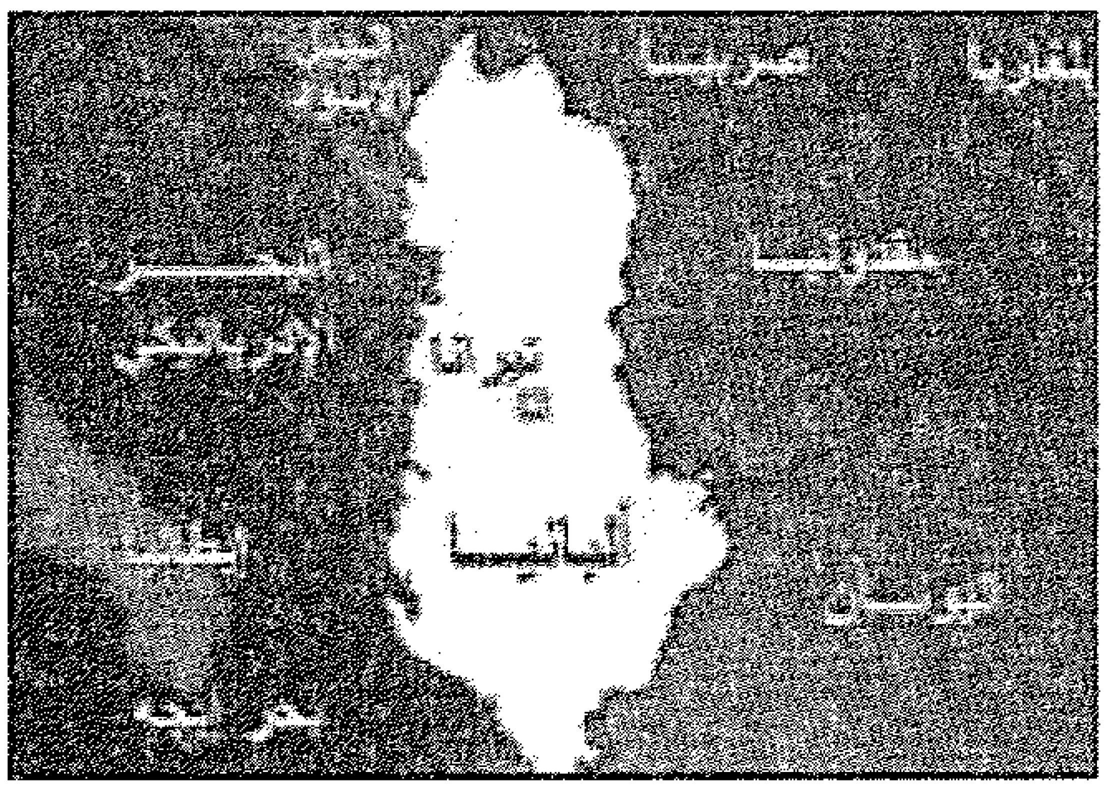

كبيرا من السكان يزيد بخمسة أضعاف عن عدد السكان المحليين.

كما يؤكد أن البرتقال والليمون فيها من الأفضل فى العالم، وأنها يمكن استعادة النجاحات التى حققها اليهود فى أرض فلسطين فى هذا المجال فى ألبانيا. كما يقدم فى تقريره توصيات تتعلق بزراعة التبغ وتصنيع الزيوت والأقمشة والحرير الطبيعى. وبحسب ألتون، فإن الأمر السيء هو عدم وجود مسرح أو دار أوبرا واحدة فى العاصمة تيرانا.

وكتب فى تقريره أيضا: «أعتقد أنه إذا جاءت مجموعة من الرجال والنساء الطلائعيين إلى ألبانيا، سيكون بإمكانهم صنع ثروة اقتصادية فى ألبانيا، علاوة على علاقات احترام من جانب الألبان، وفتح الطريق أمام آلاف اليهود الذين سيفدون فى أعقابهم». ويقترح ألتون فى المرحلة الأولى إقامة كيان يهودى فى ألبانيا مواز لذلك الذى أقيم على أرض إسرائيل- من خلال التعاون بين الحركتين. وفى مرحلة لاحقة، يتم اتخاذ ألبانيا وطنا قوميا لليهود.

من غير المعروف ماذا كان مصير هذا الاقتراح، وما إن كان قد تمت مناقشته فى أى محفل، أو هل رد ماجنس على اقتراح ألتون. وعلى أية حال، لم يهاجر اليهود بأعداد غفيرة إلى ألبانيا. وتعتقد هداسا أسولين، مديرة متحف تاريخ الشعب اليهودى، أن التقرير قُدِّم عام ١٩٤٥، بعدما أثيرت من جديد قضية اللاجئين مع انتهاء الحرب العالمية الثانية. وفى كل الأحوال، فقد تحققت نبوءات ألتون بشأن الألبان، وكان ذلك أثناء أحداث المحرقة النازية، حيث أنقذ الجيران المسلمون الطائفة اليهودية الصغيرة فى ألبانيا.

◆ شهادات ◆

سنعود إلى إيران مرة أخرى

بقلم: جاكي حوجي
معاريف ٢٠٠٩/٦/٢٤

فى ديسمبر ١٩٧٨، كانت إيـران على شفا الانهيار. مظاهرات صاخبة واضطرابات تعم كل أنحاء الدولة لدرجة أصبحت معها إدارة الشئون اليومية للبلاد صعبة جدا، بل ومستحيلة. وفى تلك الأثناء، فكر رجال الشاه، محمد رضا بهلوي، فى اغتيال آية الله الخمينى - الذى كان يعيش حينها فى باريس، وأدار من هناك معركته العنيدة ضد النظام، وهى المعركة التى أشعلت الشوارع.

توجه مقربو الشاه إلى أصدقائهم الإسرائيليين لمعرفة إن كانوا سيوافقون على أن يسدوا لهم هذا المعروف. كان العنوان الفورى هو رئيس بعثة الموساد فى طهران، إليعيزر (جيزي) تسفرير. فى منزله برمات هشارون، قال لنا تسفرير هذا الأسبوع: «أحد رجال الشاه قال لي: تعالى لتقابله وتسمع منه بنفسك. بالنسبة لي، كان هذا بالطبع تشريفا كبيرا أن أقابل جلالته، ولكن التعليمات القادمة من إسرائيل كانت واضحة ومشددة. نحن لا نتدخل فى هذا الشأن. قلنا للإيرانيين إنه ليس بمقدورنا أن نلعب دور شرطى العالم».

مرت الأيام، وفى الأول من فبراير ١٩٧٩ هبط الخمينى فى مطار طهران وحظى باستقبال الأبطال، حيث خرج مليونا مواطن إلى الشوارع لاستقباله. كان يوجد فى إيران حينها ٣٤ إسرائيليا. تعطلت حركة الطيران من وإلى إيران، وحاول تسفرير بكل السبل البحث عن وسيلة لإنقاذ الإسرائيليين الموجودين هناك دون أذى. وفى السابع من فبراير ١٩٧٩- أى قبل أربعة أيام من إعلان الثوار سقوط النظام فى أيديهم- اتصل يوسف هرملين، سفير إسرائيل فى طهران، بتسفرير، وقال له: «رئيس الوزراء يريد التحدث إليك». توجه تسفرير إلى مكتب رئيس الحكومة الإيرانية، شهبور بختيار.

يتذكر تسفرير ذلك اللقاء قائلا: «جلست معه ساعة كاملة. قلت له إننى المسئول عن خطة الطوارئ لإجلاء الإسرائيليين، وطلبت منه أن يضمن لى توفير كل المساعدات التى سأطلبها. فقال لي: حسنا، ولكن لو استطعتم أن تفعلوا شيئا مع الخميني. لم يوضح لى قصده بصريح العبارة، ولكن كلانا فهم بالضبط ما ينتظرونه منا».

* لماذا توجهوا إليكم تحديدا..؟

- «أعتقد أن ذلك بسبب السمعة، ولرغبتهم فى إبعاد البصمات عن أنفسهم. كانوا خائفين وتوقعوا من الآخرين أن يقوموا بالعمل نيابة عنهم. كان الرئيس الفرنسي، فاليرى جيسكار ديستان، قد أرسل فى وقت سابق وزير داخليته إلى الشاه، وقال له: أرسل رجالك إلى باريس، وافعلوا ما تريدون وسوف نغمض أعيننا. ولكن الشاه لم يغتنم الفرصة».

* لماذا رفضت على الفور..؟

- «كانت هناك تعليمات من قيادة الموساد فى إسرائيل تقضى بعدم التعاون مع أفكار كهذه. مع كل الاحترام لدولة إسرائيل، هناك حدود للمغامرة وللتدخل فى شئون الغير».

* فجأة هكذا أصبحتم ورعون.

- «أعترف لك بصراحة أننى غاضب من نفسي. لا شك فى أنه كان يتعين علينا التصرف بشكل مغاير. ولكن حتى لو فعلنا ذلك، فليس من المؤكد أن الثورة كانت ستُقمع، وحينها كان الموساد ودولة إسرائيل سيتعرضان لإدانات واتهامات دولية».

بنظرة تاريخية، يتحمل الموساد مسئولية بسيطة عن عدم التدخل لوضع حد لحياة مؤسس الجمهورية الإسلامية فى إيران. ففي تلك الأيام العاصفة، لم يكن بمقدور أحد أن يتوقع إلى أين سيقود الخمينى دولته والشرق الأوسط كله. كانت إيران قبل الثورة جنة عدن للإسرائيليين، ويكفى أن نعرف أنه عشية الثورة كان يوجد فى إيران نحو ١٣٠٠ إسرائيلي، ما بين دبلوماسيين، وخبراء زراعة، وممثلى شركات بناء ورجال صناعة. كان الأمر يتطلب خيالا خصبا لتوقع أبعاد الواقع القاتم الذى يختبئ خلف الزاوية.

الراديكالية الإسلامية، التى باتت تهدد الأجندة الإقليمية منذ ذلك الحين، كانت حينها فى المهد، ولم يكن هناك من يستوعب مصطلحات مثل الجهاد، والأصولية الإسلامية، والمد الشيعى والعمليات الانتحارية- وهى المصطلحات التى أصبحت مألوفة اليوم. حزب الله لم يكن قد تأسس بعد، وفى القاهرة حكم أنور السادات بقوة، ولم تكن هناك أى مؤشرات على أنه سيُغتال بعدها بعامين ونصف العام على أيدى خلية أصولية. إسرائيل كانت تواجه حينها عمليات اختطاف الطائرات وإطلاق صواريخ الكاتيوشا من لبنان والعبوات التخريبية فى سوق محانيه يهودا. كان هذا إرهابا مزعجا من مدرسة ياسر عرفات، ولكنه لم يكن قد ارتدى بعد العباءة الدينية. كان أسامة بن لادن شابا، وفى غزة أدار الشيخ أحمد ياسين جمعية خيرية بمباركة النظام العسكرى الإسرائيلي.

بعد عشرة أيام من هذه المقابلة التى لا تُنسى مع شهبور بختيار- الذى أُعدم فى وقت لاحق على أيدى الحرس الثوري- صعد تسفرير إلى طائرة «بان أمريكان» التى أقلته إلى فرانكفورت مع الإسرائيليين المتبقين فى إيران. ينظر تسفرير حتى يومنا هذا إلى عملية الإجلاء التى أشرف عليها باعتبارها معجزة، ويقول: «هربنا، ولكن هروبنا لم يكن بهذا القدر من السرية. الثوار الإيرانيون كانوا على علم بوجودنا. خرجنا من فندق هيلتون، الذى كان مقر الإجلاء، إلى المطار. كان يقود الحافلة التى أقلتنا فتى فى الرابعة عشرة من العمر. كان الفتى يمثل النظام الجديد فى طهران، وسبق له التدرب مع رجال فتح، وكانت البندقية التى يحملها أطول منه. حتى اللحظة الأخيرة، لم نعرف إن كان سيقودنا فعلا إلى المطار أم سيقتلنا، ففى تلك الأيام كانت المحاكمات الميدانية قد بدأت، وتم إعدام الكثير من الجنرالات ورجال الشاه».

**** آية الله بي. بي. سي:**

ينتمى تسفرير (٧٥ عاما) إلى أسرة من طبرية مكونة من ١٢ فردا، وقد أوفد إلى طهران فى صيف ١٩٧٨، وسبق له أن تولى العديد من المناصب العملياتية فى الموساد والشاباك (جهاز الأمن العام)، وخدم فى وحدة قتالية خلال عملية قادش (حرب ١٩٥٦). كانت السفارة الإسرائيلية تتخذ من شارع كاخ بالضاحية الجنوبية لطهران مقرا لها. كانت ملحقية الجيش الإسرائيلى والملحقية الاقتصادية وبعثة الموساد المتواضعة تتخذ من السفارة أيضا مقرا لها. كانت البعثة تضم تسفرير رئيسا، وتسادوك أوفير نائبا، وموظفاً إدارياً. كانت إسرائيل تنظر بعين الاعتبار إلى هذه العلاقة الاستخبارية مع إيران، خاصة أنها تتيح نافذة لمتابعة ما يجرى فى المنطقة.

فى كل ليلة، كان تسفرير ينكب على إعداد التقارير التى سيرسلها إلى الموساد عما يحدث فى إيران. وقد عرف فيما بعد أن هذه التقارير كانت تترجم وتُرسل إلى واشنطن. ارتسمت من تقاريره صورة تعكس التدهور وفقدان الثقة الذاتية لدى قيادات النظام. وفى العام الأخير من نظام الشاه، تولى الرئيس جيمى كارتر مقاليد الحكم فى الولايات المتحدة. نفض كارتر يديه عن الشاه إدراكا منه أنه سيعرف كيف يتدبر أموره مع النظام المستقبلي. نُفى الشاه خارج إيران، واتضح فيما بعد أنه كان مريضا بالسرطان.

فى ١١ أغسطس ١٩٧٨، تولى تسفرير منصبه الجديد فى طهران خلفا لراؤوفين مرحاف، الذى أصبح فيما بعد مديرا عاما لوزارة الخارجية. كانت إيران فى تلك الأيام تعانى من ارتفاع معدلات البطالة واحتقان سياسى محتدم. وقد أجج هذا التوتر رجال الدين بقيادة آية الله الخميني. كان الخمينى قد عددّ، من مكان إقامته فى مدينة النجف بالعراق، مساوئ النظام الملكى وعرض حلا غير مسبوق: «إدارة الدولة وفقا للشريعة الإسلامية».

بعد شهر من ذلك، غادر الخمينى إلى باريس واستكمل مهمته منها. ومن سخرية القدر أن من منحه المنصة المركزية للتعبير عن آرائه كانت هيئة الإذاعة البريطانية (بي.بي.سي) الناطقة باللغة الفارسية، فأطلق على الخمينى فى تلك الأيام لقب «الخمينى بي. بي. سي».

فى نفس ذلك اليوم العاصف من شهر أغسطس، سمع تسفرير من الإذاعة أنه تم فرض حظر تجوال على مدينة أصفهان على خلفية المصادمات العنيفة بين المتظاهرين وقوات الأمن. وبعدها بيومين، تم فرض حظر تجوال على العاصمة طهران. فى ذلك الوقت، أصدرت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) تقريرا يتوقع ألا يسقط نظام الشاه قبل ١٥ عاما، غير أن التقارير التى أرسلها تسفرير إلى رؤسائه فى تل أبيب كانت ترسم واقعا مختلفاً تماما.

بالتدريج وبشكل بطيء، بدأت تتغير اللهجة تجاه إسرائيل ويهود إيران - الذين كان عددهم حينها يزيد على ٨٥ ألف شخص. ففى مدينة شوشان على سبيل المثال، أحرقت العديد من منازل اليهود، وانتقد الخمينى فى خطبه الشاه بسبب علاقاته مع تل أبيب، وروج رجاله لشائعات بأن إسرائيل وزعت مليون نسخة مُحرّفة من القرآن.

كانت حكومة مناحم بيجين منهمكة فى محادثات كامب ديفيد، التى تمخض عنها اتفاق السلام مع مصر. عقد نائب رئيس الوزراء، يجآل يادين، اجتماعا لممثلى الأجهزة الأمنية ووزارة الخارجية، وكلف الموساد بوضع خطة لإجلاء الإسرائيليين من إيران إذا اقتضت الضرورة. كانت هذه الفترة تموج بالتحولات السياسية المصيرية. فقد حصلت إسرائيل على ثروة استراتيجية فى صورة اتفاق السلام مع مصر، ولكنها فقدت فى المقابل ثروة استراتيجية أخرى فى

صورة العلاقات مع طهران.

يقول تسفرير: «انتهينا من وضع خطة الإجلاء فى نهاية سبتمبر ١٩٧٨. قسمنا الإسرائيليين الـ١٣٠٠ الموجودين فى إيران إلى مجموعات ووزعناهم على عدة مناطق داخل إيران، فيما تولى قيادة كل منطقة واحد من ضباط الجيش الإسرائيلى الموجودين هناك. جهزنا فى كل منطقة منزلا آمنا مزودا بالوقود والمياه والأطعمة. خلال الأشهر الخمسة التى سبقت الانقلاب، نفذنا عملية إجلاء تدريجية. أعدنا فى البداية الأسر التى تعيش فى المدن التى تشهد توترات، وبعد ذلك الأسر الموجودة فى طهران، ونصحنا كل من كان وجوده غير ضرورى بأن يعود إلى إسرائيل. وضعنا لأنفسنا خطا أحمر يُحظر عنده البقاء هناك. لم نشأ المغادرة قبل أن يحين الوقت، خوفا من أن تتضرر مصالحنا هناك. ولكننا أخطأنا، واندلعت الثورة ونحن داخل إيران».

** ضباط من ورق:

فى السادس من نوفمبر، أضرمت الجماهير الغاضبة النار فى مكتب شركة «العال» بطهران، وفى العديد من المنشآت المرتبطة بعلاقات مع الحكومتين البريطانية والأمريكية. تم استدعاء قوات الأمن الإيرانية إلى المكان، ولكن وصولها تعذر بسبب إغلاق الطرق بسبب المصادمات بين المتظاهرين وقوات الأمن. كانت شركات الطيران الدولية قد تلقت تهديدات فأوقفت رحلاتها إلى طهران، فيما قرر رئيس الوزراء بيجين أن تواصل شركة العال رحلاتها إلى طهران إكراما للملك الصديق. وهكذا أصبحت شركة الطيران الوطنية هى المسار الجوى الوحيد تقريبا من إيران وإليها، ونقلت على متن طائراتها عشرات الآلاف من المواطنين الإيرانيين والغربيين إلى خارج إيران.

فى أواخر يناير ١٩٧٩، كان من الواضح أن فصلا جديدا، أكثر عنفا وغير واضح المعالم، من التاريخ ينتظر الأمة الإيرانية. كان عدد الإسرائيليين المتبقين فى إيران ٣٤، ما بين دبلوماسى وضباط فى الموساد والجيش ورجال أعمال. يقول تسفرير: «قال لى السفير يوسف هرملين: 'سأبقى هنا حتى النهاية'. كنت أتصل بقادتى فى تل أبيب بضع مرات فى اليوم الواحد. قالوا لي: 'إننا نعتمد على تقديرك للوضع. كنت البطل الذى أرجأ مغادرتنا فى كل مرة'. اعتمدت أكثر مما يجب على الجنرالات الإيرانيين الذين قالوا لنا: 'لدينا خط أحمر وفى لحظة اجتيازه، سنعيد الأمور إلى نصابها حتى لو تكلف الأمر إراقة أنهار من الدم'. قائد سلاح الجو الإيرانى قال لنا إنه إذا جاء الخمينى من باريس، فسوف يقود بنفسه طائرة فانتوم ويُسقط بها طائرة الخميني، فقط لو حصل على أمر من الشاه. ولكن الشاه لم يكن فى إيران عند وصول الخميني. فعند الجد، اتضح أنهم جميعا ضباط من ورق».

* هل كان الضباط الإيرانيون يقدرون مدى خطورة الوضع..؟

- «رئيس الموساد، يتسحاق حوفي، وصل إلى طهران لمناقشتنا فى خطة الإجلاء التى وضعناها، والتقى خلال الزيارة مع الجنرال مقدم، رئيس السافاك (جهاز الخدمات السرية الإيراني)، وسأله عن رؤيته للأوضاع، فأجابه قائلا: 'الشيوعيون يشعلون الوضع والأمريكيون لا يمنحونا التأييد'. لم يبد كمن يحلق خطر وشيك فوق رأسه».

فى يوم الخميس، الثامن من فبراير، تحدد موعد لرئيس بعثة الموساد فى طهران لمقابلة رئيس الوزراء الإيراني. كان الموعد هو يوم الأحد الموافق الحادى عشر من الشهر نفسه، ولكن أحدا لم يتوقع ما سيحدث فى هذا اليوم. يقول تسّفرير: «الأيام الثلاثة التى مرت حتى ذلك اليوم كانت مصيرية. الشوارع كانت مليئة بالثوار الذين لوحوا بقمصان مضرجة بالدماء، وأصيبت مرافق الدولة بالشلل التام. فى يوم السبت، وصلت طائرة شركة العال إلى طهران- كان يقودها الطيار أورى يافيه- لنقل الأمتعة التى جهزناها قبيل الرحيل، ولكن المدينة كانت تحت الحصار، فعادت الطائرة من حيث أتت.

فى الساعات الأولى من صباح يوم السبت، توجه ضابط الأمن فى السفارة، حاييم شيلواح، إلى مبنى السفارة لاستبدال الحارسين ورجل الاتصال الذين باتوا ليلتهم هناك. كانت السفارة متوقفة عن العمل منذ أسبوعين. وبينما هو فى المبنى، هاجمت جموع غفيرة السفارة، ولكنهم لم ينجحوا فى اقتحامها، فانصرفوا. وبعد فترة وجيزة عادوا حاملين معاول وفؤوس، وأحرقوا فى طريقهم محطة شرطة قريبة من مبنى السفارة. اقتحم الثوار مبنى السفارة، ووقف أحمد الخميني، نجل مؤسس الثورة، فى شرفة السفارة وبجواره مندوب منظمة التحرير الفلسطينية فى إيران. تعرض المبنى للسلب وأشعلت فيه النيران. وبعد ذلك ببضعة أسابيع، عندما استُكملت الثورة، «مُنح» المبنى كهبة لسفير منظمة التحرير الفلسطينية، فيما تغير اسم الشارع إلى شارع فلسطين.

يقول تسفرير: «حددت مقابلة عاجلة مع رئيس السافاك لطلب المساعدة منه. عندما خرجت من البيت، وجدت أن الثوار والمسلحين ينتشرون فى كل طرقات المدينة. من حسن حظى أن ملامحى تشبههم. وصلت إلى مقر السافاك. كان الثوار يقفون خارج المبنى حاملين بنادق كلاشينكوف، وفى الداخل أكياس من الرمل تظهر منها مدافع رشاشة موجهة إلى الخارج. دخلت وتوجهت إلى مكتب رئيس الجهاز، وكان فى استقبالى مساعده الذى حدد لى الموعد. انتظرت لنصف الساعة، وبعدها جاءنى شخص وقال إن رئيس السافاك مكتئب ولا يريد رؤية أحد».

التقى تسفرير بنائب رئيس السافاك، ضابط يُدعى بربراش.

يتذكر تسفرير هذا اللقاء قائلا: «جاء إليَّ مهرولا وكان وجهه شاحبا. رمى نفسه على كتفي وقال: 'خذوني معكم'. فعدت إلى بيت السفير، حيث كنت أقيم هناك فى تلك الأيام. وعندما عدت وجدت الحارسين الإيرانيين اللذين كانا يحرسوننا قد اختفيا. اتصلت من هناك بمكتب رئيس الوزراء الذى كان قد تحدد لى موعد معه فى ذلك اليوم، فرد مساعده على الهاتف وقال لى إن عشرات الآلاف يطوقون المبنى ووضع السماعة فى وجهي. وهكذا أصبحنا عالقين هناك. حينها سمعنا فى الراديو البيان الأول للثورة. فى تلك اللحظة، أيقنت جسامة الخطأ الذى وقعنا فيه. بعد منتصف الليل بخمس دقائق، وجدت أن الخط الساخن مع إسرائيل قد انقطع».

وتجسيدا لمقولة أن المصائب لا تأتى فرادى، أبلغنا ضابط الأمن شيلواح بأن القائمة التى تضم أسماء الـ٣٤ إسرائيليا الذين تبقوا فى إيران كانت فى السفارة وقت اقتحامها، وأنه يجب الافتراض بأنها وقعت فى أيدى الثوار. تقرر توزيع الإسرائيليين على المنازل الآمنة التى تم تجهيزها سلفا فى أنحاء متفرقة من إيران. استقر تسفرير فى شقة بشمال مدينة طهران- كان قد تم تجهيزها بوسائل اتصال مع الموساد- وكان معه السفير هرملين، ونائبه تسادوك أوفير وعدد من الحراس. سُمع فى الخارج صوت أعيرة نارية، حيث كان المسلحون يتنقلون من بيت إلى آخر بحثا عن أنصار الشاه ومقربوه. كان مقر السافاك قد وقع بالفعل فى أيدى الثوار، وافترض الإسرائيليون أن صورة تسفرير وتفاصيله الشخصية باتت معروفة للثوار.

يقول تسفرير: «جاء فى أحد البيانات التى أصدرها الثوار أنه تم تعيين رئيس أركان جديد للجيش الإيراني، ضابط كان نظام الشاه ساخط عليه وأرسله إلى السجن، فقام الثوار بتحريره ووضعوه على رأس الجيش. كان إيتسيك ساجيف، الملحق العسكرى الإسرائيلى فى طهران، يعرفه، فاتصل به وأخبره بأمر الدبلوماسيين الإسرائيليين العالقين وطلب منه العون. بعد قليل، اتصل مدير مكتبه بساجيف وقال له: القائد يعتذر، فهو ليس لديه جيش، افعلوا ما ترونه صوابا».

فى تلك الأثناء، بحثوا فى إسرائيل إمكانية تنفيذ عملية إجلاء جوي، وطلب وزير الدفاع عيزرا فايتسمان من إفرايم سينيه، قائد وحدة الإجلاء الجوى فى سلاح الطيران، إعداد خطة لتنفيذ عملية إسقاط جوى لقوات إسرائيلية فى الصحراء المترامية شرقي طهران. وفى النهاية، تقرر الاعتماد على السفارة الأمريكية، التى كانت مكلفة بمهمة شاقة لإجلاء نحو ٥٠ ألفاً من رعاياها. كان النظام الجديد فى إيران يضم فى بداياته شخصيات علمانية دخلت فى ائتلاف واحد مع رجال الخميني. ومن حسن الطالع أن أحدهم كان رئيس الحكومة الجديد، مهدى بازرجان، الذى أيد الحفاظ على العلاقات الوثيقة مع واشنطن. نجح تسفرير، بمساعدة صحفى إيرانى لديه اتصالات بقيادات النظام، فى مقابلة نائب رئيس الوزراء والحصول على موافقته على إجلاء الإسرائيليين المتبقين هناك.

فور الحصول على موافقة رسمية من القيادة الإيرانية، وصل الإسرائيليون إلى فندق «هيلتون» فى طهران، وقضوا هناك ليلة كاملة تحت رعاية السفير الأمريكي. وفى الثامن عشر من فبراير، أقلعت طائراتهم إلى ألمانيا. طوال مدة الرحلة إلى ألمانيا، سادت حالة من القلق فى إسرائيل بسبب اتصال مجهول تلقته السفارة الإسرائيلية فى باريس يفيد بأنه قبل إقلاع الطائرة بلحظات، أخرج منها ثلاثة إسرائيليين وتم إعدامهم رميا بالرصاص. فور وصولهم إلى إسرائيل، أجريت لهم مراسم احتفالية. فى غرفة جانبيه بالمطار، كان رئيس الموساد يتسحاق حوفى فى انتظار تسفرير ونائبه. يتذكر تسفرير هذا اللقاء قائلا: «قال لي: 'يجب أن تعرف أننى قدمت استقالتى قبل بضعة أيام إلى بيجين لأننى فشلت فى إخراجكم من هناك فى الوقت المناسب. بيجن بالطبع رفض الاستقالة'».

** دمية الخميني:

بعد عودته إلى إسرائيل، واصل إليعيزر تسفرير خدمته فى الموساد، وتولى بعدها عدة مناصب، حيث رأس بعثة الموساد فى بيروت بين عامى ١٩٨٣-١٩٨٤، وقد وصف جزءاً من تجاربه هناك فى كتابه «المأزق- شرطى مرور فى الورطة اللبنانية» (الصادر عن دار نشر يديعوت أحرونوت ٢٠٠٦). وفى منتصف عقد السبعينيات، كان تسفرير آخر ممثل للموساد فى كردستان قبل أن يبدأ صدام حرب الإبادة ضد الأقلية الكردية وزعيمها الأسطورى الملا مصطفى برزاني. وعن تجاربه مع رجال الملا، ألف تسفرير كتاباً بعنوان «أنا كردي» (الصادر عن معاريف ١٩٩٩)، كما أن له كتاب ثالث هو «الشيطان الأكبر، الشيطان الأصغر» (معاريف ٢٠٠٢)، وهو الكتاب الذى وثق فيه الفترة التى قضاها فى إيران وعملية الهروب من هناك. بعد انتهاء خدمته فى الموساد فى مطلع التسعينيات، عمل تسفرير مستشارا لرئيس الوزراء إسحاق شامير للشئون العربية. كما أن له العديد من المقالات المتعلقة بالشئون الإيرانية واللبنانية.

* لقد كنتم فى أيدى الثوار، وكانوا يعرفون أعدادكم وأسماءكم وأماكنكم.

- «بالطبع، كان بمقدورهم أن يفعلوا بنا ما يشاءون».

* ولماذا لم يفعلوا ذلك..؟

- «لأننا خرجنا برعاية الجناح المعتدل فى النظام الجديد. بازرجان كان يعتبر نفسه رئيس الوزراء الفعلي، ولكن بعد بضعة أشهر أدرك أنه دمية فى أيدى الخميني، فاستقال. وحينها، اندلعت أزمة الرهائن الأمريكيين فى نوفمبر

١٩٧٩».

بعد عودتهم إلى إسرائيل، لم يتخلَ بعض العائدين عن الصفة اليهودية المعهودة بالبكاء على اللبن المسكوب. يقول تسفرير: «بكوا على ممتلكاتهم الشخصية والسيارات التى تركوها هناك».

* ما الذى حزنت عليه..؟

- «حزنت على الخسائر الاستراتيجية التى منينا بها وجمال الطبيعة الإيرانية التى حُرمنا منها. إنها بلاد ساحرة بكل المقاييس».

يتابع تسفرير الأحداث الأخيرة فى إيران باهتمام بالغ، ويجد فيها تشابها مع أحداث الثورة، ويقول: «انتشرت الاضطرابات هذه المرة بين أوساط شرائح عريضة، ويبدو أنها أحدثت ثقوبا داخل المؤسسة الإسلامية. إنها شبيهة جدا بما شاهدناه عام ١٩٧٩. أنا واثق بأننا سنعود إلى إيران مرة أخرى، ولكن ليس بطائرات سلاح الجو».

الترتيبات الأخيرة فى طهران

بقلم: موشيه رونين ويوناتان جور
يديعوت أحرونوت ٢١/٦/٢٠٠٩

ركزت عناوين الصحف خلال الأيام الماضية على مئات الآلاف من المتظاهرين الإيرانيين الذين جابوا الشوارع، وعلى أحداث العنف والقمع الوحشى لحرية التعبير. وبنظرة للوراء نحو ثلاثة عقود تقريباً، كانت عناوين الصحف مماثلة لما ينشر اليوم. فقد أنهى الاحتجاج الجماهيرى آنذاك فترة فى حقبة التاريخ الإيرانى عندما نزل الشاه - الذى كان يفتخر بالسلالة الحاكمة نحو ٢٥٠٠ عام على التوالى منذ عهد الملك كورش - من فوق منبر التاريخ. ففى منتصف يناير ١٩٧٩ فر الشاه بطائرة إلى مصر، وبعد أسبوعين هبط آية الله على الخمينى فى طهران على متن رحلة جوية أخرى قادمة من باريس لتكتمل الثورة بذلك.

بإقصاء الشاه وعودة الخميني، انتهى عصر آخر أيضاً بالنسبة لإسرائيل. كان عام ١٩٧٨، وهو العام الأخير لولاية الشاه، وذروة التدخل الإسرائيلى فى الدولة الشيعية، وازدهار العلاقات الدبلوماسية والأمنية والتجارية بين الدولتين. فعشية الثورة كان يعيش فى إيران ١٣٠٠ مواطن إسرائيلى - مهندسون ومنظمات وعناصر من قوات الأمن والمخابرات - وبعضهم مع أفراد عائلتهم. كما شاركت أضخم الشركات الإسرائيلية فى بناء إيران الحديثة.

فهل الروائح المتطايرة الآن من طهران تبشر بحدوث ثورة بحجم ثورة عام ١٩٧٩..؟ يصعب تحديد ذلك الأمر، لكننا بصدد فرصة جيدة لسؤال بعض من هؤلاء الإسرائيليين الذين عاصروا الثورة الإيرانية حول شكل إيران قبل أن تصبح بؤرة للتعصب الدينى والقمع.

(١)

موتَلى شبيجلر

أحد نجوم كرة القدم الإسرائيلية

موتَلى شبيجلر، أحد نجوم كرة القدم الذين أنجبتهم إسرائيل، يتذكر جيداً طهران. ففى عام ١٩٦٨، هبط مع المنتخب الإسرائيلى الذى ضم نجوماً أمثال جيورا شبيجل والحارس يتسحاق فيسكور، لأداء مباراة حاسمة كانت تحتاج فيها إسرائيل إلى الفوز بفارق هدفين لانتزاع كأس آسيا من طهران.

يقول شبيجلر: «لقد عشقت طهران، خاصة السوق الذى كنا نتجول فيه ونستقبل فيه استقبالاً حاراً من كل الأشخاص هناك. واحد من كل بائعين اثنين كان يهودياً، ومن لم يكن يحبنا كان يحترمنا. لقد استقبلتنا الجالية اليهودية خير استقبال».

وفى المقابل، كان الاستقبال فى المباراة أقل مثالية. كان حب الجمهور الإيرانى للمنتخب أمر غريب للغاية. ففى الشوط

الثانى من المباراة تقدمنا بهدف بقدم جيورا شبيجل، لكن الجمهور ثار وأصبح عدوانياً، وشرع فى إلقاء أجساماً غريبة علينا واهتز الحكم قليلاً.

تحدثت الصحف الإسرائيلية عن مقاعد كاملة ألقيت فى الملعب، وضغطاً شديداً على الحكم الهندى لاحتساب هدف مشكوك فيها إذا كان قد اجتاز خط المرمى أم لا..؟ وفى نهاية الأمر، فاز الإيرانيون بهدفين مقابل هدف واحد واحتفظوا بالكأس فى أيديهم.

(٢)

المستشرق راؤفان مرحاف

مدير عام وزارة الخارجية ومدير عام وزارة الاستيعاب سابقاً

يقول المستشرق «راؤفان مرحاف» مدير عام وزارة الخارجية، ومدير عام وزارة الاستيعاب سابقاً، والذى تقلد عدة مناصب فى إيران خلال الفترة ما بين عامى ١٩٧٤ و١٩٧٨، كممثل عن الموساد فى طهران، ومستشار فى السفارة، ومستشار شركة النفط الوطنية الإيرانية: «لقد شهدت إيران تحولاً كبيراً بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣. فقد ارتفعت أسعار النفط ثلاثة أو أربعة أضعاف سعرها آنذاك، وهطلت على إيران أمطار من المال، استغلها الشاه فى تنفيذ خطط لإحداث طفرة فى التنمية. فقد شيدوا موانىء، ومصانع ومستوصفات ومدارس فى القرى، وتحولت طهران من مدينة المليون مواطن إلى مدينة الثلاثة ملايين مواطن، وازدهرت طبقة من الأثرياء بفضل صناعات النفط - مثل هؤلاء الذين يسافرون فى نهاية الأسبوع لقضاء سهرة فى كازينو بلندن، وينفقون نصف مليون دولار دون أن يتضرروا من ذلك».

حتى إسرائيل تمتعت من هذا الازدهار الاقتصادى الذى شهدته إيران. يقول مرحاف إن عُشر الصادرات الإسرائيلية كانت مخصصة لإيران، وكانت هناك رحلة جوية لشركة «العال» الإسرائيلية من وإلى طهران كل صباح. وفى المقابل، الفوارق بين الأثرياء الجدد وأهالى القرى الذين تدفقوا على المدن نظراً لعدم استطاعتهم الحصول على قوتهم من الزراعة.. فقد وجدت القرى الفقيرة ملاذاً حسياً وروحياً فى المساجد، وهناك حصلوا على الطعام والراحة النفسية، وكان هذا بمثابة الوقود الذى أشعل فتيل الثورة الإسلامية فى وقت لاحق.

(٣)

دانى سعدون

مدير فرع شركة «العال» فى طهران ما بين عامى ١٩٧٦ و١٩٧٩

يقول سعدون: «كانت توجد جالية إسرائيلية كبيرة هناك. مئات العائلات. فى وسط المدينة كانت توجد مدرسة إسرائيلية تحمل اسم بن جوريون مع مدرسات إسرائيليات ومناهج دراسية تابعة لوزارة التعليم الإسرائيلية. كان أهالى المدينة فى طهران مثقفون جداً، لكن الفلاحين لم يتلقوا أى تعليم جيد.

بدأت بوادر التوتر تظهر ما بين شهرى مايو ويونيو من عام ١٩٧٨، وتقرر إجلاء معظم العائلات والإبقاء على الرجال فقط. «قبيل شهر سبتمبر، غادر إيران كل من ليس فى حاجة إليها. بقينا نحو ٣٠ شخصاً. كانت الشركة تقوم برحلة يومياً إلى طهران بطائرة بوينج ٧٠٧، ولكن خلال هذين الشهرين تم استبدالها بطائرة جامبو، فكانت تقلع يومياً خاوية من مطار بن جوريون وتعود ممتلئة عن آخرها.. فقد هاجر اليهود من إيران بأعداد هائلة».

كانت رحلة «العال» الأخيرة فى العاشر من فبراير ١٩٧٩. يقول سعدون: «فور إقلاعنا سمعنا إطلاق نار قرب المطار وأعلن توقف الرحلة. وقد بقينا على مدار ٢٤ ساعة فى مكاتب الشركة بالمطار، وغداة اليوم التالى استطعنا التوجه إلى المدينة - كانت هناك مظاهرات فى كل مكان وسيارات مشتعلة بالنيران».

«كان كثير من النساء يرتدين حجاباً أسود، وتطلق طلقات كثيرة فى الهواء. أمواج هائلة من الناس. كان هذا الأمر مخيفاً. بعد مرور عشرة أيام على الثورة استطعنا الفرار من هناك».

كان هناك نقص فى المواد الغذائية بالمحلات، فقمنا بتخزين المواد الغذائية. وقد تغير الإيرانيون فى غضون ليلة واحدة. فبعدما كانوا يبدون التقدير والاحترام لنا، فى ليلة وضحاها كانوا على استعداد لأن يذيقونا أمر العذاب. فقد تحول التقدير والصداقة على ما يبدو فجأة إلى كراهية شديدة. ولم أستطع استيعاب ذلك الأمر».

(٤)

العقيد (احتياط) يتسحاق سيجف

الملحق العسكرى الإسرائيلى فى إيران منذ ١٩٧٧ وحتى قيام الثورة

ووفقاً لما ذكره العقيد (احتياط) يتسحاق سيجف، الملحق العسكرى الإسرائيلى فى إيران منذ ١٩٧٧ وحتى اندلاع الثورة، فإن حجم التجارة الإسرائيلية مع إيران كانت مماثلة لحجم التجارة الحالية مع تركيا. كان ١٧٠٠ إسرائيلى يعيشون آنذاك فى طهران، بعضهم معينين فى مناصب من جانب الدولة، وبعضهم ممثلين عن شركات إسرائيلية. ومع بداية توليه مهام منصبه فى طهران، كان كل شيء يسير على ما يرام. وقد حدث التغير على عدة مراحل. ففى منتصف عام ١٩٧٨ بدأت تجتاح المظاهرات الشوارع، ولم تكن ردود النظام لكبح جماحها كافية. وقد بدأت المظاهرات فى القرى وانتشرت إلى أن وصلت إلى المدن الكبرى حتى وصلت إلى طهران. ومثل الآخرين، شاهد سيجف الفارق الكبير بين المدن والقرى قائلاً كان ومازال يوجد فى إيران ٦٠ ألف قرية فى تخلف شديد مقارنة بالمدن. وقد استغل المتظاهرون قتلى المظاهرات لتشجيع تنظيم مظاهرات أخرى، وتنظيم مظاهرات لمرور أسبوع على القتل، ومظاهرات أخرى لمرور ٤٠ يوماً على القتل، وهكذا حافظوا على إشعال فتيل المظاهرات.

* هل المظاهرات التى نشاهدها الآن فى التليفزيون تشبه تلك المظاهرات..؟

- هذه المظاهرات تذكرنى بالمرحلة الأولى قبل الثورة. كان النظام يستطيع إخمادها، لكن بثمن غال من الدماء تردد فى دفعها حتى لا يبقى فى إيران ذكرى لهذه الدماء، والتى ستؤدى فى نهاية الأمر إلى انهياره.

استطاع سيجف الخروج من طهران بعد مرور تسعة أيام على الثورة. ويقول باعتباره مندوباً عسكرياً، ورئيس بعثة وزارة الدفاع إنه كانت لديه علاقات طيبة مع معظم الجنرالات. كنت أتأثر برؤية أصدقائى يعدمون على الهواء مباشرة عبر التليفزيون. وقد شاهدتهم وهم يعدمون أول أربع جنرالات: أولاً علقوهم، ثم أطلقوا النار على أجسادهم، ليغرقوهم فى دمائهم. ثم شرعوا بعد ذلك فى قتل المزيد من الجنرالات بطرق مختلفة، منها إطلاق النار على الرأس مباشرة.

(٥)

موردخاى بن بورات

وزير سابق فى حكومات مناحم بيجين ويتسحاق شامير

بن بـورات، وزير سابق فى حكومات مناحم بيجين ويتسحاق شامير ورئيس بلدية أور يهودا أرسل فى فترة الثورة لتنظيم عملية خروج اليهود من إيران وإمداد الحكومة الإسرائيلية بتقديرات للوضع.. يقول: «المشاهد التليفزيونية التى تعرض هذه الأيام من إيران أعادتنى إلى تلك الفترة، التى شاهدت بها مليون ونصف المليون نسمة يجوبون الشوارع. الفارق الوحيد أنه فى عام ١٩٧٩ كان النساء والرجال يسيرون فى الشوارع بمعزل عن الآخر، وشاركت كافة الأعمار فى المظاهرات، أما الآن فلا يوجد سوى الشباب فى هذه المظاهرات.

كان بن بورات فى مبنى السفارة أثناء اندلاع الثورة منشغل فى كتابة برقية لرئيس الوزراء مناحم بيجين. وفجأة، دخل ضابط الأمن قائلاً يجب إخلاء المبنى. خرجنا بسرعة من الباب الخلفى فى الوقت الذى كان رجال الثورة والتنظيمات الفلسطينية الأخرى يقتحمون فيه مقر السفارة من الباب الأمامى. عندما وصلنا إلى الشوارع، وضعنا صورة كبيرة للخمينى على السيارة، وهكذا سمحوا لنا بالمرور.

* هل كانت طهران حينها مدينة حديثة..؟

- كان جزء منها كذلك والجزء الآخر لم يكن بهذا الشكل. كانت الحداثة فى قلب المدينة: لم تكن النساء تسير وهن يرتدين النقاب، كانت توجد ملاه ليلية والناس تشرب الكحوليات، وكانت النادلات فى الفنادق خلال فترة الثورة يفرغن كل احتياط الكحول ويتخلصون من الزجاجات حتى لا يجدن لديهم أى زجاجة.

وعندما سألنا من شاهدوا الثورة فى إيران عن اعتقادهم فيما إذا كانت مظاهرات هذه الأيام ستستمر وتؤدى إلى حدوث ثورة أخرى، فكانت الإجابات متباينة:

يقول بن بورات: «أعتقد أن أحمدى نجاد سيمارس القوة بشكل تدريجى أكثر فأكثر، ويتمكن من قمعها أو على الأقل ردع المتظاهرين، لكن أرى فى ذلك شرارة لثورة مستقبلية».

ويتفق سعدون مع بن بورات قائلا: «هذا سيحدث، وستكون هنالك ثورة، لكن ليس من خلال الاضطرابات الحالية، فلا أشاهد فى التليفزيون أناس كبار فى السن، لا أشاهد سوى الشباب. فقبل ٣٠ عاماً، كانت عائلات كاملة تتظاهر، ونظراً لعدم وجود متظاهرين كبار، يبدو أنه لن تكون هناك ثورة».

ويقول مرحاف: «كانت الثورات فى إيران دائماً شعبية حيث يصل النظام إلى نهايته ويخرج الناس للشوارع، والجمهورية الإسلامية ستصل إلى نهايتها، لكن هذه مجرد مراحل داخلية، وهذا الأمر سيستغرق مزيداً من الوقت».

شهادة لمقاتل فى لواء جولانى عن عملية «الرصاص المنصهر» ■

بقلم: عاموس هرئيل
هاآرتس ١٥/ ٧/ ٢٠٠٩

قال جندى من لواء جولانى شارك فى عملية «الرصاص المنصهر» فى غزة إن الوحدة التى خدم فيها استخدمت أثناء القتال «إجراء الجار». وكانت محكمة العدل العليا قد حظرت تماما قبل أكثر من ثلاث سنوات هذا الإجراء - الذى يستعين فيه الجنود بالمواطنين الفلسطينيين كـ«دروع بشرية» لغرض تفتيش منازل المشبوهين.

تظهر شهادة الجندى فى ملف شهادات عن العملية العسكرية فى غزة نشرتها هذا الأسبوع منظمة «محطمو الصمت». والشهادة موثقة أيضا بالفيديو، ونقل الجندى تفاصيل مشابهة أيضا فى لقاء مع مراسل صحيفة «هاآرتس».

تتناول الشهادة القتال فى شرقى مدينة غزة فى يناير من هذا العام، حيث روى الجندى أن الطواقم التى قامت بتمشيط منازل الفلسطينيين، بما فيها الطاقم الذى خدم فيه، ضم إليها

فى حالات عديدة فلسطينى أُرسل إلى داخل البيت قبل القوة للاستيضاح ما إذا كان يوجد به ناس أم لا. ويروى الجندى قائلا: «لم يكن يُسمون هذا 'إجراء الجار'، يوجد له اسم آخر، يسمونه جونى (وجونى هو تعبير يستخدمه الجنود لوصف مواطن فلسطيني)».

«كل بيت يطوقونه، يُدخلون إليه الجار جونى، وإذا كان هناك مسلحون، يبدأون، مثلما يحدث فى «حلة الضغط» حصار البيت وبداخله المطلوبون.. من حيث المبدأ كان الهدف إخراجهم أحياءً، والدخول، والقبض على المسلحين». وقال الجندى إنه كان حاضرا لعدة تمشيطات من هذا النوع بنفسه.. ولكن فى حالة أخرى فى الوحدة، روى له قادته عنها، «كان هناك ثلاثة مسلحين فى البيت. فأحضروا مروحيات، وأطلقوا قذائف دبابات وأرسلوا مرة أخرى بالجار (الفلسطيني) إلى الداخل، فعاد وقال لهم فى البداية إنه لم يحدث لهم شئ. مرة أخرى، أحضروا المروحيات وأطلقوا النار. وبعثوا مرة أخرى بالجار إلى الداخل، فعاد وقال إنه يوجد اثنان قتلى وواحد لا يزال حيا، وعندها جلبوا جرافة «دى ناين» وبدأوا يهدمون عليه البيت، فخرج المسلح الأخير وأمسكوا به ونقلوه إلى الشاباك.

وشهد الجندى بأن قادته رووا له أيضا عن حالات أعطت فيه الطواقم، التى قامت بالتمشيط، مطارق ثقيلة للفلسطينيين كى يحطموا حوائط فى البيوت تسمح لهم بالدخول من ثغرات جانبية خشية أن تكون الأبواب مفخخة. شهادة مشابهة لفلسطيني، من ذات الحي، ظهرت فى تقرير لعَميرا هاس فى «هاآرتس» بعد انتهاء القتال.

يقول الجندي، وهو برتبة عريف أول: «كان مضحكا قراءة هذا بعد سماع تعقيب الجيش الإسرائيلى بأن الأمور تُفحص، وأنه لا توجد شهادات من الميدان، وأن الجيش الإسرائيلى هو جيش أخلاقي. هذا يطرح أسئلة على تعقيب الناطق العسكرى بشكل عام، حين تعرف أنت بأن هذه الأمور حدثت بشكل مؤكد». ويزعم الجندى أنه سمع من قادته فى حالات أخرى عن قوة من الوحدة مشطت البيوت وكان يتقدمها مواطن فلسطينى وفوهة السلاح فى كتفه من الخلف، أى استخدام واضح له كدرع بشرية.

لم يكن الجندى شاهدا بنفسه على كل الوقائع.. وفى حديث مطول مع قائد الوحدة، طرح بعض القادة ادعاءات عن الإجراءات التى استُخدمت فى موضوع استخدام الفلسطينيين. وحسب الجندي، فإن قائد الوحدة برر استخدام «إجراء جوني»، ولكنه قال إن قضية استخدام المطارق وإلصاق فوهة البندقية بالمواطنين لا يعرف بها، وأن الأمر سيفحص.

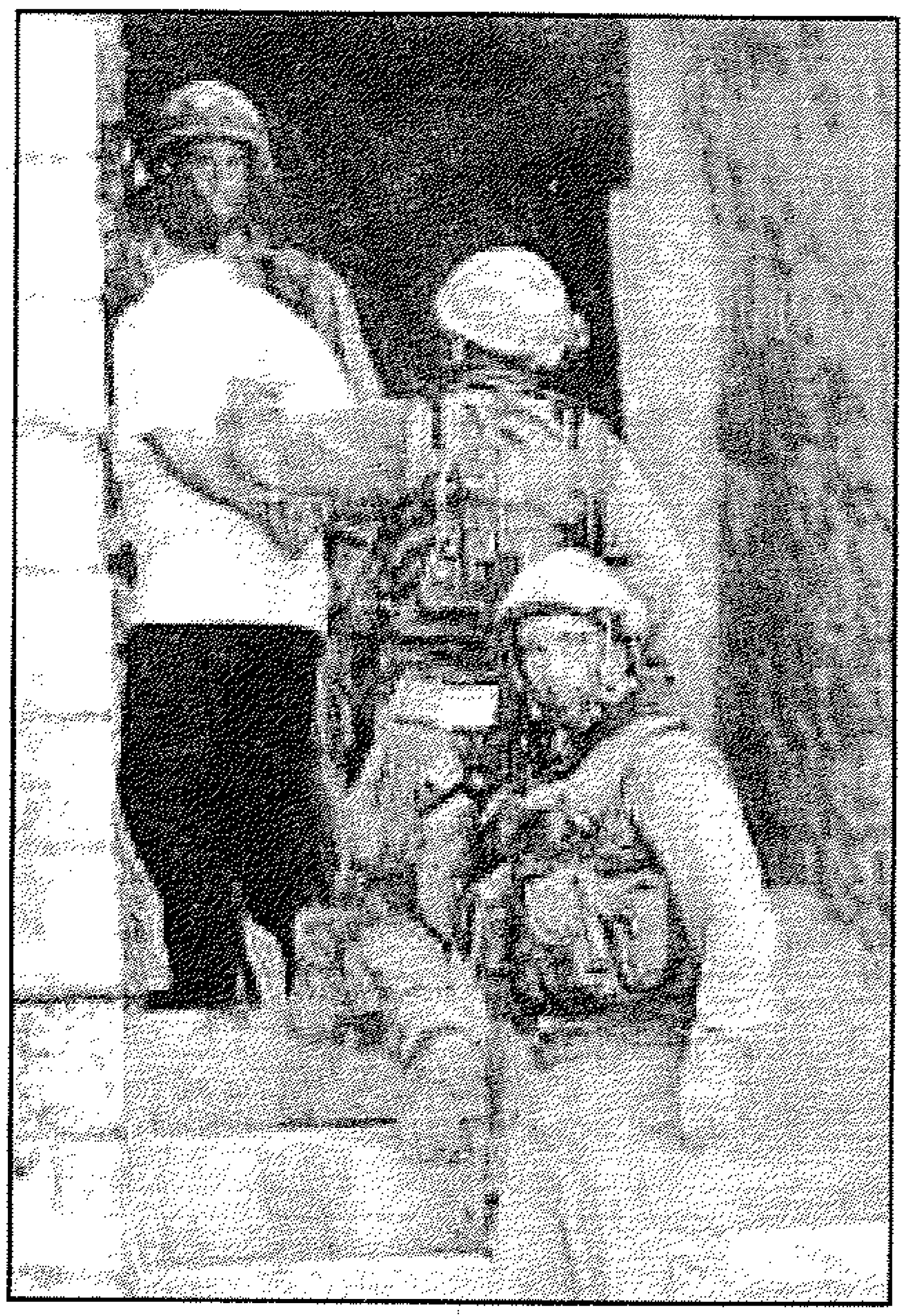

جديرٌ بالذكر أن «إجراء الجار» استُخدم فى المناطق (الفلسطينية) بشكل واسع فى الانتفاضة الثانية. فى أكتوبر ٢٠٠٥، قضت محكمة العدل العليا، فى أعقاب التماس تقدمت به سبع منظمات لحقوق الإنسان، بأن استخدام هذا الإجراء مرفوض لأنه ليس قانونيا ويتعارض مع قواعد القانون الدولي. وحظرت محكمة العدل العليا أيضا أشكال متباينة أخرى لهذا الإجراء الذى استخدمه الجيش الإسرائيلي، أحدها كان يسمى «التحذير المسبق». رئيس المحكمة العليا فى حينه، أهارون باراك، قال فى قرار الحكم بأن «هذه الإجراءات توجد فى منطقة مظلمة وغير مناسبة».

فى أكتوبر ٢٠٠٧ وبخ رئيس الأركان، الفريق جابى أشكنازي، العميد يائير جولان - الذى أنهى فى تلك الفترة ولايته كقائد لقوات الجيش الإسرائيلى فى الضفة الغربية - فى أعقاب سلسلة حالات صدّق فيها جولان لمرؤوسيه على استخدام «إجراء الجار» رغم قرار محكمة العدل العليا. وقد تأجلت ترقية جولان بسبب ذلك لعدة أشهر (اليوم يعمل قائداً للجبهة الداخلية). فى تلك القضية، أجرت الشرطة العسكرية تحقيقا بعد أن وثّق طاقم تصوير أجنبى قوة من وحدة «حاروف» تستخدم «إجراء الجار» أثناء عملية اعتقال فى نابلس. واعترف جولان بأنه عمل خلافا لتعليمات محكمة العدل العليا، وعلل ذلك بأنه حاول مساعدة مرؤوسيه فى التصدى لمصاعب ميدانية حقيقية، وانطلاقا من الرغبة فى منع المساس بحياة الإنسان وبالأملاك. فى حالة أخرى، قبل شهرين من ذلك، نُحى نائب قائد سرية وسُجلت ملاحظة قيادية لقائد كتيبة فى لواء جفعاتي، فى أعقاب الاستخدام «لإجراء الجار» أثناء عملية اعتقال فى شمال القطاع.

ضابط كبير يخدم فى المناطق (الفلسطينية) قال لصحيفة «هاآرتس» إنه يوجد فى الجيش قادة لا يزالون يجدون صعوبة فى استيعاب تعليمات محكمة العدل العليا، ولكن هو نفسه

يعتقد بأن القضاة «صنعوا لنا جميلا كبيرا، فى أنهم قوَّمونا وأعادوا توضيح قواعد المسموح والمحظور فى هذا الأمر. مطلوب تدخل خارجى كى تترتب هذه الأمور».

* ضابط كبير: «القادة اعتقدوا أنهم يعملون بروح القانون»

بالأمس، قال ضابط كبير فى الجيش الإسرائيلى لصحيفة «هاآرتس» إن الادعاءات حول استخدام «إجراء الجار» فى لواء جولانى مبالغ فيها، بل إن بعضها لا أساس له من الصحة، وأشار إلى أنه بالنسبة لواقعة توجيه سلاح نحو كتف فلسطينى كـ«درع بشرية» فإنها واقعة مفندة، وأن التحقيق الذى أجرى داخل اللواء أظهر أنه لم تكن هناك واقعة كهذه.

وبالنسبة للشهادة حول إصدار أمر لفلسطينى بهدم حائط فى المنزل بمطرقة ثقيلة، يقول الضابط إن الفلسطينى فعل ذلك برغبته: «صاحب البيت، الذى كان يتحصن فيه ثلاثة مسلحين، رأى أن الجنود يحاولون الاختراق من حائط جانبي، فقال لهم إنهم يتسببون فى أضرار كبيرة للبيت وطلب منهم أن يفعل ذلك بنفسه، ولذا أعطاه الجنود المطرقة».

وبالنسبة لاستخدام فلسطينيين فى تفتيش البيوت، أكد الضابط حدوث ذلك، ولكن بحسب قوله فإن سياق ذلك يختلف تماما عما وصفه الجندي، ويقول: «فى القطاع الذى عملت فيه الوحدة تحديدا، كان هناك تشديد صارم على مسألة الامتناع عن المساس بحياة الناس، وعلى التمشيط الانتقائى للمنازل، دون إطلاق كثيف للنار. إنها وحدة عرَّض أفرادها حياتهم للخطر كى لا يمسوا الأبرياء. الحل الأسهل من ناحية الوحدة كان إطلاق قذيفتى دبابة على كل منزل مشتبه فيه، ولكننا فى الواقع فعلنا العكس تماما».

وأضاف الضابط قائلا: «توجه فلسطينيان، أحدهما رئيس عشيرة، إلى القادة وطلبا منهم أن يدخلا أولا لكى يمنعا المساس بالمنازل. بعد أن دخلنا البيوت، ووجدنا فى بعض الحالات أن هناك أسراً كاملة تختبئ فى غرف صغيرة جدا، اعتقدنا أن هذا هو الحل الأمثل. هذا بعيد عن أن يكون درعا بشرية. لم نختبئ وراء أحد. لقد تحملنا المخاطرة من أجل منع المساس بالأبرياء».

وردا على سؤال حول ما إذا كان يعرف أن الجيش الإسرائيلى حظر تماما استخدام «إجراء الجار»، قال الضابط إن القادة اعتقدوا أنهم يعملون بروح القانون، وأنهم فعلوا ما فعلوا من أجل الامتناع عن قتل المدنيين وهدم المنازل حينما لا تكون هناك ضرورة لذلك.

* الناطق بلسان الجيش: «نأسف على نشر تقرير لم يتم التأكد من وقائعه»:

يأسف الناطق بلسان الجيش الإسرائيلى على أن منظمة لحقوق الإنسان تنشر فى إسرائيل، وفى العالم تقريرا آخر يتضمن شهادات مجهولة، دون فحص تفاصيلها أو مصداقيتها، ودون أن يعطوا الجيش الإسرائيلي- كما تفترض قواعد النزاهة- إمكانية التحقيق فى الوقائع والرد عليهم قبل النشر، وذلك بقصد الإساءة للجيش وقادته والتشهير بهم.

يعتقد الناطق بلسان الجيش الإسرائيلى أنه يتعين على منظمة «محطمو الصمت» أن تشجع مقدمو هذه الشهادات على كسر صمتهم وتقديم شكاوى محددة كى يكون من الممكن التحقيق فيها بشكل نزيه وعدم الاختباء وراء شهادات مجهولة وعامة.

يتضح من قراءة أولية قامت بها النيابة العسكرية للشهادات التى وردت فى وسائل الإعلام أنه على غرار الشهادات التى نُشرت قبل بضعة أشهر فى كلية رابين التحضيرية العسكرية، يعتمد جزء كبير من الشهادات الواردة هنا على شائعات وشهادات منقولة عن مصدر آخر. فى معظم الحالات، نجد شهادات مجهولة تنقصها التفاصيل: مثل الرتبة، والحرف الأول من الاسم، والكتيبة، والمكان والتاريخ. وبالتالي، لا يمكن القيام بفحص معمق يتيح التحقيق فى الوقائع المزعومة. قرار منظمة «محطمو الصمت» بجمع شهادات بهذه الطريقة يثير الشك فى أن المنظمة ليست معنية بإجراء تحقيق موضوعى موثوق وشامل. وللأسف، ليست هذه المرة الأولى التى تُقدم فيها المنظمة على عمل كهذا.

الجيش الإسرائيلى يتوقع من أى جندى أو قائد يشتبه فى وقوع انتهاكات للأوامر أو الإجراءات - خاصة إذا كانت هذه الانتهاكات قد تسببت فى المساس بـ«غير الضالعين» فى القتال - أن يُسلم كل التفاصيل التى لديه للجهات المخولة، وذلك بدافع واجبه القانونى والأخلاقي، وهذا ما نتوقعه أيضا من أى جهة، سواء كانت منظمة أو جمعية، وليتأكد الجميع أن الجيش الإسرائيلى ملتزم بالتحقيق بشكل معمق فى أى شكوى.

◆ ترجمات عبرية ◆

(١)

صفقة جلعاد شاليط

كلما تحدثنا قليلاً عن شاليط كلما كان أفضل

بقلم: ميراف دافيد
المصدر: www.nrg.co.il
٢٠٠٩/٦/٢١

خرج صباح اليوم وزير الدفاع إيهود باراك متوجها إلى مصر فى زيارة قصيرة لإجراء سلسلة من اللقاءات مع القيادة السياسية فى القاهرة. وكان على رأس هذه اللقاءات لقاؤه مع الرئيس حسنى مبارك. كانت الموضوعات الأساسية المطروحة للمناقشة صفقة إطلاق سراح الجندى المختطف جلعاد شاليط، واستئناف مفاوضات السلام مع الفلسطينيين.

أفادت وكالات الأنباء أن الجانبين اللذين التقيا فى القاهرة قد بحثا الجهود المبذولة لاستئناف مفاوضات السلام فى الشرق الأوسط، كما بحثا الوضع الراهن فى أراضى السلطة الفلسطينية وجهود الحكومة المصرية إعادة تحريك الوساطة بين إسرائيل والفلسطينيين.

عقب اللقاء صرح باراك أنه: «سيكون من الأفضل أن نقلل الحديث عن جلعاد شاليط». إلا أنه وفقا للمصادر المقربة من باراك فإنه ليس هناك أى تطور ملموس بشأن هذا الموضوع. وصرح وزير الدفاع أن الطاقم تحت رئاسة حجاى هداس الذى يعمل على موضوع جلعاد شاليط قد بدأ فى تنفيذ مهامه من الآن.

وفيما يخص موضوع إيران، فقد أشار باراك إلى أنه غير مهتم بتوقع ماذا سيحدث، إلا أنه يتعين متابعة تطورات الوضع هناك، ومتابعة ماذا يجرى فى شوارع طهران من مظاهرات.

وقد التقى باراك خلال زيارته القصيرة بالرئيس المصرى حسنى مبارك، ورئيس المخابرات المصرية عمر سليمان،

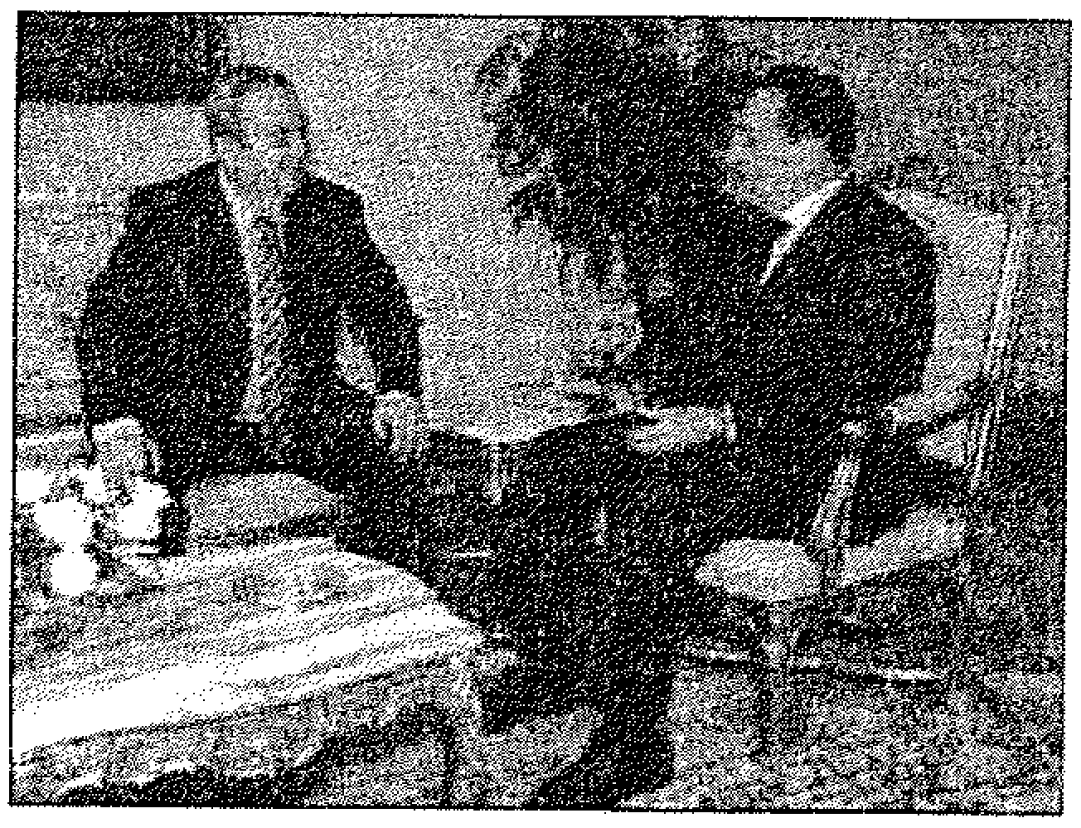

ووزير الخارجية أحمد أبو الغيط، ووزير الدفاع محمد حسين طنطاوي. وبالإضافة إلى قضية شاليط، بحث باراك معهم مجموعة من الموضوعات الأخرى كمصير المعابر المؤدية إلى قطاع غزة، ووقف عمليات التهريب من القطاع.

وعند عودته لإسرائيل قال باراك: «إن المحادثات كانت مهمة جدا، حيث إنها غطت بالفعل كل ما يجرى على الساحة فى تلك الآونة كالذى يجرى فى شوارع طهران، والملف النووى الإيرانى وانعكاساته على المنطقة، ونتائج الانتخابات اللبنانية، والوضع فى قطاع غزة، وتوقعات مبادرة الرئيس الأمريكى أوباما لإحلال السلام فى المنطقة، والخطوات التى تم اتخاذها للوصول إلى مفاوضات محتملة مع الفلسطينيين وبالتأكيد قضية جلعاد شاليط". وأضاف باراك: «إن إجراء مثل هذه المحادثات فى هذا التوقيت يعتبر شيئاً مهماً، وأنا آمل أن تؤدى هذه المحادثات إلى نظرة مستقبلية مشتركة، وإلى مصالح مشتركة مع مصر، لكونها أقوى المدن العربية».

وقد أفاد تقرير لجريدة الشرق الأوسط نهاية هذا الأسبوع بأنه وفقا لمصادر إسرائيلية هناك تقدم ملموس فى الاتصالات بين إسرائيل وحماس بشأن صفقة الأسرى، بمساعدة الوساطة المصرية. وكانت تلك المصادر قد صرحت بأن هناك إشارات لبداية انطلاق الطريق فى المفاوضات بين إسرائيل وحماس، إلا أن مصادر فى مكتب وزير الدفاع، وكذلك مصادر فى حماس أنكرت هذا التقرير.

نتنياهو: «مسئولية إعادة شاليط تقع على عاتقي»

بقلم: آريك بندر وإيلي ليفي
المصدر: www.nrg.co.il
٢٠٠٩/٦/٢٢

تطرق رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أثناء جلسة كتلة الليكود التى انعقدت ظهر اليوم (الاثنين) إلى قضية الجندى المختطف جلعاد شاليط، وذلك قبل أيام معدودة من الذكرى السنوية الثالثة لسقوطه فى الأسر، حيث قال نتنياهو: «أعتزم طرح موضوع استعادة شاليط خلال لقاءاتى التى سأعقدها هذا الأسبوع مع الرئيس أوباما». وقد ناشد نوعام شاليط، الذى حضر الجلسة، رئيس الوزراء بذل قصارى جهده من أجل تحرير ابنه، حيث قال: «لا أريد أن أبدى احتجاجى، ولكنى أتمنى ألا تعملوا من أجل ابنى بعد فوات الأوان».

وقد طلب رئيس الوزراء من نوعام شاليط أن يبلغ زوجته أفيفا وأبناءهم يوئيل وهداس أنه أصدر تعليمات لكافة الجهات السياسية والأمنية ببذل كافة الجهود لإعادة جلعاد فى خير حال بأقصى سرعة، وأنه يعتبر ذلك مسئولية شخصية تقع على عاتقه وعاتق الحكومة. وتعليقا على أقوال نوعام شاليط، قال نتنياهو: «لا أستطيع توضيح كل ما نفعله، ولكننا نعمل دون كلل».

وقد حل اليوم أيضا نوعام شاليط ضيفا على جلسة كتلة شاس، حيث قال له رئيس الحركة الوزير إيلى يشاى إنه «ينبغى بذل كافة الجهود لتحرير جلعاد. وطالما أن جلعاد مازال فى الأسر، فلم تُبذل إذاً الجهود الكافية. إن كان هذا سيكون ذى جدوى، فأنا على استعداد للسفر إلى غزة والتحدث مع حماس، إذا وافقوا. حتى وإن استدعى الأمر دفع فدية لتحريره، فلابد من بذل قصارى جهدنا. هذا مؤلم لكل مواطن وكل يهودى بشكل شخصى. إنه أمر يستحثنا جميعا. نحن سنواصل الصلاة آملين أن يعود جلعاد سريعا إلى بيته، لأن هذا من دواعى سرور شعب إسرائيل».

* فريق شاليط: نتوقع نتائج فى قضية جلعاد

قال والد الجندى المختطف لأعضاء الكتلة الحريدية: «نحن نُحيى هذا الأسبوع ذكرى ثلاث سنوات على سقوط

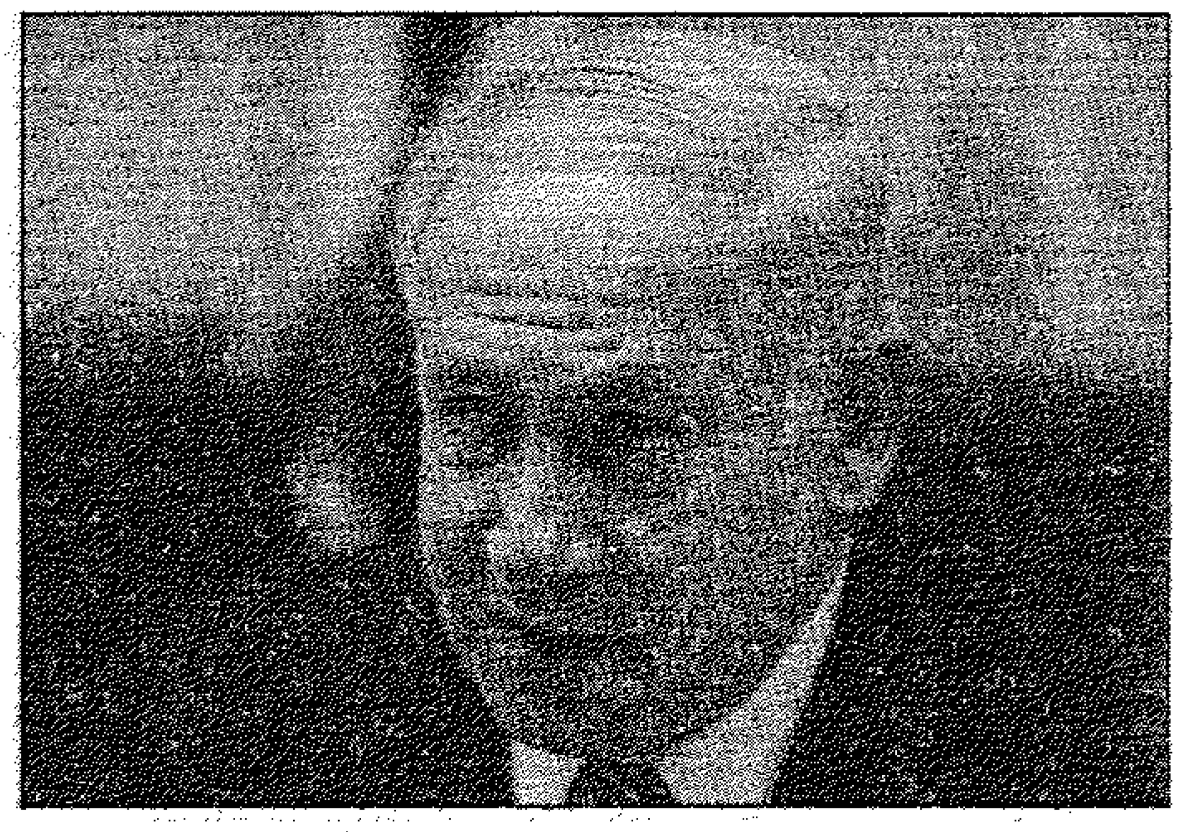

ابنى جلعاد فى الأسر فى غزة وليس لدينا إشارة واحدة عن حال جلعاد. معظم الأشخاص هنا من أولياء الأمور. بعضكم خدم فى الجيش الإسرائيلى، ولكن لا أحد فيكم يمكن أن يتصور ما الذى يحدث لمثل هذا الشاب الصغير، الذى تعرض لهذا الأمر دون أى استعداد، ووقع فى الأسر- كيف يقضى الأيام والليالى الطويلة التى تمر عليه، دون أى أمل ودون بصيص من النور فى نهاية النفق. حتى إن كانوا يرون هنا بصيص من الأمل، فبالتأكيد جلعاد لا يعلم ماذا يحدث».

وعلى مدار اليوم التقى شاليط الأب فى الكنيست مع وزير الدفاع إيهود باراك الذى أطلعه على آخر المستجدات بشأن لقاءاته فى القاهرة. وبعد ذلك التقى مع أعضاء كتلة يهدوت هاتوراه. وقال له عضو الكنيست موشيه جفني: «يملؤنى التقدير للنضال المتواصل الذى تخوضونه. ينبغى أن نتعلم منكم ما هو النضال. نحن نصلى كل يوم من أجل تحرير جلعاد».

وقد أبلغ شمشون ليبمان، وهو أحد زعماء فريق النضال لأسرة شاليط، رد الأسرة على تصريحات نتنياهو قائلا: «أى تصريح يدلى به رئيس الوزراء ويعبر عن تحمل المسئولية وفهم لضرورة الإسراع بإنقاذ جلعاد شاليط من الأسر يستحق منا الشكر والرضاء، كما أن أسرة جلعاد وفريق النضال يؤكدون مجددا أنهم يتوقعون نتائج فى قضية جلعاد. يحدونا الأمل بأن يعمل رئيس الوزراء على دفع مسيرة القضية من خلال لقاءاته فى أوروبا، لأن ثلاث سنوات من الكابوس تكفي».

وقد نما إلى علم موقع صحيفة معاريف على شبكة الإنترنت nrg أن نوعام شاليط يرغب فى أن يلتقى الأسبوع القادم مع أعضاء كتلة راعم- تاعل (القائمة العربية الموحدة - الحركة العربية للتغيير). وقد قال رئيس الكتلة، عضو الكنيست أحمد الطيبى، إنه إذا وصل مثل هذا الطلب سيلبيه هو وأعضاء الكتلة.

الإفراج عن رئيس البرلمان الفلسطيني

يديعوت أحرونوت
٢٠٠٩/٦/٢٣
بقلم: حنا جرينبرج

*حماس تقول: «انتصار للدبلوماسية.. ليس للأمر علاقة بقضية شاليط»

بمناسبة الذكرى الثالثة لاختطاف جلعاد شاليط، تم الإفراج عن إحدى أوراق المساومة الأساسية فى هذه الصفقة، إنه د. عزيز الدويك رئيس البرلمان الفلسطينى الذى اصطبغ فى الانتخابات بصبغة حماس، والذى أفرج عنه هذا الصباح، بعدما رفضت المحكمة العسكرية فى عوفر طلب النيابة العسكرية بتجديد اعتقاله مرة أخرى.

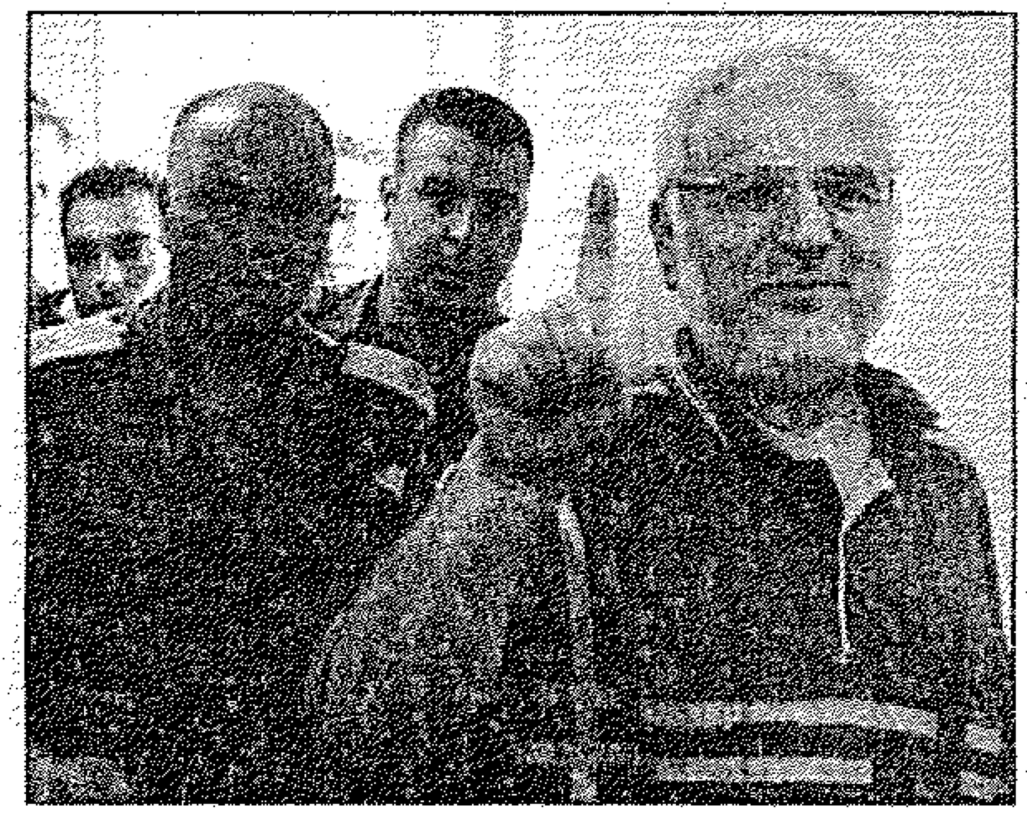

فقد أعلن القضاة، برئاسة المقدم أهارون مشينوت، أن النيابة العسكرية لم تفلح فى إثبات العلاقة التى بين تعيين الدويك كرئيس للمجلس التشريعى وانتمائه التنظيمي، ولذلك أبقوا على عقوبته التى صدرت من البداية، وهى ثلاث سنوات فى السجن. وقد ألمح القضاة فى قرارهم إلى أن النيابة العسكرية لم تفلح فى إثبات مقدار مكانته، وذكروا أنه كان حقا رئيسا للبرلمان، ولكن هذا ليس سببا فى تقديمه للمحاكمة.

وقد أكدوا فى حماس أن هذا الأمر لا يعنى أى رسالة سياسية، تحسبا لإتمام صفقة لتبادل الأسرى، حيث قالوا إنه «منذ البداية كان الاعتقال غير قانوني، والإفراج جاء مع نهاية قضاء فترة السجن»، فى حين جاء فى موقع الجهاد الإسلامى أن وفدا مصريا رفيع المستوى قد وصل لإجراء محادثات فى إسرائيل حول جلعاد شاليط. كما أوضحوا أيضا فى حماس أن الإفراج عن الكبار لن يغير من موقف الحركة أو يؤدى إلى المرونة فى مسألة الصفقة التى سيعود شاليط فى نهايتها إلى منزله.

وقال فوزى برهوم المتحدث باسم حماس إنه «ليس هناك أى ارتباط بين الإفراج عن الدويك وشاليط، الإفراج هو انتصار للدبلوماسية الدولية ولحماس التى كشفت عن عنصرية الاحتلال الذى قام بعملية اعتقال سياسى استعراضي».

كان اعتقال الدويك وحوله ٤٠ من زملائه بمثابة أحد محكات الخلاف بين فتح وحماس، فقد قال أتباع فتح إن الاعتقالات تهدف إلى تحييد المجلس، والتصويت فيه غير شرعي، بينما قالوا فى حماس إن من حق أقرانهم المعتقلين من حركة حماس المشاركة فى التصويت وهم فى أماكنهم.

صفقة شاليط أقرب الآن مما كانت عليه فى عهد أولمرت

بقلم: على واكد
المصدر: www.ynet.co.il
٢٠٠٩/٦/٢٣

الطرفان ينفيان تقريرا يفيد بأن شاليط سوف ينقل إلى مصر، ولكن مسئول فى إحدى المنظمات التى تحتفظ بشاليط يقول لموقع ynet إن هناك ثمة تقدما كبيرا، ولكننا تلقينا أوامر بأن نلزم الصمت. ويقول مصدر فى حماس إن زيارة كارتر حققت تقدما.

نفى مصدر مسئول فى إحدى المنظمات التى تحتفظ بجلعاد شاليط التقرير الذى يفيد بأن الجندى المخطوف سوف ينقل فى الساعات القادمة إلى مصر. ومع ذلك أضاف المصدر فى حديث لموقع ynet أن التقدم الكبير مستمر فيما يتصل بالاتصالات بين الأطراف فى هذا الشأن، ولكن من السابق لأوانه التحدث عن قرب موعد إطلاق سراح شاليط. وبعد أن قال رئيس الوزراء إنه لا يعرف شيئا عن حدوث تقدم وافق فى وقت لاحق على أن يعترف بأنه يبذل كل جهد ممكن، وأن جميع مؤسسات الحكم فى إسرائيل تتكاتف بها فى ذلك القنوات الدبلوماسية.

وكانت وكالة الأنباء الفلسطينية «معا» قد ذكرت فى وقت سابق أن شاليط سوف ينقل عن قريب إلى مصر، ولكن مصدر فلسطينى نفى ذلك، وإن كان قد أكد أن الأطراف أقرب الآن إلى إتمام الصفقة مما كانت عليه فى عهد أولمرت. وأضاف أنه صدرت تعليمات لحماس ولجان المقاومة وهما المنظمتان اللتان

تحتفظان بشاليط بالامتناع عن التحدث فى هذا الشأن.

وكانت التقارير قد كثرت فى الأيام الأخيرة لحكومة أولمرت حول إتمام صفقة الأسرى قبل أن تنهى الحكومة ولايتها، ولكن الاتصالات المكثفة التى جرت بالفعل لم تحقق النتائج المرجوة. وفى نهاية الأمر أعلن أولمرت فى مؤتمر صحفى خاص بأن المفاوضات فشلت بسبب المطالب المبالغ فيها من جانب الفلسطينيين، وأضاف أن لإسرائيل خطوطاً حمراء لا يمكن تجاوزها، وأن حكومة إسرائيل برئاسته لن تخضع لشروط الإرهاب.

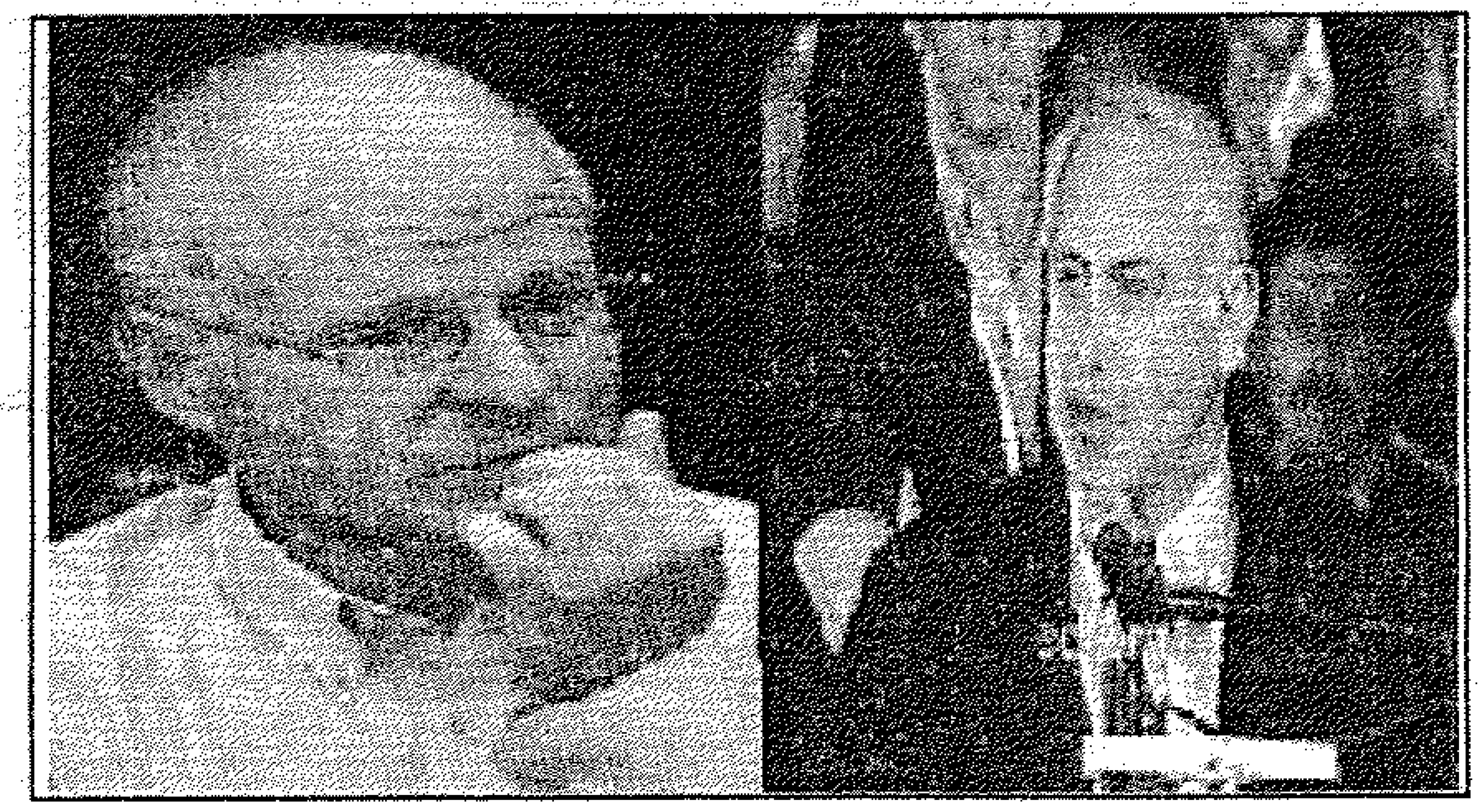

ومنذ تشكيل حكومة نتنياهو لم يطرح الموضوع ولكن مصادر فلسطينية ذكرت مؤخرا أن ثمة تقدماً قد حدث قبل أسبوع، بل وادعت أن إسرائيل قد وافقت على مناقشة إطلاق سراح الأسرى الذين لم توافق حكومة أولمرت على إطلاق سراحهم، ومع ذلك فقد ادعى وزير الدفاع ايهود باراك فى أعقاب لقاء عقده فى مصر بأنه لم يحدث أى تقدم فى مسألة صفقة الأسرى. وبالأمس أعلن وزير المخابرات المصرى عمر سليمان الذى يتولى مسئولية هذا الملف فى مصر أنه ينتظر اللقاء مع المبعوث الإسرائيلى فى هذا الشأن حجاى هداس.

وتجدر الإشارة إلى أن خطة التهدئة الشاملة فى قطاع غزة التى نشرت هذا الأسبوع فى ynet والتى يجرى الرئيس مبارك الاتصالات بشأنها سوف تشمل صفقة الأسرى، الأمر الذى يسمح بإطلاق سراح شاليط.

وفى نفس الوقت صرحت مصادر فى حماس لموقع ynet بأن وزير الخارجية فى حكومة حماس محمود الزهار الذى زار مصر مع وزير الصحة بسام نعيم لم يعد اليوم إلى غزة كما هو مخطط مع نعيم. وحسبما يقول مصدر فى حماس فإنه سوف يبقى فى مصر من أجل أن يتابع عن قرب الاتصالات والمناقشات حول شاليط.

وعلى حد قوله، فإن زيارة جيمى كارتر لقطاع غزة فى الأسبوع الماضى لعبت دورا كبيرا وحاسما فى تقدم الاتصالات، وأضاف «لم يكن كارتر ليزور قطاع غزة ويعقد مؤتمرا صحفيا مشتركا مع هنية دون الحصول على مقابل، وهذا المقابل يتعلق بلا شك بجلعاد شاليط».

وقال والد الجندى المخطوف نوعام شاليط لموقع ynet إنه لا يعرف أى شئ عن التقدم الذى طرأ فى الساعات الأخيرة فى المفاوضات من أجل إطلاق سراح جلعاد، وأضاف: «لقد تعلمنا فى الماضى ألا نعتمد على ما تنشره وسائل الإعلام العربية، فنحن لا نعرف أن ثمة تقدماً قد طرأ فى هذا الشأن».

وقد نفت مصادر فى الأجهزة الأمنية التقرير الذى نشرته وكالة «معا» بشأن نقل شاليط عن قريب إلى مصر، كذلك أعلن مراسلنا للشئون الأمنية رون بن يشاى أنه بعد دراسة الموضوع اتضح أن التقرير ليس له أساس من الصحة.

وتجدر الإشارة إلى أن موقع الجهاد الإسلامى نشر اليوم تقريرا يفيد بأن وفدا أمنيا مصريا برئاسة الجنرال محمد إبراهيم قد وصل إلى إسرائيل فى إطار الاتصالات فى هذا الشأن، ولم يؤكد أى مصدر آخر هذا الخبر.

وقد نظمت اليوم مظاهرة عند كيرم شالوم (كرم أبو سالم) من أجل شاليط، ودعا المتظاهرون إلى إتمام صفقة تبادل الأسرى، وقد تطرق نوعام شاليط فى المظاهرة إلى مسألة فتح المعابر، والتى تربط حكومة إسرائيل بينها وبين إطلاق سراح نجله وقال: «منذ وقوع عملية الاختطاف يدفع أناس بسطاء الثمن فهناك أطفال ورجال ونساء ليس لهم ذنب، ولكنهم يدفعون الثمن وليس حماس».

وفى نفس الوقت وبعد مضى ثلاث سنوات، أطلق اليوم سراح عزيز الدويك رئيس البرلمان الفلسطينى، والذى كان قد ألقى القبض عليه كورقة للمساومة مقابل شاليط. وأكد المسئولون فى حماس أن هذا لا يعنى أى إشارة سياسية مثل قرب إبرام صفقة تبادل الأسرى المحتملة، فمنذ البداية كانت عملية الاعتقال غير مشروعة، وإطلاق سراح الدويك تم بعد انتهاء فترة الاعتقال.

نحن مسئولين عن التقصير فى حق شاليط

بقلم: جى ماروز
المصدر: www.nrg.co.il
٢٠٠٩/٦/٢٦

أنا أريد بعد إذنكم تخصيص جزء كبير من هذا الباب المتواضع للفتى الذى أهملناه جميعنا «جلعاد شاليط»، وذلك بمناسبة الذكرى الثالثة لاختطافه وأسره.

* خواطر عن جلعاد:

ذات ليلة وفى صيف عام ١٩٧٦ خرج يونى نتنياهو الراحل، شقيق رئيس الوزراء الحالى بنيامين نتنياهو، على رأس وحدة خاصة من قوات الجيش الإسرائيلى إلى عنتيبي، التى تبعد ٣٠٠٠ كيلومتر من هنا، من أجل إطلاق سراح رهائن إسرائيليين اختطفهم إرهابيون(*).

أسبوع كامل كان رئيس الوزراء فى ذلك الوقت يتسحاق رابين ووزير الدفاع بيريس يساورهما التردد من الخروج إلى هذه المهمة الخطيرة، وهى إطلاق سراح المختطفين. أما الآن فجلعاد شاليط واقع فى الأسر منذ ثلاث سنوات. لا أريد ولا أتجرأ على أن أطلب من أى جندى إسرائيلى أن يخاطر بحياته لإطلاق سراح جلعاد، إلا أننى أريد اليوم مع مرور ثلاث سنوات على اختطافه أن أبلغ حكومة إسرائيل انتهاء فترة الانتظار.. وأننى كمواطن، لا أستطيع الجلوس وتدخين الغليون فى البيت.

انتهت فترة الانتظار، والتردد والعجز والتقصير. انتهى الوقوف بلا حراك. رئيسا حكومتين وعدد لا نهائى من اللجان والوسطاء الأخيار والمجتهدين وصفر كبير من النتيجة لأننا المواطنون لم نفعل شيئا.

كلما رفعنا رأسنا وأردنا الخروج إلى الشارع، يروجون إشاعة أن إطلاق السراح أصبح وشيكا، وأن مبارك عانق شاليط وكل شيء على ما يرام، فقط لا تخرجون إلى الشوارع ولا تثيرون الضجيج، فهذا يؤرق رئيس الحكومة.

نعم أول من يتحمل مسئولية هذا الإخفاق الكبير هم نحن، مواطنو إسرائيل. نحن أولياء أمور جنود آخرين، أبناء مقاتلين وأشقاء أبطال مقبلين. فنحن صامتون، لا نبالي، نتجرأ بصعوبة على رفع صوت الصراخ فى وجه هذه البلادة الحكومية.

حان الوقت يا مواطنى إسرائيل لنستيقظ لأن ما لا نفعله فى الشارع، وفى وسائل الإعلام، وفى مواجهة الحكومة لن يفعله أحد. نحن نؤمن وندرك أن الضغط الجماهيرى فقط يحرك حكومات. دون الضغط الجماهيري، كنا حتى اليوم غارقين فى مستنقع لبنان، لولا صرخة الجماهير ما حصل الناجون من الكارثة النازية على شيكل، ودون الضغط الجماهيرى ما دخلت الأدوية المنقذة للحياة لسلة الصحة، ودون الضغط الجماهيرى ما استقالت حكومة جولدا مائير بعد حرب عيد الغفران. هذا منوط بنا، نحن المواطنين، منوط بسواعدنا.

* تسعيرة الأسرى:

اللجنة التى شكلها السيد وزير الدفاع إيهود باراك وضعت تسعيرة جديدة لصفقات الأسرى. من الآن فصاعدا ستعيد إسرائيل فقط الجثث مقابل الجثث، ومن أجل مختطف على قيد الحياة ستطلق سراح عدد قليل من الأسرى، ليسوا ممن تتلطخ أيديهم بدماء اليهود، بل ممن تقطر شفاههم عسلا..!!.

برافو. شيء رائع أنه سيكون لدولة إسرائيل من الآن فصاعدا تسعيرة، وهكذا نستطيع أن نقول لأولياء أمور من سيتعرض للاختطاف وللمنظمة الحمقاء التى ستختطفه أننا فى شدة الحزن، ولكنه سيتعفن فى السجن طول عمره، لأننا نحن الفئران الأليفة، لدينا تسعيرة..!!.

هناك مشكلة واحدة فقط، فى كل هذه القصة المخيفة – لقد غفلوا أن يبلغوا الطرف الآخر ويشركوه فى التسعيرة، ولكن هذا لن يضايق حكومتنا فى شيء أبدا.

انا اقترح توسيع نشاط هذه اللجنة المهمة، وتحديد تسعيرة لبضعة أشياء. تعالوا على سبيل المثال نقرر أنه فى الحرب القادمة نوافق على أن يكون هناك فقط ٥٠ قتيلا. دعونا نقرر أنه على كل صاروخ قسام يطلقوه نطلق عليهم فى المقابل ١٠٠ صاروخ.

وهاهى تسعيرة أخرى: من أجل كل سياسى أحمق يتم اختياره لمنصب مهم (مثل وزير الدفاع) ويدلى بتصريحات حمقاء فى توقيت أحمق، نحن الشعب الذى ينتظر بلهفة جلعاد شاليط فى هذه الآونة، لن ننتخب مرة أخرى الحزب الذى أرسله. نعم لكل شيء ثمن.

* عودة إلى الخواطر الكئيبة:

رغم أن حكومة أولمرت تركت الحكم، إلا أنه من الصعب مسامحتها. من الصعب جدا. من الصعب لأنها أهملت جنديا واقعا فى الأسر منذ ثلاث سنوت تقريبا. من الصعب مسامحة حكومة أولمرت لأنها أطلقت سراح سمير القنطار، القاتل الوحشى والمجرم نظير جثامين جنديين، فى حين رفضت إطلاق سراح الأسرى الذين سيتم إطلاق سراحهم فى نهاية الأمر مقابل جندى حي.

ومن الصعب جدا لنا أن نصفح عن حكومة أولمرت لأنها انتهكت كرامة الأحياء ومسئولة مسئولية كاملة عن حياة أو –

لا قدر الله - موت جلعاد شاليط. لقد تنامى إلى مسامعنا هذا الأسبوع أيضا أن رئيس الحكومة السابقة أولمرت كان قد اعتاد توبيخ نوعام وأفيفا شاليط وتلقينهم دروسا فى الأخلاق.

نعم لا شك أن أولمرت هو شيء لن نشتاق إليه. أقصى ما سنفعله معه هو زيارته فى السجن، مثل هرشيزون، وزير المالية الذي، وكما هو معروف، قام أولمرت بتعيينه.

* تفاؤل يشوبه الحذر:

والآن فى إسرائيل رئيس حكومة جديد، تشبع بالأخطاء، والندم والأعذار. أريد أن أكون أول من يهديه الزهور فى اليوم الذى سيعلن فيه انتهاء صفقة إطلاق سراح جلعاد شاليط. نحن نريد أن نقترح عليه أن يدخل التاريخ كبطل ثان فى أسرة ذاقت البطولات، تعتاد منذ عقود على إطلاق سراح المختطفين الإسرائيليين.

نتنياهو، لتطلق سراح جلعاد شاليط، أنت تستطيع أن تقوم بذلك بمجرد قرار واحد، فى ربع ساعة، فى نصف لقاء، لتطلق سراح هذا الفتى، وإلا ستُلصق بك وصمة أبدية كرئيس الحكومة الذى صرح بإعدامه، على أقل تقدير.

(*) عملية عنتيبي: عملية عسكرية نفذتها وحدة خاصة من قوات الجيش الإسرائيلي (سايريت متكال) بقيادة الضابط يوناتان نتنياهو لإطلاق سراح أكثر من ١٠٠ إسرائيلي اختطفهم فدائيون فلسطينيون من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عام ١٩٧٦، وتمت عملية الانقاذ فى مدينة عنتيبى فى أوغندا.

ثلاث سنوات فى الأسر

بقلم: أورى توفال
هاآرتس ٢٦/٦/٢٠٠٩

لم ينجح شيء فى إيقاف ذلك النقاش الصاخب الذى شهدته الأسبوع الماضى خيمة الاحتجاج أمام منزل رئيس الوزراء بالقدس غير موجة التصفيق التى بدأت فور ظهور نوعام شاليط. توجه نوعام بالسؤال إلى الحاضرين فى الخيمة الذين كان عددهم ثلاثين شخصاً قائلاً: «هل يمكن أن أساعد فى شيء..؟» وفور طرحه هذا السؤال تجدد على الفور النقاش حول جدوى المظاهرات أمام مكاتب الصليب الأحمر وإسهامها فى إطلاق سراح ابنه جلعاد. انتظر نوعام شاليط حتى ينتهى النقاش ويسود الهدوء، ولكن لم يكن من السهولة بمكان سماع صوته. فصوته الخافت لم ينجح فى التغلب على صخب وضوضاء الأتوبيسات التى تتجه نحو أعالى شارع غزة، وعلى الموسيقى التى تنبعث من السيارات المارة فى المكان. طلب منه أحد الحضور قائلاً: «تحدث بقوة إنهم لا يسمعون شيئاً». فأجابه شاليط: «إنها مشكلة».

كثيرون ممن لهم صلة بفعاليات الجهود المبذولة من أجل إعادة جلعاد شاليط يعتقدون أن قوة صوت ونضال نوعام يشكلان مشكلة أخطر بكثير من الحاجة إلى التغلب على الضوضاء التى تتحرك فى خلفية المكان. فقد صرح أحد المقربين من أسرة شاليط، ومن دوائر اتخاذ القرار فى الحملة من أجل إطلاق سراح جلعاد شاليط لصحيفة هاآرتس هذا الأسبوع قائلاً: «يبدو أن أسرة شاليط من أكثر الأسر التى تشكل مصدر ارتياح للحكومة فيما يتعلق باستعادة ابنها. الأسرة تبذل قصارى جهدها ولا يزال هناك الكثير من الأمور التى لم تقم بها، ومن غير الممكن القيام بها بدون موافقة نوعام شاليط».

نوعام شاليط ليس فقط والد جلعاد، بل إنه أيضاً من يقود الفعاليات الجماهيرية من أجل إطلاق سراحه. وفى ظل الواقع الإسرائيلى الموحش، فإن هذا الحمل الثقيل يقع على كاهل أسرة تعيش حالة مريعة من الألم والحزن والحيرة. صحيح أن النضال من أجل استعادة الابن شاليط أخذ الطابع العام لشخصية نوعام شاليط، فهو موضوعى واقعى متزن يتحدث بلهجة هادئة. ونظراً لأن الجمهور الإسرائيلى اعتاد على ردود أفعال أخرى من جانب أسر المختطفين، ردود أفعال أكثر عاطفية وانفتاحاً مثل تلك التى كانت من عائلات يوسكا جروف وإيهود جولدفاسر، فإن نوعام شاليط يقدم طريقة احتجاج مختلفة تماماً.

لا يرغب أحد منا أن يكون فى موقف نوعام شاليط. ابنه فى أيدى حماس منذ ثلاث سنوات وبضعة أيام. ولم تنجح أية منظمة فى رؤية جلعاد منذ تمَّ اختطافه، ولا يعرف الجمهور شيئاً عن وضعه وحالته الصحية. فى مارس هذا العام تلاشى بشكل محبط جهد استثنائى من جانب

الأسرة للضغط على رئيس الوزراء السابق إيهود أولمرت من أجل إطلاق سراح جلعاد قبل أن تنتهى فترة ولايته فى الحكومة. وحسب تلميحات من مكتب رئيس الوزراء، فإن خيمة الاحتجاج التى نصبتها أسرة شاليط أدت إلى تطرف فى موقف حماس فيما يتعلق بمطالبها وإفشال المفاوضات معها. فى هذه الأثناء حلت محل حكومة أولمرت حكومة أكثر يمينية، وعلى ما يبدو فإن حماس لم تلن فى مطالبها، وفقط فى الوقت الحالى تجددت المفاوضات من أجل إطلاق سراح جلعاد بعد ثلاثة أشهر من التوقف.

أمام هذه الضغوط يجب على نوعام أن يحدد خطواته القادمة حتى تقوم الحكومة بإعادة ابنه جلعاد. لم يكن هناك من يرغب فى أن يحل محل نوعام، ولكن ربما هناك من كان يرغب فى أن يكون مكانه فى قيادة وإدارة فعاليات الحملة من أجل إطلاق سراح جلعاد. يقول المقربون من أسرة شاليط إنها لن تغير طريقتها، وإنه يجب على الجمهور أن يأخذ بزمام الأمور ويتحمل مسؤولياته، لأن هذا النضال نضال قومى يتعلق بالمبادىء والقيم. يبدو ذلك أمراً منطقياً ومطلوباً إلى حد ما، إلا أن باحثين فى مجال الاحتجاج الجماهيرى يقولون إنه من غير المؤكد بشكل عام صحة ما يقوله هؤلاء، وإنه يمكن لنوعام شاليط أن يلقن إسرائيل درساً فى الاحتجاج الناجع المفيد.

لا يمكن القول إن نوعام شاليط هو من بثَّ روح النضال فى نفوس الثلاثين شخصاً الموجودين معه فى خيمة الاحتجاج. إنهم يشكلون جزءاً من مجموعة قوامها نحو ٤٠٠ متطوع يقطنون هذه الخيمة باستمرار منذ تسعة أشهر. إن مصير جلعاد مهم بما فيه الكفاية بالنسبة لهم حتى يجلسوا هناك على مدى ساعتين مرة كل أسبوعين. توجهت إحدى المشاركات فى فعاليات حملة إطلاق سراح شاليط بالسؤال لنوعام شاليط قائلة: «هل هناك ما ترغب أسرتكم فى أن نقوم به..؟» فأجابها نوعام شاليط: «عندما يتم تدشين موقع الإنترنت «جيش أصدقاء جلعاد» عليكم أن تسجلوا أنفسكم فيه».

بعد ذلك انتقل نوعام إلى تحليل الموقف قائلاً: «لقد تغيرت الحكومة وبطبيعة الحال تراجعت فعالية أنشطتنا». يقول شمشون ليفمان من سكان متسباه هيلا، ومن القائمين على حملة إطلاق سراح شاليط وعددهم أربعة يرافقون نوعام شاليط، إن قرار قبول بنيامين نتنياهو فى هدوء حتى «يعى الدرس»، ووضع موعد محدد لإعادة جلعاد كان قرار نوعام. يقول الرجل: «الموعد المحدد كان بين نوعام ورئيس الوزراء، لكننى أرى أنه لو لم يتحدد الموعد غداً فلا يوجد موعد آخر يمكن القبول به. قلت لنوعام إنه يجب على الأب أن يتحرك بدون تواريخ محددة وجدول زمني. يجب إعادة جلعاد غداً. ولكننى أحترم رأيه وملزم برغبته منذ اليوم الأول للحملة. إننا بشكل تام نتسم بالمصالحة والمهادنة فيما يتعلق بالحكومة الجديدة».

ويتحدث الرجل المقرب من أسرة شاليط قائلاً: «ماذا يعنى أننا نقوم بدراسة الأمر..؟ إن معظم أصحاب المناصب هم أنفسهم الذين لا يزالون فى مناصبهم: وزير الدفاع، ورئيس الموساد، ورئيس الأركان. من إذاً الذى فى حاجة إلى أن يدرس الأمر..؟. ويضيف الرجل قائلاً: «رأينا فى حملات سابقة لإعادة مختطفين أن تأثير الأسرة ومدى الحدة التى تظهرها فى مواجهة متخذى القرار هي أمور ذات تأثير بالغ. أما أسرة شاليط فهى أسرة مختلفة تماماً، ولكن من المهم فى المجتمع الإسرائيلى أن نشير أيضاً إلى أنه إذا وقع شخص يتيم فى الأسر، فإن دور الحكومة والمجتمع يظل مماثلاً: سنعمل من أجله حتى لو لم يكن له أب أو أم. لا يجب على النشطاء أن يتوقفوا حتى يعطوا الحكومة فرصة من الوقت. لا يجب السماح للحكومة بكسب الوقت بثمن بخس».

يقول ليفمان: «لا يوجد من يُعد أو يؤهل أسرة ما لتكون أسرة أسير. أما أسرة شاليط فهى أكثر انغلاقاً، قليلاً ما تظهر مشاعرها للآخرين وتمارس أمورها بشكل عقلاني. إنهم لا يرددون الهتافات على شاكلة 'أعيدوا لنا ولدنا'».

وحسب رأى ليفمان، فإن الدولة شريكة فى الوضع الراهن المأساوى الذى كان يجب أن تكون فيه أكثر عنفاً وتباكياً من أجل إعادة جندى أرسلته للمعركة. ليفمان لديه خطط فيقول: «سأدعو الجمهور إلى التركيز فى أنشطته على رئيس الوزراء. فرئيس الوزراء هو الهدف الرئيسى لفعاليات الاحتجاج. يجب على كل الفعاليات أن تركز عليه.. يجب أن نقف أمام منزله، وأن نلحق به فى كل مكان يتوجه إليه، وأن نذكره طوال الوقت بجلعاد شاليط».

أضاف ليفمان قائلاً: «إننى أنوى إقناع الشباب بالقول لهم: قبل أن تتقدموا لأداء الخدمة العسكرية اخرجوا إلى الشوارع واصرخوا وقوموا بأشياء غير روتينية». كما يحذر ليفمان قائلاً: «إن موقع «جيش أصدقاء جلعاد» على شبكة الإنترنت مسألة مهمة للغاية من أجل هذا الغرض. إننى لا أحاكم الأسرة، ولكننى أحاكم الدولة. لم أسمع نوعام يعارض ذلك. لو قامت اليوم حركة اجتماعية قالت إن جلعاد أصبح رمزاً للخدمة بالجيش وسنناضل حسب طريقتنا لكنتُ فى منتهى السعادة دون أية صلة بأنشطة الحملة. ولو كنت حراً ولا أحمل على عاتقى التزامات تجاه الأسرة لكنت على رأس هذه الحركة».

يرفض نوعام شاليط هذا الطرح، حيث إنه بتصرفاته يبعث للحكومة رسالة مفادها أن هناك متسعاً من الوقت: «إننا لن نمنح مزيداً من الوقت، لقد منحنا موعداً

محدداً ولا أستطيع الكشف عنه. لقد عرضناه على نتنياهو وإننى أتمنى أن يعمل من أجله. كل شركة أو منظمة تعمل بجدول زمنى للأهداف. ماذا لو لم يف مدير شركة ما بموعد حدده مجلس الإدارة..؟ عندها سيكون مضطراً أمام الجمهور لشرح لماذا لم يف بما وعد به».

* أليس هذا باعثاً على الإحباط واليأس..؟ سيقوم نتنياهو بشرح أسباب عدم نجاحه، وسيعرف الجمهور عندها أنه لا يوجد حل، فماذا ستفعل حينئذ..؟.

– «لا أريد أن أدخل فى دائرة ماذا لو».

* المقربون منك فى الحملة يقولون إن هذا التوجه من جانبك مهادن أكثر من اللازم..؟

– «منذ البداية قالوا إننا لطفاء أكثر من اللازم، ولا نحرك الأمور بما فيه الكفاية، ولكن يجب أن نكون أكثر حذراً فى دراسة الأمور».

التروى ودراسة الأمور ليس بالأمر السهل على النشطاء فى الحركات الاحتجاجية. ففى إحدى اللقاءات فى قرية شمرياهو قبل نحو أسبوعين قام نوعام شاليط بشرح التطورات المتوقعة حتى موسم الأعياد. فقال أحد النشطاء فى الحملة، وهو شخص كان قد عاد من الأسر فى سوريا: «ظننت أننى لا أسمع جيداً. ترددت ولكننى قلت لنوعام: سيأتى اليوم الذى سيعود فيه جلعاد إلى المنزل ويسألك: أبى لماذا استغرق الأمر كل هذا الوقت..؟ وسترد عليه بقولك: ستة أشهر كنا لا زلنا تحت تأثير الصدمة وعام آخر كانت الحكومة تروح عنا وستة أشهر أخرى لأمور أخرى. ولكن ماذا بعد..؟ فهل لديك إجابات على أسئلته..؟. فأجابنى نوعام: إنك تتحدث بعواطفك أما أنا فأتحدث بعقلي».

يقول أورن شتانج البالغ من العمر ٣٥ عاماً من تل أبيب، والذى كان الناشط الرئيسى فى مجموعة «فى انتظارك يا جلعاد فى الميدان» فى الفترة ما بين يوليو ٢٠٠٨ وحتى مارس من هذا العام، وهى المجموعة التى كانت تقف بشكل شبه يومى فى ميدان رابين. يقول: «بعد أربعة أشهر من الفعاليات نجحنا، بمجموعة قوامها بين ستة وثمانية أشخاص، فى جلب ١٢ ألف شخص للمشاركة فى فعاليات حملة «نطلب الصفح منك يا جلعاد». لم يكن الأمر بالمعقد ولكننا شعرنا أن هناك حاجزاً يحول دون التعاون بين الحملة والأسرة».

فضل نوعام عدم الحديث عن موقفه إذا تحمل نشطاء آخرون مسؤولية الحملة. يقول نوعام: «كانت هناك مبادرات كهذه فى الماضى وإننا نحاول توجيهها. إننى بشكل عام لا أرد على أسئلة افتراضية، وفى حالة حدوث أمر كهذا سنقوم بدراسة كيفية مواجهته».

تواجه حملة إطلاق سراح شاليط فى الوقت الحالى صعوبة فى استئناف فعالياتها بعد فشلها فى مارس. يقول ليفمان: «لقد خدعنا أولمرت. ذهبنا إلى حملة 'أنقذوا' واستهدفنا المشاعر فكان الجمهور والإعلام معنا. وبعد يوم من عدم اكتمال الصفقة هبطنا ليس إلى نقطة الصفر بل تحت نقطة الصفر».

يقول ناشطون إنه من الصعب للغاية حشد أفراد لفعاليات حملة ما، بل حتى الاستجابة للافتات التى تُقدم للمارة تكون ضعيفة للغاية. يعتقد نسيم دويك صاحب شركة «يونيك» المتخصصة فى إدارة الحملات السياسية الاجتماعية أن الضغط فى الفترة ذاتها كان أمراً خاطئاً فيقول: «لقد وضع أمام أولمرت موعداً محدداً كما لو كان ملزماً فقط بإعادة شاليط، وفى اللحظة التى تجاوز فيها هذا الموعد المحدد كان رئيس الوزراء الجديد لديه متسع من الوقت». ويرى دويك «إنه بدلاً من جعل جلعاد رمزاً كان يجب أن يؤكدوا على ثمن إطلاق سراح المخربين. لقد كانوا يظهرون أن الجمهور معهم ويتغلبون على حيل رئيس الوزراء. كان بمقدور نوعام أن يأتى ويملى شروطه فقد كان الجمهور معه».

تقول تامى شينكمان مديرة وشريكة فى مكتب ريمون كوهين شينكمان الذى يمنح استشارات إعلامية بدون مقابل لنوعام شاليط: «قبل انتهاء ولاية أولمرت عرفنا بناء على استطلاعات قمنا بنشرها أن هناك تأييداً جماهيرياً شبه جارف لإعادة جلعاد مقابل سجناء ممن لطخت أيديهم بالدماء، وأن أولمرت هو الزعيم المنوط به إعادته. كان يجب علينا أن نركز جهودنا إعلامياً».

تقول شينكمان إن فعاليات الحملة لم تتأذ بسبب طابع الأسرة، ولكنها تقول إن الأسرة لا تحب الظهور فى وسائل الإعلام، ولا تفهم اللغة الإعلامية. وتقول أيضاً أن نشر أية صورة لجلعاد كان موضع نقاش طويل مع الأسرة. وتضيف شينكمان قائلة: «إن الأسرة ملتزمة بتوجيهاتي. حتى مع العملاء يمكننى التشاور والنقاش والاختلاف والغضب، ولكننى فى نهاية الأمر لا أتقدم لأنه يوجد من يدير الأمر، ويجب أن يكون على معرفة بالمخاطر التى تحدق به. وإننى لا أعرف مدى معرفة نوعام بهذه الأمور».

كثيرون يعتبرون حملة أسرة جولدفاسر لإعادة ابنها إيهود من الأسر فى أيدى حزب الله مثالاً على الضغط الناجع على الحكومة. تقول ميكى والدة إيهود جولدفاسر إنه فور وقوعه فى الأسر لم يكن هناك من يقوم بذلك نيابة عنها وكان الثمن واضحاً لها. كان الهدف الذى تسعى إليه ألا يغمض جفن لمتخذى القرار دون أن يفكروا فى مصير إيهود وإلداد ريجف. وتضيف ميكى قائلة: «كل مجموعة فى حاجة إلى وجود قائد لها، ولم يكن لأسرتى حضور مؤثر، لذلك كنت على استعداد لتحمل المسؤولية بمفردي».

يقول نوعام شاليط: «الكثير من النشطاء يطالبون

بفعاليات أكثر نضالية. إننى أستمع لهم وأحاول دراسة الأمور من كل النواحى والتشاور معهم. إنها مسألة مركبة. لا يعرف الجميع كيف هو الوضع، وما هو المتاح والممكن. وإننى أعترف أن الطموح الاستراتيجى هو الحصول على تأييد جماهيرى أكثر اتساعاً لأن الجمهور هو مجلس الإدارة الذى يخشاه رئيس الوزراء. ويجب أن يؤدى الدعم والتأييد بالنسبة لمتخذى القرار إلى أن يحسموا أمرهم قبل فوات الأوان».

* ألا يشكل ذلك عبئاً ثقيلاً على الأسرة..؟

- «وهل أملك الخيار..؟. إنها حرب اللاخيار بالنسبة لي. أيضاً فى مرحلة معينة اتخذنا رئيساً للحملة يقوم بالفعاليات ويتحمل العبء. لا توجد روشتة لهذا النوع من الفعاليات، ولم نتعلم ذلك فى الجامعة».

ولكن يبدو أن إدارة الاحتجاج الجماهيرى تحديداً مسألة يتعلمونها فى الجامعة. تقول البروفيسور تمار هيرمان مسئولة الدراسات الأكاديمية فى الجامعة المفتوحة والمتخصصة فى الحركات الاحتجاجية: «أعتقد أن نوعام شاليط يقوم بذلك بشكل جيد للغاية. فمن الصعب إدارة حملة جماهيرية كل هذه السنوات، وأعتقد أنه يقوم بالأمر بشكل مثير للإعجاب فى مقابل حملات احتجاجية أخرى أعرفها». كان هناك نشطاء أحبطوا من قيام أسرة شاليط بمغادرة الخيمة الاحتجاجية بعد أن غادر أولمرت مكتب رئيس الوزراء، ولكن هيرمان تشرح ذلك قائلة: «لو ظلوا فى القدس أربعة أسابيع أخرى لما التفت إليهم أحد. فالاحتجاج المادى يفقد تأثيره».

يعتقد الدكتور إيتان أليمى من قسم العلوم السياسية فى الجامعة العبرية أيضاً أن «جلعاد شاليط تغلغل فى عمق الوعى الجماهيري. كما أرى أمامى استراتيجية إعلامية محترفة للغاية: توازن ودراسة وتمرير رسائل بشكل واضح دون إثارة خصومات واستغلال مناسب للفرص. بفضل أسلوبه نجح نوعام شاليط فى جذب الكثير من الأشخاص إلى حملته. قد يكونوا نجحوا فى الحديث عن صفقة، ولكن من غير المؤكد أن الدفعة النهائية يمكن أن تأتى من الأسرة أو من الحملة». توضح هيرمان ذلك قائلة: «إنه خلافاً لما هو سائد فإن غالبية حركات الاحتجاج الجماهيرية لم تنجح فى تغيير السياسات».

وخلافاً لرأى النشطاء وقادة الحركات الاحتجاجية تقول هيرمان: «إن ثقافة الاحتجاج الإسرائيلية لم تتسم بقلب الأمور بشكل ثوري، وستفقد الأسرة التأييد إذا تحركت بشكل ثوري. إنهم لن يستطيعون القيام بأكثر مما قاموا به حتى الآن».

يتحدث جيل سمسونوف، وهو شريك فى مكتب جليكمان - نتلار - سمسونوف للدعاية، وكان يعمل فى الماضى مستشاراً لنتنياهو، بالنبرة التى ربما تحرك الاحتجاج المضاد فيقول: «لقد نجحت حملة شاليط بشكل كبير فارتفع ثمن الصفقة بشكل مخيف. وإننى أندهش فى ظل ارتفاع الثمن بهذا الشكل لماذا لا يقومون باختطاف إسرائيليين بشكل يومى (يقصد حماس وغيرها من المنظمات الفلسطينية)». وحسب رأيه، فإن الأسرة تتصرف بفطنة فيقول: «لو تجاوزت حدودها فإنها ستفقد تعاطف والتزام متخذى القرار. فالاختطاف لم يكن فى عهد نتنياهو وهذا يشكل فرقاً كبيرا».

يهودا بن ميئير الذى كان فى الماضى عضواً بالكنيست عن المفدال، وفى الوقت الحالى يعمل باحثاً فى معهد دراسات الأمن الإسرائيلى يقول أيضاً إنه «لا يجب على رئيس الوزراء أن يتخذ مثل هذا القرار تحت تأثير الضغط الجماهيري». ويتهم بن ميئير حملة شاليط بإثارة حملة إعلامية عاطفية موجهة. يقول: «هذه الحملة ستجعل رئيس الوزراء يفكر فى الرأى العام المؤيد للصفقة بأى ثمن من أجل جندى واحد بدلاً من التفكير فى المصلحة القومية والمتمثلة فى الحيلولة دون وقوع عمليات اختطاف مستقبلية. إننى أتفهم ما تمارسه أسرة شاليط من ضغوط، ولكن ماذا عن وجود حركة اجتماعية..؟ ما هو المنطق فى ذلك..؟»».

ويضيف قائلاً إن صفقات مماثلة سابقة كانت أكثر ارتباطاً بمتخذى القرار - يتسحاق رابين (وزير الدفاع فى صفقة الرجوب) وآريئيل شارون (رئيس الوزراء فى صفقة تننباوم) - ممن اعتبروا إعادة جندى أسير قيمة عليا. يقول بن ميئير: «إن هؤلاء لم يؤثر عليهم الضغط الجماهيري». ويضيف إنه حسب استطلاع رأى أجراه المعهد مؤخراً فإن ٣٨٪ من الجمهور فقط فقط على حد زعمه يؤيد إعادة الجندى بأى ثمن «فحتى هذه اللحظة ليست هناك أغلبية بين الجمهور تؤيد إجراء الصفقة بأى ثمن».

فى قلب كل هذه المقارنة التى يتغير فيها الكثير بشكل كبير: وضع حماس فى غزة، وقدرة الحكومة على اتخاذ القرارات، واستعداد الجمهور الإسرائيلى للصفقة، والضغوط من جانب النشطاء، وخطورة فقدان الدعم الجماهيرى، وفوق ذلك كله الصعوبة الأسرية - فى قلب كل ذلك يقف شخص واحد إنه نوعام شاليط. إن هذه شبكة هائلة من الضغوط لا يمكن احتمالها، يتحملها هذا الرجل الذى ينفطر قلبه على ولده.. ففى هذه الأثناء يجلس جندى يبلغ من العمر ٢٢ عاماً فى الأسر فى أيدى حماس دون أن يراه أحد».

واشنطن والاتحاد الأوروبى يؤيدان المبادرة المصرية

بقلم: عكيفا إلدار
هاآرتس ٢٨/٦/٢٠٠٩

تؤيد الإدارة الأمريكية ومسئولون فى الاتحاد الأوروبى المبادرة المصرية الرامية إلى إدماج حماس فى مسيرة سياسية شاملة تتضمن وقفاً مستمراً لإطلاق النار، ومصالحة بين الفصائل الفلسطينية، وتأييداً لاستئناف المفاوضات مع إسرائيل على جميع المسارات على أساس مبادرة السلام العربية.

ولكى يتم خلق الظروف الملائمة لتحريك هذا الإجراء تبلورت خلال الآونة الأخيرة مبادئ التسوية التى فى إطارها سيتم تسليم الجندى الأسير جلعاد شاليط إلى مصر بافتراض أن الأمر سيحفز إسرائيل على التوصل إلى تسوية مع حماس تتضمن إطلاق سراح السجناء الفلسطينيين وفتح المعابر مقابل نقل شاليط من مصر إلى إسرائيل.

وقد صرح أمس مصدر دبلوماسى أوروبى لصحيفة هاآرتس بأن الاتصالات من أجل تنفيذ الصفقة كانت تجرى حتى نهاية الأسبوع الماضى بشكل سري، وأن هناك فقط أربعة أشخاص كانوا على علم بتفاصيل هذه الصفقة دون أن تكون إسرائيل شريكة فى هذا الأمر.

وفى تقرير لمراسل صحيفة الحياة السعودية فى دمشق قبل أسبوعين ذكر أن مسئولاً أمريكياً كان فى زيارة لسوريا فى التوقيت ذاته قال فى رده على سؤال يتعلق بعلاقة الولايات المتحدة بحماس: «إن تصريحات قادة حماس فى الآونة الأخيرة تصريحات مهمة ومثيرة». وأضاف المسئول الأمريكى أن الولايات المتحدة تتابع مواقف حماس وتتمنى أن تغير الحركة مواقفها، وتصبح جزءاً من الحل، وتتحرك نحو التوصل إلى وضع تصور لحل «الدولتين».

وفى ذات الوقت دعا أربعة من كبار الديموقراطيين والجمهوريين سابقاً الرئيس أوباما إلى فتح الحوار مع حماس بدون تأجيل. تحدثوا عن ذلك فى لقاءات أجريت تحت رعاية صندوق السلام فى الشرق الأوسط. وهؤلاء الأربعة هم الرئيس الأسبق جيمى كارتر، ومستشاره للأمن القومى زبيجنيو بريجينسكى، وجيمس بيكر الذي كان رئيساً للحملة الانتخابية للرئيس بوش الأب ووزيراً لخارجيته، وبرنت سكوكروفت رئيس مجلس الأمن القومى فى إدارة بوش الأب وإدارة الرئيس فورد.

قال بيكر إنه مثلما استطاعت الولايات المتحدة إيجاد طريقة للتحدث مع منظمة التحرير يجب عليها أن تجد طريقة لفتح قناة للحوار مع حماس. وقال بيكر: «لا يمكنك عقد سلام مع أناس لست على استعداد للحوار معهم». ويقدر سكوكروفت أنه فى حال إحراز تقدم فى مسيرة السلام، فإن ذلك سيحفز حماس على الاندماج فيه حتى لا تواجه العزلة وحدها.

وقد أعرب المتحدثون الجمهوريون عن تأييدهم الكامل لسياسة الرئيس أوباما فى الشرق الأوسط، واتفقوا على أن مسيرة السلام لن تحرز تقدماً بدون تدخل أمريكى نشط فى جميع مسارات التفاوض، وأن نهاية الصراع العربى الإسرائيلى مسألة حيوية من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية فى الشرق الأوسط.

لماذا لم يعد جلعاد شاليط حتى الآن..؟

بقلم: موشيه فيجلين
معاريف ٢٨/٦/٢٠٠٩

التاريخ المؤلم للجنود الذين وقعوا فى أسر منظمات تخريبية لم يبدأ مع جلعاد شاليط. وإذا استثنينا من هذا التاريخ إلحانان تننباوم – الذى لأسباب غامضة مارس رئيس الوزراء حينها، آريئيل شارون، ضغوطاً مكثفة على وزراء حكومته وأصر على دفع ثمن باهظ من أجله – فإننا سنجد أن آخر مرة أعيد فيها جنود أحياء من الأسر كانت فى عام ١٩٨٥، فى صفقة الرجوب.

قائمة الأسرى طويلة ومؤلمة: رون آراد، ومقاتلى لواء جفعاتى رحاميم إلشايخ ويوسف بينك؛ والمختطفون الثلاثة فى هاردوف عمر سواعد وبينى أفراهام وعادى أفيطان؛ ونسيم توليدانو، وإيلان سعدون، وآفى سسبورتس؛ ويارون حن، وآريه فرانكنتال؛ وإيهود جولدفاسر وإلداد ريجف. وباستثناء نحشون فاكسمان، حاولت إسرائيل استعادتهم جميعا بنفس الطريقة التى تدير بها المفاوضات اليوم مع خاطفى جلعاد شاليط، ولكنهم جميعا لم يعودوا أحياءً.

قبل تلك الصفقة المخزية (صفقة الرجوب)، كانت إسرائيل تتبع سياسة مغايرة تماما، حيث كان الخيار العسكرى يأتى فى المقدمة، وهو ما فشلت فيه فى بعض الأحيان، كما حدث فى

حافلة أطفال مستعمرة أفيفيم(١)، ونجحت في أحيان أخرى كما فى عملية عنتيبي(٢). ولكنها بصفة عامة لم تُدر مفاوضات مع الخاطفين، وحتى فى حالة التفاوض، كان الثمن الذى دُفع معقولا - «جثث مقابل جثث».

يمكن القول إن صفقة الرجوب والإفراج الجماعى عن المخربين الذى تبعها، كان عاملا رئيسيا فى اندلاع الانتفاضة. إن عدد الإسرائيليين الذين قُتلوا بشكل مباشر على أيدى هؤلاء المخربين المفرج عنهم، وبشكل غير مباشر نتيجة التحريض الذى قاموا به بين صفوف السكان المحليين، يفوق بأرقام فلكية عدد الجنود الذين أطلق سراحهم.

* المخربون ينتظرون بصبر:

الأمر الغريب هو أنه طوال السنوات الأربع والعشرين التى مرت منذ أن تقرر دفع «أى ثمن» مقابل إنقاذ الجنود الأسرى، لم تنجح إسرائيل فى إنقاذ ولو جندى واحد، بل العكس تماما، إذ تسببت فى مقتل نحو ألفين من مواطنيها - رجالاً ونساءً وأطفالاً.

مصطلح «بأى ثمن» معناه بالطبع إطلاق سراح كل المخربين السجناء لدينا، وليس إلى عمل عسكرى لا قدر الرب. وذلك لأن الحرب أمر سلبى. ولذا، فإننا لا نقصد حقا المعنى الحقيقى لهذا المصطلح. فهل المتظاهرون من أجل جلعاد شاليط مستعدون لقصف غزة وتحمل كل أنواع الإدانات والمقاطعات الدولية إلى أن ترضخ حماس وتطلق سراحه..؟ أشك فى ذلك، فحتى قطع إمدادات الكهرباء عن غزة يعد ثمنا لا تستطيع إسرائيل «دفعه» من أجل استعادة جنديها المخطوف. إنهم عندما يتحدثون عن أى ثمن يقصدون أى ثمن سلمى يُرضى شيلى يحيموفيتش ومنظمة الأمهات الأربع، ويُلمّع الساسة الذين دفعوه إعلاميا.

وهكذا فإن واقع السنوات الأربع والعشرين الماضية يؤكد أن من يتحدث عن ضرورة تحرير جلعاد «بأى ثمن»، هو فى الحقيقة يحكم عليه بالإعدام. أتمنى ألا يثبت صحة ما أقول، ولكن الدلالة الحقيقية لمصطلح «أى ثمن» هى أنه ليس هناك ثمن. لقد أدرك المخربون أن انتظارهم بصبر سيعود عليهم بالربح فقط، فكلما كانوا أكثر وحشية وأخفوا المعلومات، فإن الثمن الذى سيحصلون عليه من الإسرائيليين سيكون أكبر- حتى لو أعادوا لهم جثة فى المقابل.

وبما أن الثمن الذى يُبدى الإسرائيليون استعدادا لدفعه لا يتضمن الحرب، وأن بقاء المخربين فى السجون الإسرائيلية مدة أطول لا يعنى للعدو كثيرا، فإن الوضع الأمثل من ناحيتهم هو استمرار الوضع القائم. فلماذا يُطلقون سراح شاليط وهم يرون إسرائيل مهانة وتجثو على ركبتيها أكثر وأكثر..؟.

* النظارة التى جعلت الحرب غير شرعية:

يقول المطرب جون لينون فى إحدى أغانيه «لا يوجد شئ يستحق أن نموت من أجله»، وقد تعمق هذا النهج لدينا إبان حرب لبنان الأولى. فمظاهرات الـ٤٠٠ ألف (التى لا أساس لها من الصحة)، ومنظمات الأمهات، والتيار اليسارى الذى رفع رأسه بعد الحرب، كل هؤلاء تبنوا جهارا شعارات فترة ما بعد الحداثة التى مفادها أن الحرب هى الشر المطلق، وأنها عديمة الجدوى، وأن كل ما يجب فعله هو تخيل واقع آخر، وحينها سيصبح كل شئ على ما يرام.

ولعل أفضل تجسيد لهذا الشعور هو فيلم «فالس مع بشير» للمخرج آرى فولمان، حيث يصور الحرب على أنها بلا سبب أو هدف. كنت حينها ضابطا فى الخدمة النظامية، وأستطيع أن أقول بثقة أن هذا لم يكن أبدا شعور الجنود الذين شاركوا فى الحرب. ويبدو أنه مثلما فى كل التجارب الحياتية، فإنك ترى الحرب أيضا بالنظارة التى أحضرتها معك من البيت.

منذ حرب لبنان الأولى، يرتدى اليسار نظارة حوّلت الحرب إلى غير شرعية وتستحق الإدانة فى كل الأحوال. ومنذ تلك اللحظة، أصبحت حماية أرواح الجنود هى أسمى القيم. وعندما أدرك العدو ذلك، بدءاً من صفقة الرجوب، تراجعت بشكل كبير جدا فرص إعادة أسرى إسرائيل أحياءً إلى بيوتهم. فمنذ أن أظهرنا أن «استعادة كل الجنود أحياءً» أصبح الهدف الأول لنا، لم يعد أى أسير حياً.

ولكن ثمة أمر آخر حدث قبل ٢٤ عاما بالتحديد، وهو أن إسرائيل خانت عميلها يوناتان بولارد وتخلت عنه. هناك علاقة وثيقة بين التعاون الكامل لدولة إسرائيل فى بقاء أخينا بولارد فى السجن الأمريكى، وعدم قدرتنا على استعادة الأسرى الآخرين. إن شعب إسرائيل كالجسد الواحد - سواء كان فى إسرائيل أو خارجها - عندما يصاب عضو بوصمة الخيانة، فإنها تتفشى فى الجسد كله بسرعة.

لقد أنقذنا بولارد من الذرة العراقية، وذلك لأننا يهود. ولكننا خُناه لأننا نفضل أن نعتبر أنفسنا إسرائيليين، وأنه مجرد جاسوس أمريكى. فكيف سنكون مخلصين لهويتنا الإسرائيلية عندما ندير ظهرنا لهويتنا اليهودية..؟!.

---

(١) فى ٨ مايو ١٩٧٠ عبر ثلاثة مسلحين فلسطينيين الحدود اللبنانية إلى مستعمرة أفيفيم الزراعية، وأقاموا كميناً للحافلة المدرسية المحلية وقُتل تسعة أطفال وثلاثة بالغين، وأصيب ١٩ طفلاً آخرين فى حافلة أفيفيم المدرسية.

(٢) عملية عنتيبي: جرت فى الرابع من يوليو ١٩٧٦، ونفذتها قوة كوماندوز عسكرية إسرائيلية بقيادة يوناتان نتنياهو باقتحام طائرة فرنسية تحت جنح الظلام كانت مختطفة من قبل ستة عناصر من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وحولوا مسارها إلى مطار عنتيبي فى أوغندا بعدما كانت متوجهة من إسرائيل إلى فرنسا، وأسفرت العملية عن مقتل الخاطفين الستة ومقتل أربعة من الإسرائيليين من بينهم يوناتان.

صفقة شاليط خطوة أولى فحسب

بقلم: عكيفا إلدار
هاآرتس ٢٨/٦/٢٠٠٩

لم يحدث أن اهتم المسئولون فى العالم لفترة طويلة بمصير جندى أسير أصبح مفتاحا لحل الكثير من القضايا مثلما حدث مع شاليط. فبعد ثلاث سنوات من اختطاف جلعاد شاليط قرر المجتمع الدولى أن يحرك بنفسه المفتاح لرفع الحصار عن قطاع غزة. ومن هنا يمكن تحقيق المصالحة بين فتح وحماس، وربما تتحقق من وراء ذلك مصلحة هامشية تكمن فى حدوث فجوة بين حماس المعتدلة فى غزة وحماس المتطرفة فى دمشق. كذلك فإن فكرة نقل شاليط من غزة إلى مصر تهدف إلى تحريك المفاوضات حول إطلاق سراح الأسرى.

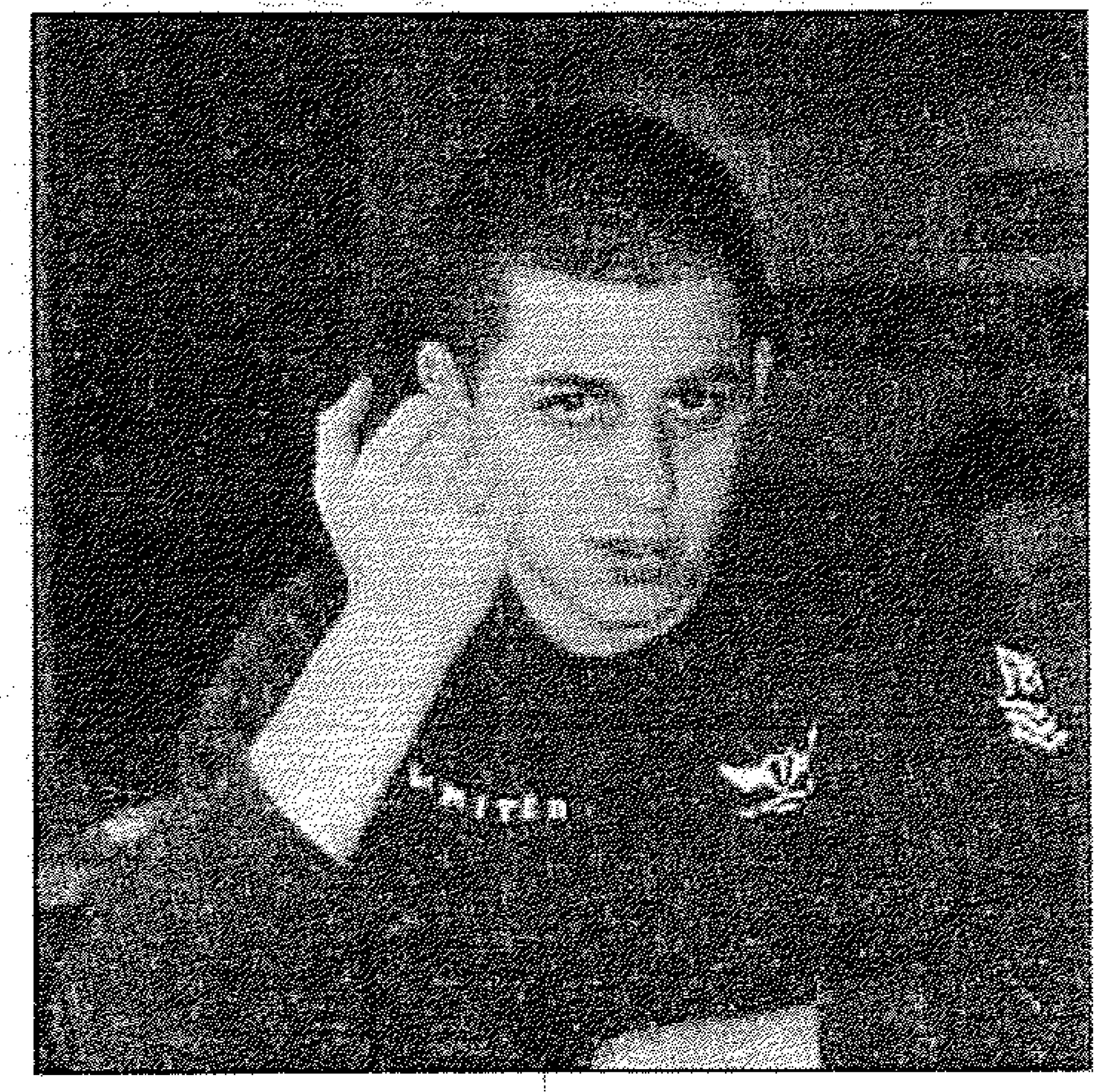

ويمكن لبادرة طيبة من جانب حماس فى صورة إطلاق سراح جلعاد والسماح لأسرته بزيارته فى مصر أن تشكل ضغطا على حكومة إسرائيل فى الداخل والخارج حتى ترد الجميل فى صورة إطلاق سراح الأسرى وفتح المعابر. وهذه فقط بداية، حيث إن صفقة شاليط ليست إلا لبنة أولى فى عملية سياسية كبيرة وعنصر واحد فى حملة علاقات عامة. وهذه الاستراتيجية السياسية التى بلورها الرئيس أوباما فى إطار حملة العلاقات العامة حظيت فى نهاية الأسبوع بدعم ثلاثة من الشركاء الأوروبيين فى اللجنة الرباعية، روسيا، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، حيث أيدوا القرار الأمريكى بشأن إحياء مؤتمر مدريد.

ومثلما حدث فى أكتوبر ١٩٩١ فإن الولايات المتحدة ترغب فى تحريك عملية السلام على مسارين متوازيين: الأول مفاوضات ثنائية بين إسرائيل والفلسطينيين، وبين إسرائيل وسوريا ولبنان. والثانى مفاوضات متعددة الأطراف بين إسرائيل والدول الأعضاء فى الجامعة العربية.

وكان الرئيس المصرى حسنى مبارك قد ألمح فى حديث نشر قبل أسبوع فى «وول ستريت جورنال» إلى أن الدول العربية على استعداد لاتخاذ خطوات لتطبيع العلاقات مع إسرائيل دون الانتظار للانسحاب من المناطق مثلما تقتضيه مبادرة السلام العربية. وكانت مصر وأيضا السعودية والأردن قد استجابت لمبادرة أوباما بشأن تطبيع العلاقات على مراحل (مثلما طالبت وزيرة الخارجية السابقة تسيبى ليفنى)، لكن إسرائيل مطالبة باتخاذ الخطوة الأولى ألا وهى الالتزام الصريح بتجميد البناء فى المستعمرات بشكل كامل. وقد أدرك العرب أنه منذ مؤتمر مدريد قامت إسرائيل بمضاعفة عدد المستعمرين فى الضفة ثلاث مرات، وأضافت مائة مستعمرة وبؤرة استيطانية جديدة. وربط التطبيع بوقف بناء المستعمرات هو السبب وراء إصرار وتشدد أوباما فى مسألة الزيادة الطبيعية، وحصل فى هذا الصدد على دعم اللجنة الرباعية. وكان الرئيس بوش قد شكل اللجنة الرباعية من أجل إلقاء قطعة من العظم لأوروبا، وإسكات روسيا، والحفاظ على كرامة الأمم المتحدة. وحتى الآن وافق الشركاء الثلاثة على مضض على تجاهل بوش لتوسيع المستعمرات، والتباطؤ فى المفاوضات مع الفلسطينيين، وإصابة المسارين السورى واللبنانى بالشلل. والآن نجد الجميع يهتفون لإصرار أوباما فى مسألة المستعمرات والأسلوب الفعال الذى يتبعه على جميع مسارات التفاوض، وقد أدى خطاب القاهرة، وكذلك الوضع فى إيران إلى أن أصبحت الدول العربية على استعداد لإعطاء أوباما الفرصة ليحقق هدفه.

تقدم فى قضية جلعاد شاليط ولكن الخلافات لا تزال كبيرة

بقلم: عاموس هرئيل
وآفى يسخروف
هاآرتس ٢٩/٦/٢٠٠٩

غالبية التقارير التى ظهرت خلال الأسبوع الماضى فيما يتعلق بجهود المصالحة بين أطراف المعسكر الفلسطينى، ووقف مستمر لإطلاق النار فى القطاع، وإحراز تقدم محتمل خلال المفاوضات حول مصير جلعاد شاليط، تعبر فى هذه المرحلة عن تسريع وتيرة الاتصالات المختلفة، ولكنها لا تزال لا تعبر عن اكتمال هذه الاتصالات.

إن ما يحدث فى الوقت الحالى هو تعبير عن مسألة ملحة زادت وتيرتها فى الآونة الأخيرة من جانب المجتمع الدولى خاصة من جانب إدارة أوباما والنظام المصرى فى تحقيق إنجازات على المسار الفلسطينى الإسرائيلى، ولكن يبدو أنه لا يزال هناك طريق طويل حتى يمكن تحقيق هذه الإنجازات، خاصة فيما يتعلق بصفقة شاليط.

نوبة التفاؤل الأخيرة كان مصدرها مسئول أوروبى قريب من هذه الاتصالات، والذى وعد بإحراز تقدم سريع فى مسألة إطلاق سراح جلعاد شاليط. ولكن توقعات كهذه ترددت فى الماضى خاصة فى الربع الأول من العام الحالى عندما كان يبدو أن رئيس الوزراء السابق إيهود أولمرت على وشك اتخاذ قرار باتفاق يتضمن تنازلات بعيدة المدى لحماس مقابل إعادة الجندى المختطف.

* باراك: «التقارير التى تتحدث عن صفقة شاليط تضر بالأمر»:

من جانبه، خرج وزير الدفاع إيهود باراك أمس الأول بتصريح هادئ عندما أنكر ما ورد فى تقارير تفيد بأن الصفقة على وشك الانتهاء. وكانت الجملة الأخيرة فى تصريحات باراك مثيرة للاهتمام، فقد قال: «إن ما نُشر يضر بالمفاوضات الجارية». ويبدو أن السبب فى ذلك يكمن فى مخاوف القيادات من رفع سقف التوقعات لدى أسرة شاليط فى إجراء صفقة فورية لاستعادة ولدهم.

ماذا يحدث على الرغم من ذلك كله فى الاتصالات الجارية بشأن شاليط..؟ منسق المفاوضات الجديد حجاى هداس سيتوجه قريباً فى زيارة للقاهرة. والمصريون يوزعون توقعات تبعث على التفاؤل على أمل إحراز تقدم فى فرص التوصل إلى اتفاق. بينما الأمريكيون على المسار الرسمى (المبعوث ميتشيل) وغير الرسمى (الرئيس الأسبق كارتر) أصبحوا أكثر وجوداً فى الصورة عن ذى قبل. يجب أن نأخذ بعين الاعتبار احتمال أن جميع الأطراف ذات الصلة بالأمر تكذب، ومن وراء الكواليس تحدث تحركات مهمة. ولكن ثمة شك فى أن حماس سيكون لديها مصلحة فى تسليم شاليط للمصريين كخطوة أولى فقط وكجزء من اتفاق مع فتح بدون إطلاق سراح السجناء الذى أوردتهم حماس فى قائمتها.

وفى خلفية كل هذه الأمور تجددت أول أمس حوارات المصالحة بين فتح وحماس. وتحدث مسئول كبير فى فتح عن أن فرص نجاح الحوار نسبتها ٥٠٪. إن هذا يبدو إيجابياً للغاية مقارنة بالتوقعات والتقديرات التى كانت سائدة فى معسكر فتح فى الفترة الماضية، ولا تزال الخلافات بين الجانبين كبيرة، وثمة شك فى القدرة على الانتهاء منها فى يومين أو ثلاثة.

وعلى حد قول المسئول الكبير فى السلطة الفلسطينية فإن مفتاح النجاح فى حوارات القاهرة يوجد فى دمشق. فإذا مارس النظام السورى ضغوطاً على حماس يمكن أن يثمر الأمر عن اتفاق. فهل ستساعد سوريا الجهود المصرية..؟ إن هذا مرتبط بما ستكون الولايات المتحدة على استعداد لإعطائه فى المقابل. ويظل موقف حماس هو اللغز الأكبر. فمصر ستطلب من حماس نقل إدارة شئون غزة للجنة تكون تحت إمرة رئيس السلطة محمود عباس (أبو مازن). والمعنى العملى للاستجابة لهذا المطلب هو تنازل عن السلطة الكاملة لحماس على القطاع، وإذا وافقت حماس على ذلك فإنه سيكون بالأساس بسبب أضرار الحصار الاقتصادي. إن المصريين يمارسون ضغوطاً كبيرة، ويحذرون من أنه إذا لم تتم مراسم توقيع اتفاق فى السابع من يوليو فإنهم سيرفعون أيديهم عن جهود الوساطة بين الفصائل الفلسطينية، ولكن يبدو أن حماس تعرف فى هذه الأثناء أنه مجرد تهديد فارغ.

فى هذه الأثناء تظهر مشاكل أخرى، فالمنظمات الفلسطينية الصغيرة مثل الجبهة الشعبية والجبهة الديموقراطية أعلنوا أنهم يعارضون الاقتراح المصرى كلٌ وفقاً لأسبابه (مثل نسبة الحسم المرتفعة فى الانتخابات التشريعية، والتوزيع بين انتخابات إقليمية وانتخابات حزبية وغيرها). مسألة أخرى لا تزال بدون حل، وهى مصير قوات الأمن التابعة للسلطة فى الضفة ورجال الجناح العسكرى لحركة حماس فى قطاع غزة. كما لا يوجد اتفاق على تفكيك كتائب عز الدين القسام فى القطاع. ورجال حماس أنفسهم الذين أعدموا رجال فتح فى الانقلاب الأخير فى القطاع سيواصلون التجوال فى شوارع غزة مدججين بالسلاح تملؤهم الريبة والشك تجاه السلطة حتى لو تمَّ التوصل إلى اتفاق مصالحة.

جلعاد ليس أسيراً وإنما رهينة

بقلم: دانيئيل سريوطي وجادي جولان
يسرائيل هايوم ٧/ ٧/ ٢٠٠٩

«إن جلعاد قابع في الأسر منذ ثلاث سنوات محروماً من أدنى حقوق الإنسان الأساسية. وأنا أقول إنه رهينة. فإذا كان أسيراً، فلماذا لا يحصل على الحقوق التي يكفلها ميثاق جنيف الخاص بالأسرى..؟ هذا ما قاله أمس نوعام شاليط، والد الجندى المختطف جلعاد شاليط أثناء إدلائه بشهادته أمام لجنة جولدستون التابعة للأمم المتحدة، التي تباشر التحقيق في المزاعم بشأن وقوع جرائم حرب خلال عملية «الرصاص المنصهر» التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة مؤخراً.

حكى شاليط الأب أنه لا أحد يعرف شيئاً عن حالة ابنه الصحية، ودعا اللجنة إلى مساعدته. وقال الأب بحدة: «إن اللجنة من المفترض أن تبحث مسألة حقوق الإنسان، إلا أنه وللأسف الشديد، حتى ممثلي منظمة الصليب الأحمر لم يُسمح لهم بزيارة جلعاد، ولا أحد يعرف ما الذى آل إليه مصيره، فالذين أسروه لا يبالون، بل ويستخفون بآلام الأسرة وأحزانها».

طالب شاليط الأب اللجنة بالمساعدة في الإفراج الفورى عن ابنه جلعاد، كما طالب بأن يقر أعضاء اللجنة بأن المسئولية عن اختطاف ابنه ملقاة مباشرة على حماس، وعلى رئيس المكتب السياسى للحركة خالد مشعل.

كما توجه شاليط إلى سكان القطاع مطالباً إياهم بأن يمارسوا ضغوطاً على حماس، قائلاً: «الكثيرون منكم يدركون أن زعماء ارتكبوا جريمة في حق ابني، فهم يحتجزونه ليكون بمثابة ورقة مساومة، ولا يبدون أى استعداد للتوصل لحل وسط. كما أنه ليس هناك أمل في أن يتم تلبية مطالبهم. إن ابنى هو الورقة التى بواسطتها يقوم زعماؤكم بصرف انتباهكم عن الدمار والخراب الذى جلبوه عليكم. وإطلاق سراح ابنى سيؤدى إلى رفع الحصار عنكم».

في ختام شهادته قال شاليط الأب إن أعضاء اللجنة قد أعربوا عن تعاطفهم وتضامنهم مع أقواله. وذكر في حديث لصحيفة «يسرائيل هايوم»: «لقد ترك كلام عضو اللجنة السيدة هينا جيلاني (عضو هيئة محلفين بباكستان والممثلة الخاصة سابقا للأمين العام للأمم المتحدة لشئون المدافعين عن حقوق الإنسان)، التي تحدثت معى بشكل شخصى في ختام الإدلاء بالشهادة، أثرا في نفسي».

ليس فقط نوعام شاليط هو من أدلى بشهادته أمام اللجنة أمس. فقد قصت ميرلا سيدرار، المقيمة في أشكلون، والتى أصيبت في مايو عام ٢٠٠٨ جراء سقوط صاروخ جراد - قصت حكايتها هى الأخرى وقالت: «فجأة شعرت كما لو أننى أصبت برصاصة في وجهي، شعرت بآلام شديدة وتطايرت كل أسناني. وبالفعل خلال ثانية انهدمت العيادة عن آخرها». وأضافت: «في تلك اللحظة كنت أقوم بعلاج سيدة كانت قد أصيبت هى الأخرى إصابة بالغة. لقد تبدلت حياتى الهادئة في لحظة. وحتى اليوم أعانى من آلام، ومثلى يوجد آلاف في سديروت وأشكلون والمستعمرات المحيطة بغزة».

قال رئيس بلدية أشكلون، بينى فاكنين، الذى أدلى بشهادته هو الآخر أمام اللجنة، في ختام شهادة سيدرار: «لقد عرضنا أمام اللجنة الدمار والهلع الذى تسبب فيه سقوط الصواريخ في أنحاء أشكلون. وفي الوقت الذى امتنع فيه الجيش الإسرائيلى عن قتل الأبرياء، لم تميز الصواريخ التى أطلقت من غزة المكان الذى تنفجر فيه».

بوادر أمل من القاهرة

بقلم: دانيئيل سريوطى وماتاى توخفيلد
يسرائيل هايوم ٨/ ٧/ ٢٠٠٩

عاد الرئيس الإسرائيلى شمعون بيريس من القاهرة يحمل رسالة تنطوى على قدر من التفاؤل تسلمها من مستقبليه فى القاهرة، تفيد بأن جلعاد شاليط مازال على قيد الحياة. ففى مؤتمر صحفى انعقد فى نهاية الزيارة، قال الرئيس المصرى حسنى مبارك: «أعتقد، بعد الاتصالات التى تجرى مؤخرا بين الوسطاء المصريين وأعضاء حماس، أن الجندى المختطف جلعاد شاليط سليم، وأتمنى أن تحل هذه القضية قريبا».

ووفقا لآخر المستجدات التى سمعها بيريس فى هذا الشأن من رئيس جهاز المخابرات المصرى عمر سليمان، يعتقد المسئولون المصريون الذين يتوسطون فى قضية شاليط أن الجندى المختطف والواقع منذ أكثر من ثلاث سنوات فى أسر حماس مازال على قيد الحياة وحالته الصحية جيدة. وقد قال أمس شمشون ليبمان رئيس فريق النضال من أجل تحرير شاليط إن تصريحات الرئيس مبارك تُلزِمنا أكثر بالعمل.

جديرٌ بالذكر أن حجاى هداس، المبعوث الخاص لرئيس الوزراء بشأن شاليط سيسافر قريبا إلى القاهرة. وتُعد هذه أول زيارة يقوم بها هداس إلى القاهرة منذ توليه المنصب، ووفقا للتقديرات ستحرك هذه الزيارة الاتصالات من أجل إطلاق سراح الجندى المختطف، وذلك بعد حالة من الجمود استمرت لفترة طويلة. وعلى صعيد آخر، اتضح أن حركة حماس ستقدم قريبا قائمة أسرى جديدة تحتوى على عدد من التغييرات الطفيفة التى أضافتها على القائمة الأصلية التى كانت تضم ٤٥٠ اسما.

كما تطرق مبارك فى المؤتمر الصحفى مع بيريس إلى ضرورة تحريك المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وأكد على ضرورة بدء المحادثات من النقطة التى توقفت عندها، استنادا لمبدأ دولتين لشعبين. جديرٌ بالذكر أن الرئيس مبارك لم يضع قضية تجميد المستعمرات شرطاً لاستئناف المحادثات كما فعل رئيس السلطة الفلسطينية أبو مازن، ولكنه ذكر أنه أكد للرئيس بيريس أنه من أجل التوصل إلى سلام حقيقى يجلب الاستقرار إلى المنطقة ينبغى على إسرائيل القيام بخطوات شجاعة، منها تجميد المستعمرات». وردا على ذلك قال بيريس لنظيره المصري: «يتمثل موقف إسرائيل الرسمى فى عدم فرض السيطرة على شعب آخر، وأن الحكومة تؤيد إقامة دولة فلسطينية بجوارها».

وقد ذكرت أمس عناصر مسئولة فى طاقم الرئيس بيريس، وكذلك عناصر سياسية فى القاهرة حول هذا الشأن أن الرئيس مبارك قال لنظيره الإسرائيلى إن اللقاء بين أبو مازن ورئيس الوزراء بنيامين نتنياهو من شأنه أن ينعقد فى مطلع الشهر القادم إذا توصل الفلسطينيون إلى اتفاق بشأن التصالح بين فتح وحماس.

تأثر صفقة شاليط بالأزمة الدائرة بين فتح وحماس

بقلم: عاموس هرئيل
وآفى يسخروف
هاآرتس ٩/ ٧/ ٢٠٠٩

أعربت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية عن شكوكها حيال احتمالات إحراز تقدم سريع على مسار صفقة الإفراج عن الجندى الإسرائيلى المختطف جلعاد شاليط. ويتعلق السبب الرئيسى لذلك بالعلاقات بين حماس وفتح، ناهيك عن التنازلات المطلوبة من إسرائيل.

أما التوقعات المتفائلة نسبيا، والتى رددها مؤخراً عدد من الوسطاء المصريين، وكذلك عناصر أمريكية وأوروبية، فتستند إلى الجهود التى تبذلها القاهرة للمصالحة بين الفصائل الفلسطينية المتنازعة. كما أعلنت مصر رسمياً خلال شهر يونيو عن نواياها دفع كل الأطراف إلى التوقيع على اتفاق مصالحة جديد فى ٧ يوليو، ولكن الاتصالات بين حماس وفتح وصلت إلى طريق مسدود قبل ما يزيد على أسبوع. ويدور الحديث الآن عن استئنافها فى الخامس والعشرين من يوليو؛ أى فى غضون أسبوعين ونصف الأسبوع تقريبا، غير أن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس «أبو مازن» أعرب عن تحفظه من هذه المسألة.

ويرغب بعض قيادى فتح والسلطة الفلسطينية إلى تأجيل موعد استئناف الاتصالات إلى شهر أغسطس. ويستند الأمل المصرى، فى إحراز تقدم فى صفقة شاليط، إلى العلاقة بين الصفقة والمصالحة الفلسطينية الفلسطينية. ولو كانوا قد نجحوا فى القاهرة فى دفع الأطراف للتوقيع على اتفاق، لكان من المحتمل أن تكون الأجواء الإيجابية التى ستنشأ والإنجازات التى ستحققها حركة حماس (مثل ترسيخ حكمها فى قطاع غزة ورفع التجميد المفروض على أموال

المساعدات الدولية لإعمار قطاع غزة) كافية لتشجيع الحركة على إبداء مرونة ما فيما يتعلق بقضية شاليط.

والآن بعد تجمد حوار المصالحة، لا يملك المصريون «الجزر» الكافى لتحفيز حماس على إحداث انفراجة فى المفاوضات فى قضية شاليط. وكانت مصادر مصرية قد أفادت أول أمس أنه من المنتظر استئناف المفاوضات بين إسرائيل وحماس، بوساطة مصرية، فى القريب.

يُذكر أن مسئول الموساد حجاى هداس هو المنسق الإسرائيلى الجديد المكلف بملف المفاوضات.. ولكن مؤخراً كشف النقاب عن تورطه فى شراكة تجارية مشبوهة (*)، وأثار أحد الوزراء الكبار فى الحكومة شكوكاً فى مدى صلاحيته لإدارة المفاوضات.

ورداً على سؤال عما إذا كان هداس قادراً على مواصلة تولى هذا المنصب إثر هذه العاصفة الجماهيرية، قال بالأمس أفراد عائلة الجندى المختطف، وبعض أعضاء لجنة النضال من أجل الإفراج عن شاليط «إنهم لا ينشغلون بذلك». وعلى حد قول شمشون ليفمان، رئيس لجنة النضال: «نحن نعتمد على نزاهة هداس فى قضيتنا».

فى غضون ذلك، نشرت لجنة النضال بالأمس بياناً بمناسبة ذكرى مرور ١٠٠ يوم على ولاية حكومة نتنياهو جاء فيه أنه «بعد مرور ١٠٠ يوم على حكومة نتنياهو لازال جلعاد شاليط فى الأسر لدى حماس. وجلعاد مسجون فترة تزيد على ثلاث سنوات دون أى اتصال بالعالم الخارجى، والعائلة تعرب عن أسفها من أن حكومة نتنياهو فشلت فى إعادة ابنها إلى دياره».

(*) تدور قضية الاحتيال المتهم بالتورط فيها حجاى هداس حول شركة إسرائيلية زعمت أنها طورت طريقة لكشف النوبات القلبية قبل أن تحدث بنصف ساعة بواسطة استخدام لصقة سمتها «سكاى لايف»، وتعتمد الطريقة على قطعة قماش لاصقة تحتوى على مواد قادرة على كشف إشارات النوبة. كما ادعت الشركة أنها حصلت على موافقة السلطات الطبية الأمريكية لاستخدام هذا التطوير، وأنها أبرمت صفقة مع شركة بريطانية ببلايين الدولارات. هداس متهم بأنه المسئول عن الاتصال بالمجرم آرييه كلاين، الذى يزعم أنه طور هذا الجهاز وبين باقى المشاركين فى شركة «ليف كير» التى يشغل منصب مدير بها.. وتبين أن صاحب الاختراع آرييه كلاين هو مواطن إسرائيلى مشهور بالاحتيال سبق وأدين فى قضية احتيال كبرى فى التسعينيات، وأمضى فى السجن أربع سنوات بسببها، وقد وصفته المحكمة العليا آنذاك بأنه «مخادع دولى وخطير».. ورغم ذلك ما زال هداس يثق فيه ثقة عمياء.

مبعوث غير مناسب

افتتاحية هاآرتس
١٤/٧/٢٠٠٩

اختيار حجاى هداس فى منصب مبعوث رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو لإعادة الجندى المخطوف جلعاد شاليط امتد لزمن طويل. طويل جدا. بداية سعى نتنياهو إلى «دراسة المسألة»، وحين بلور سياسة، عين قبل نحو شهر مبعوثا يتمتع بثقته الشخصية. من ملف خدمة هداس، الذى أدى منصباً كبيراً فى الموساد وسلسلة مهام تنفيذية حساسة، كان يمكن الاستنتاج بأنه خبير فى الاستخبارات ومجرب لا مثيل له فى التعاطى مع محافل معادية، وهى شروط ضرورية لمهمته الحساسة.

وعندما انفجرت القضية البشعة التى عرفت باسم «قضية اللاصقة»، ذلك الاختراع الثورى المزعوم الذى يفترض أن يحذر من النوبة القلبية. وانكشف هداس كأحد المشاركين المركزيين فى القضية، كمدير فى شركة زعمت أنها طورت اللاصقة. وروى هداس فى وسائل الإعلام بأنه جرب الاختراع بنفسه، والذى حسب قوله حظى بمصادقة مديرية الأدوية والأغذية الأمريكية.. وعندما تعاظمت الشكوك بالنسبة لمصداقية القصة التى رواها، وانكشفت الأكاذيب، ادعى هداس أن دوره فيها كان طفيفا.

رجال الأعمال من حقهم بالطبع أن يفشلوا، وكذا الاختلاق ليس جريمة طالما أنه لا يلحق ضرراً بالآخرين. ولكن هداس الآن وضعه مختلف، فهو يتبوأ أحد المناصب الأكثر حساسية فى الساحة الرسمية الإسرائيلية، وهو مسئول عن معالجة مسألة ذات أهمية جماهيرية وأمنية عليا. من يتبوأ مثل هذا المنصب ملزم بأن يتمتع بمصداقية لا شائبة فيها، كى يضمن ثقة المسئولين عنه والجمهور بتفكيره.

هداس فشل فى هذا الاختبار، بعد أن انكشف فى قضية اللاصقة كرجل يبالغ فى التناقضات وعدم قول الحقيقة، ويظهر سلوكاً علنياً محرجا. من المشوق أن نعرف ما إذا كان نتنياهو يعرف شيئاً عن أعماله التجارية الغريبة هذه، قبل أن يعينه كمبعوث له.

ولكن على أى حال لم يفُت الأوان بعد. على هداس أن يستقيل فوراً من مهمته الوطنية. إصراره على البقاء وسفره المغطى إعلامياً إلى القاهرة يدلان على أنه لا يفهم ذلك. وعليه، فعلى رئيس الوزراء واجب استبداله، إذا كان يود أن يقنع الجمهور بأنه يفعل كل شيء ممكن من أجل تحرير شاليط.

◆ ترجمات عبرية ◆

٢

إسرائيل - إيران

بيريس: «أتمنى أن تختفى القيادة الإيرانية من الوجود»

بقلم: إيلي بردنشتاين
معاريف ٢١/٦/٢٠٠٩

ألقى رئيس الدولة شمعون بيريس كلمة قبل ظهر اليوم فى افتتاح احتفالية الوكالة اليهودية التى تجمع هذا الأسبوع بالقدس، وقال إنه يتمنى أن تختفى القيادة الإيرانية الحالية من الوجود، وأعلن بيريس قائلاً: «أتمنى أن تختفى القيادة الإيرانية حتى قبل أن يختفى اليورانيوم المخصب».

وأضاف بيريس خلال كلمته فى الاحتفالية التى يشارك فيها نحو خمسمائة من القيادات اليهودية فى العالم وإسرائيل أن مواجهة القيادة الإيرانية قد تكون أكثر أهمية من مواجهة القنابل.

وفى بداية كلمته تطرق بيريس للمسألة الإيرانية وقال إنه «من الخطأ الاعتقاد بأن الأمور لا تتغير، فمن كان يدرى قبل ثلاثة أسابيع أن تؤدى الانتخابات الإيرانية إلى مظاهرات واسعة المدى مثلما نرى اليوم..؟. إننى أنتمى إلى هؤلاء الذين لا يعرفون ماذا ستكون نهاية هذه المظاهرات، ولكن ما أعرفه جيداً أن مشكلة الإيرانيين تتمثل فى قيادتهم الغوغائية».

وأضاف بيريس قائلاً: «إن دور الإيرانيين هو مواجهة هذه الظاهرة السلطوية الخطيرة، ولا يمكن معرفة ما الذى سيختفى أولاً اليورانيوم المخصب أم القيادة الإيرانية العابسة». وعلى حد قول بيريس، فإن مواجهة المشروع النووى الإيرانى وبرامج الصواريخ والقنابل «يجب أن تتم من الخارج بينما مواجهة القيادة يجب أن تتم على أيدى الشعب الإيراني».

* ليس لدى إسرائيل أى طموح لإزالة أية دولة من على الخريطة:

وأوضح الرئيس بيريس قائلاً: «اسمحوا للشباب الإيرانى برفع صوته من أجل الحرية، واسمحوا للنساء الإيرانيات برفع أصواتهن من أجل المساواة».

وأكد بيريس أنه على العكس من طهران، فإن إسرائيل ترغب فى العيش فى سلام مع جيرانها، وتوجه للقيادات اليهودية قائلاً: «لا يوجد لدى إسرائيل على العكس من القيادة الإيرانية أية طموحات للقضاء على أية دولة وإخفائها من الوجود. إننا نرغب فى العيش فى سلام مع كل جيراننا ومع كل الدول فى الشرق الأوسط».

كما تطرق الرئيس بيريس كذلك فى كلمته للحديث عن الشعب اليهودى وظروف الهجرة وأعلن قائلاً: «إذا كانت الهجرة اليهودية فى الماضى نتاجاً لمعاداة السامية وأحداث النازى فإنه يجب أن تتم نظراً لأن إسرائيل تتسم بالجاذبية فضلاً عن أن جوهر العمل فى الوقت الحالى يكمن فى جعل إسرائيل أكثر جاذبية للشعب اليهودى والعالم».

وتوجه بيريس بالحديث إلى الحضور قائلاً: «مَنْ كان يحلم بأن نصبح الأفضل فى مجال الزراعة فى العالم، ونقدم للعالم صناعات التكنولوجيا الأكثر تقدماً. إن الإنجازات التى حققناها تفوق بكثير ما كنا نحلم به».

نتنياهو: «السلام بين إسرائيل وإيران محتمل»

بقلم: عيدان دورنر
المصدر: www.walla.co.il
٢٠٠٩/٦/٢٢

قال رئيس الوزراء فى حديث لإحدى الصحف الألمانية: «إذا تغير النظام الحاكم فى إيران فإنه سيكون من الممكن استئناف العلاقات بين الدولتين». وأضاف قائلا: «أعتقد أن القناع سقط من على وجه النظام الحاكم فى إيران، ونحن نرى أن هناك قطاعاً كبيراً من السكان فى إيران متعطش للحرية.. ومن المحتمل أن تكون هناك علاقات سلام بين إسرائيل وإيران إذا أصبحت لطهران زعامة جديدة، فليس هناك أى نزاع بين الشعبين، وأنه فى ظل نظام حاكم جديد فى إيران سيكون من الممكن استئناف علاقات السلام التى كانت سائدة بين الدولتين فى الماضى، وسيكون من الجيد أن يتغير النظام الحاكم فى إيران إلى نظام لا يقمع معارضيه، ويتوقف عن دعم الإرهاب، ولا ينكر للنكبة النازية».

وأضاف رئيس الوزراء أنه ليس هناك أى شك فى أن مواطنى إيران كانوا سينتخبون حكومة أخرى لو أعطيت لهم فرصة الاقتراع الحر.

وفى تطرقه للبرنامج النووى الإيرانى قال رئيس الوزراء إنه يمكن أن يمس الاستقرار فى الشرق الأوسط، وهو يشكل تهديدا ليس لإسرائيل فحسب، ولكن للعالم أجمع. وأضاف أن الهدف الأساسى يجب أن يكون الحيلولة دون امتلاك إيران لأسلحة نووية، لأننا إذا وضعنا فى الاعتبار دعم إيران للمنظمات الإرهابية فإن الأسلحة النووية سوف تصل إلى هذه المنظمات، الأمر الذى يشكل خطرا كبيرا.

وفى لقاء مع برنامج «واجه الصحافة» على شبكة NBC، وبالعودة مرة أخرى لما حدث ويحدث فى إيران، قال نتنياهو إن العالم يتضامن مع الإيرانيين المحتجين، وأضاف أنه لا يعرف ما إذا كان عدم الاستقرار الاجتماعى يمكن أن يؤدى إلى تغيير النظام الحاكم أو تغيير السياسة فى إيران، ولكنه يرى أن العالم أجمع يشعر بالتعاطف مع الإيرانيين.. وعندما وجه إليه سؤال عن رأيه فى الاضطرابات التى استمرت ثمانية أيام فى إيران أجاب بأنه يعتقد أن من السابق لأوانه تحديد ما سوف يحدث فى إيران أو فى الساحة الدولية وأنه لا يمكن أن يشكك فى اتجاه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية باراك أوباما فيما يتصل بإيران. وقال نتنياهو أنه يعرف أن هدف أوباما هو أن يعيش الشعب الإيرانى فى حرية وأن كثيرين فى العالم يشعرون بالدهشة والإعجاب من إصرار الإيرانيين على حقوقهم.

مع الشعب فى إيران

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٩/٦/٢٢

ثلاثون عاماً بعد ثورة الخمينى، التى أزاحت نظام الشاه وأتت بالجمهورية الإسلامية، يحدث جيل جديد فى إيران تحولاً لا تزال نهايته وأبعاده ونتائجه غير معروفة بعد. لكن ما حدث حتى الآن يكفى ليعلم مَن يُعدون فى نظر السذج كبار الخبراء، بحكم قربهم من مواد سرية - يُعلمهم التواضع.

ظهر رئيس الموساد، «ميئير داجان»، المسئول عن التعامل مع التهديد النووى الإيرانى، أمام لجنة الخارجية والأمن غداة الانتخابات الرئاسية فى إيران، وجزم بثقة بأن التزوير فيها «لم يشذ عما هو معهود فى دول أخرى»، واستخف «داجان» أيضاً بالفروق بين الرئيس «محمود أحمدى نجاد»، المحبب لدى نظام رجال الدين، وخصومه وعلى رأسهم «مير حسين موسوى»، الذى عزا إليه «داجان» بداية السعى الإيرانى إلى السلاح النووى خلال فترة ولايته كرئيس للحكومة فى الثمانينيات.

يشكك أسبوع عاصف من احتجاج الملايين فى طهران، طلباً لإلغاء نتائج الانتخابات، فى تقدير «داجـان» بأن المظاهرات ستخبو أو ستقمع سريعاً. يتزايد الشك فى أن التزوير بالجملة فى الانتخابات قد خُطط له سلفاً، ولم يكن مجموعة من الإخـلالات المحلية. لقد صُبغ الفارق بين «أحمدى نجاد» وأوصيائه و«موسوى» ومؤيديه بالدم فى شوارع طهران. أيضاً إذا كان «موسوى» قد دفع قبل عقدين بالمشروع النووى (الذى بادر به الشاه، حليف إسرائيل)، فإنه فى الواقع السياسى الحالى لإيران، وبعد أن أمضى فترة طويلة خارج السياسة، يضع تحدياً غير مسبوق أمام الزعيم الروحى «على خامنئى» والنهج برمته. يبدو «موسوى» كأنه «ميخائيل جورباتشوف»، أو «فريدريك دى كليرك» إيران، رجل المؤسسة الحاكمة الذى يفاجىء نفسه أيضاً بالانحراف عن الخط إلى درجة تفكيك الهيئة.

لقد أوضح خطاب «خامنئى» يوم الجمعة أن النظام سيقاتل من أجل البقاء وسيعمل على قمع الاحتجاج بقوة الذراع، لكنه إذا نجح أيضاً، سيتعين عليه من الآن أن يأخذ إرادة الشعب فى الاعتبار. من المحتمل أن تكون للعقوبات الاقتصادية التى ستضر برفاهية الشعب الإيرانى، لقاء الإصرار على تطوير سلاح نووى، وزناً أكبر فى المستقبل. هذه بشارة طيبة تقلل خطر المواجهة العسكرية بين إسرائيل وإيران، وسبب جيد أيضاً لإسرائيل الرسمية للوقوف على الجانب، والامتناع عن الإدلاء بتصريحات، والأمل فى هدوء بأن ينتصر الشعب الإيرانى على مستبديه.

هل ستؤثر الاضطرابات فى طهران على البرنامج النووي..؟

بقلم: هيليت برئيل (*)
يسرائيل هايوم ٢٨/ ٦/ ٢٠٠٩

أعـرب رئيس الدولة شمعون بيريس الأسبوع الماضى عن أمله أن يختفى النظام الإيرانى قبل تخصيب اليورانيوم. من ناحية أخرى، سمعنا وزير الدفاع فى خضم المظاهرات بطهران يقول لا تعقدوا الآمال على موسوي، حيث إنه ينتمى لنفس الجماعة المتطرفة لنظام الملالي، تماماً مثل محمود أحمـدى نجاد. فما هو الوضع إذاً..؟ هل تراجع التهديد النووى الإيرانى أم أن ثمة شيئاً لم يتغير فى السياق النووي..؟ من الواضح أن الادعاءين مضللان ومخطئان فى ظل الواقع المعقد الذى نشأ فى إيران.

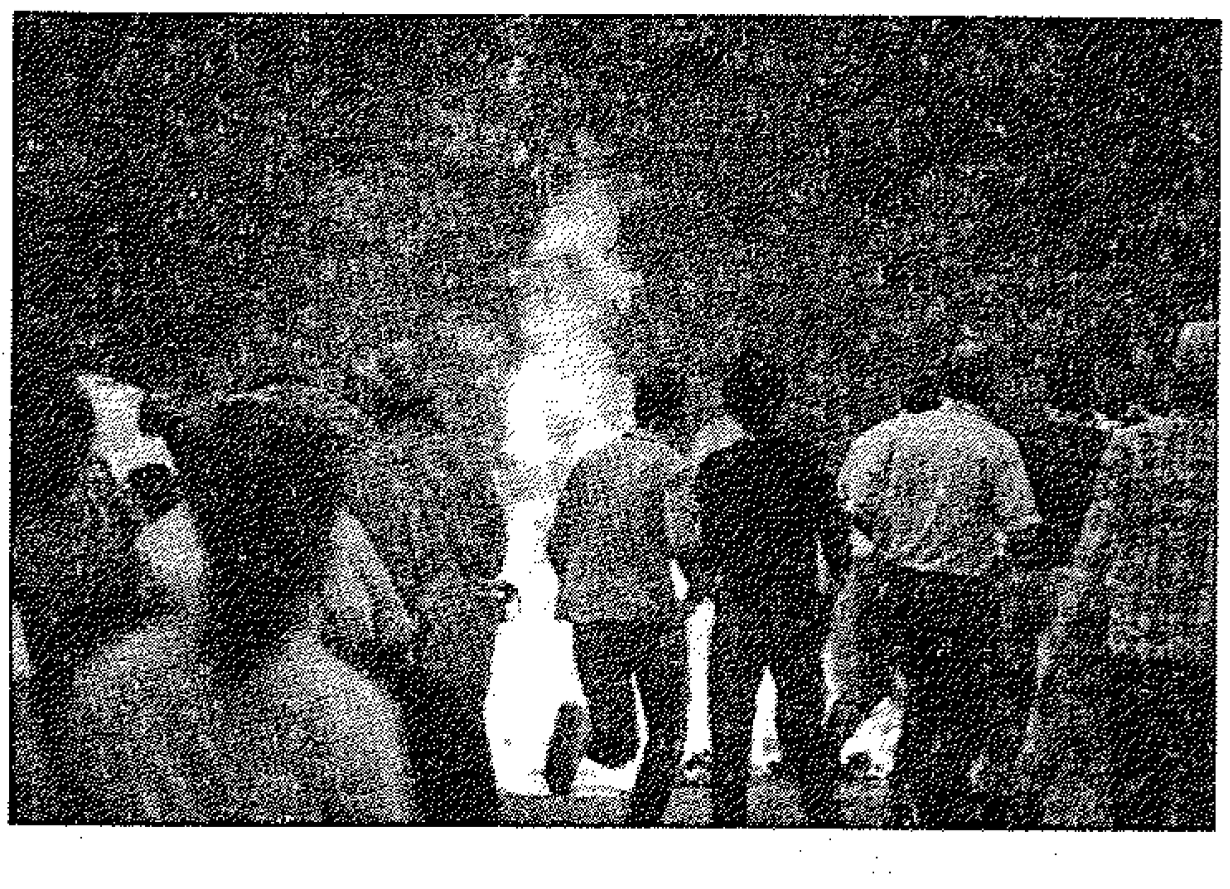

هل يزول التهديد النووى الإيرانى من أمام أعيننا..؟ ليس بهذه السرعة. أولاً، يبدو الآن أن الاحتجاج سيقمع، ولا أحد يدرى إلى أين سيؤدى هذا الاحتجاج، وماذا سيكون مصير موسوى ونظام الملالي. وحتى إذا حدث انقلاب، فإن السيناريوهات المحتملة تنطوى على مخاطر على الصعيد النووي: من سيتولى السيطرة على المنشآت النووية..؟ هل ستظل فى أيدى الحرس الثوري..؟.

أحد الادعـاءات الرئيسية التى تتناقض وفكرة تلاشى التهديد النووى الإيرانى يأتى من المؤسسة الأمنية فى إسرائيل، والتى تقول إنه حتى لو صعد موسوى لسدة الحكم، فإنه سيواصل تطوير البرنامج النووي، مثلما فعل أحمدى نجاد وإن كان سيفعل ذلك بأسلوب مختلف. من الضرورى التعاطى مع هذا الادعاء بجدية نظراً لأن أحمدى نجاد وخامنئى بذلا جهوداً مضنية من أجل تحويل موضوع البرنامج النووى الإيرانى موضعاً للفخر القومي، وهناك احتمال كبير لأن يواصل موسوى هذا الطريق.

ومع ذلك، فإن الادعاء بأنه لا يوجد فارق بين أحمدى نجاد وموسوى لا يقل تضليلاً، فهناك أهمية كبيرة للسؤال من هو الخصم، لاسيما فى حالة دولة من المحتمل أن تصبح نووية. ولا تعوق الأحداث الأخيرة فى إيران التقدم النووي، وبالنظر إلى العجز الذى يبديه الغرب حيال ذلك والإصرار والتصميم الإيراني، فمن المحتمل جداً ألا يكون اليوم الذى ستضطر فيه إسرائيل لتركيز جهودها فى الشأن الإيرانى ببعيد. ولن تقتصر الجهود حينها على منع إيران من امتلاك قدرة نووية، وإنما منع هجمة نووية على الأراضى الإسرائيلية. بتعبير آخر ستتركز الجهود على إقامة ميزان ردع نووى مستقر فى مواجهة إيران.

فى هذا السياق، لا شك أن موسوي، بكل عيوبه، أفضل من أحمدى نجاد، وهذا بمنتهى البساطة لأن من الممكن أن ننسب إليه إلى حد كبير العقلانية الرئيسية المطلوبة لزعيم دولة نووية عظمى، ومثل هذه العقلانية لا تتطلب من موسوى أن يكون ديموقراطياً عظيماً يحب إسرائيل، وإنما تتطلب منه فقط كخصم لها أن يضع بقاء إيران ككيان سياسى

نصب عينيه فوق أى اعتبار أيديولوجى أو عقائدي.

السبب فى ذلك بسيط: ميزان الردع بين الخصوم النوويين يرتكز على رفض إمكانية وجود نصر مؤثر على أى من الجانبين، حيث إن الضرر الشديد بالسكان والبنية التحتية المترتب على المواجهة النووية سيقضى على أى شعور بالنصر، على الأقل طالما أن التدمير الذاتى لا يعتبر ثمناً معقولاً فى الطريق لتدمير الخصم.

إن أحمدى نجاد، بكافة تصريحاته بشأن تدمير إسرائيل وعقيدته المتطرفة هو شخصية تقضى على إمكانية وجود ميزان ردع مستقر بين إسرائيل وإيران. والآن، يمكننا أن نأمل - شأننا شأن الكثير من المعلقين - أن تكون التصريحات العديدة التى سمعناها منه فى السنوات الأخيرة مجرد شعارات خاوية من المضمون الهدف منها تدعيم قوة الردع الإيرانية فى مواجهة الغرب بوجه عام وإسرائيل على وجه التحديد، إلا أن أى زعامة إسرائيلية مسئولة لا تستطيع إقامة ميزان ردع نووى على أمل كهذا.

بناء عليه، وفى نهاية الأمر، وبغض النظر عن نتائج الاضطرابات، فإن خيار موسوى لا يبدد بالضرورة التهديد النووى الإيراني، ولكن لا شك أنه سيغيره، ففى سياق الردع النووى هناك فرق شاسع بين موسوى وأحمدى نجاد.

(*) كاتبة المقال طالبة دكتوراه بجامعة ميريلاند فى موضوع الردع النووي، ومديرة بمجلس الأمن القومى سابقاً.

بيريس دعا للسلام وممثلو إيران غادروا محتجين

المصدر: www.walla.co.il
٢٠٠٩/٧/١
بقلم: هيئة تحرير الموقع

شارك الرئيس الإسرائيلى شمعون بيريس صباح اليوم فى مؤتمر حوار الأديان الذى أقيمت فعالياته فى كازاخستان وعرض تصوره للسلام فى الشرق الأوسط. وخلال كلمته دعا الرئيس بيريس الملك عبد الله ملك المملكة العربية السعودية لزيارة القدس لكى تتقدم المسيرة السياسية. فضلا عن ذلك فقد أعلن فى تصريح له عن استعداده لزيارة الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية.

نفذ مندوبو إيران الذين شاركوا فى هذا المؤتمر تهديدهم وقاطعوا كلمة بيريس. هذا على الرغم من الضغوط التى مارسها عليهم الكازاخستانيون الذين استضافوا المؤتمر. وفى نهاية كلمته عاد الإيرانيون إلى الأماكن المخصصة لهم فى القاعة. وقال الإيرانيون: «جئنا لنستمع إلى ممثلى كل الأديان وليس إلى تصريحات الرئيس بيريس الذى يُعد زعيماً سياسياً».

كما ألقى الحاخام الأكبر للأشكناز يونا متسجر كلمة خلال المؤتمر عرض خلالها صورة الجندى المختطف جلعاد شاليط. قال متسجر إنه يجب على المشاركين فى هذا المؤتمر العمل من أجل أن يقوم ممثل هيئة إنسانية أو دينية بالتمكن من رؤية شاليط فى الأسر.

كان بيريس قد التقى أمس مع الرئيس الكازاخستانى نور سلطان نزار باييف، وطلب منه العمل من أجل وقف بيع اليورانيوم لإيران. قال نزار باييف لبيريس إنه يجرى اتصالات مستمرة مع الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد، وأوضح قائلاً: «قلت له إن اقتناء مواد نووية وإنتاج قنابل نووية أمر لن يحافظ على أمن بلاده لأنه دائما ستأتى ضربة مضادة». وأضاف نزار باييف أنه يتفهم تماماً قلق إسرائيل وأشار إلى أن الكازاخستانيين تنازلوا عن المشروع النووى، ولكن للأسف لم يتم تبنى هذا النموذج فى دول كثيرة.

وفى رده على تصريحات الرئيس الكازاخستانى قال بيريس: «إن إسرائيل لم تجر على الإطلاق تجربة نووية، ولا تشكل تهديداً لأحد». وخلال اللقاء بين الرئيس الإسرائيلى ونظيره الكازاخستانى أيضاً تمَّ التوقيع على اتفاق يعد الأول من نوعه للتعاون فى مجال الفضاء بين البلدين. وحسب الاتفاق سيحصل الكازاخستانيون على أقمار صناعية وتكنولوجيات رصد وتعقب فى مقابل تمكن إسرائيل من الاستمرار فى إطلاق الأقمار الصناعية من نقطة الإرسال فى منطقة بيكنور.

* إيران ضغطت من أجل إلغاء الزيارة:

قبل وصوله إلى كازاخستان هبط بيريس أمس الأول فى أذربيجان مما أثار غضب جارتها من الجنوب إيران بعد أن قامت إيران باستدعاء سفيرها فى أذربيجان للتشاور معه فى أعقاب وصول بيريس إلى هناك. وحسب بعض التقارير فإنه قبل وصول الوفد الإسرائيلى إلى أذربيجان وصل إلى هناك رئيس الأركان الإيرانى وطلب من أذربيجان إلغاء الزيارة الإسرائيلية.

يترأس الوفد الإسرائيلى رئيس الدولة شمعون بيريس ويرافقه وزير الصناعة والتجارة والتشغيل بن إليعيزر، ووزير البنى التحتية لنداو، ووزير العلوم هرشكوفيتش، وسافر معهم نحو ستين من رؤوساء الشركات الكبرى، كذلك رئيس اتحاد أرباب الصناعة.

وقبيل خروج الوفد الإسرائيلى قال بيريس: «إن الغرض من هذه الرحلة تقوية وتوسيع العلاقات السياسية والاقتصادية مع أذربيجان وكازاخستان وعرض القدرات التكنولوجية العالية للشركات الإسرائيلية».

نفاد صبر الولايات المتحدة

بقلم: بوعاز بيسموط وماتاى توخفيلد
يسرائيل هايوم ٦/٧/٢٠٠٩

هل سيمنح نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن إسرائيل الضوء الأخضر لمهاجمة إيران..؟ في تصريحات غريبة قال بالأمس نائب الرئيس الأمريكي في حديث أدلى به لشبكة ABC حول احتمال شن هجوم إسرائيلي على إيران: «إن الولايات المتحدة غير قادرة على إملاء أسلوب عمل معين على أمة ذات سيادة».

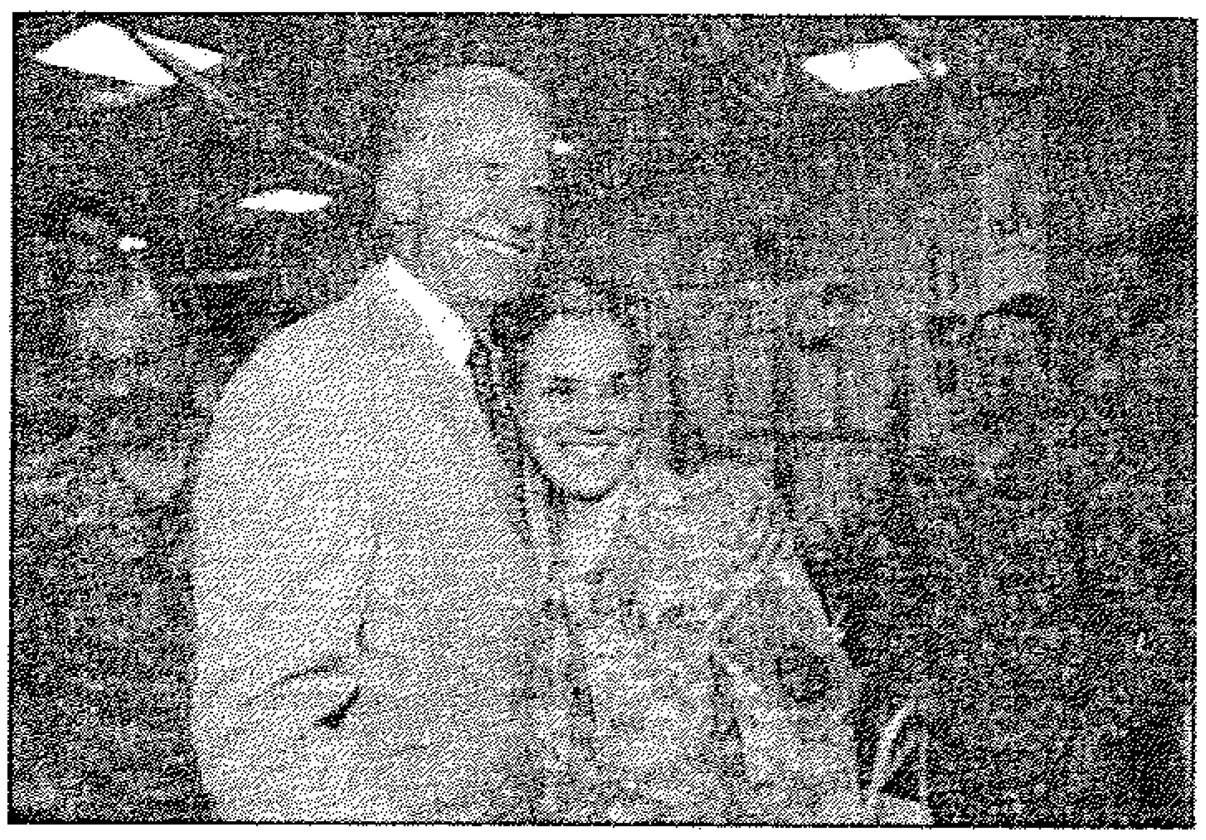

ولم تعرب أي مصادر إسرائيلية عن دهشتها من أقوال بايدن. ومن جانبه قال مصدر سياسي إسرائيلي لصحيفة يسرائيل هايوم إن «هناك تفاهمات سرية بين إسرائيل وإدارة أوباما بشأن الخيارات المتاحة أمام إسرائيل بشأن إيران».

وفي ديوان رئيس الوزراء قالوا بالأمس إن «حديث بايدن عن حق إسرائيل في مهاجمة إيران، وتراجع حدة التصريحات حول قضية المستعمرات، يدلان على نجاح نتنياهو، ببطء وبإصرار، على إقناع الأمريكيين بعدالة سياسة حكومته».

ربما لم تعلن الإدارة الأمريكية عن مباركتها لهجوم إسرائيلي على المنشآت النووية الإيرانية، لكنها لم تعلن أيضاً عن منعه. «إسرائيل هي دولة ذات سيادة وقادرة على تقرير ماذا يخدم مصالحها فيما يتعلق بإيران وباقي القضايا التي تخصها» هذا ما قاله نائب الرئيس الأمريكي عند طرح نفس السؤال عليه ثلاث مرات، حيث أجاب بنفس الإجابة في المرات الثلاث.

وعلى حد قول المصدر السياسي الإسرائيلي، قال بايدن إن الإدارة الأمريكية بدأت تفقد صبرها حيال التهرب الإيراني من الحوار واستمرار تجاربها الصاروخية.

وأضاف المصدر الإسرائيلي، الذي على اتصال دائم مع كبار المسئولين في الإدارة الأمريكية، أن «الإيرانيين يتهربون منذ ستة أشهر من الحوار مع الأمريكيين ويواصلون التجارب بهمة. وتصريحات بايدن في هذا التوقيت تحمل إشارة للإيرانيين مفادها أن الإدارة الأمريكية سئمت من هذه القصة، وأنها لا تعتزم الانتظار طويلاً».

مع ذلك، قال بالأمس رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة الأدميرال مايكل مولن إن «الهجوم على إيران سيزعزع استقرار المنطقة».

توضح تصريحات القيادة الأمريكية خيارين: إما أن الولايات المتحدة تمنح إسرائيل تصريح بالهجوم، أو أنها توضح أن مهاجمة إيران هي مشكلة إسرائيلية.

وخلال تقدير للوضع أجرته دوائر إسرائيلية اتضح أن الاضطرابات التي شهدتها إيران مؤخراً (احتجاجاً على نتائج الانتخابات الرئاسية الإيرانية) هزت شرعية النظام الحاكم في نظر دول أوروبا والولايات المتحدة. ويقول المصدر: «في حالة ضرورة الإعلان عن فشل الحوار مع إيران وتشديد العقوبات، سيكون بالإمكان القيام بذلك بسهولة عقب الوضع الجديد الذي نشأ في الدولة، وحالة الاستياء من جانب المجتمع الدولي بسبب الاضطرابات هناك».

وتعليقاً على تصريحات بايدن قال نائب وزير الخارجية الإسرائيلي داني أيالون إن هذا الأمر يعكس التزام الولايات المتحدة بأمن إسرائيل. وقال أيالون: «واشنطن لن تقيد إسرائيل، ولن تمنع أي عملية إذا اقتضت الضرورة، وهذا يمثل اعترافاً صريحاً من جانبها بسيادتها فيما يتعلق بالدفاع عن نفسها والقيام بكل ما تفكر فيه».

جاءت أقوال المسئولين الأمريكيين بعد أربع وعشرين ساعة من نشر صحيفة «صانداي تايمز» اللندنية نقلاً عن لسان رئيس الموساد مئير داجان أن السعودية ستسمح لطائرات سلاح الجو الإسرائيلي باستخدام مجالها الجوي في مهاجمة إيران. وفي ديوان رئيس الحكومة نفوا بشدة هذه الأنباء وأضافوا أن «هذه أنباء عارية تماماً من الصحة ولا أساس لها».

وقد تطرق وزير الدفاع إيهود باراك بسخرية إلى هذه الأنباء، وإلى سؤال الصحفيين في مستهل جلسة الحكومة قائلاً: «إنني لا أقرأ الصحف التي تقرأونها».

أوباما: «إسرائيل ليس لديها الضوء الأخضر للهجوم»

بقلم: يعقوف عامي درور
المصدر: يسرائيل هايوم
٢٠٠٩/٧/٨

منذ أيام معدودة فسرت الصحافة تصريحات نائب رئيس الولايات المتحدة «جو بايدن» على أنها إعطاء الصلاحية لإسرائيل لقصف المنشآت النووية الإيرانية. فسارع الرئيس بنفسه إلى توضيح عدم منح أمريكا الضوء الأخضر لإسرائيل، وأضاف قائلاً: «إننا لا نملي على الآخرين ما يجب عليهم فعله من أجل حماية أنفسهم»..

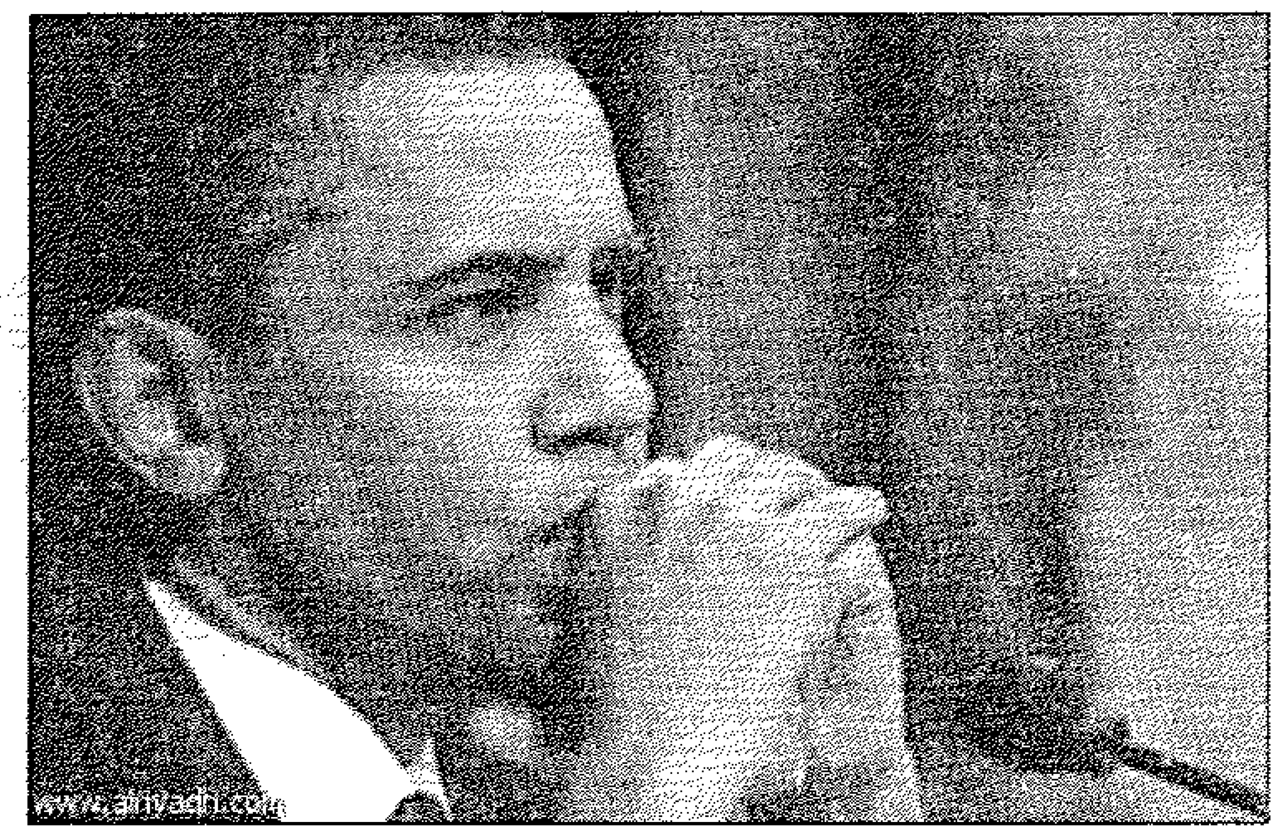

والسؤال إذا كان الحال كذلك إذاً: أين تقف الولايات المتحدة من توجه إيران لتصبح دولة ذات قدرات نووية..؟.

إن اعتقاد العالم بأن إسرائيل ستقصف المنشآت النووية الإيرانية، يقض مضجع الكثير من الأطراف وعلى رأسهم الولايات المتحدة، نظراً لأن قواتها تنتشر فى مناطق كثيرة، ولأنها تعتبر نفسها مسئولة عن الاستقرار العسكرى فى المنطقة التى تمد العالم بالطاقة المطلوبة للاقتصاد العالمى كله. وعلى هذا، وبالإضافة إلى الضعف الأمريكى الذى يتمثل فى عدم الرد على تحدى الوقاحة المستمرة من جانب كوريا الشمالية، يظهر سبب التخبط فى الولايات المتحدة مثلما تجسد الأمر فى تصريحات الرئيس ونائبه. ومن هنا يمكن أن نستنتج أن الولايات المتحدة ستحاول التباحث مع إيران رغم أنه فى ظل الظروف الجديدة بعد الانتخابات الإيرانية، يبدو واضحاً أن فرص نجاح الرئيس أقل بكثير.

إنه ليس على استعداد للتخلى عن محاولة التباحث من ناحية، والظهور كما لو كان هو من شجع إسرائيل على الهجوم من ناحية أخرى، رغم اعترافه بحقها فى ذلك. لقد كان يفضل ألا تقوم إسرائيل بالهجوم، ولكنه ليس على استعداد لتحمل مسئولية أمنها إذا ما فشل وامتنعت إسرائيل عن الهجوم بسبب الولايات المتحدة.

من هنا يتضح أن إسرائيل لا تملك الضوء الأخضر لمهاجمة إيران، ولكنها أيضاً لا تملك الضوء الأحمر، فالقرار بيد إسرائيل، والولايات المتحدة لن تساعدها، ولكنها أيضاً لن توقفها. والحكومة الإسرائيلية تتحمل المسئولية كاملة، هذا (تقريباً) ما قاله وما لم يقله الرئيس ونائبه.

◆ ترجمات عبرية ◆

٣

جدل حول التمديد لرئيس الموساد

تمديد فترة خدمة رئيس الموساد ميئير داجان لعام آخر

بقلم: رونى سوفير
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٩/٦/٢١

تم اليوم تمديد فترة خدمة رئيس الموساد لعام آخر. وقد فسر رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو القرار بأن «داجان أدى عملا مهما ورائعا لتحسين قدرتنا». وأضاف نتنياهو بأن داجان هو «رئيس موساد رائع لديه طاقم ممتاز».. وقد تم التصديق على القرار دون اقتراع.

كذلك لم يبخل الوزراء بالإطراء على داجان، الذى يشغل المنصب منذ عام ٢٠٠٢. وقال الوزير يوفال شتاينيتس، الرئيس السابق للجنة الخارجية والأمن فى الكنيست، إنه رئيس موساد فريد من نوعه» وأضاف أن الموساد عاد ليكون أحد أفضل الأجهزة الاستخباراتية فى العالم تحت رئاسة داجان.

ومع ذلك، أشار الوزير إلى أنه يجدر تعيين شخص آخر فى المنصب فى نهاية فترة التمديد، حيث قال: «هناك مشكلة تتمثل فى عدم وجود بديل فى القيادة، ونظرا لأنها السنة الثامنة، فمن الأفضل اعتبارها الفترة الأخيرة».

كما أشاد وزير التجارة والصناعة والتشغيل بنيامين بن إليعيزر بأداء داجان وقال إنه يعتبر نموذجا لمن على غراره

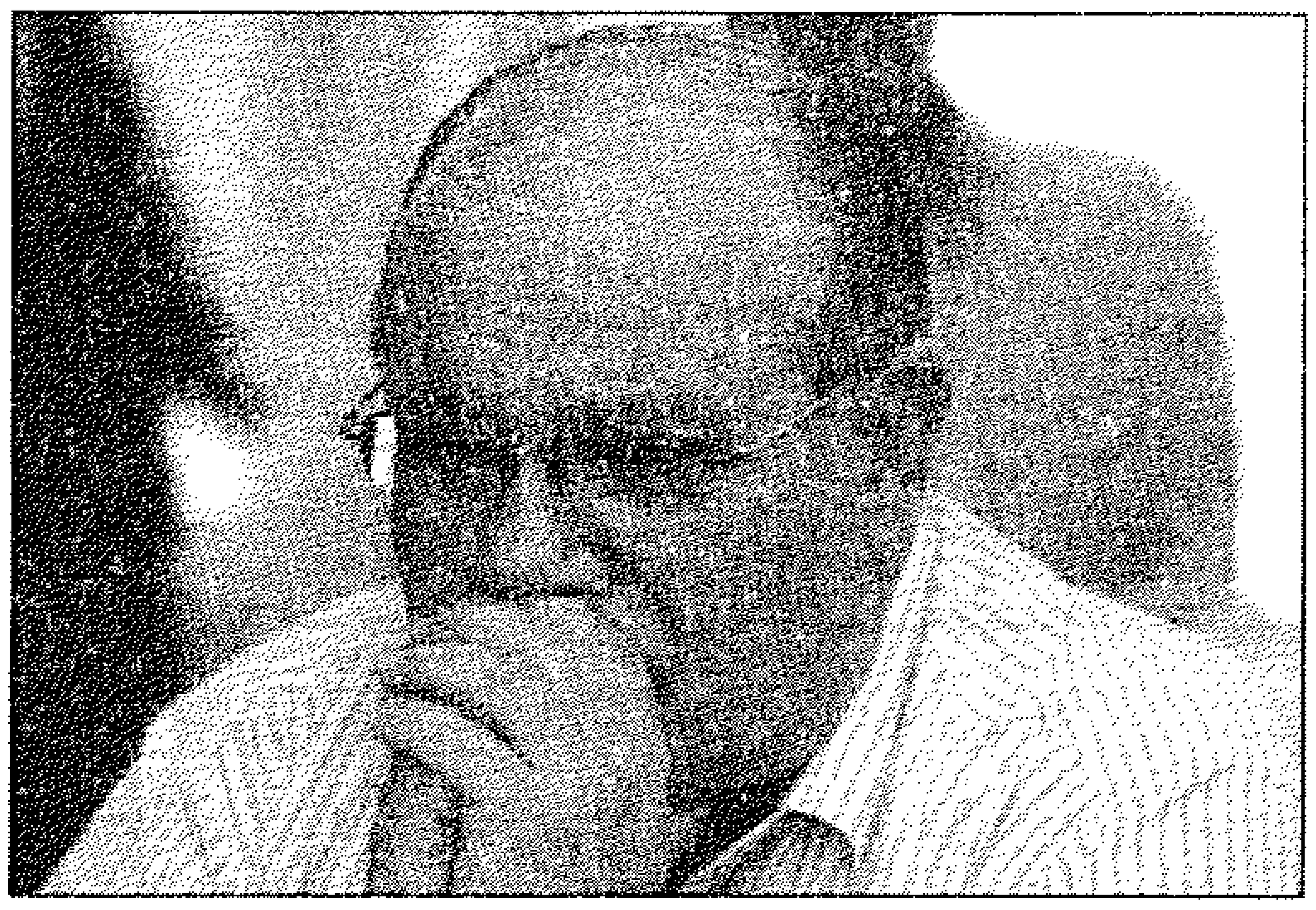

فى العالم. وذكر وزير شئون الاستخبارات دان مريدور أنه من الضرورى البحث عن مرشحين آخرين للمنصب، وأضاف أنه من الممكن أن يأتى مرشح من داخل المنظومة أو من خارجها.

جدير بالذكر أن داجان، وهو لواء فى سلاح الاحتياط، كان قد عينه رئيس الوزراء آريئيل شارون منذ سبع سنوات رئيسا للموساد، وحل فى المنصب محل إفرايم هاليفي. كما خدم فى الجيش الإسرائيلى ٣٢ عاما، حيث خدم كرئيس لواء العمليات فى هيئة الأركان العامة. وقد أصيب أثناء خدمته فى الجيش الإسرائيلى مرتان كما نال وسام الشجاعة، وبعد انتهاء خدمته فى الجيش شغل منصب رئيس شعبة مكافحة الإرهاب، ويُعتبر داجان أحد مؤسسى جيش جنوب لبنان كما شكل وأدار الأذرع الأمنية المختلفة لديه، والتى تعتبر النظير المحلى لجهاز الشاباك (جهاز الأمن العام الإسرائيلي).

سئم من الانتظار

بقلم: يوآف ليمور
يسرائيل هايوم
٢٠٠٩/٦/٢٩

يجب أن تثير استقالة نائب رئيس الموساد «ت» نقاش مبدأى حول استمرار فترة ولاية رئيس الموساد، إضافة إلى أنها تعبر عن خيبة أمل شخصية من جانب شخص كان يتطلع إلى بلوغ القمة.

كان «ت» قد تولى هذا المنصب قبل ستة أعوام وستة أشهر، عند تعيين داجان رئيساً للموساد. وقد تقرر أن يكون الرجل الثانى والمسئول عن بناء القوة بالجهاز، وأن يكون حجاى هداس - الذى تولى مؤخراً مسئولية ملف الجندى جلعاد شاليط - الرجل الثالث والمسئول عن تشغيل القوة بالجهاز. واستمر هذا النظام لفترة تزيد على عامين، حينها استقال هداس غاضباً عندما رفض داجان تنفيذ التزامه بتبادل المناصب بين الاثنين.

وظل «ت» نائباً وحيداً، إلى أن حل محله «ن» (الذى كان أحد قيادات تسومت - الشعبة المسئولة عن تشغيل العملاء). وكان من الواضح حينها أن الاثنين سيكونان المرشحان لخلافة داجان، وظل «ت» فى الجهاز حتى لا يكون بعيداً عند صدور قرار بشأن هوية الخليفة. وكان يقضى أغلب فترات حياته فى العمليات الخاصة فى الجيش، لاسيما فى حرب لبنان الثانية، مستغلاً معرفته الشخصية بالجهاز فى الاستغلال الأمثل للموارد والفرص.

وقد استغل داجان رغبة «ت» فى الانتظار ووجه له الدعوة للعودة إلى الجهاز. وحدث ذلك قبل عامين بالضبط، بعد إقالة خليفته «ن» بسبب مخالفة خطيرة تتعلق بالانضباط. وعاد «ت» من منطلق اعتقاده بأن داجان سينهى فترة ولايته خلال عامين كحد أقصى، وسيكون هو المرشح الأوفر حظاً لخلافته.

إلا أن داجان لم ينه فترة ولايته. ليس حينها، وليس بعد عام ولا بعد عامين. ففى الأسبوع الماضى قررت الحكومة الإسرائيلية تمديد فترة ولايته حتى أواخر عام ٢٠١٠، أى أنه سيقضى عامه الثامن فى هذا المنصب. وأدرك «ت»، الذى يشغل منصب النائب منذ خمس سنوات، الإشارة وقرر الاستقالة. وهذا قرار شخصى وموضوعي: فقد أدرك «ت» أن داجان لن يذهب إلى أى مكان، وأنه بعد العام الثامن سيأتي العام التاسع والعاشر ولذا فقد قرر عدم الانتظار مجددا.

يشار إلى أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو مطالب فوراً بتعيين نائب لداجان من بين ثلاثة مرشحين: رئيس شعبة «تيفل» (الشعبة الدبلوماسية فى الموساد)، ورئيس «تسومت» ورئيس قيساريا (شعبة العمليات فى الدول المستهدفة). وعلى المدى البعيد سيكون على نتنياهو التعاطى مع الرسالة حادة اللهجة التى تنطوى عليها استقالة «ت»، وأن يقرر أن فترة ولاية داجان أصبحت طويلة للغاية، كما حذره وزير المالية يوفال شتاينيتس ووزير شئون الاستخبارات دان مريدور خلال الجلسة الأسبوعية الماضية للحكومة.

يتميز داجان بسمات كثيرة، كما مر الموساد خلال عهده بفترات صعبة كثيرة، ويشهد على ذلك العمليات الناجحة التى تنسب له، بدءاً من تدمير المفاعل النووى السورى وانتهاءً باغتيال عماد مغنية، وكذلك إحباط عمليات إرهابية ومهاجمة شاحنات الأسلحة فى السودان، ولكن حتى هذه الفترة الناجحة يجب أن يكون لها نهاية. وإذا كان نتنياهو يعتزم أن تكون النهاية فى العام القادم، فمن الأفضل أن يدعو «ت» ويقنعه بالانتظار قليلاً، سواء داخل الموساد أو خارجه، حتى يتيح له إمكانية المنافسة على الخلافة، وهو ما يستحقه عن جدارة.

◆ ترجمات عبرية ◆

٤

الشأن الفلسطيني

يقيدون المعتقلين الفلسطينيين من أجل إيلامهم بشكل منهجي

بقلم: على واكد
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٩/٦/٢٤

قيود تجرح الأيدي، وأربطة تتسبب فى أضرار مستديمة، ويومان من القيد فى السرير بدون استخدام دورات المياه - لقد وثقت لجنة مناهضة التعذيب ٥٧٤ حالة سنويا، قام خلالها جيش الدفاع والشاباك (جهاز الأمن العام) بتقييد الفلسطينيين بأسلوب مؤلم ومهين ومبالغ فيه وغير ضرورى للحيلولة دون هروبهم - بما يخرق القانون الدولي.

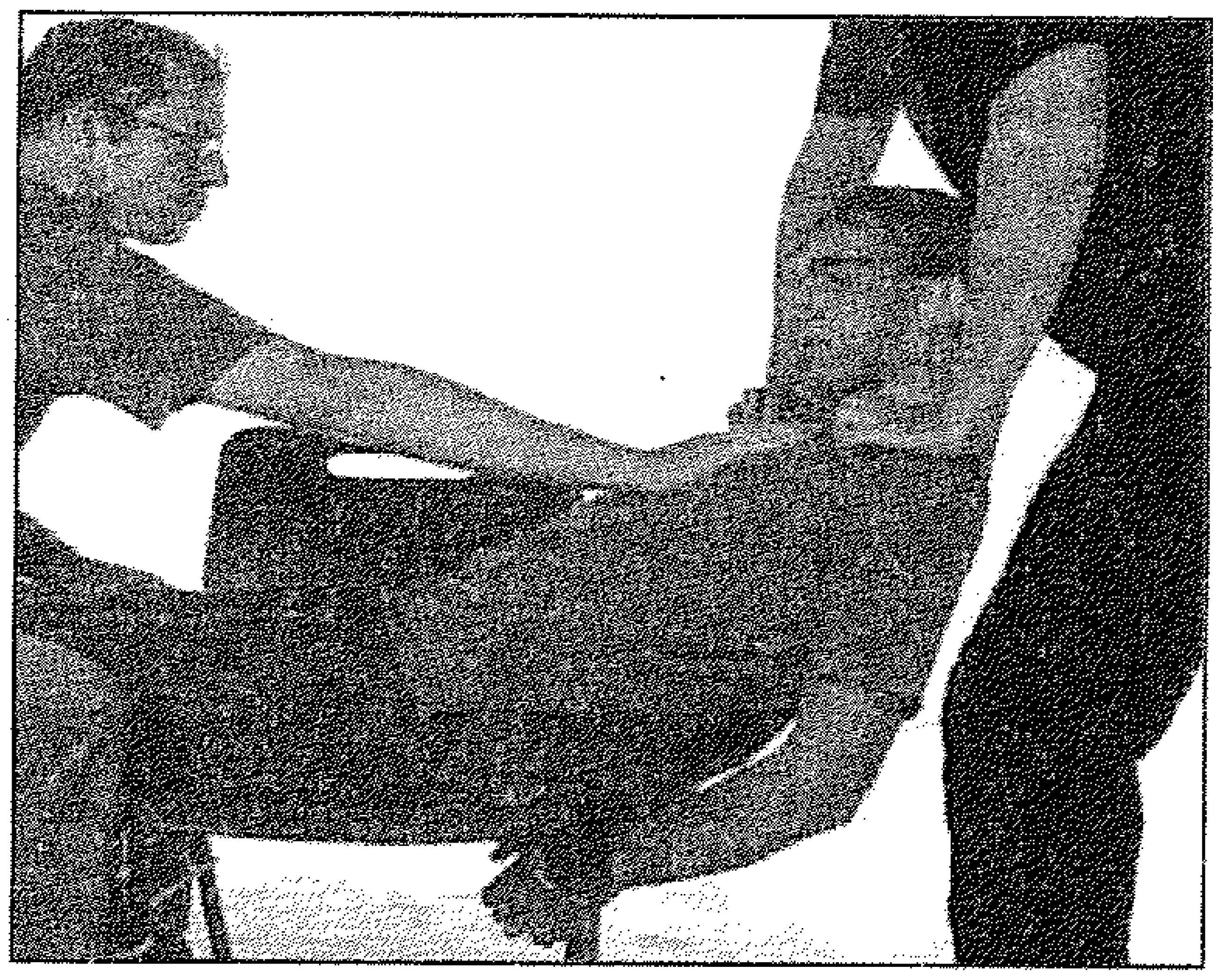

* جيش الدفاع يقول: الشرطة العسكرية الجنائية تحقق فى بعض الحالات

ذكرت لجنة مناهضة التعذيب فى تقرير لها أصدرته اليوم تحت عنوان «التقييد كتعذيب وتنكيل» أن مختلف الهيئات فى إسرائيل وعلى رأسها الشاباك (جهاز الأمن العام) وجيش الدفاع - يقيدون المعتقلين بشكل مؤلم يمثل تعذيبا وتنكيلا.. وقد أسس واضعو التقرير تقريرهم على ٥٧٤ حالة اعتقال وتحقيق خلال العام الأخير، ويعتمدون أيضا على حالات تم تسجيلها فى سنوات سابقة، وعلى شهادات من بعض الجنود تم الحصول عليها من منظمة (محطمو الصمت) وعلى حد قولهم، هذه مجرد بداية عن هذه الظاهرة، يعانى منها فى الأساس المعتقلون الأمنيون الفلسطينيون، ولكن هذا الأسلوب يتسرب أيضا إلى منظومة تطبيق القانون فى إسرائيل.

وتقول واضعة التقرير، المحامية سماح الخطيب أيوب، إن إجراءات تقييد المعتقلين تمثل تنكيلا وتعذيبا فعليا، وتتناقض مع قوانين دولة إسرائيل، وأحكام المحكمة العليا، والمعايير الأخلاقية المعمول بها، والقانون الدولى والمعاهدات الدولية التى وقعت إسرائيل عليها. كل هذه القوانين تسمح بتقييد المعتقلين بالقيود من أجل الحيلولة دون هروبهم من الاعتقال أو منع الخطورة عن أنفسهم وعمن حولهم، ولكنهم اعتادوا على تقييد المعتقلين بأسلوب مؤلم كإجراء روتيني.

وجاء فى التقرير الذى صدر بمناسبة اليوم العالمى للتضامن مع ضحايا التعذيب الذى يحتفل به العالم فى ٢٦ يونيو من كل عام أن «التقييد المؤلم يتم من خلال دوافع واعتبارات غريبة تماما تسبب الألم والمعاناة والعقاب والتخويف والتمييز واستخلاص المعلومات والاعترافات بشكل غير قانوني، وأكثر الذين يعانون من هذا هم المعتقلون الفلسطينيون المنعوتون بالأمنيين، ولكن ثقافة الاستهانة باحترام المعتقلين

والسجناء تتسرب إلى داخل إسرائيل وتمس أحيانا بالمعتقلين الذين ينتمون لجماعات أخرى».

* السجين يشكو والجندى يشدد القيد:

وقد عرض التقرير سلسلة طويلة من الشهادات لمعتقلين فلسطينيين، تم تقييدهم بشكل مؤلم بواسطة الجنود ورجال الشاباك وأحيانا من جانب السجانين، كما يتضح من التقرير أن الكثير من المعتقلين يعانون من التقييد المؤلم فى مختلف مراحل اعتقالهم والتحقيق معهم، بدءا من اعتقالهم من جانب جنود جيش الدفاع، مرورا بعرضهم على محققى الشاباك، وأحيانا أيضا يتم تقييدهم بشكل مهين أثناء نقلهم لتلقى العلاج الطبي، بل وأثناء علاجهم.

وجاء فى جزء من التقرير يتعلق بجيش الدفاع، أن الجنود اعتادوا على تكبيل أيدى المعتقلين بصورة مؤلمة وضارة بشكل منهجي، بدون أى تفكير، ويكون أسلوب التقييد غالبا من خلف ظهر المعتقل، مع تشديد القيود البلاستيكية الضيقة بشكل يسبب الألم، وقد سببت أكثر من مرة أضرارا جسدية على المدى الطويل. وقد ذكر السجناء فى حالات كثيرة أنهم اشتكوا من التقييد المؤلم، فكان الجنود يشددون من القيود أكثر وأكثر.

يذكر مازن الصوالحة، مواطن نابلس الذى اعتقله جيش الدفاع، وواحد من ٥٧٤ فلسطينيا وردت شهادتهم فى التقرير: «صرخت من ألم يداي، وعندئذ اقترب منى أحد الجنود وسألنى ماذا يحدث، ولماذا أصرخ..؟ فقلت أن القيد يؤملنى جدا، وعندئذ اقترب ليرى يداي، اعتقدت أنه سوف يحررنى من القيد، ولكنه شدد من القيد أكثر».

يتناول جزء آخر من التقرير منشآت التحقيق فى الشاباك. رغم أن هذه المنشآت مؤمَنة جيدا ومغلقة ولا يوجد خطر هروب المعتقلين، الذين يتم تقييدهم - كأمر روتينى - من أيديهما خلف مسند المقعد، وأكثر من مرة يتم ربطهم هكذا لمدة ساعات طويلة، بل وأيام كاملة، وأحيانا كثيرة يتم تكبيل المعتقلين هكذا لعدة ساعات فى غرفة التحقيقات المغلقة، حتى وهم لا يخضعون للتحقيق.

وقد جاء فى التقرير أن «هذا التكبيل المؤلم، مع الوضع السيىء للجسم، يترك آثاره فى شكل ضرر صحى طويل المدى، بل ومستديم، وهذا التكبيل غير مبرر بالزعم الرسمى السائد الذى يقول إنه من أجل سلامة المحققين أو الحيلولة دون الهروب من الحجز. هذا الزعم غير مقبول أيضا نظرا لحقيقة أن هؤلاء المعتقلين أنفسهم يتم عرضهم بعد ذلك على محققى الشرطة لتسجيل اعترافهم، وهناك لا يتم تقييدهم بأى شكل من الأشكال. وهذا يؤكد أن التكبيل المؤلم لم يقصد به إلا تحطيم نفسية الخاضع للتحقيق واستخلاص الاعترافات والمعلومات منه بشكل غير قانوني».

ويضيف التقرير: «وأحيانا يقوم محققو الشاباك بتكبيل الخاضعين للتحقيق بقيود إضافية وشدها بشكل يسبب آلام لا تحتمل».. وقد عرض التقرير بالتفصيل حالة تم فيها تكبيل الخاضع للتحقيق من يديه وقدميه إلى الفراش لمدة يومين على التوالي، بدون أن يتم التحقيق معه تماما، وبدون أن يسمحوا له بالذهاب إلى دورة المياه، وتم إجباره على التبول فى ملابسه.

ويقول هيثم سلهب، مواطن القدس الشرقية الذى تم التحقيق معه فى معتقل ساحة الروس: «قام أحد المحققين بإحضار قيود معدنية ضيقة جدا، وشددها بقوة على يداى فوق الضمادات ولفها بقوة حول الذراع، شعرت كأنه يلف العظام ويفصل ما بين اللحم وعظام الذراع، فعل هذا فى كل يد على حدة على التوالى، مرة اليد اليمنى ومرة اليد اليسري، صرخت بكل قوة لأن الألم كان شديدا، وفى كل مرة كنت أصرخ كان يصرخ بشدة فى أذنى اليمنى عندما لف القيود على الذراع اليمنى وبالعكس».

يشمل التقرير سلسلة من التوصيات التفصيلية لمختلف الهيئات، بما فى ذلك الدعوة إلى عدم تكبيل المعتقلين بدون تمحيص دقيق، ويوصى التقرير أنه فى الحالات التى يتوافر فيها مبرر للتقييد، يجب القيام بذلك بشكل غير مؤلم وبقدر لا يزيد على المطلوب.. كذلك تدعو اللجنة إلى تطبيق تعليمات القانون ومعاقبة مخالفيه، خاصة تطبيق المسئولية التضامنية على القادة، والسماح بالتفتيش غير المشروط على ما يحدث فى منشآت التحقيق التابعة للشاباك. كذلك يطالب واضعو التقرير بتوثيق مرئى وصوتى للتحقيقات، حتى يمكن الإشراف عليها والمساعدة فى التحقق من الشكاوى حول التكبيل المؤلم وصور أخرى لأساليب التنكيل والتعذيب أثناء التحقيق. وقالوا: «إن هذا أمر هام بشكل خاص، إزاء حقيقة أن الغالبية العظمى من الشكاوى قد حفظت بزعم عدم إمكانية التحقق منها».

* إنهم رجال خطرون:

قال المتحدث العسكرى فى تعليقه: «إن جيش الدفاع يعمل وفقاً للقانون الدولى، وطبقا لقوانين دولة إسرائيل، ويفى بكل القواعد الملزمة فيما يتعلق باعتقال نشطاء الإرهاب والمطلوبين، وسياسة جيش الدفاع هى الحرص والحفاظ على أمن وسلامة جميع المتعقلين من لحظة القبض عليهم وتحفظه عليهم، وينظر جيش الدفاع بعين الخطورة إلى أى اعتداءات غير ضرورية على المعتقلين، ويحقق بحرص فى أى حالة مساس بالمعتقلين ويطبق القانون بشدة على الحالات المطلوبة».

ووفقا لذلك، تم التحقيق فى الشكاوى التى قدمت لجيش الدفاع بشأن التقييد المؤلم وذلك بواسطة نيابة الأمور التنفيذية، وفى بعض الحالات صدرت تعليمات بإجراء تحقيق عبر الشرطة العسكرية الجنائية، وهذه الأيام يتم فى قيادة

المنطقة الوسطى دراسة تشكيل لجنة برئاسة ضابط برتبة عقيد من أجل النظر فى كافة الإجراءات الخاصة بالتعامل مع المعتقلين الفلسطينيين.

وفى تعليق الشاباك جاء: «من المعروف أن غالبية الذين يحقق معهم الشاباك متهمون بمخالفات إرهابية خطيرة، وبطبيعة الحال هؤلاء أشخاص فى منتهى الخطورة يتم فى النهاية إدانة نسبة كبيرة منهم، ويحكم عليهم بسنوات طويلة فى السجن وتجربة الماضى المؤسفة تدل على أن الذين خضعوا للتحقيق بسبب مخالفات أمنية لم يترددوا فى الاعتداء على محققى الجهاز وإصابتهم بالفعل. وعلى ذلك، فإن تقييد الخاضعين للتحقيق بالقيود ضرورة لابد منها وليس صحيحا ما يقال عن أن تكبيل الخاضعين للتحقيق يهدف إلى تحطيم نفسيتهم واستخلاص الاعترافات منهم بشكل غير قانوني».

٧٠٪ من سكان غزة يعيشون على أقل من دولار فى اليوم

بقلم: دانيئيل أدلسون
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٩/٦/٢٩

يوصف ٧٠٪ من سكان قطاع غزة بأنهم فقراء يعيشون على أقل من دولار يومياً.. هذا ما كشف عنه التقرير الذى نشرته اليوم منظمة الصليب الأحمر الدولية ويعرض للوضع فى القطاع خلال شهرى أبريل - مايو ٢٠٠٩.

يتبين من التقرير أن إسرائيل تحول دون نقل المواد اللازمة لإعادة إعمار القطاع نتيجة عمليات الهدم والدمار التى لحقت بها خلال عملية «الرصاص المنصهر». علاوة على ذلك، فإن ثمة عجزاً خطيراً فى الأدوية والسلع الأساسية. هذا فى الوقت الذى يعانى فيه الكثير من الأطفال فى القطاع من مشاكل نفسية جراء الوضع المتردى، كما أن المرضى لا يستطيعون الحصول على العلاج الذى يحتاجونه.

كما جاء فى التقرير أن مبلغ الـ ٤,٥ مليار دولار التى تم حشدها بواسطة المجتمع الدولى لإعادة إعمار غزة، لم يتم استغلاله نظراً لأنه لم يكن من الممكن نقل هذه الأموال بأى شكل من الأشكال إلى قطاع غزة بسبب إغلاق المعابر. كما يكشف التقرير أن الخلافات الدائرة بين السلطة الفلسطينية وحكومة حماس، لها تأثير خطير على محاولات الإصلاح فى غزة. كما أن هناك نفايات ومخلفات، توازى حجم ٢٨ حمام سباحة أوليمبى، لا يتم معالجتها ويتم تصريفها فى البحر المتوسط بشكل يومى.

فى غضون ذلك تجرى منظمة الصليب الأحمر استطلاعاً آخراً، من المتوقع - على حد قول أنتونى جراند، مبعوث المنظمة إلى القطاع - أن تكون نتائجه أكثر كآبة فى ضوء عملية «الرصاص المنصهر». كان جراند قد قال فى حديث للموقع الإلكترونى لصحيفة يديعوت أحرونوت إن «التقرير لم يأت بجديد وتلك هى المشكلة. هدفنا هو أن نذكر الأشخاص بأننا موجودون منذ نحو ثلاث سنوات، منذ أن سيطرت حماس على قطاع غزة وبدأ الحصار. إن الوضع هناك لم يتحسن، بل على العكس فقد ازداد سوءاً».

وحسبما ذكر، لا يوجد تصدير من قطاع غزة، كما أن الاستيراد محدود جداً بسبب إغلاق المعابر. أضاف جراند: «لقد انهار الاقتصاد فى غزة تماماً. وفقد الأشخاص عملهم ومن ثم يجدون صعوبة فى إيجاد مكان يتربحون منه. إنهم يبيعون كل ممتلكاتهم - لاسيما المجوهرات وقطع الأثاث - من أجل الإنفاق على تعليم أبنائهم. لا توجد مواد بناء كالخرسانة المسلحة فى القطاع، ولذلك لا يمكن ترميم المبانى التى هُدمت خلال عملية الرصاص المنصهر. كما أن الشباب يعتقدون أنه لا يوجد مستقبل فى القطاع، ليس لأنهم لا يمتلكون المال اللازم للدراسة فقط، ولكن لأنهم حتى وإن نجحوا فى إنهائها، فإنهم لن يجدوا عملاً. لا يوجد بصيص من النور فى نهاية النفق المظلم. كنا نعتقد أن الأوضاع ستتغير بعد الحرب إلا أن شيئاً لم يحدث».

فيما يؤكد المسئولون فى منظمة الصليب الأحمر الدولية أنهم ليسوا فى حالة عدم اكتراث إزاء استمرار إطلاق الصواريخ، وحقيقة أن جلعاد شاليط لا يزال فى الأسر ومحاولات شن عمليات تفجيرية من قطاع غزة إلى داخل حدود إسرائيل. يقول مسئولو المنظمة: «إننا نعى معاناة مواطنى إسرائيل، والصواريخ التى تتساقط على سكان المستعمرات المحيطة بغزة وقضية شاليط. ونحن ندعو حماس إلى وقف إطلاق النار وإطلاق سراح جلعاد شاليط، ولكن من جانب آخر، هناك مليون ونصف مليون مواطن فى غزة يعيشون فى ظل ظروف قاسية، إذن فلابد من إيجاد توازن. لا يجب أن يدفع سكان غزة ثمن الصراع بين إسرائيل وحماس».

فى سياق متصل، عاد فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة للتحقيق فى أحداث عملية «الرصاص المنصهر»، برئاسة

القاضي ريتشارد جولدستون، عاد بالأمس لسماع شهادات بعض السكان فى القطاع، وذلك فى الوقت الذى لم تبد فيه إسرائيل أى تعاون مع اللجنة بدعوى أنها غير موضوعية.

كان جولدستون قد قال منذ نحو أسبوع إنه لا يعتقد أن التحقيق فى جرائم الحرب التى ارتكبتها إسرائيل وحماس خلال عملية الرصاص المنصهر سيخلص إلى تقديم لوائح اتهام.

هذا فى الوقت الذى تقدمت فيه بعض منظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية بمذكرة للجنة التحقيق، تثنى فيها على عمل اللجنة. وأكدت هذه المنظمات - من بينها جمعية حقوق المواطن، ومنظمة عدالة وأطباء من أجل حقوق الإنسان - أنه فى ضوء الحقيقة بأن حكومة إسرائيل تمتنع عن إجراء تحقيق مستقل فى هذه الأحداث مكتفية بتحقيقات ميدانية وتحقيقات أجريت بمعرفة النيابة العسكرية، فإن تقرير اللجنة سيكون ذا أهمية كبيرة فى هذا الشأن.

وقد جاء فى المذكرة «إننا نرى أهمية كبيرة، فى أن تبلور اللجنة - إلى جانب استنتاجاتها - توصيات عملية أيضاً، سواء فيما يتعلق بتصرفات الأطراف المتحاربة وقت الحرب وقبلها، لاسيما فيما يتعلق بانتهاكات قوانين القتال، أو فى موضوع تشغيل المعابر وإعادة إعمار قطاع غزة».

أردنا أن نروى ما يحدث فى القطاع

بقلم: جاكى خورى
هاآرتس ٣٠/٦/٢٠٠٩

من بين النشطاء الذين حملتهم السفينة «روح الإنسانية» التى حاولت الوصول اليوم إلى شواطئ قطاع غزة كانت «هويدا عراف» مواطنة أمريكية تنتمى لأسرة عربية إسرائيلية من قرية معيليا فى الجليل الغربي. وهويدا عراف ناشطة معروفة فى مجال حقوق الإنسان، ومن بين أصحاب فكرة الإبحار إلى قطاع غزة.

قالت هويدا فى لقاء لها مع إذاعة الشمس التى تبث إرسالها من الناصرة: «ولدت فى الولايات المتحدة الأمريكية لأسرة من المهاجرين من قرية معيليا، ولا يزال لدى أقارب فى إسرائيل، وإننى على ثقة من أنهم جميعاً يؤيدون الخطوة التى قمت بها». وتحدثت هويدا أيضاً قائلة: «لم نصل حاملين أسلحة بل نحمل فقط مساعدات إنسانية فى محاولة لكسر الحصار المفروض على قطاع غزة، وحتى نروى للعالم الذى لا يبالى بشيء ما يحدث فى القطاع خاصة بعد الحرب الأخيرة».

وحسب تصريحات هويدا عراف فإنه منذ خرجت السفينة من ميناء لارناكا القبرصى، وعلى متنها نحو عشرين ناشطاً وسلاح البحرية الإسرائيلى يتعقبهم. وعلى حد قولها، كلما كانوا يقتربون من شواطئ غزة كانت سفن سلاح البحرية الإسرائيلى تقترب من السفينة التى تحمل نشطاء من أجل فك الحصار من الدول العربية، وكذلك من دول أوروبية. وعلى حد قول، النشطاء حاول رجال البحرية الإسرائيلية تمرير رسائل وتحذيرات تطالب أطقم السفينة بالعودة من حيث أتوا.

وفى وقت سابق جداً سيطرت سفن البحرية الإسرائيلية على سفينة المساعدات التى أبحرت من قبرص إلى القطاع، حيث قام سلاح البحرية بالاتصال بطاقم السفينة الذى كان يبحر رافعاً العلم اليونانى، وأبلغه أن هناك حصاراً بحرياً مفروضاً على القطاع، وأن السفينة لن تتمكن من الرسو فى غزة، ولما لم يستجب طاقم السفينة لنداءات التوقف وواصلت السفينة إبحارها تجاه غزة سيطرت عليها قوات البحرية الإسرائيلية.

وخلال عملية السيطرة على السفينة لم يقم الجنود بإطلاق النار، وتمَّ اقتياد السفينة إلى ميناء أشدود، ويجرى فيها حالياً عمليات تفتيش، وأفاد المتحدث باسم الجيش الإسرائيلى بأنه لو تمَّ العثور على مساعدات إنسانية على ظهر السفينة سيتم نقلها إلى القطاع عبر المعابر البرية الخاضعة لسيطرة الجيش الإسرائيلى.

وفى بيان نشرته فى الصحف اليوم منظمة «Free Gaza» التى قامت بتنظيم رحلة السفينة قالت إن سلاح البحرية الإسرائيلى استخدم ضد السفينة أجهزة إلكترونية قامت بالتشويش على أجهزة الملاحة الخاصة بها. وقالت سينثيا ماككينى عضو الكونجرس السابق، والتى كانت على متن السفينة فى بيان لها لوسائل الإعلام: «إنها سفينة مدنية غير مسلحة تحمل مساعدات إنسانية وتبحر فى المياه الدولية. يجب على العالم بأسره أن يرق قلبه وإننا مستمرون فى طريقنا».

أبو مازن: «حماس تخزن أسلحة وتخطط لتصفية مسئولين فى السلطة»

بقلم: علي واكد
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٩/٧/١

قال أمس رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس أبو مازن إن السلطة لديها معلومات مؤكدة حول المؤامرة التى تدبرها حماس من أجل المساس بمسئولين فى السلطة. وذلك استكمالاً للبيان الذى أعلنته السلطة أمس الأول، باعتقال أعضاء خلية تابعة لحماس، اعترفوا بأنه قد طلب منهم تنفيذ عمليات ضد مسئولين فى السلطة، وضد مؤسساتها وذلك قبل اليوم السابع من شهر يوليو، وهو الموعد المقرر لكل من فتح وحماس للتوقيع على اتفاق المصالحة بينهم.

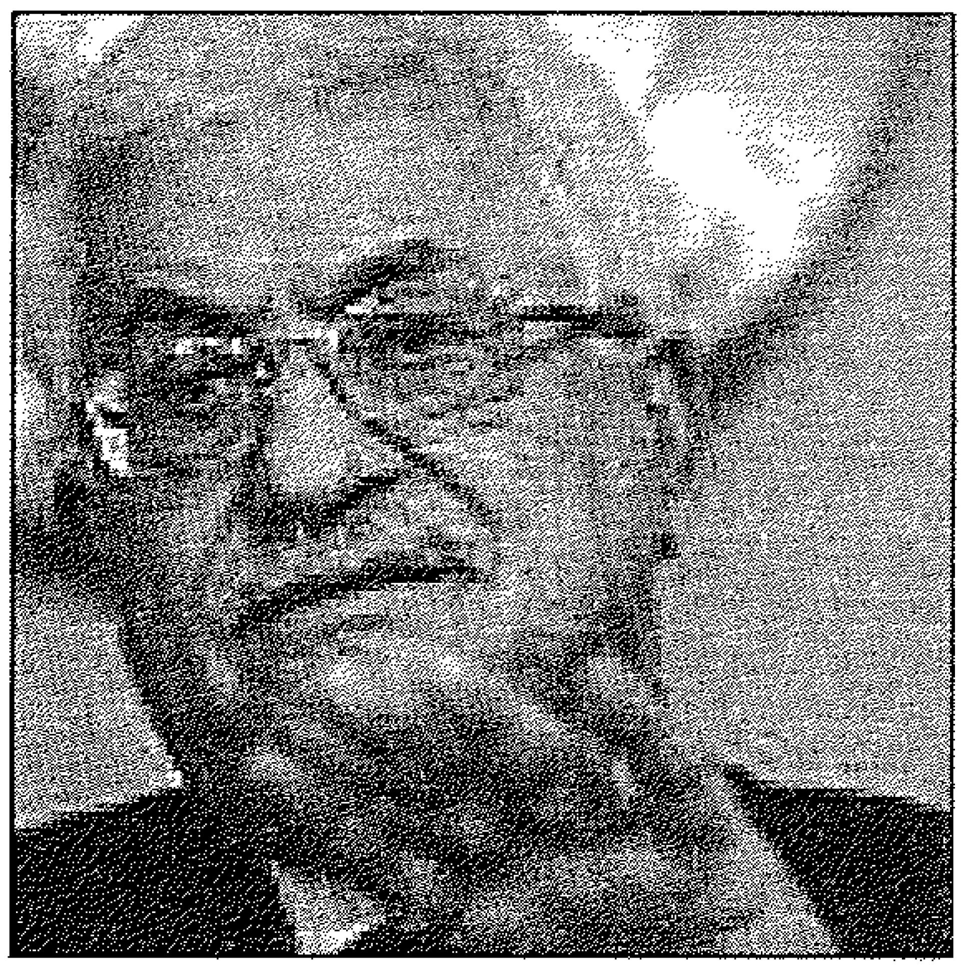

قال أبو مازن فى مقابلة صحفية مع قناة تلفزيون روسية تذاع بالعربية: «إن السلطة الفلسطينية تتابع عن كثب الأوضاع، وفى الوقت المناسب سنكشف الستار عن المتورطين فى تلك المؤامرة. أما الآن فما علينا سوى الانتظار. ونحن لدينا معلومات مؤكدة أن حماس تقوم بجمع أسلحة خفيفة ومتوسطة وثقيلة ورشاشات وقاذفات صواريخ من طراز آر بى جى، وزى للحرس الرئاسى، كما تقوم بجمع مواد متفجرة، فمن الواضح أنها تُجهز لشيء ما. وكانت السلطة قد كشفت عن طنين من المواد المتفجرة التابعة لحماس».

أشار أبو مازن إلى أن السلطة الفلسطينية لا تنفذ اعتقالات سياسية ضد أعضاء حركة حماس، إلا أنها تعتقل فقط من يرغب فى المساس بالأمن. وكان أبو مازن قد أعرب عن تشاؤمه من نجاح المحادثات مع حماس.

وفى سؤال وجه لأبو مازن عن المسيرة السياسية مع إسرائيل، أجاب أنه يتعين على رئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نتنياهو أن يحترم التزامات الحكومات السابقة، مضيفاً بأن الشروط التى وضعها نتنياهو أثناء خطابه فى جامعة بار إيلان من أجل إقامة دولة فلسطينية ما هى إلا شروط تُفرغ الدولة من مضمونها.

وفى النهاية قال أبو مازن إنه ينتظر التوصل لاتفاق على موعد عقد مؤتمر سلام فى موسكو موضحاً: «نحن نريد أن يلتزم الجانب الإسرائيلى بما يلتزم به المجتمع الدولى فحسب».

٥

علاقات إسرائيل الدولية والإقليمية

إمداد سلاح الطيران الكولومبى بطائرات كافير

بقلم: نداف زئيفى
المصدر: www.nrg.co.il
٢٠٠٩/٦/٢٢

فى احتفال أقيم فى مصنع لاهاف، احتفلت هيئة الصناعات الجوية أمس بتسليم سلاح الطيران الكولومبى طائرات من طراز كافير. وتعد هذه الطائرات هى المجموعة الأولى من بين ١٣ طائرة من طراز كافير التى اشتراها سلاح الطيران الكولومبى من الصناعة الجوية فى نهاية عام ٢٠٠٧. من ناحية أخرى، وصلت إسرائيل مجموعة أولى من بين ١١ طائرة من طراز كافير كان قد تم بيعها لكولومبيا فى أواخر الثمانينيات، لتخضع للتحسين والتطوير فى مصنع لاهاف. وفى النهاية سيصبح لدى سلاح الطيران الكولومبى ٢٥ طائرة من طراز كافير من الصناعة الإسرائيلية.

وخلال الاحتفال، صرح الكولونيل دييجو سبولفيدا الزتا من سلاح الطيران الكولومبى بقوله: «إننا سعداء ونشعر بالرضا الشديد للإضافة الجديدة لسلاح الطيران الكولومبي».

وأضاف يتسحاق نيسان مدير عام الصناعات الجوية بقوله إنه «تم تطبيق التكنولوجيا المتقدمة التى طورتها مصانع الصناعات الجوية فى السنوات الماضية، على طائرات كافير

التى تم منحها للعميل، وتتيح هذه التكنولوجيا إطالة فترة خدمة الطائرة».

وبالإضافة إلى نيسان وسبولفيدا، شارك فى الاحتفال خوان خورتيدو كانو سفير كولومبيا فى إسرائيل، ويوسى ميلاميد مدير مصنع لاهاف، وميئير شاليط نائب رئيس قطاع المساعدات الأمنية بوزارة الدفاع.

وحالياً يستخدم سلاح الطيران الكولومبى طائرات كافير، كان قد تم بيعها له فى أواخر الثمانينيات فى إطار صفقة بلغت قيمتها ٢٠٠ مليون دولار وشملت ١١ طائرة قتالية إسرائيلية من طراز كافير C٧ وطائرة تدريب من طراز كافير TC٧. وهذه الطائرات مزودة بصواريخ جو-جو تسمى بيتون ومنظومات إسرائيلية أخرى.. ولكن بعد ذلك اتضح لسلاح الطيران الكولومبى أن مدى طيران طائرات كافير البالغ ١٣٠٠ كيلومتر، لا يغطى أهداف نوعية فى فنزويلا المجاورة. ولحل هذه المشكلة اشترت الحكومة الكولومبية من إسرائيل فى نهاية عام ٢٠٠٧ طائرة تزويد بالوقود من طراز بوينج ٧٦٧ بمبلغ ٦٠ مليون دولار لإطالة مدى طيران الطائرات من طراز كافير.

وبالإضافة إلى طائرة التزويد بالوقود، اشترت الحكومة

الكولومبية فى نهاية ٢٠٠٧ (١٣) طائرة جديدة من طراز كافير من طراز C١٠ وC١٢ فى صفقة بلغت أكثر من ١٥٠ مليون دولار. وشملت الصفقة تحسين الطائرات الإحدى عشرة من طراز C٧ التى يملكها سلاح الطيران الكولومبى لتصبح مثل طراز C١٠. ومؤخراً وصلت بعض طائرات كافير المملوكة لسلاح الطيران الكولومبى إلى إسرائيل وتخضع حالياً للتحسين والتطوير فى مصنع لاهاف التابع للصناعات الجوية.

واشتمل الحفل الذى أقيم أمس على تسليم المجموعة الأولى من بين ١٣ طائرة تم شراؤها قبل عام ونصف العام. وبعد الانتهاء من تسليم الطائرات الجديدة وتطوير الطائرات التى تملكها كولومبيا، سيصبح لدى سلاح الطيران الكولومبى ٢٥ طائرة من طراز كافير وطائرة واحدة للتزويد بالوقود. وصدّقت الولايات المتحدة على الصفقة التى تشمل مكونات أمريكية.

وطائرة كافير التى ينتجها مصنع لاهاف التابع للصناعات الجوية، هى طائرة متعددة المهام وذات قدرات كبيرة تتمثل فى حمل سلاح يستخدم فى القتال جو- جو وضرب أهداف جو- أرض. ومرت الطائرات التى تم تسليمها لسلاح الطيران الكولومبى بعمليات أساسية من التطوير والتحديث، حيث تم تزويدها بأفضل المنتجات من مصانع الصناعات الجوية وتحمل أرقام طرازات جديدة هى C١٠ وC١٢. وهذه الطائرات التى خضعت للتطوير ذات قدرات مواجهة محسنة فى ساحة القتال الحديثة.

وحالياً تستخدم الطائرات من طراز كافير كطائرات قتالية فى الخطوط القتالية المتقدمة فى سلاح الطيران فى الإكوادور وسيريلانكا وكولومبيا، كما تستخدمها شركة ATAC الأمريكية المدنية التى توفر خدمات الاستطلاع وإجراء التجارب للأسطول الأمريكي.

وحالياً يؤدى الخدمة فى الجيش الكولومبى نحو ٢٦٠ ألف جندي، ويعتبر جيشاً مدرباً بعد مرور ٤٠ عاماً على الحرب مع العصابات الماركسية FARC. وفى السنوات الأخيرة حقق الجيش الكولومبى إنجازات ملموسة فى هذه الحرب وأخذت العصابة فى التلاشي. وخصصت كولومبيا فى العقد الأخير ٣٨,٦ مليار دولار لمستلزمات الجيش. ومنذ عام ٢٠٠١ تحصل كولومبيا على مساعدات من الولايات المتحدة تصل إلى ٦٠٠ مليون دولار كمساعدات عسكرية وتدريبية.

وتعتبر الصناعة الجوية الإسرائيلية من الشركات التكنولوجية والصناعية المتقدمة فى إسرائيل، وازدادت الأرباح من عقود الشركة عن مليار دولار منذ بداية عام ٢٠٠٩ ووصلت إلى الذروة بما يزيد على ٨ مليارات دولار، ونحو ٨٠٪ من مبيعات الصناعات الجوية لصالح عملاء من خارج إسرائيل.

اليهودى الأخير فى الأمازون

بقلم: سيمون رومرو
هاآرتس ٢٤/٦/٢٠٠٩

لو اكتشف «رونالد راتيجي- ليفي» أنه آخر يهودى فى مدينة إيكيتوس، فإنه لن يلوم إلا نفسه. فقد كان حلمه، الذى سعى لتحقيقه بكل عزم وإصرار، هو إقناع أحفاد التجار اليهود الأسبان الذين استوطنوا قبل أكثر من مائة عام فى منطقة حوض الأمازون بالعودة إلى جذورهم اليهودية والهجرة إلى إسرائيل.

يقول راتيجى البالغ من العمر ٥٢ عاماً ويعمل كمشرف فى شركة النفط الوطنية لجمهورية بيرو، تعليقاً على تهجير أكثر من ٤٠٠ يهودى خلال العقد الحالى - بمن فى ذلك نحو ١٦٠ من أفراد عائلته الكبيرة: «بدأت أشعر بالعزلة هنا، فالجميع الآن أصبح يعيش فى إسرائيل».

حتى الآونة الأخيرة، كان يبدو أن ازدهار اليهودية من جديد فى هذا المكان أمرا مستبعداً. فتاريخ اليهود فى إيكيتوس الذى بدأ مع الارتفاع الكبير فى الطلب على المواد الخام فى نهاية القرن التاسع عشر، يكاد يكون منسياً. التكالب على المواد الخام جعل من هذه المدينة الحدودية النائية الواقعة فى منطقة الأمازون مدينة رائجة، حيث بنيت مبان من الرخام الإيطالي، وأقيم مسرح وضع مخططه جوستاف إيفل. لكن تجارة المواد الخام انهارت، والثراء الذى كان سائداً فى الماضى هنا وفى أعالى النهر، فى مدينة مناوس (عاصمة ولاية الأمازون البرازيلية) اندثر وانتهى.

عشرات اليهود الذين وصلوا من المغرب، ومضيق جبل طارق، ومالطا وبريطانيا وفرنسا استوطنوا هنا، وعاشوا فى الغابات، وأقاموا متاجر، وساروا وراء حظهم بحثاً عن المغامرات والثراء، لكن بعضهم مات بالكوليرا وأمراض أخرى مميتة، ولم يبق سوى القليل منهم على قيد الحياة، وتزوجوا زيجات محلية وكوّنوا عائلات.. أما الآخرين فقد عادوا أدراجهم، وتركوا من ورائهم نسلاً متمسكاً بيهوديته.

بدأ راتيجي- ليفى ومجموعة أخرى فى تجميع هؤلاء اليهود. يقول لورى سالسدوا ميترانى مدير مؤسسة أبحاث «النار الداخلية» المعنية بأحوال اليهود فى جمهورية بيرو: «من المدهش وجود أناس فى مدينة إيكيتوس يريدون بإصرار العودة إلى جذورهم وإعادة تكوين علاقات مع العالم اليهودى الواسع».

يعقد كثير من المثقفين مقارنة بين اليهود الذين يعيشون هنا أو جماعات أخرى أمثال اليهود الذين يعيشون جنوب غرب الولايات المتحدة وشمال المكسيك، وعاشوا حياة يهودية فى الخفاء، وبين أبناء إسرائيل فى الهند الذين يحاولون بشتى الطرق العودة والحصول على الهوية اليهودية التى تلاشت مع مرور الأجيال.

يقول راتيجي- ليفي: «كنا منعزلين على مدار عشرات السنين، بسبب الحياة فى أقاصى الغابات داخل مجتمع كاثوليكى بدون حاخامات أو معابد، لذا كانت المفاهيم لدينا يشوبها الخلط حول ماهية اليهودي. لكن فى طفولتي، أخبرتنى والدتى شيئاً حفر فى ذاكرتي. فقد قالت لى أنت يهودى ولا تنسى ذلك الأمر نهائياً».

تقع إيكيتوس على بعد أربع درجات جنوب خط الاستواء. والطريق الوحيد للوصول إلى هنا إما عن طريق البحر أو الجو. العزلة والزواج العائلى والانصهار قضوا تقريباً على الملامح اليهودية. لافتات المتاجر التى يكتب عليها أسماء عائلات يهودية مثل بويانيكينوس وكوهين، والمقابر التى دنست على أيدى متعصبين تعتبر البقايا الأخيرة لمجتمع كان مزدهراً هنا.

لكن فى نهاية التسعينيات، بدأ بعض أحفاد هؤلاء، بما فى ذلك راتيجي- ليفي، الاتحاد تحت راية فيكتور أدري، الذى كان يجرى فى منزله الخاص مراسم دينية، وحافظ على بعض الطقوس الدينية، حتى لو كانت مزيجاً من اليهودية والمسيحية.

لكن وجود يهود إيكيتوس هو التحدى الفلسفى لليهود فى بعض الأماكن الأخرى، نظراً لأن معظم اليهود الذين استوطنوا هنا كانوا رجالاً ولا يمكن إثبات أن أمهاتهم كانت يهوديات من نسلهم. وبالتالي، وفقاً للشريعة، فإنه لا يمكن ادعاء انتمائهم للشعب اليهودى.

علاوة على ذلك، وفقاً لبعض الباحثين، فإن الطائفة اليهودية فى «ليما» عاصمة بيرو، التى يبلغ تعدادها ثلاثة آلاف نسمة، تفضل بوجه عام تجاهل يهود إيكيتوس. وهذا التجاهل ينبع أساساً من الإشكاليات القائمة بين اليهود المتعلقة بالعرق والأصل. وفى النهاية، فإن بيرو هى الدولة التى يوجد فيها نخبة يهودية كبيرة لا تزال لديها بعض القوى الاقتصادية والسياسية فى البلاد.

يقول آرييل سيجيل، مؤرخ إسرائيلى من مواليد فنزويلا، وفد إلى هنا فى التسعينيات لاستكشاف الطائفة اليهودية فى الأمازون إن «فكرة أن هناك يهوداً يشبهون الهنود يعيشون فى منازل مقيتة فى مدينة صغيرة وسط الغابة، تعتبر أمراً سلبياً فى تاريخ يهود بيرو». فى بداية العقد الحالي، نصّب يهود إيكيتوس زعيماً عليهم يجتمعون فى منزله مساء كل سبت، وفى الأعياد

اليهودية الهامة. ورغم أنه لم يكن لديهم حاخام، إلا أنهم أجروا المراسم باللغة العبرية التي تعلموها من التسجيلات الصوتية، وقد نظفوا مقابرهم وأخذوا يدفنون موتاهم مرة أخرى، وأصروا على الاعتراف بهم كيهود، والهجرة إلى إسرائيل بموجب قانون العودة.

وفى النهاية، نجحوا فى إقناع أكبر حاخام لأضخم معبد إشكنازى فى العاصمة «ليما»، للإشراف على تهويد مجموعتين كبيرتين، وإضفاء الشرعية على تهجير مئات منهم لإسرائيل، وكان معظم المهاجرين تقريباً من عائلة ليفى - والدهم يوسف ليفى المغامر الذى استوطن هنا فى القرن الـ١٩.

هاجر راتيجى لإسرائيل سنة ٢٠٠٥ مع زوجته وأبنائه الستة واستوطن فى الرملة، لكن رغم حلمه الذى راوده عشرات السنين من أجل تحقيق هذه الخطوة، إلا أنه وجد صعوبة على حد زعمه فى التكيف مع الحياة فى إسرائيل.

يقول راتيجى إنه اشتاق لمنزله ولأشجار الكاكاو وزهرة العاطفة التى كانت تنتشر فى حديقته، ومكانته التى كان يحتلها كمدير فى شركة بيرو الوطنية للنفط. كما يسمع صوت آلاف السيارات فى المدينة أثناء موعد نومه مما يجعله يفقد شرارة الحب مع زوجته.

وهكذا، خلافاً لمعظم اليهود فى إيكيتوس الذين هاجروا لإسرائيل، فإن ليفى عاد بمفرده إلى بيرو، لكنه مازال يشارك فى الأمسيات التى تعقد كل مساء سبت فى منزل الحاخام إبراموفيتش مع نحو ٤٠٠ يهودي، يحلمون بالتهود رسمياً والهجرة إلى إسرائيل. ورغم أن العدد آخذ فى التناقص، لكنه يشجعهم بحكاياته عن الأرض الخصبة فى مرتفعات الجولان، وعن شجاعة ابنه الأكبر أورى الذى يخدم فى الجيش الإسرائيلي.

لكن يوجد شيئاً ما يدفع ليفى للعيش فى إيكيتوس، تلك المدينة التى جذبت أجداده قبل عشرات السنين. يقول ليفي: «عائلتى وقلبى وروحى وكل ما هو غالى على يوجد فى إسرائيل، لكن هناك ما يدعو لوجودى هنا».

كرة القدم من أجل السلام

بقلم: إيلى ليفي
معاريف ٢٨/ ٦/ ٢٠٠٩

جلس أحمد عبد الخضر الأردنى فى الظل خارج استاد كرة القدم فى بيت شان كى يعد كوباً من الشاى على شعلة. كانت درجة الحرارة تصعب عليه الأمر، لكنه انتظر بصبر حتى بلغت المياه درجة الغليان، وقد أشار إلى مجموعة بجواره ترتدى زياً رياضياً قائلاً «هؤلاء الأولاد سيثبتون أنه لا يوجد شيئاً يصعب تحقيقه، وإن كانت هناك رغبة ونية طيبة، يمكن تحقيق كل شيء حتى العيش سوياً». نبينا كان يعيش مع اليهود، وهذا مكتوب فى القرآن. كافة المشاكل تبدأ من وتنتهى عند السياسة.

زيارة فرقة كرة قدم أردنية لإسرائيل ليست أمراً عادياً. فمنذ توقيع اتفاقية السلام، لم تجر أى مباراة رسمية بين المنتخبين الوطنيين، ولا مع المنتخب المصرى رغم الفترة الطويلة التى مضت على زيارة السادات.

لكن هناك قصة بدأت قبل بضعة أشهر عندما التقى عبد الخضر فى مدينة عمان مع محمد يوسف، مدير القسم الرياضى فى قرية «دبوريا». بدأ الاثنان يتجاذبان أطراف الحديث عن كرة القدم وتدريب الشباب، وحينها أخبره يوسف أنه يقام فى إسرائيل منذ ثمانى سنوات مشروع ممتاز للغاية يسمى «كرة قدم من أجل السلام». وأوضح يوسف أن الهدف من هذا المشروع هو التقارب وكسر الحواجز، وإذا كنت مهتماً بالأمر يمكنك الانضمام إليه. وكيف يحدث تقارب القلوب..؟ مدربون من جامعة برايتون فى إنجلترا وكلية التربية الرياضية فى جامعة «كولونيا» الألمانية، بالتعاون مع المجلس البريطانى فى إسرائيل وإدارة الرياضة الإسرائيلية - يلقون محاضرات فى أسبوع إعداد مباريات مع شباب يهود ومسلمين ومسيحيين وشراكسة وبدو.

تعهد عبد الخضر بالرد على ذلك الأمر. وبالفعل، قال إنه لا توجد مشكلة لدى رؤسائه شريطة ألا تكون الزيارة رسمية. ومن جانبه، قام يوسف بتوضيح الأمر للمسئولين عن المشروع الذين قرروا إعطاء الضوء الأخضر لهذا الإجراء كبادرة طيبة للمشاركة فى المستقبل.

جمع عبد الله عشرة شباب تحت سن الثانية عشرة من مدارس قريته. ويقول: «فى البداية، كانت توجد معارضة تامة. لم يرغب الآباء فى سماع شيء عن هذه الرحلة، لكننى أحضرت أشخاصاً زاروا إسرائيل وتحدثوا عن استقبال المواطنين الحار، وأن الصورة تغيرت تماماً». وهكذا وصل الفريق الأردنى إلى «دبوريا» فى مطلع هذا الأسبوع تحت رعاية معهد «هوريزن للدراسات الإستراتيجية» الواقع شمال الأردن، وقد اتضح

أن عبد الخضر وزوجته يشاهدان من فوق سطح منزلهما بيت شان التى يوجد بها أقارب أسرته هناك.

كان الهدف الأساسى أن يقيم الأولاد فى منازل المضيفين بدبوريا. وفى أول رحلة، أراد الشباب أن يكونوا سوياً حفاظاً على أمنهم. وبناءً على طلبهم، فإن مسئولى مركز ثقافة الشباب والرياضة فى «دبوريا» جهزوا مكاناً لهم وأحضروا امرأة كى تطهو لهم الطعام. يقول محمد عزيزة المسئول عن الضيافة فى دبوريا إن «كرة القدم أمر ثانوى فى هذه الزيارة. فهم يستطيعون اللعب فى المنزل. هدفنا يتمحور فى معرفة الثقافة اليهودية والعربية هنا فى إسرائيل. وسوف أصطحبهم غداً فى رحلة، وفى مطلع شهر أغسطس سنزورهم فى الأردن».

كان المنظمون متطلعين لمعرفة كيف سيكون لقاء الأردنيين مع السكان اليهود المضيفين فى بيت شان. يقول «غازى نوغيدات» المشرف على الرياضة فى القسم الرياضى بقطاع الشمال: «بوجه عام، الأغلبية تحتضن الأقلية، لكن هنا حدث العكس. فى القطاع العربى نضطر إلى استبعاد الأطفال، نظراً للإقبال الشديد على المشروع، بينما نواجه فى الوسط اليهودى مشكلة جمع اللاعبين».

«كرة قدم من أجل السلام». بدأ هذا المشروع من فكرة مجنونة راودت خيال العداء البريطانى «ديفيد بيدفورد» والقس جيفرى وايتبيلد. وقد استعان الاثنان بجامعة برايتون لتنفيذ هذا المشروع، ووصلا إلى إسرائيل فى عام ٢٠٠١. وفى أول عام، مارس نشاطهما فى بلدة «عبلين» الواقعة فى الشمال، وحاولا التقريب بين الشباب المسلم والمسيحي. واليوم المشروع يضم نحو ٣٠ بلدة، ونحو ٢٠٠ شاب، و ٢٨ مدرباً من إنجلترا، و١٢ من ألمانيا. وستكون الرحلة القادمة إلى جنوب إسرائيل.

يبدو أن الإقبال فى إنجلترا على المشاركة فى هذا المشروع شديد للغاية، حيث قدم نحو ١٥٠ مدرباً طلبات للالتحاق به، ولم يقبل منهم إلا ٢٨ بدرجة امتياز مع مرتبة الشرف. وقد قاد هذا النجاح المنظمين إلى تطبيق المشروع فى شمال أيرلندا، حيث توجد هناك مشكلة أزلية بين الكاثوليك والبروتستانت. ومن المدهش رؤية مدى إنفاق المستثمرين على إنجاح المشروع. المدربون من الداخل والخارج تم اصطحابهم قبل شهر فى أسبوع إعداد فى جامعة «كولونيا» الألمانية.

عندما كان المشروع فى بدايته، كان الهدف من خلال كرة القدم هو كسر حاجز الأفكار الرجعية والتعارف على الآخر وتعاون الجميع مع بعضهم بعضاً. وعلى مدار السنين، ازداد النشاط وشرعوا فى تنفيذ أنشطة اجتماعية بعيداً عن كرة القدم لإشراك أندية أخرى فى المشروع من شتى البقاع. وتقول جين شوروش من المجلس البريطانى فى إسرائيل: «عندما بدأت مع المشروع، شككت فى جدواه، والآن أستطيع القول بأن المشروع أصبح مجدياً، حيث بدأ الشباب يغيرون وجهة نظرهم عن الآخر ويجتازون تجربة إيجابية لن يترددوا فى تكرارها فى المستقبل. وهذا الأمر مجدياً بالنسبة للمدربين أيضاً». «شوروش» تعتبر قصة رائعة فهى أمريكية من ولاية «نبراسكا» تعرفت على عربى وانتقلت للعيش معه فى الناصرة منذ ١٦ عاماً، وهى تتحدث العربية بطلاقة، لكنها تعرف بعض الكلمات بالعبرية. تقول: «قصتى تؤكد مدى تباعد الطوائف فى إسرائيل الواحدة عن الأخرى، وإن لم أكن أعرف يهوداً فى العمل، لما كانت لدى أى صلة بهم».

* بدون مصافحة:

يشرف على كرة القدم فى «بيت شان» شمعون دفان أحد نجوم الفريق المحلى لكرة القدم، حيث كانت فترته من أروع الفترات فى الدورى آنذاك. وقد تنقل دفان فى بداية الموسم الصيفى بين قطاعات رياضية مختلفة لجمع أطفال بغية المشاركة فى المشروع. يقول: «كان الأمر صعباً عليهم فى أول يوم، وشعرت بوجود حاجز نفسى لديهم. فقد جاءنى أحدهم واشتكى قائلاً 'هناك عربى أصابني'، فقلت له تعالى أقص عليك حكاية... عندما كنا نلعب ذات مرة مباراة مع فريق مكابى حيفا أصبت مرتين، وهذا يعنى أن الإصابات أمر عادى فى كرة القدم». كما شعروا فى الجانب الأردنى بخشونة اللعب الإسرائيلي. يقول عبد الخضر تعقيباً على أول لقاء مع الشباب اليهودى «المشكلة ليست لدينا وإنما لديكم. بعض أبناء بيت شان رفضوا مصافحتنا. كما لاحظ المدربون الإنجليز ذلك الأمر وانتبهوا إليه؛ لكننا لم نرغب فى افتعال مشكلة، نظراً لأننا جئنا بهدف السلام. كان يوجد شيئاً ما يعكر الأجواء. ويبدو أنه يجب إدخال ذلك الأمر فى المدارس حتى يستوعب الأطفال الإسرائيليون مسألة التعايش سوياً».

وقد لاحظ رؤساء المشروع هذه المشاكل، لذا قاموا بإعداد خطة منظمة للتغلب على هذه الهوة. فقد تدرب فى بيت شان هذا الأسبوع على نفس الملعب، وفى نفس التوقيت أربع فرق من «دبوريا»، و«كفر مندا»، و«بيت شان»، و«الأردن». وفى أول يوم، جمعوا الجميع وقسموهم لفرق صغيرة. وقد ظهرت العداوة والغربة سريعاً، لكن رويداً رويداً بدأ المدربون بين المباريات يتخذون قرارات نحو التعاون والجماعية. كان يمكن ملاحظة العمل الجماعى فى اليوم الثاني، ثم شوهدت الأحضان فيما بعد، ومن المقرر أن يقام مهرجان كرة قدم المشروع مساء الغد.

لا يتحدث رؤساء المشروع عن دورى حتى لا تزداد المنافسة. وسيصل كل المشاركين إلى الاستاد فى بيت شان لحضور مباراة بين فريق مكون من لاعبى بيت شان والأردن مع فريق مكون من لاعبى طبريا وبير المكسور. ولن يكون هناك حكام، لكن الأطفال سيشرفون بأنفسهم على القوانين

وسيقررون أيهم يلعب أساسياً، وأيهم يكون احتياطي. والنتيجة المرجوة هي مشاهدة الصورة التي بدت في أول يوم، حيث كان «بار أوحنا» من بيت شان يسير طول الوقت، وهو يحتضن محمد غازي من دبوريا. «إنه صديقي».. هذا ما قاله «أوحنا» لـ«ألكسندرا» من التليفزيون الألماني، والتي تقوم بإعداد فيلم على المشروع.

وعندما كان أحمد عبد الخضر الأردني يقوم بإعداد الشاي، سألته إن كان الشباب يستطيعون اللعب سوياً، فمتى يستطيع الكبار القيام بذلك. المنتخب الإسرائيلي في مواجهة المنتخب الأردني على استاد «رامات جَن» أو حتى في قبرص لو اقتضى الأمر ذلك. متى سيتقابل المنتخبون كصديقين..؟ أطفأ عبد الخضر النار، ووضع الشاي في أكواب صغيرة، وتوقف برهة عن العمل قائلاً: «بعدما تحلوا المشكلة الفلسطينية لن تلعبوا مع الأردن فحسب، يمكنكم إجراء دوري مع كافة الدول المجاورة. ويبدو أن المشاركة في الوقت الحالي ستكون بين الشباب، لأنهم لا يفهمون في السياسة».

«قتلتم وتريدون أيضاً أن ترثوا..؟!»

■ بقلم: زئيف سيجل
هاآرتس ٢٨/٦/٢٠٠٩

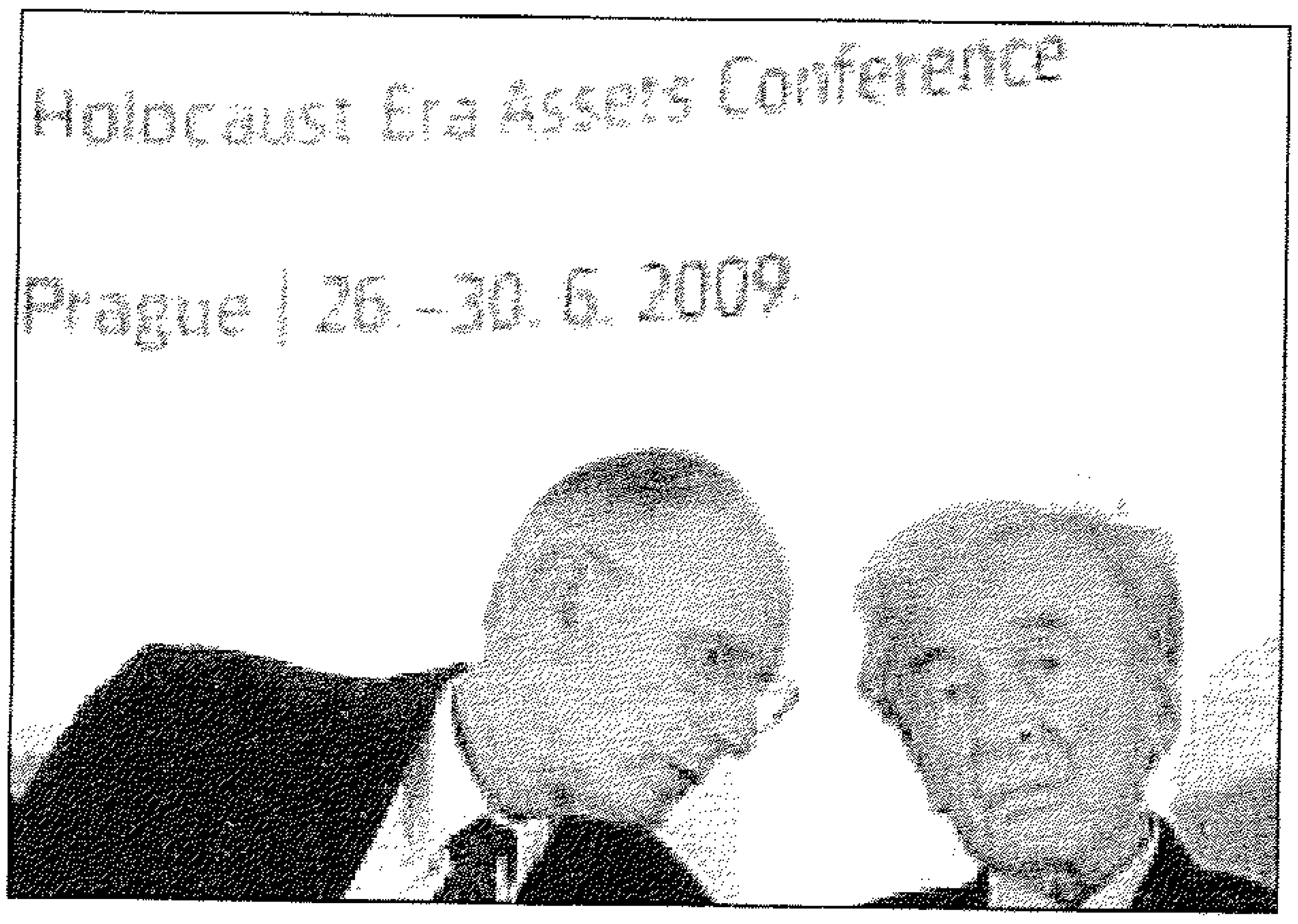

أثار إيلي فايزل أمس الأول مشاعر نحو خمسمائة شخص كانوا جملة الحضور من خمسين دولة اجتمعوا في براغ في إطار مؤتمر دولي يبحث مسألة إعادة الممتلكات اليهودية التي سُلبت خلال أحداث النازي، وقد سعت التشيك لإقامة هذا المنتدى ليكون بمثابة احتفال بإنهاء توليها رئاسة الاتحاد الأوروبي.

لقد قام النازيون بسرقة نحو ٦٥٠ ألف مخطوطة دينية وأعمال فنية خاصة بيهود أوروبا خلال فترة الحرب العالمية الثانية. أعيد جزء كبير من الأعمال الفنية، ولكن الكثير منها لا يزال موجوداً في المتاحف ضمن مقتنيات شخصية، والمحتفظون بها ليسوا على استعداد لإعادتها لأصحابها. ففي النمسا كمثال تمَّ اتخاذ إجراءات تصعب على أصحاب هذه المقتنيات المسروقة المطالبة باستعادتها، إلا أن كريستيان كيندي المبعوث الأمريكي الخاص بالأمور المتعلقة بأحداث النازي، والذي كان ضمن المشاركين في هذا المؤتمر قال إن كثيرا من الدول في وسط وشرق أوروبا لم يجدوا حتى الآن طريقة مناسبة لإعادة هذه المقتنيات. وعلى حد قوله، فإن مسيرة كهذه يجب أن تتوافق مع قانون الدولة، وكذلك التأكد من أن الأشخاص الذين ليسوا من مواطني هذه الدول، والذين سيرغبون في المطالبة باسترداد ممتلكاتهم سيلقون معاملة مماثلة لتلك التي يحصل عليها مواطنو الدولة.

* مثلما هو الصمت فيما يتعلق بالتهديد الإيراني:

تحدث فايزل للحضور في افتتاح المؤتمر يوم الجمعة قائلاً: «لقد صمت العالم آنذاك وكان الصمت حاله دائماً فيما يتعلق بمسألة الممتلكات اليهودية، وهاهو يصمت اليوم في مسألة التهديد الإيراني لدولة إسرائيل. إن العالم لا يزال يصمت ولا يقوم بتشجيع جموع الشعب الإيراني الذين تجرأوا على الثورة ضد النظام الديكتاتوري هناك».

وعند تطرقه إلى الغرض من هذا المؤتمر، الذي وصفته منظمات يهودية ووزارة الخارجية الإسرائيلية بأنه «فرصة أخيرة» لوضع أساليب العمل من أجل إعادة الممتلكات اليهودية المسلوبة، توجه فايزل إلى المحتفظين بهذه الممتلكات بكلمة مؤثرة قال فيها: «أقتلتم وتريدون أيضاً أن ترثوا..؟». وعلى حد قوله، فإن حقيقة عقد المؤتمر الأول حول مسألة الممتلكات في واشنطن فقط منذ عشر سنوات يثبت أن «هذه الدول لم ترغب في تذكر الأمر أو معرفته».

كما تحدثت سيمون فايل، والتي كانت تشغل في الماضي منصب وزيرة النقل في فرنسا، ومن الناجين من أحداث النازي عن واجبهم في التحدث ورواية ما حدث، خاصة وأن الجيل الذي عاش هذه التجربة آخذ في الاختفاء.

* يجب أن نكتشف معلومات عن مصدر الأموال والتحف الفنية:

كان من المفترض أن يتحدث فى المؤتمر البروفيسور يهودا باوتشر الباحث فى أحداث النازى، والذى يتمتع بسمعة عالمية فى هذا المجال عن التعليم كوسيلة لتكريس وتعميق الوعى بأحداث النازي. وحسب منهجه فإنه يجب أن نجعل الرسالة التعليمية تتناسب مع الدول المختلفة، ولكن المشكلة أنها عالمية ويجب أن تزعج كل من ينزعج اليوم من المذابح التى تجرى تجاه شعب ما. وطالما أن العالم يقف لا حول له ولا قوة أمام القتل على خلفية عنصرية، هكذا يكون الأمر أيضاً عندما نتحدث عن استعادة ممتلكات سلبها النازيون من اليهود.

تحدث رئيس الوفد الأمريكى ستيوارت أيزنشتات طويلاً عن مدى الحاجة لتغيير الواقع الذى لا يشهد أية فعاليات كافية فيما يتعلق بهذه الأمور. وقد وصف سرقة الممتلكات بما فى ذلك التحف الفنية بأنها أشبه بالجريمة المستمرة، ولكنه رفض أن يعد بفرض إجراءات قهرية ضد المتاحف والبنوك التى ليست على استعداد للكشف عن معلومات عن مصدر الأموال والتحف الفنية الموجودة بحوزة هيئات وشخصيات.

كما تحدث أيزنشتات كذلك عن أنه يجب على كل الدول أن تعمل على كشف الوثائق ذات الصلة بالمقتنيات الفنية والممتلكات عن طريق إعمال قانون حرية تداول المعلومات. وقد أشار فى هذا السياق إلى الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ككيان واحد. ومع ذلك فقد تحفظ من مسألة فرض إجراءات قهرية فى هذا الخصوص. أيضاً الوزير التشيكى للشئون الأوروبية ستيفان بولا قال إنه يعتقد أن الوسيلة الأمثل تتمثل فى إصدار قانون عام من البرلمان الأوروبى يُلزم كل الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى بالعمل من أجل إعادة الممتلكات اليهودية.

ومن المقرر أن تنتهى فعاليات هذا المؤتمر بلقاء يستمع خلاله المشاركون إلى كلمة لرئيس الوزراء التشيكى يان فيشر، ويمكن أن نفترض أن رئيس الوزراء التشيكى سينضم فى كلمته إلى ما قاله الرئيس التشيكى السابق باتسلاف هافيل فى افتتاح المؤتمر، وأصر هافيل على أن أحداث النازى تعبر عن حالة متطرفة للغاية من الكراهية العنصرية، وحيث إننا فى عصر العولمة حيث تتزايد المخاطر وتتنامى يجب أن نتعلم من تجربة الماضي.

ومن المقرر يوم الثلاثاء القادم أن يتفق المشاركون فى الحفل الختامى فى تيرزينشتات، حيث معسكر الإبادة الذى أقامة الألمان بالقرب من براغ على وضع «إعلان تيرزينشتات»، وخلال هذا الإعلان ستطرح كل السبل التى تتعلق باستعادة الممتلكات اليهودية، وضرورة دعم ودفع البحوث فى مسألة أحداث النازى، ووضع خطط تعليمية فى هذا الخصوص، وسيتم الإعلان خلال الوجود فى تيرزينشتات عن تأسيس معهد بحوث أحداث النازى، والذى سيساعد كذلك على تقديم دعاوى أمام المحاكم فى الدول المختلفة ضد هيئات عامة بسبب احتفاظها بممتلكات لأشخاص كانوا ضحية لأحداث النازى، ولم يتم العثور على ورثة لهم أو لم يُبذل جهد كاف لتحديد أماكنهم.

إن الجميع يتمنى أن يسهم هذا المؤتمر الدولى فى تحقيق الأهداف المرجوة منه، والتى فى بعضها تبدو غير ممكنة التحقيق.

■ بيريس: «على الأسد أن يختار إما الجولان أو حزب الله وإيران»

بقلم: رونى سوفير
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٩/٧/٦

صرح الرئيس الإسرائيلى شمعون بيريس صباح اليوم خلال لقائه مع وزير الخارجية الألمانى فرانك فالتر شتاينماير الذى من المقرر أن يتوجه غداً إلى بيروت ودمشق قائلاً: «يجب على الأسد أن يدرك أنه لن يحصل على هضبة الجولان على طبق من فضة، وفى ذات الوقت يستمر فى الاتصال مع إيران ودعم حزب الله». وأضاف بيريس: «يجب على الأسد أن يفهم أنه يجب عليه الجلوس إلى مائدة المفاوضات دون وسطاء، ودون شروط مسبقة إذا كان يرغب فى سلام حقيقي». جاءت تصريحات بيريس بعد أن طلب شتاينماير معرفة ما إذا كانت هناك رسالة يمكنه نقلها من إسرائيل إلى الرئيس السوري.

قال بيريس لضيفه الألماني: «يجب أن يكف الأسد عن الخجل فمن يرغب فى النهوض فى سبيل السلام لأبناء شعبه يجب أن يقوم باختيار استراتيجي. وليست هناك أدنى فرصة أمام الأسد للحصول على تنازلات إقليمية من جانب إسرائيل، وباليد الأخرى يستمر فى إقامة العلاقات والاتصالات مع حزب الله وإيران».

وفيما يتعلق بلبنان قال بيريس إن الرسالة هى أنه «إذا كان حزب الله يرغب فى أن يكون منصة للصواريخ الإيرانية ضد إسرائيل فإننا لن نسمح له بذلك».

* «نتنياهو استطاع توحيد الشعب»:

تحدث بيريس الذى يواصل تدخله العلنى فى الأمور

السياسية عن «نافذة جديدة حقيقية للسلام فى الشرق الأوسط»، وأثنى على «الخطوات المهمة» التى اتخذها رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو خلال كلمته فى جامعة بار إيلان ونجاحه فى «توحيد الشعب تحت عنوان دولتين لشعبين على الرغم من المطالب الائتلافية».

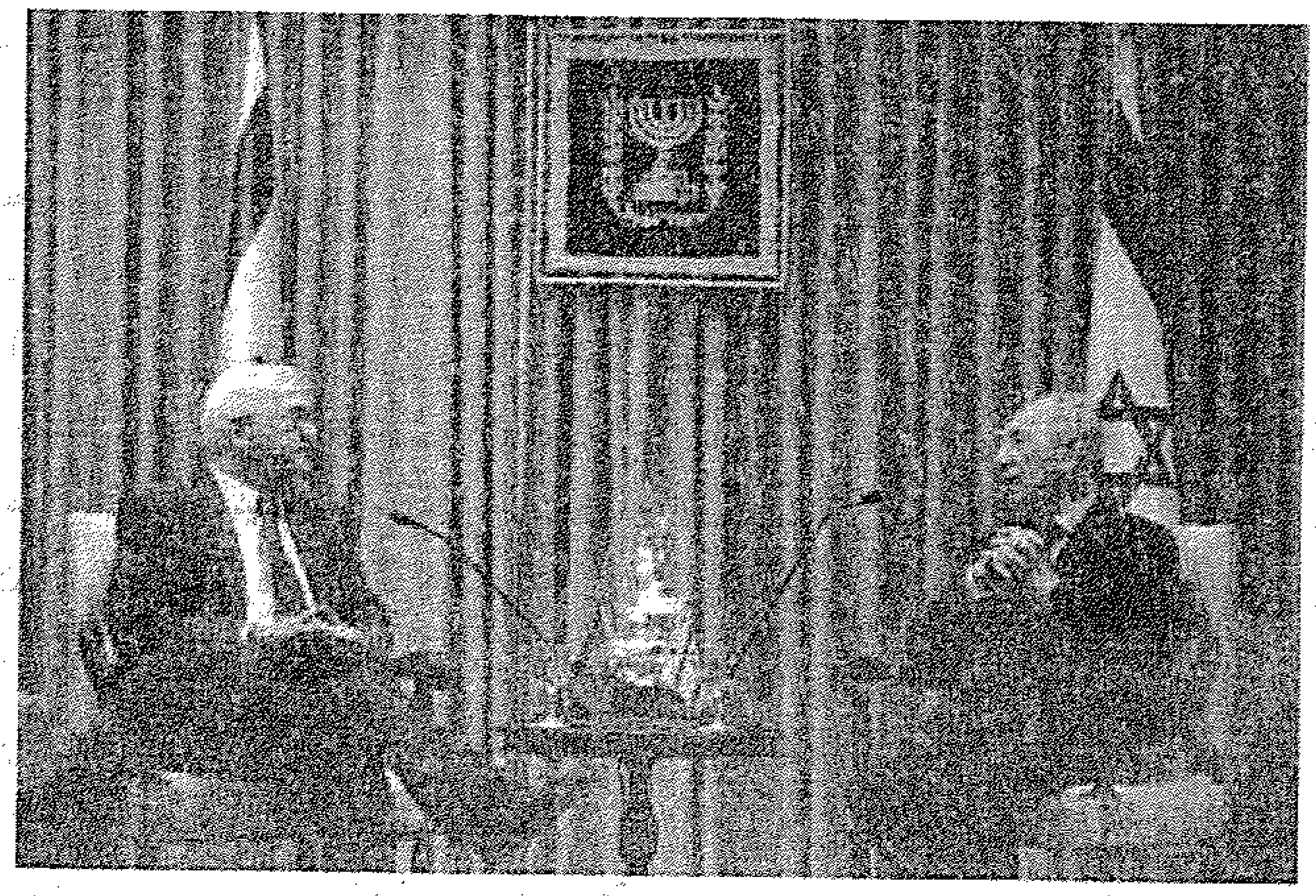

وأشار الرئيس بيريس إلى التسهيلات الممنوحة للسكان الفلسطينيين وخطوات التنمية الاقتصادية للسلطة، وذكر أن «الحكومة الإسرائيلية التزمت بعدم بناء مستعمرات أو توسيعها وهذا ما ستفعله، فإسرائيل على استعداد للأفعال وليس الأقوال».

وفيما يتعلق بإيران تأثر بيريس من التغييرات الجوهرية فى رؤية أوروبا لما يحدث هناك فقال: «لقد فتح العالم عينيه على النوايا الحقيقية للنظام الإيرانى لتكون إيران دولة راعية للإرهاب العالمي. إن ما حدث فى إيران بعد الانتخابات مهم للغاية ويخلق حالة من الوعى بضرورة التغيير الداخلي. وسيأتى التغيير من الشعب الإيرانى الذى يدرك أن لديه قيادة فاسدة تعمق حالة الفقر التى يعيشها الشعب. إن اليوم الذى تمّ فيه انتخاب أحمدى نجاد هو اليوم الذى بدأت فيه نهايته».

وقال شتاينهاير: «إننا لا نقلل من الأحداث الأخيرة فى إيران». وأكد شتاينهاير قائلا: «إن الطريق إلى الاستقرار والسلام يمر عبر مفاوضات مع الفلسطينيين وفق مبدأ دولتين لشعبين. أما الشروط المسبقة بالنسبة لنا تتمثل فى الحفاظ على أمن إسرائيل، ومهمة أوروبا هى دعم ومساندة القوى المعتدلة فى الشرق الأوسط».

حقوق إنسان لطرف واحد فقط

بقلم: إيلى كلوتشتاين(*)
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٩/٧/١٠

أصدرت الأمم المتحدة ميثاق حقوق الإنسان عام ١٩٤٨، عندما كانت فظائع الحرب العالمية وأحداث النازية لم تزل محفورة فى أذهان العامة، وأدى الفزع من مظاهر الكراهية النازية إلى زيادة الوعى بوجود حقوق ومتطلبات أساسية للبشر بغض النظر عن أصولهم العرقية والدينية أو القومية.. هذه الأمور أدت إلى وضع ميثاق عالمى يهدف إلى ترسيخ التزام المجتمع الدولى تجاه البشر أينما كانوا. ومنذ صدور الميثاق مرت سنوات كثيرة، ويبدو أن نظام حقوق الإنسان مر بتطورات وأحداث كثيرة طيبة وغير طيبة.

شهدت الفترة الأخيرة كثرة التقارير الحقوقية عن إسرائيل وغزة، الصادرة عن منظمة العفو الدولية «إمنستي»، ومنظمة «هيومان رايتس ووتش» ومنظمة الصليب الأحمر الدولي. وتتهم دراسة أعدتها منظمة إمنستى إسرائيل بالدمار المتعمد لقطاع غزة والمساس المتعمد بمواطنين مدنيين. وجاء فى التقرير الأخير الصادر عن منظمة «هيومان رايتس ووتش»، بتمويل سعودى، أن إسرائيل ألحقت الأذى بالعديد من المواطنين رغم قدرة طائراتها بدون طيار على إصابة الهدف بدقة. وتحمِّل منظمة الصليب الأحمر إسرائيل المسئولية عن الأزمة الإنسانية فى قطاع غزة، دون الإشارة إلى جلعاد شاليط، وملابسات اختطافه وقتل رفاقه، ودون الإشارة إلى حركة حماس باعتبارها منظمة إرهابية.

تستخدم هذه المنظمات «الإفادات» غير المؤكدة بتوسع، وتستند إلى فرضيات غير مؤكدة. وهذا لا يردعها عن اتهام إسرائيل بارتكاب جرائم حرب، والمطالبة بفرض حظر عليها والمساس بحقها فى الدفاع عن نفسها.

وفى غضون شهر ستصدر نتائج لجنة تقصى الحقائق التابعة للأمم المتحدة برئاسة القاضى ريتشارد جولدستون فيما يتعلق بالقتال فى غزة. وترفض إسرائيل التعاون مع لجنة التحقيق،

ولا غرابة فى ذلك، فقد وجهت إسرائيل انتقادات كبيرة لتقرير سابق صدر عن الأمم المتحدة حول عملية «الرصاص المنصهر»، لأنه رغم التعاون الإسرائيلى معها، إلا أن استنتاجات اللجنة كانت تعكس مصالح الطرف الفلسطينى فقط. فضلاً عن ذلك، فإن صلاحية لجنة التحقيق برئاسة جولدستون تميل منذ البداية لصالح طرف واحد: فهذه اللجنة مفوضة بتقصى الحقائق فى «كل انتهاكات القانون الدولى فيما يتعلق بحقوق الإنسان والقانون الإنسانى الدولى من جانب القوة المحتلة، «إسرائيل»، ضد الشعب الفلسطيني».

فى غضون ذلك أدلى إياد سراج، الذى يمثل مركز GCMHP السياسى فى غزة بإفادته أمام جولدستون. وتنص الوثيقة التى قدمتها لجولدستون منظمات سياسية إسرائيلية، تمولها حكومات أجنبية، دون الاستناد إلى أى أدلة، أن «إسرائيل تبنت استراتيجية حازمة وغير معيارية، تهدف فى الأساس إلى المساس بمواطنين مدنيين والدمار المتعمد بهدف الردع والعقاب، وأن هذه لم تكن أهدافا عسكرية ضرورية»، ولم ترد فى التقرير أى إشارة إلى أن حركة حماس هى حركة إرهابية.

لا تعتبر ظاهرة استخدام قضية حقوق الإنسان لمهاجمة إسرائيل لأغراض سياسية بالظاهرة الجديدة. فمنذ مؤتمر دربان ٢٠٠١، ومنظمات كثيرة تحاول تشويه صورة إسرائيل، عن طريق الاستغلال المتعمد والصارخ للقانون الإنسانى الدولى.

وعلى سبيل المقارنة، فخلال الأشهر الأخيرة تدور فى باكستان حرب ضخمة ضد المنظمات الإرهابية، وتشرد ٢,٥ مليون شخص فيما قُتل ما يزيد على ١٦٠٠ شخص آخرين، ورغم ذلك لم تنشر منظمة إمنستى تقريراً فى هذا الشأن، وكذلك منظمة «هيومان رايتس ووتش» لم تنشر تقريراً شاملاً فى هذا الصدد.

وقد أقرت دراسة أعدتها منظمة NGO Monito حول لجان حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بأن حركة نمور التاميل استخدمت دروعاً بشرية فى سيريلانكا، وفى حين اتهمت منظمة إمنستى ومنظمة «هيومان رايتس ووتش» منظمة NGO Monito بالأحادية، فإنهما ليستا على استعداد للإعلان بأن حركة حماس تتبع الأسلوب ذاته.

لا أعرف أحداً يقول إن إسرائيل بريئة من المسئولية، إلا أن حقوق الإنسان ليست قضية سياسية، وإنما نظام عالمى يمنح سكان سديروت الحق فى الدفاع عن أنفسهم والحق فى العيش. صحيح أنه ينبغى الحد من المساس بالمدنيين خلال الحرب، والعمل قدر الإمكان للحيلولة دون وقوع أضرار ومعاناة مبالغ فيها لأناس لا ناقة لهم ولا جمل فى هذه الحرب، ولكن فى النهاية يحظر أن تتم مثل هذه التحقيقات استناداً إلى اعتبارات سياسية، ويجب العمل للحيلولة دون أن يكون المسئولين عن التحقيقات مثار شك أو ريبة.

(*) كاتب المقال هو رئيس ديسك الشئون العربية والعبرية فى منظمة NGO Monitor (الجمعية الأم المسئولة عن المنظمات غير الحكومية فى إسرائيل).

مصر ترفض تعيين أحد أقارب ليبرمان سفيراً لديها

بقلم: نير يَهَف
■ المصدر: www.walla.co.il
٢٠٠٩/٧/١٣

أعربت مصر عن تحفظها من تعيين شاؤول كميسا، وهو أحد أقارب وزير الخارجية أفيجدور ليبرمان، فى منصب سفير إسرائيل فى القاهرة. وأعلن مسئول مصرى بارز يوم الاثنين لصحيفة الشروق المصرية أن مصر بعثت لإسرائيل برسالة مفادها أن تعيين كميسا فى منصب السفير سيؤدى إلى تدهور العلاقات بين الدولتين. وأردف قائلاً: «إذا كان ليبرمان شخصية غير مرغوب فيها فى مصر، فبالتالى كل من يسير على نهجه غير مرغوب فيه فى مصر».

وكان قد سبق أن أعلن هذا الأسبوع أن ليبرمان يعتزم تعيين شاؤول كميسا الرئيس السابق لمجلس حتسور جليلوت، وعضو حزب «يسرائيل بيتينو»، فى منصب سفير إسرائيل فى مصر. وفى مقابلة أجراها صباح اليوم مع الشبكة الثانية فى الإذاعة الإسرائيلية، قال ليبرمان إن تعيين كميسا لم يتم بعد التصديق عليه من قبل لجنة التعيينات، ولكنه أثنى على كميسا،

ووصفه بأنه ضابط مخابرات رائع، ومن غير الممكن رفض تعيينه في هذا المنصب لمجرد أنه ينتمي إلى حزب يسرائيل بيتينو».

تجدر الإشارة إلى أن شالوم كوهين شغل منصب السفير الإسرائيلى فى مصر خلال الأربع سنوات الأخيرة، وهو دبلوماسى محنك كان قد سبق أن شغل منصب نائب مدير عام وزارة الخارجية، ورئيس شعبة الشرق الاوسط. وكانت وزيرة الخارجية تسيبى ليفنى قد مددت العام الماضى فترة ولايته كسفير لإسرائيل فى مصر نظراً لعدم وجود شخص مناسب يحل محله فى هذا المنصب. ومن المقرر أن تنتهى فترة ولايته الشهر القادم.

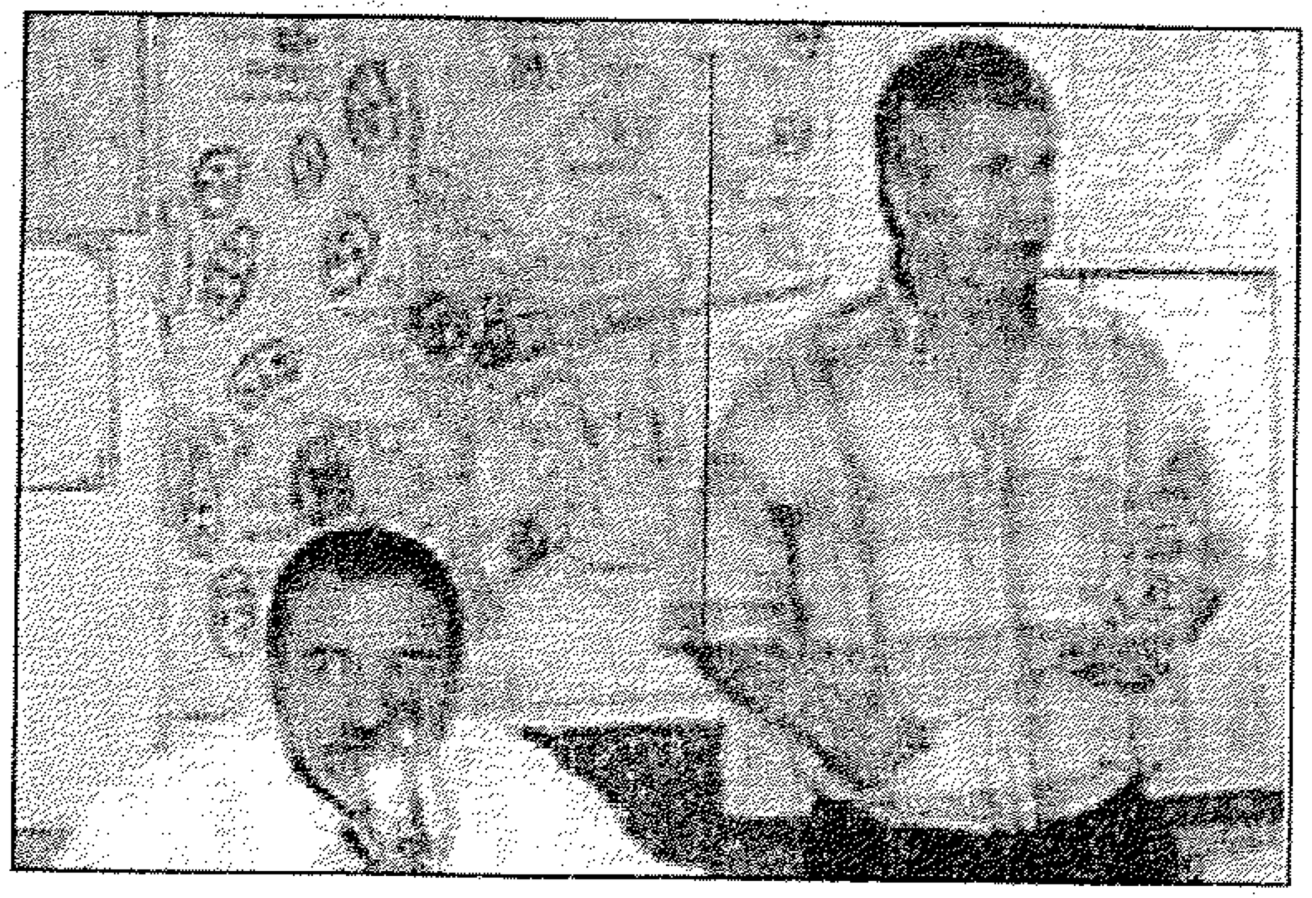

(*) شاؤول كميسا (٥٣ عاماً) أنهى منصبه فى الجيش الإسرائيلى برتبة عقيد، عضو فى مجلس إدارة مدينة حتسور جليلوت وسبق له أن شغل منصب رئيس مجلس المدينة.. ينتمى لحزب «إسرائيل بيتنا»، وفى عام ٢٠٠٣ انتخب لرئاسة مدينة حتسور جليلوت، لكنه فشل فى الانتخابات الأخيرة لتولى المنصب ذاته.. حركة نزاهة السلطة فى «إسرائيل» سبق أن تقدمت بشكاوى ضده، وتم التحقيق معه وقامت قوات الشرطة باقتحام مقر مجلس المدينة، وجمعت الكثير من الوثائق التى تتعلق بالمخالفات التى ارتكبها مسئولو المجلس خاصة فيما يتعلق بالتجاوزات التى وقعت خلال الانتخابات الأخيرة.

بريطانيا تفرض حظراً على تصدير السلاح لإسرائيل

بقلم: إيتسيك وولف
المصدر: www.news.co.il
٢٠٠٩/٧/١٦

أعلنت بريطانيا أنها تعتزم فرض حظر على مبيعات السلاح لدولة إسرائيل، وأنها لن تزود سفن سلاح البحرية الإسرائيلى بمعدات قتالية، إثر مشاركة تلك السفن فى عمليات القتال خلال عملية «الرصاص المنصهر» فى قطاع غزة. كانت وزارتى الخارجية والدفاع البريطانيتين قد أبلغتا الشركات التى تمد إسرائيل بالأسلحة الأسبوع الماضى بأنه يتعين عليها إيقاف أى صفقة سلاح مخطط لها مع سلاح البحرية الإسرائيلي.

هذا فى الوقت الذى ترددت فيه أنباء فى إسرائيل عن قيام وزارة الخارجية البريطانية منذ بضعة أيام بإبلاغ سفارة إسرائيل فى لندن بقرارها بشأن فرض عقوبات على بيع عدد من الوسائل القتالية لإسرائيل. وفى برقية سرية أرسلتها السفارة فى لندن إلى وزارة الخارجية فى القدس، جاء أنه فى أعقاب ضغوط شديدة مارسها البرلمان البريطانى وبعض منظمات حقوق إنسان فى بريطانيا على الحكومة، تم إعادة النظر فى كل الصادرات الأمنية البريطانية لإسرائيل.

فى المجمل تم فحص ١٨٢ ترخيصاً بتصدير أسلحة بريطانية لإسرائيل، من بينها ٣٥ ترخيصاً يتعلق بتصدير وسائل قتالية لسلاح البحرية الإسرائيلي. وفى نهاية الفحص تقرر إلغاء خمسة تراخيص خاصة بتصدير معدات ووسائل قتالية للسفن التى يمتلكها سلاح البحرية الإسرائيلي.

وعلى حد زعم البريطانيين، فإن العمليات التى قامت بها سفن سلاح البحرية الإسرائيلى خلال عملية «الرصاص المنصهر» تتنافى والاتفاقيات الأمنية المبرمة بين إسرائيل وبريطانيا. ووفقاً للقواعد المنصوص عليها فى تلك الاتفاقيات فقد تم تحديد الاستخدامات المسموح بها لوسائل القتال البريطانية، وكذلك الاستخدامات المحظورة لها.

٦

المجتمع الإسرائيلي

يسيرون إلى الخلف

افتتاحية هاآرتس
٢٠٠٩/٦/٢١

ذات مرة، فى عقد الثمانينيات من القرن المنصرم، كان الاقتصاد الإسرائيلى يُدار من الأعلى، على أيدى حكومة كبيرة فرضت قيودا كثيرة وحظرت الاستيراد بشكل واسع. كان الهدف المعلن لهذه السياسة هو حماية الإنتاج الوطنى، ولكن النتيجة كانت أن أصبح الاقتصاد باليا ومتخلفا يعتمد فى الأساس على الصناعات التقليدية مثل الغزل والنسيج، والحديد، والمنتجات البلاستيكية والصناعات الخشبية، فى ظل انخفاض مستوى المعيشة وتدنى الأجور.

شهد مطلع عقد التسعينيات تحولا كبيرا، حيث فتحت الدولة باب الاستيراد لزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد، وتم إلغاء الكثير من المحظورات وخُفضت الجمارك لنسب معقولة. وكانت النتيجة أن مرت الصناعة الإسرائيلية بتحول جوهري: تطوير لصناعات مثل التكنولوجيا المتقدمة (الهايتك)، والاتصالات والبيوتكنولوجى، فى حين اجتازت الصناعات التقليدية أيضا تحولا كبيرا أتاح لها التخصص فى مجالات أكثر تقدما. ..

ولكن كل ذلك لم يمنع مصنعين من مصانع الحديد من الضغط على وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل للعودة إلى فرض ضريبة استيراد على واردات الحديد. وبالفعل، استجابت الوزارة وفرضت فى الآونة الأخيرة ضريبة استيراد مؤقتة بقيمة ١٣٣ دولاراً على كل طن حديد يتم استيراده من الخارج، وذلك بنفس الحجة القديمة - الغريبة «حماية الإنتاج الوطني». وردا على هذا القرار، تقدمت مفوضية الاتحاد الأوروبى بشكوى إلى وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل بدعوى أن هذه الخطوة تتنافى مع قواعد التجارة العالمية الملزمة لإسرائيل، ولكن اتحاد المقاولين ومستوردى الحديد أعلن أنه سيتقدم بالتماس ضد هذا القرار.

ولكن هناك مجموعة كبيرة لم يُسمع صوتها فى هذا الموضوع: الأزواج الشبان الذين سترتفع أسعار شققهم بآلاف الشيكلات بسبب ارتفاع أسعار الحديد، وكذلك شعبة البنى التحتية التى ستعانى بسبب ارتفاع تكلفة مد السكك الحديدية والجسور والمبانى؛ أى أن الأمر سيمس بالأساس معدلات النمو.

أدت الأزمة العالمية إلى انخفاض أسعار الحديد عالميا، ويجب أن نستفيد نحن أيضا بهذا الانخفاض، ولكن الوزارة ترى أن دورها هو حماية المصنعين اللذين يشغلان نحو ٣٠٠ عامل، متجاهلة مصلحة الجمهور العريض، رغم أن تجربة الماضى تعلمنا أن من يربح من هذه القيود هم أصحاب المصانع وليس العمال. وعلى أية حال، يستطيع عمال المصنعين أن يجدوا عملا بسهولة فى مصانع أخرى، حيث إن العمال المهرة فى هذا المجال مطلوبون بشدة.

إذا ما قرر وزير الصناعة والتجارة والتشغيل، بنيامين بن إليعيزر، تحويل هذا القرار المؤقت إلى قرار دائم، فإن الأمر سيتطلب حينها تدخل وزير المالية، يوفال شتاينيتس. كل ما نتمناه أن يدرك شتاينيتس أبعاد هذه المسألة ويمنع عودة الاقتصاد ثلاثين عاما إلى الوراء.

مرة أخرى الوزير أهرونوفيتش يستفز مشاعر المسلمين

بقلم: نير يَهَف
المصدر: www.walla.co.il
٢٠٠٩/٦/٢٣

أثار وزير الأمن الداخلي يتسحاق أهرونوفيتش مرةً أخرى اليوم غضباً عارماً في أوساط المسلمين.. فقبل أسبوع توجه الوزير الإسرائيلي إلى عميل سرى للشرطة وقال له باشمئزاز: «إنك تبدو مثل عربي حقيقي». ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تعقدت الأمور في ظهيرة اليوم ذاته عندما قرر الوزير زيارة منطقة جبل الهيكل (الحرم القدسي). كان أهرونوفيتش، الذى رافقه مفتش عام الشرطة اللواء دودي كوهين، وقائد منطقة القدس اللواء أهارون فرانكو، يتفقد عن قرب استعدادات الشرطة في المنطقة.

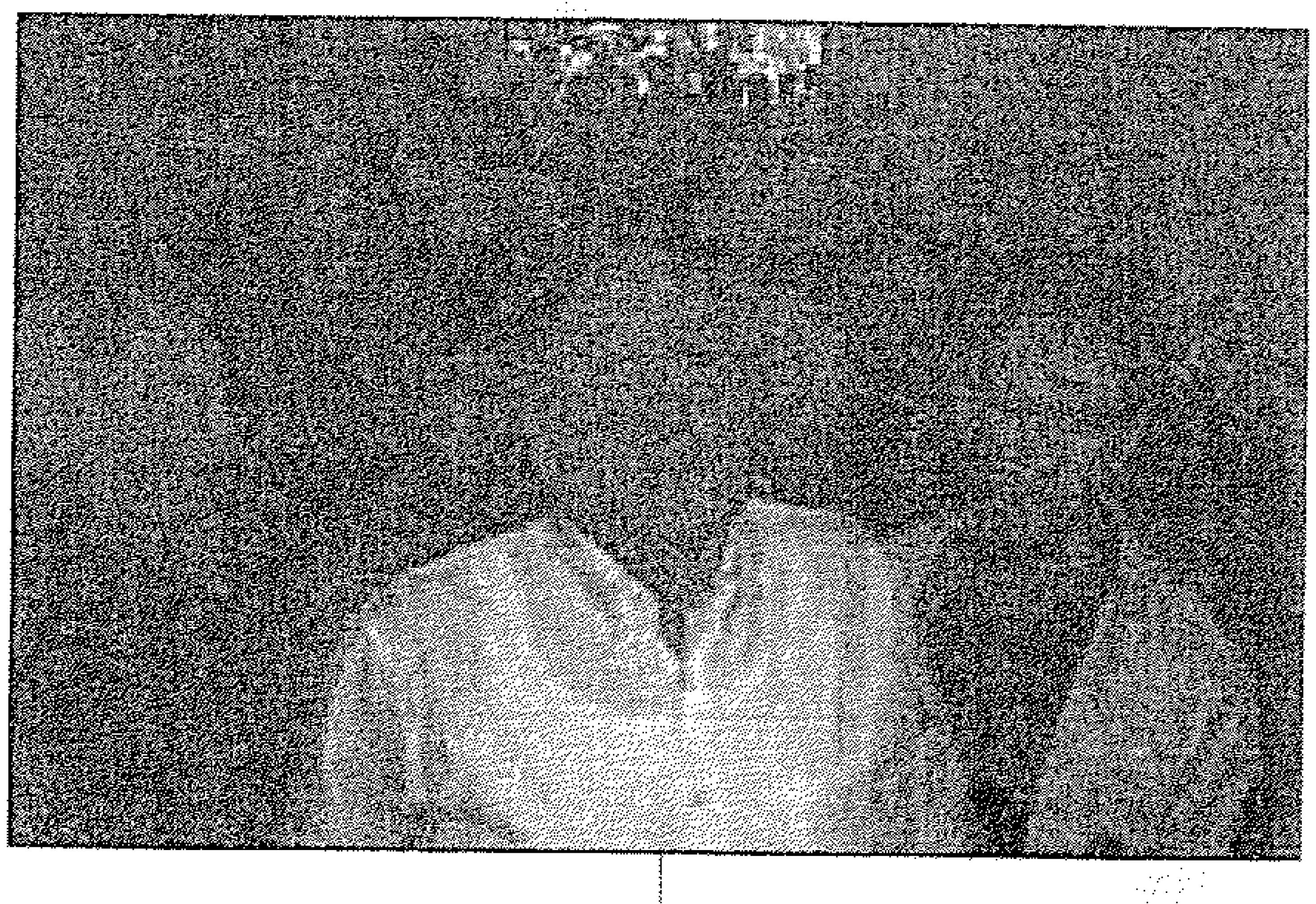

وأفادت وزارة الأمن الداخلي أن جولة الوزير التى استمرت لساعتين، وضمت أيضاً منطقة المسجد الأقصى انتهت بدون أية مشاكل، إلا أن الزيارة في حد ذاتها تسببت في ردود فعل غاضبة في أوساط المسلمين. فقد قال مدير الوقف الإسلامي بالقدس الشيخ عزام الخطيب لوكالة الأنباء الفلسطينية إنه لم يتم التنسيق للزيارة مع الوقف، ولم يعرف الغرض من وراء هذه الزيارة.

وقد أعلنت «مؤسسة الأقصى لرعاية الأماكن المقدسة الإسلامية»، وهى جمعية تابعة للفصيل الشمالي من الحركة الإسلامية أن زيارة الوزير أهرونوفيتش تثبت أن المؤسسة الإسرائيلية ترغب في المزيد والمزيد من الإضرار والمساس بالمسجد الأقصى. وتعجب القائمون على هذه الجمعية من الزيارة قائلين: «أليست هذه الزيارة للحرم القدسي زيارة استفزازية أم ما هو الغرض منها..؟».

وفي تعليقه على هذه الزيارة قال عضو الكنيست طلب الصانع أن زيارة الوزير أهرونوفيتش هي «استفزاز خطير ومستهجن». وعلى حد قوله، فإن «أهرونوفيتش شخص غير مرغوب فيه في المسجد الأقصى، وأن الغرض من هذه الزيارة هو استفزاز مشاعر المسلمين، ومحاولة أن يظهر لهم أنه هو صاحب المكان. إن الوزير أهرونوفيتش يحاول أن يشعل النيران في المنطقة وهو وحده من سيتحمل نتائج هذه الزيارة». كما قال طلب الصانع إنه يتمنى على الوزير «ألا يتلفظ خلال زيارته مرة أخرى بتلك الكلمة المقيتة عرفوشيم عند حديثه عن العرب».

وأفاد مكتب الوزير أهرونوفيتش في تعليقه على الأمر أن «زيارة جبل الهيكل هي زيارة مهنية تماماً جرت كجزء من المناقشات الدائمة التى يجريها الوزير مع معاونيه».

إضرار بالغ بالسجناء

افتتاحية هاآرتس
٢٠٠٩/٦/٢٣

يعكس التقرير السنوى العام عن حالة السجون والمعتقلات ومنشآت الحبس فى إسرائيل مجدداً واقعاً بائساً. فثمة سجناء يعيشون فى تكدس لا يطاق، لا يتطابق حتى مع المقياس المعمول به فى إسرائيل (أقل من مترين مربع للشخص)، وفى ظروف صحية صعبة وخطيرة. فى جزء من المنشآت التى تم فحصها لم تكن ثمة تهوية كافية، وكانت التغذية رديئة. ولا تقل الوقائع التى تتطرق إلى سلوك السجّانين خطورة عن هذه الظروف المادية.

يفصّل التقرير، ضمن ما يفصل، إجراءات التقييد فى الأسِّرة، والعقاب البدنى والإهانة. كل هذه الأمور تحط من وضع السجناء: إذ تتضرر صحتهم، وتنهار مناعتهم النفسية وفرصتهم فى إعادة التأهل، والأهم من كل هذا، أن حقوقهم الإنسانية يلحق بها ضرر بالغ.

فى ردها على التقرير، تشير إدارة خدمة السجون، إلى أنها تعمل وستستمر فى العمل من خلال التعاون مع الدفاع العام، وإلى أن التقارير تعبر فى كل عام عن تطور إيجابى فى خدمة السجون. تبذل خدمة السجون، بالفعل، فى السنوات الأخيرة جهداً ملموساً لتحسين أوضاع الحبس. ففى العامين الأخيرين تم ترميم ما يزيد على ٢٠ جناحا، وأغلق سجن «أشمورت» المهمل فى هذه الأيام، وفتح بدلا منه سجن متطور فى منطقة «هداريم» بـ«تل موند». كما طرأ تحسن ما أيضاً على المعتقلات، حيث تم ترميمها منذ أن انتقلت من مسئولية الشرطة إلى خدمة السجون، وزوِّدت بأخصائيين اجتماعيين. وتسعى خدمة السجون أيضا إلى تغيير معايير سلوك السجانين، وقد تم هذا العام إقالة ثلاثة سجانين، ثبت أنهم استخدموا العنف ضد السجناء.

إلا أن كل هذا ليس كافياً، فما يزال وضع السجون فى إسرائيل فى حاجة إلى إصلاح جذرى. يجب التشدد أكثر مع السجانين العنيفين، بالتوازى مع تغيير الأوضاع المعيشية فى السجون، وفحص حالات مثل مقتل السجين «يونى ألزم» (الذى بُرىء أمس، بعد موته، من تهمة القتل وحكم عليه بالسجن المؤبد) فى زنزانته عام ٢٠٠٦، بلا هوادة. والأهم من ذلك، هو خلق ظروف أفضل لإعادة التأهيل.

تتضمن الخطة التى قدمتها خدمة السجون للحكومة لعدة سنوات، ضمن أمور أخرى، خطة للعناية المشتركة بالسجناء، لكن الطريق إلى تحقيقها، بما فى ذلك بناء برج السجن الواقع فى وسط البلاد، ماتزال طويلة. فى غضون ذلك ينبغى على خدمة السجون أن تعمل بتصميم، وبحرفية وبانفتاح بالغ، وأن تحسِّن معاملة السجناء.

صدام بين الحريديم ورئيس بلدية القدس

بقلم: يهودا شلزينجر
يسرائيل هايوم
٢٠٠٩/٦/٢٤

من المتوقع أن تشهد القدس نهاية أسبوع متوتر فى أعقاب إعلان رئيس البلدية، نير بركات، عن بدء تشغيل ساحة انتظار «سفرا» يوم السبت المقبل، وذلك لحل مشكلة الانتظار بالقرب من البلدة القديمة فى القدس. ورداً على ذلك، يهدد المسئولون فى الطائفة الحريدية بإشعال الدولة إذا أقدم رئيس البلدية على تنفيذ هذه الخطوة.

وكان بركات قد خيب آمال العلمانيين عندما علق تنفيذ هذا القرار، ولكنه بدا أمس حازما عندما قال «إنه قرار لا رجعة فيه. فعلنا كل ما بوسعنا لضمان ألا يؤدى فتح ساحة الانتظار إلى تدنيس قدسية يوم السبت مراعاة لمشاعر القطاع الحريدي».

وفى أعقاب بيانه، يعتزم السكان العلمانيون فى المدينة تنظيم مسيرة كبيرة يوم السبت لضمان أن تظل ساحة الانتظار مفتوحة رغم معارضة الحريديم. وقد بعث بركات برسالة إلى ممثلى القطاع الحريدي: «هذه ساعة امتحان للساعين إلى الحوار فى المدينة، لأولئك الذى يفهمون بأنه يجب العيش فى القدس إلى جانب الآخرين. سوف أفتح ساحة الانتظار فى نهاية الأسبوع المقبل دون تدنيس قدسية يوم السبت».

وأضاف رئيس البلدية قائلا: «أنا واثق من أنه على المدى الطويل، سنحصل على تصريح بفتح ساحة انتظار كارتا

القريبة من بوابة يافا. إذا لم ينته هذا الإجراء المعقد بنهاية الأسبوع الجارى، فسوف نفتح ساحة انتظار سفرا فى نهاية الأسبوع المقبل كحل مؤقت». وبموازاة ذلك، طلبت بلدية القدس من المحكمة السماح لها بفتح ساحة انتظار كارتا، التى تخضع لحراسة الحارس القضائى، وذلك للامتناع عن فتح ساحة الانتظار محل الخلاف فى ميدان سفرا.

قرر الحاخامات عدم السكوت على هذه الوقاحة، وسننظم مظاهرات احتجاجية صاخبة ليلة السبت».

وتنوى الطائفة الحريدية التجمع فى شارع بار إيلان لأداء صلاة جماعية يوم السبت، وأضاف بابنهايم قائلا: «سنطلب من كل الحاخامات فى إسرائيل الخروج إلى شوارع وطرقات المدن لأداء صلاة جماعية يوم السبت لكى نتحد فى نضالنا على قدسية القدس».

وكما هو متوقع، جاء الرد الحريدى ساخطا وساخنا، حيث قال أمس شموئيل حاييم بابنهايم، الناطق بلسان الطائفة الحريدية: «سوف نشعل الدولة كلها وليس القدس فقط. لقد

هذا وقد بدأت شرطة القدس أمس الاستعداد لمواجهة الاضطرابات المتوقعة، وسيتم نشر مئات من رجال الشرطة للحفاظ على الأمن والنظام فى المدينة.

إقامة متحف الشعب اليهودي

بقلم: ران فرحى
المصدر: www.omedia.co.il
٢٠٠٩/٦/٢٦

كشف أمس ليونيد نفذالين، رئيس مجلس الأمناء الدولى لمتحف بيت هاتفوتسوت (بيت الشتات)، أمام مجلس الأمناء الذى انعقد فى تل أبيب أنه من المخطط أن يفتح أول متحف فى العالم يحكى قصة الشعب اليهودى أبوابه عام ٢٠١٢ للجماهير العريضة فى إسرائيل والعالم، وذلك فى تل أبيب بتكلفة شاملة تقدر بنحو ١٠٠ مليون شيكل.

ويقول نفذالين إن المتحف الذى تبلغ مساحته ١٦ ألف متر مربع سيسمى «متحف الشعب اليهودي»، وستكون قاعة العرض الجديدة التى ستبنى فيه على مساحة ٤٢٠٠ على امتداد ثلاثة طوابق، فى المبنى الذى يتبع متحف بيت هاتفوتسوت ويحمل اسم ناحوم جولدمان فى حرم جامعة تل أبيب، الذى سيتم بناؤه من جديد.

وستتم إقامة المتحف الجديد بالتعاون مع حكومة إسرائيل ومؤتمر الادعاءات ضد ألمانيا، وتعد إقامة المتحف هى قمة مسيرة التجديد الشاملة التى يمر بها متحف بيت هاتفوتسوت فى السنوات الأخيرة بمساعدة صندوق ناداف الذى أسسه ليونيد نفذالين. ويعمل على تخطيط المتحف منذ عدة أشهر أطقم من المعماريين والمستشارين والمؤرخين وطاقم أكاديمى استشارى من إسرائيل وخارجها.

وذكر ليونيد نفذالين رئيس مجلس الأمناء الدولى لمتحف بيت هاتفوتسوت (بيت الشتات) والذى فكر وبادر بإقامة المتحف: «إنه متحف عصرى والأول من نوعه الذى يضم قاعات عرض بحجم لم تشهده إسرائيل من قبل.. كما أنه يهدف إلى سرد القصة الفريدة والمتواصلة للشعب اليهودى، من خلال إبراز الرؤية الجديدة لعلاقات الشعب اليهودى بدولة إسرائيل، وهى رؤية شعب عالمى واحد، سواء كان يعيش فى إسرائيل أو فى أى مكان آخر بالعالم. وأضاف: «لذلك سيسمى متحف الشعب اليهودى وليس متحف الشتات».

ويتضح من الدراسة التى أعدتها أمينة المتحف دكتور أوريت شحم جوفر، وعُرضت أمس أمام المشاركين فى اجتماع مجلس أمناء متحف بيت هاتفوتسوت، أن متحف الشعب اليهودى سيأخذ رواده فى رحلة خلابة سيخوضونها ويكتشفون من خلالها القصة الفريدة والمتواصلة للشعب اليهودى وسيحاولون حل لغز بقائه العجيب. ويهدف العرض فى المتحف التفاعلى إلى إثارة انتباه وتواصل الزائر مع القصة اليهودية العامة من خلال سلسلة من الموضوعات من ضمنها: الوحدة والاختلاف داخل الشعب اليهودى، والموقع الخاص لأرض إسرائيل ودولة إسرائيل بالنسبة للشعب اليهودى، والعالم اليهودى فى العصر الحديث، والتأثير الثقافى

والعلاقات الودية بين دول الجوار غير اليهودية مع اليهود، ومكانة المرأة فى الحياة اليهودية، والقصة اليهودية ولغز بقائها الخلاب.

ويقول أفينوعام عرموني مدير عام متحف بيت هاتفوتسوت إن العرض فى المتحف الجديد سيتم تخطيطه بما يسمح بعرض مختلف الأصوات والوجوه للثقافات اليهودية فى كل الفترات، ويكون جمعى وعصرى من خلال توفير تمثيل مناسب للنساء والطوائف الشرقية. وأضاف: «سيكون أكبر متحف تجريبى فى إسرائيل. وسيكون الحوار مع الزائر هو محور الزيارة، حيث لا نعتبر الزائر مجرد مشاهد فقط، بل مشارك مؤثر فى العرض، حيث يتمثل هدفنا فى جعله يتأمل مستقبله كفرد داخل الإطار العام اليهودي».

هل هناك ما يدعى تهجير بحساسية..؟

بقلم: آفى أشكنازى
معاريف ٢٨/ ٦/ ٢٠٠٩

قام عشرات الشبان الأسبوع الماضى فى أول دورة لإعداد «مفتشى هجرة» بجولة دراسية فى شوارع المحطة المركزية القديمة فى تل أبيب. كانت هذه الجولة فى ساعات الليل المتأخرة، وكانت وجوه الدراسين تتجه نحو صناديق القمامة الممتلئة عن آخرها وسط شارع نافيه شأنان، وكانت الفئران تتجول بلا عائق فى المبانى المهجورة. هذه المشاهد للواقع الصعب فى الداخل الإسرائيلى ستصاحب أيضاً اللقاءات التى تنتظرهم هناك. وخلال أيام معدودة، سينهى الدارسون دورتهم، وستصبح شوارع المحطة المركزية القديمة ساحة نشاطهم الرئيسى.

يتكون سكان منطقة المحطة المركزية القديمة بالأساس من مهاجرى العمل واللاجئين من دول أفريقيا، وشرق آسيا وشرق أوروبا - رجال ونساء وأطفال، حضروا لإسرائيل على أمل إيجاد حياة أفضل من تلك التى يعيشونها فى أوطانهم، أو على الأقل لإيجاد مصدر دخل أفضل يعينهم على مساعدة أفراد عائلاتهم الذين تركوهم خلفهم. ومن بينهم أيضاً نساء تم تهريبهن لإسرائيل من دول الاتحاد السوفيتى سابقاً بهدف العمل فى الدعارة، وأحياناً دون أن يعلمن سبب استقدامهن. نعتقد أنهم لم يكن يتوقعوا مثل هذا الواقع عند سفرهم لإسرائيل.

كانت حكومة أولمرت هى التى اتخذت قرار تشكيل وحدة جديدة لفرض قوانين الهجرة. تعتبر هذه الوحدة، التى ستحل محل شرطة الهجرة، جهة مدنية ستكون خاضعة لهيئة السكان والهجرة فى وزارة الداخلية. ومع ذلك، سيكون لمفتشيها صلاحيات جزئية لفرض القانون مثل رجال الشرطة وسيتبعون الشرطة فى عملهم. كما تقرر أن تخضع أنشطة مصالح حكومية أخرى مرتبطة بقضايا الهجرة ومهاجرى العمل، من بينها وزارة العمل ووزارة الصناعة والتجارة والتشغيل، لهذه الوحدة الجديدة.

مع ذلك، فإن الشخص المسئول عن نشاط الوحدة الجديدة هو وجه معروف فى مجال فرض قوانين الهجرة، وهو لواء شرطة متقاعد يعقوف جانوت، أول رئيس لشرطة الهجرة منذ نحو عقد.. سيتولى جانوت رئاسة «هيئة إدارة السكان والهجرة ومراقبة الحدود»، وهى الجهة الجديدة التى أقيمت فى وزارة الداخلية وستكون الوحدة خاضعة لها. كان جانوت قد أسس شرطة الهجرة خلال سنوات معدودة، عن طريق جمع أموال وقوى بشرية من الشرطة وحرس الحدود وعشرات المواطنين الشبان للعمل كرجال شرطة.. وخلال فترة زمنية تقل عن عام وستة أشهر اعتقلت شرطة الهجرة وطردت عشرات الآلاف من مهاجرى العمل وأثارت جدلاً عاماً حول أسلوب عملها، الذى كان عنيفاً أحياناً كثيرة. وبعد عامين ترك جانوت شرطة الهجرة وتولى منصب رئيس مصلحة السجون الإسرائيلية، والآن عاد إلى هناك على أمل أن يغير الدفة.

فى ضوء الموروثات المريبة التى تركتها لهم شرطة الهجرة، والتى كان يوصف أفرادها بصيادى الجماجم، يواجه مفتشو الوحدة الجديدة تحدياً كبيراً على وجه الخصوص. ففى مثل هذه الظروف، يجب عليهم تغيير هذه الصورة ومحاولة تأكيد إمكانية التعامل بحساسية شديدة مع هذه المسألة. ويقول العقيد احتياط تسيكى سيلع، قائد وحدة فرض القانون الجديدة: «فى بداية عمليات التعيينات بحثنا من بين آلاف المتقدمين عن الأفراد الذين يعتبرون هذه المهمة بمثابة رسالة، وليست مجرد فرصة عمل. ويقوم نشاط الوحدة فى الأساس على الإصرار، والإيمان والهمة - وكذلك الحساسية. ونحن نلقى على مسامع أفرادنا أقوال بن جوريون: 'دولة إسرائيل تقاس بعدالتها وقوتها'». وأضاف مسئول كبير فى الوحدة: «قررنا أن يكون معظم المجندين من المدنيين وليس من رجال الشرطة. فرجل الشرطة ينظر إلى الأمور نظرة مختلفة عن الشخص العادي».

كما يدرك جلعاد معودا، البالغ من العمر ٢٨ سنة ويقيم

فى رعنانا، والذى التحق بالدورة بعدما كان يعمل فى بلدية رامات هشارون، أن هذا الأمر لن يكون سهلاً، لكنه يؤكد أن المعاملة هى الشيء المهم. وهو يقول: «نحن لا نتعامل مع مجرمين ولا خارجين على القانون. الجميع يدرك أننا نتعامل مع بشر غير محظوظين، ولذا فيجب أن نعمل بحذر شديد، ووعى ونزاهة. وميثاق شرفنا هو كرامة الإنسان فى المقام الأول. الناس الذين يتعين علينا طردهم هم أناس أبرياء جاءوا إلى هنا بحثاً عن عمل، وليس لانتهاك القانون. وهم يرعون آباءنا، المحتاجين لرعاية خاصة، ويبنون لنا المنازل».

وتحكى دارسة أخرى، تدعى مايا شالوش، وتبلغ من العمر ٢٦ سنة وتقيم فى حيفا، عن القيم الإنسانية التى تعلموها فى الدورة. وهى تقول: «أوضحوا لنا أن هذا العمل ينبغى علينا تأديته بحساسية شديدة، ويجب على التعامل مع هؤلاء العمال باعتبارهم بشراً مثلنا. فمهمة الترحيل مؤلمة، لأن هؤلاء أناس بؤساء. ويجب علينا تنفيذ المهمة بصورة نزيهة وإنسانية، لأننا لا نتعامل مع مجرمين، وإنما مع أناس أبرياء بعضهم وقع ضحية الغش والخداع والوعود الكاذبة».

وتفيد توقعات وزارة الداخلية وهيئة الهجرة والسكان بأن عدد المقيمين غير الشرعيين فى إسرائيل يتراوح اليوم بين ٢٥٠ ألف إلى ٣٠٠ ألف مقيم. ويقول سيلع: «نحن نتحدث عن عمال أجانب انتهت تأشيرة عملهم ولازالوا فى إسرائيل، وسائحين دخلوا ولم يغادروا، وعن نحو ٢٤ ألف متسلل دخلوا إسرائيل ولم يغادروها وقدموا طلباً للاعتراف بهم كلاجئين، ولكن معظمهم لم يحصل على وضع لاجئ من مفوض اللاجئين التابع للأمم المتحدة».

تضم الوحدة الجديدة التى يرأسها سيلع ٢٠٠ مفتش، من بينهم ١٧٥ مفتشاً ميدانياً والباقون مفتشون إداريون. ويقول تسيكي: «بجانب دراسة المنصب فى فترة الإعداد العملى وضعنا مضامين تتعلق بالموروثات وبالحساسية التى يجب على المفتش أن يبديها أثناء عمله. فعلى سبيل المثال، اصطحبنا كل الدارسين فى جولة إلى متاحف البالماح، وياد فاشيم، ومناحم بيجين، وشاهد كل دارس أحد العرضين التاليين: عرض التفاح والتمر فى الصحراء أو عرض رجل المطر، كما التقوا مع موظفى منظمات حقوقية وعمال أجانب ألقوا عليهم محاضرات وكذلك مفكرين وإعلاميين.

«وقد طورنا إجراءات ونظرية عمل تقوم على عدم المساس بكرامة البشر. لن نعتقل أب أمام أعين ابنه الصغير، وسنعمل ضد المشغلين غير القانونيين، وليس ضد العامل الأجنبى المسكين فقط».

ويوضح مصدر مسئول آخر: «فى المرحلة الأولى سنشجع العمال الأجانب غير الشرعيين على المغادرة طواعية، ولن نعتقل أحد. وفى المرحلة الثانية سنعمل فى إطار القانون، ولكننا سننفذ الاعتقالات بموجب نشاط مخطط بعد الحصول على معلومات استخباراتية، وسنتوجه إلى المنزل وننفذ الاعتقال، ولن نقبض على الشخص فى الشارع ونزج به فى دورية الشرطة كما كان يحدث فى الماضي».

فى الأيام الأخيرة يتجول المفتشون مع أفراد شرطة الهجرة فى مرحلة تسليم وتسلم، وفى الأسبوع المقبل ستتولى الوحدة المسئولية. وفى الأسبوع الماضى قال وزير الأمن الداخلى يتسحاق أهارونوفيتش عند سؤال الإعلاميين له عما يمكن فعله لتغيير الواقع فى الداخل الإسرائيلي: «أعتقد أنه فى الأول من يوليو سنشاهد الفارق. سيصطحبون الأشخاص من هنا إلى منشأة السجن المخصصة للعمال الأجانب لتوقيع الكشف عليهم. ومن ستثبت عدم شرعية إقامته سيتم ترحيله». وفى هيئة الهجرة يعتقدون أن أفراد الوحدة سينجحون فى تغيير الواقع الجديد فى إسرائيل، ولكنهم يدركون جيداً أن المحك الأكبر للوحدة الجديدة هو تنفيذ المهمة دون أى أخطاء وبصورة أكثر إيجابية عن تلك التى لصقت بالوحدة الأصلية فى شرطة الهجرة.

وتعليقاً على إنشاء الوحدة الجديدة قالت سيجال روزن من مركز مساعدة العمال الأجانب: «ليس لدينا مشكلة مع هيئة الهجرة التى تم تشكيلها، ونحن نعتقد أن ذلك يزيد من نجاعة هذه الآلية. لقد تم اعتقال الكثير فى الماضى وطردهم بسبب غياب التنسيق الناجم عن البيروقراطية والمصالح الحكومية، وهذه النجاعة مجدية. وأتمنى أن تحسن هذه الوحدة السمعة السيئة السابقة.. نحن نخشى أيضاً من هيئة الهجرة التى يرأسها جانوت. فى الفترة التى أقام فيها إدارة الهجرة وضع معايير مشددة تنطوى على عنف متجاهلاً القانون. ونتمنى أن يتغير هذا الوضع، ولكنهم يتحدثون مجدداً عن اعتقال أحد أقارب الأطفال. إذا كان أفراد دورية الهجرة الجدد هم الذين سيكونون مسئولين عن تحديد ما إذا كان الابن سيظل مع الأم أم مع الأب، فإننا سنشاهد مناظر قاسية مجدداً».

القدس تتحول إلى سجن كبير للنساء

بقلم: ماريم زلكيند [1]
المصدر: www.nrg.co.il
٢٠٠٩/٦/٢٩

شهدت مدينة القدس الأسبوع الماضى نزعة تطرفية أخرى، عندما تقرر إلغاء عروض مسرحية لفرق حركات الشباب، لمنع ظهور الفتيات أمام الجمهور المختلط. تملكتنى الدهشة لاكتشاف أن المبررات الفصيحة التى صاحبت القرار المحرج كانت تقوم على مصطلحات مثل الاحترام والتسامح.

وتعد هذه أول خطوة من نوعها فى النزعة التى تشهدها المدينة، وهى إخفاء النساء عن نظر الجمهور، حيث تم مؤخرا إقصاء النساء إلى نهاية الحافلات، وتخصيص أرصفة خاصة لهن، وأغلقت فى وجوههن المحال فى الأوقات التى يرغب فيها الرجال الحريديم فى التسوق، وتم تغطية الفتيات بالأكياس على المسرح وطمست وجوههن وتمزقت فى إعلانات الشوارع.

وباعتبارى امرأة تعيش فى القدس اضطر لخوض هذه المواجهات يوميا، من ناحية مع السجن الكبير للنساء الذى تحولت إليه القدس، ومن ناحية أخرى مع المبررات الفصيحة للعلمانيين والدينيين التى تشبه مبررات القرون الوسطى، كما لو أننا نحن النساء أصبحنا عار، ولذلك ينبغى إبعادنا عن الساحة، حتى لا يتمرغ الآخرون فى الوحل.

إن مصطلح «الاحترام» الذى يستخدمونه يعتبر مصطلحاً ملتوياً يخدم مختلف الباحثين عن تفسير سبب السماح بممارسة التمييز ضد النساء. ولكن إذا تأملنا للحظة المرأة التى تحترم الإقصاء المنظم عن الساحة الجماهيرية، نكتشف أنه من الواضح وضوح الشمس أن الاحترام هو احترام يكتسبه الرجال فقط، الذين يطالبون به بلا كد أو تعب.

وما هو الاحترام الذى تتحدث عنه المنتديات متعددة الثقافات، وحركات مثل «اليقظة» [2] ورئيس بلدية القدس الذى بدا كأن على رأسه الطير بينما تحدث التصرفات المهينة تحت سمعه وبصره..؟ هل الاحترام هو عدم رؤية أو سماع صوت امرأة، وذلك لأن المرأة تعبر عن الخطيئة والحرام ولذلك هى غير مرغوبة فى المكان الذى يطالبون فيه بمناخ محترم.

* هدف سهل إصابته:

يبعث الإقصاء العنيف للمرأة إلى أطراف المنزل، لهن ولمن يجاورهن، برسالة مفادها أن النساء هم مجرد غرض جنسي. وهذه الرسالة لا تهيننا فقط كآدميات، بل أكثر من ذلك: فتمحور الحديث العام بشكل منهجى حول جنسنا، يقلل بشكل كبير من قدرتنا على العمل على الصعيد العام كمتساويات فى الحقوق، وبذلك يحولونا نحن النساء إلى مواطنات أقل قيمة.

لن يكون من قبيل المبالغة إذا زعمت أن التقليل من شأن النساء فى المجتمع يحمل أبعادا خطيرة ليست فقط على مقدرتهن فى المشاركة العامة، والمشاركة السياسية أو الثقافية، بل أيضا ما يحول جمهور كامل، يمثل أكثر من نصف السكان فى إسرائيل، إلى أهداف أكثر سهولة للإصابة، وأكثر عرضة للعنف، والفقر والتحرشات. إن الاحترام الذى تتشدق به الفئات الأصولية هو بمثابة حكم بالإعدام على النساء.

ويتمثل المبرر الذى يتكرر فى كل مرة يتم فيها إبعاد النساء عن الساحة، فى أن الدولة الديموقراطية تحاول الموازنة بين مشاعر الجمهور الدينى وحرية الفرد، والفئة الوحيدة التى تدفع ثمن هذا التوازن هى الجمهور النسائي.

لا يمكن أن نضحى بأنفسنا على مذبح مشاعر دينية. نحن عندما نُطالب بالامتناع عن بيع الطعام المختمر باسم المشاعر الدينية، نكافح بكل ضراوة. لماذا إذاً نبدى استعدادنا للكفاح على الفطائر الهشة فى عيد الفصح، ولا نناضل من أجل حق المرأة فى الغناء..؟ فما بالك عندما تكون المرأة عضو فى حركة الشباب، تضطر قبل تخرجها أن تدرك أن مكانها فى المجتمع ستحدده فئة منعزلة عن الواقع الحالي.

ينبغى على كل من يشيدون بالاحترام والتسامح، أن يذكروا أنه لا يوجد احترام فى القمع ولا تسامح فى تكميم الأفواه، ولا يشكل فارقا ما إذا كان هذا يحدث باسم الدين أو الأسرة أو الدولة. ينبغى أن تمثل مدينة القدس الاحترام الحقيقى لمواطناتها ومواطنيها، مدينة بها مكان من أجل النساء والرجال معا ليشاهدن ويُشاهدوا ويسمعن ويُسمعوا.

١ - كاتبة المقال عضو فى جماعة «أكاديمية دون تحرش» فى الجامعة العبرية بالقدس.

٢ - حركة تضم شباب مدينة القدس الذين يناضلون من أجل إيقاف الهجرة السلبية من القدس.

حاييم رامون استقال نادما على قضية التحرش الجنسي

بقلم: أطيلا شومفلبي
المصدر: www.ynet.co.il
٢٩/٦/٢٠٠٩

* ٢٦ عاماً فى الكنيست انتهوا:

ودّع اليوم عضو الكنيست حاييم رامون (عن حزب كاديما) الكنيست معترفا بارتكابه خطأين: خطأ سياسى يتمثل فى عدم منافسته لباراك فى انتخابات عام ١٩٩٩، وخطأ شخصي وهو قضية التحرش الجنسي.

قال حاييم رامون: «أعتقد أن الخطأ السياسى الذى اقترفته كان بعد انتخابات عام ١٩٩٩ التى لم أتنافس فيها ضد باراك، لم أكن لأفوز، ولكن كنت سأحظى بإنجاز كبير، وكنت سأحصل على نسبة أصوات تبلغ ٤٥٪ على الأقل، ومن هنا أعتقد أن التاريخ كان سيتغير. لم أكن ملتزما بما فيه الكفاية. كان على أن أنافس باراك أو أستقيل. أما الخطأ الشخصى فقد كان بالتأكيد قضية التحرش الجنسي، ولا شك أن هذا كان خطأ بالفعل».

أشار رامون: «إلى أنه على خلاف ما قاله المستشار القضائي، ففى الفرصة الأولى التى سنحت لى فى الشرطة اعتذرت وطلبت العفو ولا أرغب فى التطرق إلى هذا الموضوع مرة أخرى. وكل من يريد معرفة الحقيقة يمكن أن يطلع على تحقيقات الشرطة، إلا أن هذه كانت بالفعل واقعة، ومن الناحية العامة أنا أؤكد إنه لم يكن بها أدنى مسألة إجرامية، إلا أنها كانت من وجهة نظر الجماهير خطأ شخصيا كان يحظر على فعله وأنا أشعر بأسف شديد لما حدث».

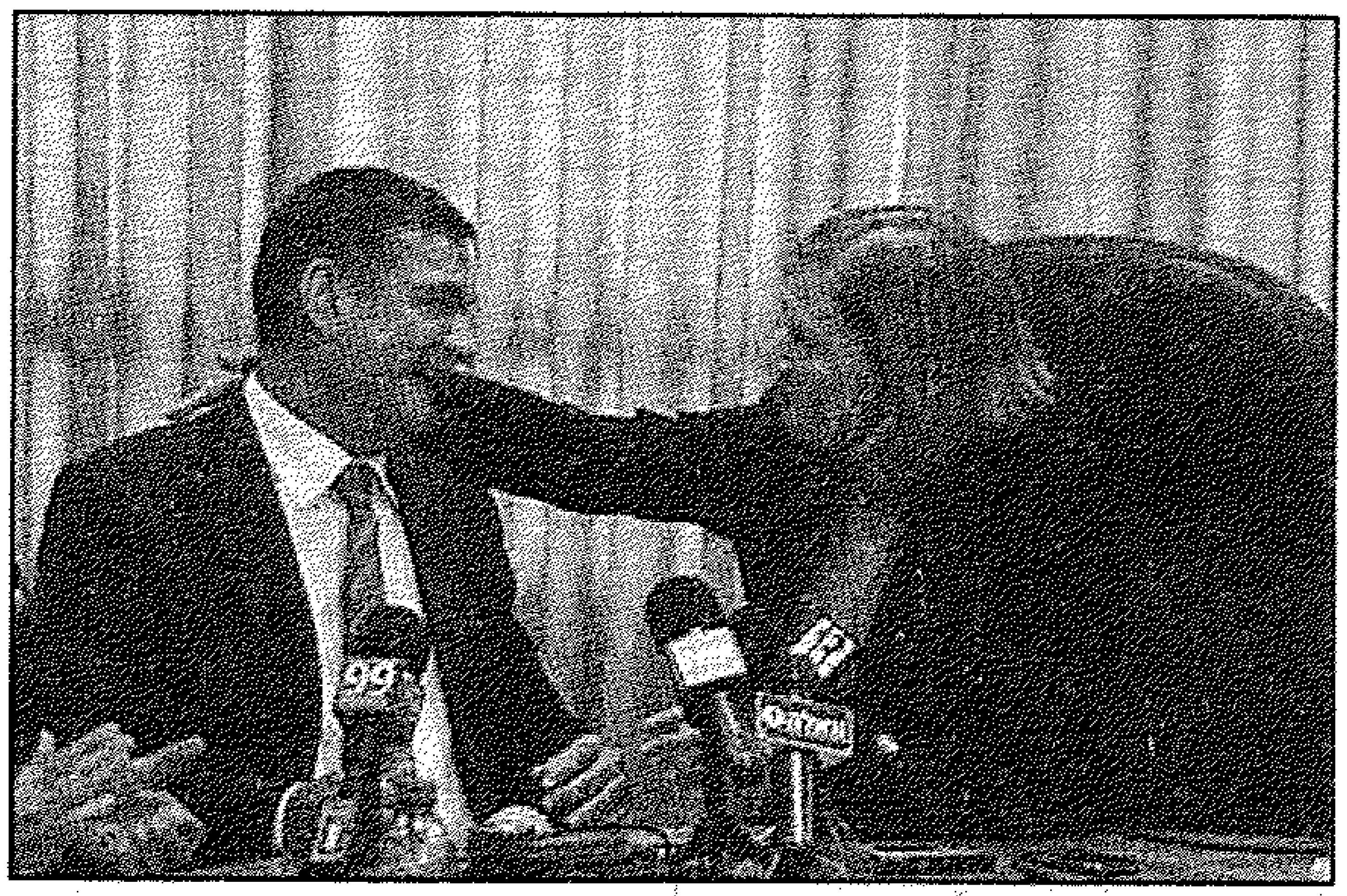

أثيرت قضية التحرش الجنسى بشكل قوى فى أغسطس ٢٠٠٦، عندما قرر المستشار القضائى للحكومة تقديم عريضة اتهام ضد رامون بتهمة قيامه بأعمال تحرش ضد الضابطة التى تخدم فى مكتب رئيس الوزراء، حيث ادعت الضابطة أن الوزير قبلها بفمها بعد أن التقطت معه صورة، إلا أن رامون قال إن القبلة كانت بإرادتها وكانت تلقائية، الأمر الذى لا يبرر اتخاذ أى إجراء جنائى، وبعد فترة قصيرة من ذلك استقال رامون من الحكومة، وبدأت محاكمته.

تمت إدانة رامون فى ٣١ يناير ٢٠٠٧، إلا أن المحكمة قررت أن هذه الجريمة لا تعتبر مخلة بالشرف. وفى وقت لاحق اتضح أنه قد تمت عمليات تنصت ضد رامون، أما رامون فقد طلب إلغاء التهمة، لكن طلبه قوبل بالرفض. وفى ٢٩ مارس ٢٠٠٧ أصدرت المحكمة حكم ضد رامون بالإبقاء على الإدانة، وفرضت عليه عقوبة القيام بخدمات لمدة ١٢٠ ساعة لصالح الجمهور، ودفع تعويض يقدر بخمسة عشر ألف شيكل للضابطة الشاكية.

وعقب عمليات التنصت تم تشكيل لجنة تحقيق برلمانية أوصت بالحد من تلك العمليات، وإقامة آليات إشراف ومراقبة على من يقوم بالتنصت تكون تابعة للهيئة القضائية. كان القاضى الذى تحرى ادعاءات محامى رامون بشأن إخفاء مادة التنصت التى نفذتها الشرطة فى ملف التحقيق ضده، قد قرر فى يوليو ٢٠٠٧ قائلا: «حقا أن هناك عثرات وإخفاقات فى معالجة الشرطة والنيابة العامة للموضوع، إلا أنه لا يوجد أساس لادعاء رامون بشأن الإخفاء المتعمد لمواد التحقيق».

لم يعتزل رامون الحياة العامة، فهو يعمل كرئيس لمجلس كاديما. قال رامون: «لقد اتخذت قرارا شخصيا بعد تخبط ليس بسيطا، سأحصل على قسط من الراحة ولكن ليس واضحا إلى متى ستستمر تلك الراحة، إلا أننى سأواصل العمل السياسى من خارج الكنيست. فحزب كاديما يعتبر من أحد الأمور المهمة التى قمت بها فى حياتي. فأنا أنظر ورائى بكثير من الارتياح. وأنا لست معصوما من الأخطاء، فأنا لست ملاكا. أنا أبذل قصارى جهدى لكى يعود حزب كاديما إلى الحكم. فكاديما مازال على قيد الحياة فى حين أن هناك أحزابا أخرى تبدو كأنها تتفكك. إن الانهيار

الذى أصاب حزب الليكود كان يُثير علامات تعجب أكثر من حزب كاديما».

تطرق رامون إلى خطاب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو قائلا: «إذا كان بيبى سيحذو حذو شارون، ولا يكتفى بالحديث، فإن عمل كهذا سيؤدى إلى حل الحكومة الحالية. فبيبى قال ما قال، إلا أن الطريق طويل حتى يؤمن بما قاله، والمهم بالنسبة لى هو تأييده لما يفيد الدولة، فإن فعل هذا سأكون حيثما كنت مع شارون».

كما تطرق أيضا رامون إلى التقارير المتعلقة بإمكانية انتقال شاؤول موفاز إلى حزب الليكود قائلا: «لقد تحدثت يوم الأربعاء مع موفاز، فهو ليس لديه أى نية لترك حزب كاديما، فهو جزء منه ويرغب فى أن يتزعمه».

وفى وقت سابق اليوم ودع رامون أثناء جلسة كاديما رفاقه فى الكتلة. قالت له رئيسة حزب كاديما تسيبى ليفني: «لقد وجدت فيك شخصا يعرف دائما كيف يأتي ويوزع حكمته، وأن يطرح على المائدة ما يجب طرحه». وأضافت ليفني: «إن الحزب يدين لك بالشكر على موافقتك بأن تصبح رئيساً لمجلسه، وتواصل مساعدتك لكاديما، وترسيخك لطريق الحزب لدى الجمهور».

قال رامون متأثرا لاعتذاره عن عدم استجابته لمن طالبوه بالبقاء موضحا: «أشعر أننى أحتاج إلى راحة من الحياة البرلمانية. أما كاديما فسيصبح الحزب الحاكم وبأسرع مما تتخيل ومن أوسع الأبواب، فهو الحزب البديل. فمن لا يجيد العمل فى المعارضة لن يجيد العمل فى السلطة».

زيادة معدلات تهريب مخدر الحشيش لإسرائيل

بقلم: يهوناتان ليس
هاآرتس ٣٠/٦/٢٠٠٩

بحثٌ خاص أعدته الشرطة الإسرائيلية كشف عن زيادة كبيرة فى محاولات سياح إسرائيليين وتجار مخدرات تهريب مخدر الحشيش الهندى إلى إسرائيل. لقد نجحت الشرطة خلال الأشهر الأخيرة فى الكشف عن كميات كبيرة من مخدر الحشيش من النوع المعروف باسم «جراس» والذى تمّ تهريبه فى أجسام سياح أو صناديق. ويُعد مخدر الحشيش من نوع جراس من الأنواع الفاخرة بسبب التركيز العالى نسبيا للمادة الفعالة فيه وهى مادة THC والتى تتراوح بين ١٠٪ إلى ٢٦٪.

وخلال البحث الذى قامت به مجموعة بحوث المخدرات التابعة لفرع المعلومات فى الشرطة تبين أن عمليات تهريب الحشيش الهندى لإسرائيل تتم بشكل خاص عن طريق وسطاء يقومون بابتلاع كميات صغيرة من المخدر ويدخلونها إلى إسرائيل عن طريق أجسامهم.. وبالتوازى مع ذلك، تمت خلال الأشهر الأخيرة محاولات لتهريب كميات كبيرة للغاية إلى إسرائيل تمّ إخفاؤها فى صناديق للأثاث تمّ إرسالها من الهند إلى إسرائيل. وفى يناير ٢٠٠٩ خلال عملية الوحدة المركزية التابعة للمنطقة الوسطى تمّ التحفظ على إحدي الصناديق وبها ٩٨ كيلو جراماً من الحشيش الهندى المهرب فى صناديق للأثاث، وتعد هذه العملية هى الثانية من حيث حجمها بين عمليات مكافحة المخدرات فى إسرائيل منذ إحباط محاولة دخول ثلاثة أطنان من حشيش الجراس إلى إسرائيل عام ١٩٩٤ فى صندوق تمّ إرساله إلى إسرائيل عبر قبرص من ميناء كولومبو فى سيريلانكا.

وفى سبتمبر من العام الماضى تمّ اكتشاف ثلاث علب خشبية ذات طبقتين فى أحد مطارات فرانكفورت كانت فى طريقها من الهند إلى إسرائيل، وفى داخل العلب الخشبية تبين وجود كيلو ونصف جرام من الحشيش الهندي.

تمَّ نقل الشحنة لإسرائيل حتى تتمكن الشرطة من التعرف على أصحابها فى إسرائيل. وقام مندوبو الوحدة المركزية التابعة لمنطقة القدس فى الشرطة بنصب كمين لإسرائيليين وصلا إلى فرع البريد وألقوا القبض عليهما.

وفضلا عن محاولات إخفاء كميات كبيرة من المخدرات فى صناديق وعبوات خشبية فقد ازدادت خلال السنوات الأخيرة محاولات سياح إسرائيليين نقل كميات صغيرة للغاية من المخدرات فى أجسامهم: فقبل ثلاث سنوات ألقى القبض على مواطنة من تل أبيب تبلغ من العمر ٣٧ عاماً عادت إلى إسرائيل من الهند برفقة ولدها البالغ من العمر سبع سنوات. قام رجال الشرطة الذين اشتبهوا فيها بإيقافها للتحقيق معها فى المطار، وخلال التحقيق معها لفظت كميات صغيرة من عبوات الحشيش التى ابتلعتها. وفى أكتوبر الماضى تمَّ إلقاء القبض على شاب يبلغ من العمر ٢٢ عاماً فى مطار بن جوريون بعد أن قام بابتلاع ما يقرب من نصف كيلو من حشيش ماركة جراس.

يتم إنتاج حشيش الجراس فى منطقة الهمالايا الهندية، أما إنتاج حشيش الجراس الذى يتميز بلونه الأسود فيتم فى نيبال، ومن هناك يتم تهريبه إلى الهند عبر الحدود المشتركة، ويتم شحنه إلى مناطق مختلفة من أنحاء العالم، وأوضحت مصادر بالشرطة أول أمس أنه على الرغم من أن الجراس منتشر للغاية فى شوارع الهند إلا أن استخدامه محظور بأمر القانون هناك. فالاحتفاظ بكمية صغيرة قدرها نحو ١٠٠ جرام قد تجلب عقوبة قدرها ستة أشهر حبس، بينما التحفظ على كمية قدرها كيلوجرام فعقوبتها الحبس حتى عشر سنوات فى السجون الهندية. أما الكميات التى تزيد عن الكيلوجرام فعقوبتها تصل إلى نحو عشرين عاماً، وقد تمَّ خلال السنوات الأخيرة إلقاء القبض على إسرائيليين كثيرين، وتمَّ حبسهم فى الهند بسبب احتفاظهم بكميات صغيرة من الحشيش.

هذه حربها

بقلم: جالى جينات
معاريف ٥/ ٧/ ٢٠٠٩

«شوفيا جفري» ضحية المعارك الهاربة من إريتريا هاجرت لإسرائيل ومعها طفلاها الصغيران. وبعدما لم تسمح السلطات لأطفالها الكبار بمغادرة البلاد قررت شوفيا الأخذ بزمام المبادرة والقيام بعملية إنقاذ خطيرة. هكذا نجحت امرأة واحدة فى لم شمل أسرتها رغم كل المخاطر، وكادت تدفع حريتها ثمناً لذلك.

موشيه ابن الأربع سنوات واقف فى ركن الغرفة يقوم بحركات مضحكة بوجهه لأشخاص شخصين يجلسان فى الركن الآخر. راحيل ابنة التاسعة تكتب فى كراسة، ولكنها لا تريد أن يرى أحد ما تكتب، وفيلمون يختفى وراء قبعة كبيرة. ثلاثة أخوة، ظاهرياً يبدون أخوة عاديين فى إجازة الصيف، حيث يتبادلون الضحك، وأحياناً ما تدب بينهم الخلافات أيضاً. إلا أن حالة أسرة جفرى من الداخل مختلفة تماماً. الأخوة الثلاثة ما كانوا سيستطيعون أن يتجمعوا لولا إصرار ومثابرة أمهم شوفيا جفرى وإعلانها الحرب على سلطات إريتريا - الدولة التى هربت منها.. الدولة التي منعتها من اصطحاب أبنائها.

ولكن شوفيا لم تستسلم. بعد خمس سنوات من رحيلها عن إريتريا للمرة الأولى ومعها طفلان من أبنائها، حصل هذا الأسبوع زوجها جويتون وأطفالها الخمسة على هوية إسرائيلية يلمع فيها اللون الأزرق (لون علم إسرائيل) وتفوح منها رائحة النصر. «كانت هذه أكبر حرب فى حياتي» قالت شوفيا قبل عدة دقائق من المراسم المثيرة التى أجريت فى حائط المبكى تحت رعاية الوكالة اليهودية. منذ ثلاثة أيام فحسب وصل زوجها، الذى لم تره منذ ثلاث سنوات كاملة. التئم شمل الأسرة بالأحضان والدموع وأقسموا على عدم الافتراق بعد الآن.

ولدت شوفيا فى إثيوبيا لأسرة يهودية منذ ٣٤ عاماً لتشهد حرباً دموية مع الجارة الإريترية. عندما كانت فى التاسعة من عمرها أصيب والدها فى الحرب، وبالنسبة لشوفيا الصغيرة كان هذا الحادث بمثابة الإشارة للرحيل عن الأسرة والانتقال مع خالتها إلى إريتريا. «كان الوضع صعباً على أمي، فقد كان لديها سبعة أطفال» توضح شوفيا اليوم كيف يكون لطفلة صغيرة القدرة على ترك كل ما تعرفه فى حياتها والانتقال لدولة أخرى حافلة بالمعارك الضروس.

منذ ذلك الحين لم تر أمها، حيث تولت خالتها تربيتها. عندما أصبحت فتاة يافعة تعرفت على جويتون وتزوجت منه. أنجب الزوجان خمسة أطفال: الابن البكر سيقام له قريباً حفل البلوغ، وأصغر أطفالها عمره ثلاث سنوات. ولكن الواقع فى إريتريا، التى أنهت بالفعل الحرب

مع إثيوبيا فى عام ٢٠٠٢، لازال متوتراً. فى أى لحظة قد تشتعل نيران الصراع العنيف والمدمر. الأحداث العنيفة التى وقعت فى القرى المجاورة لمدينة أسمرة محل إقامة أسرتها، والتى سقط على أثرها العديد من الضحايا، جعلت حياة شوفيا مليئة بالخوف.

عندما بدأت شوفيا حياتها فى إريتريا، هاجرت أسرتها فى إثيوبيا إلى إسرائيل. تمزق قلب شوفيا من الاشتياق إلى والدتها، التى لم ترها منذ أكثر من ٢٠ عاماً. أدركت أن عليها الرحيل عن إريتريا والسفر إلى دولة لا يوجد بها خوف من التجول فى الشارع، دولة يمكن فيها تربية الأطفال حتى يدخلوا الجامعة، تماما مثلما كانت تحلم. توجهت أسرتها فى إسرائيل إلى الوكالة اليهودية التى فحصت الأمر ووجدت أن شوفيا تستحق الهجرة حسب قانون العودة.

إلا أن السلطات فى إريتريا كان لها رأى آخر، حيث قالت لها: تستطيعين السفر كسائحة والعودة خلال ثلاثة أشهر، ولكن زوجك المزارع المستدعى فى إطار التعبئة العامة للحرب، وأطفالك الاثنين اللذين يزيد عمرهما على ست سنوات، لا يستطيعان الرحيل عن البلاد. لم تعرف شوفيا ماذا تفعل. وفى النهاية قررت تخليص نفسها وطفليها الصغيرين. أما أطفالها الكبار، فقد تركتهم مع أبيهم.

* «لم أتخل عنهم»:

كيف يمكن ترك طفلين فى دولة تدور فيها رحى حرب..؟ تجد شوفيا صعوبة فى الرد. حاولت شوفيا تبرير تلك الخطوة الاستثنائية بقولها «كنت فى غاية الاشتياق لأمي، فلم أرها منذ ٢٢ عاماً. قلت لنفسى يجب على الهجرة لإسرائيل ثم العودة مرة أخرى لاصطحاب باقى الأطفال لنصبح جميعاً سوياً ونلم الشمل فى إسرائيل. كانوا يعلمون أنى عائدة. سألونى لماذا سأتركهم هنا، فأوضحت لهم أن إريتريا لا تسمح لهم بالهجرة لإسرائيل. ووعدتهم بأننى سأعود قريباً لأخذهم».

وهكذا، رحلت شوفيا ومعها طفلان وآخر فى بطنها، عن إريتريا كسائحة، بعدما وعدت بالعودة خلال ثلاثة أشهر. وصلت شوفيا إلى مطار بن جوريون، وهى تنوى الاستقرار فى إسرائيل للأبد. قالت لزوجها أن يقول لجميع من يسأله إنه لا يعرف شيئاً عنها، أو إلى أين ذهبت.

* والأطفال الذين ظلوا هناك لم يشعروا بأنك تخليت عنهم..؟

- «لم يغضبوا مني، وإنما صبوا جام غضبهم على السلطات الإريترية التى لم تسمح لهم بالمغادرة».

فور وصولها إلى إسرائيل تم إيداعها فى أحد مراكز الاستيعاب التابعة للوكالة اليهودية، ولكن الألم والحزن على طفليها اللذين ظلا هناك لا يحتمل. وتحكى أستى أيوب التى تابعت إجراءات لم الشمل بالوكالة: «عندما وصلت كانت حامل، وكان الأمر فى غاية الصعوبة. بعدما وضعت طفلها، انهارت وقررت العودة لتخليص طفليها وزوجها».

وتتذكر شوفيا بألم شديد: «شعرت بالوحدة، فاعتصرنى الألم. كل يوم مر وأنا هنا وهم هناك كان معاناة. الأطفال كانوا بمفردهم هناك، ووالدهم كان فى الجيش طوال الوقت منذ الصباح حتى المساء، وقد عاشوا لدى عمتهم، ولكنها لم تكن بالبيت طوال الوقت وكانوا يظلون فى الشارع حتى مجيئها. كنت اتصل بهم، وكانوا يحكون لى إنهم ليس معهم مفاتيح البيت. كل يوم كانوا يبكون، ولم يكن فى استطاعتى فعل شيء. أنا أيضاً كنت أبكى معهم. كانوا يسألون: لماذا تركتينا هنا..؟ ولم أعرف كيف أرد عليهم».

أما زوجها، الذى حاول هو أيضاً الهرب، فقد فشل فى محاولاته وعاد لأداء الخدمة العسكرية، فأدركت شوفيا أن السبيل الوحيد للم شمل الأسرة، حتى لو كان خطيراً، هو العودة لإريتريا، رغم أنها خارجة على القانون بحسب القانون هناك. إلا أنها لم تخف. وتقول أيوب: «حذرتها من أنها ستعتقل إذا سافرت إلى هناك، وليس فقط أنها لن تتمكن من استخراج تأشيرة لأطفالها وزوجها. رأيت أننى لن أنجح فى إقناعها. لم تعرف ما إذا كان يجب عليها اصطحاب أطفالها معها أم تتركهم فى إسرائيل، ووقعت فى الحيرة بين ناريين -لو تركتهم ربما لا تستطيع العودة، ولو أخذتهم إلى إريتريا ربما لا يستطيعون مغادرة البلاد مرة أخرى. فى النهاية قلت لها إذا كنت مصممة على العودة، يجب عليها أن تأخذ أطفالها معها. لا يمكن ترك طفل فى الخامسة أو الرابعة بينما من الممكن ألا تعود أمه مرة أخرى».

وهكذا، بدأوا طريق العودة إلى إريتريا، ثلاثة أطفال وامرأة واحدة، من أجل إنقاذ طفليها ووالدهما.. وها قد عادت بهم بالفعل.. ولن ينسى العائدون الثلاثة الاستقبال الحافل بالمطار أبداً. ويقول الابن فيلمون (١١ سنة) بصوت مرتعد وبلغة عبرية سليمة «أحياناً ما كان يراودنى الخوف، وكنت أظن أن أمى لن تعود لأخذي، وأننى سأظل هنا. كل يوم كنت أسال أمى متى ستأتين. قلت لها إننى أيضاً أريد الذهاب لإسرائيل. عندما جاءت كانت هذه مفاجأة بالنسبة لي، وقد ذهبنا لانتظارها فى المطار». وتصف شوفيا اللقاء: «رأيتهم وانخرطت فى البكاء، وكذلك هم أيضاً».

* الحق فى لم شمل الأسر:

كان من الممكن أن تنتهى القصة عند هذه النقطة، مع دموع الفرح. ولكن السلطات الإريترية كان لها رأى آخر، حيث بدأت الإجراءات القضائية ضدها بادعاء أنها خطفت الأطفال وسافرت بهم لإسرائيل. ووضعوها فى قائمة الممنوعين من السفر، لأنها مطلوبة من قبل المحكمة المحلية.

وعلى مدار سنة كاملة ناضلت شوفيا من أجل براءتها، وكانت تذهب يومياً لمكتب الهجرة طالبة السماح لها بالسفر. ضحك الموظفون. بعد عام حفظت القضية المرفوعة ضدها، وبعد نضال متواصل طوال ثلاثة أشهر حصلت على الفيزا المنشودة: لها ولأطفالها الخمسة.

ويحكى الزوج جويتون: «قلت لها سافرى مع الأطفال، وسوف ألحق بكم قريباً». صعدت شوفيا على متن الطائرة، وهى تعلم أن هذه المرة أيضاً ستهاجر أسرتها لإسرائيل باستثناء الزوج. «أيقنت أنني لن أستطيع العودة ثانية، رغم أني أخذت هذه المرة أيضاً تأشيرة بالسفر لثلاثة أشهر فقط. لم أصدق أننى وكل أطفالي يمكننا العيش معاً فى إسرائيل. حتى بعدما حصلت على التأشيرة، وحتى صعودى الطائرة كنت أظن أن هذا لن يحدث».

عاشت الأم وأطفالها فى مركز الاستيعاب ثلاث سنوات في انتظار وصول الأب. موشيه الصغير يبكى كل يوم تقريباً ويسأل أين والدي. كل الأطفال فى الحضانة لديهم أب، وهو أيضاً لديه أب، ولكن لماذا ليس معهم هنا..؟ قدمت الوكالة اليهودية عدداً لا حصر له من الطلبات واتخذت كل الإجراءات الممكنة، إلى أن وافقت إريتريا بعد تغيير القوانين فيها على خروج الأب فى إجازة قصيرة لإسرائيل. وحتى اللحظة الأخيرة لم يكن واضحاً ما إذا كان سينجح فى الصعود للطائرة أم لا.

يوم الأحد الماضي، وصل الأب لإسرائيل وتم استقباله بالأحضان وذرفت زوجته الكثير من الدموع.. أخيراً وصل لإسرائيل للم شمل أسرته. وتقول شوفيا: «من هنا ستبدأ الحياة». هوية إسرائيلية ومنزل فى ريشون لتسيون أيضاً. بمقدور شوفيا أن تبتسم الآن. وتقول بهدوء وهى تنظر لأطفالها الذين يتشاجرون بجانبها «كل شيء على ما يرام».

يبتسم المسئولون بالوكالة اليهودية، ويقول إيلي كوهين، مدير إدارة الهجرة والاستيعاب بالوكالة اليهودية: «نحن نتابع منذ سنوات شوفيا ونضالها الجسور والدءوب من أجل إحضار أطفالها وزوجها. إننا فخورون بأن لدينا القدرة على مساعدتها هى وآلاف اليهود غيرها فى سائر أرجاء العالم على الهجرة لإسرائيل ولم شمل أسرهم».

مجلس سلامة الطفل: فقراء وراسبين

بقلم: ليئات عيزر
يسرائيل هايوم
٢٠٠٩/٧/٦

من المقرر أن تنشر بيانات صعبة أعدها مجلس سلامة الطفل ووزارة الاستيعاب فى التقرير السنوى للأبناء الأجانب بهدف التوعية بمشاكلهم الخاصة. وتكشف هذه البيانات النقاب عن معاناة ربع أبناء المهاجرين من الفقر، وتعلم نصفهم تقريباً فى المدارس الداخلية التابعة لإدارة التعليم الاستيطاني. وتقدر نسبة تسربهم من المدارس بالأضعاف، حيث يصل ٥١,٥٪ منهم فقط إلى مرحلة الثانوية العامة.

وقد أظهرت بيانات التقرير أن أبناء المهاجرين لا يتعاملون بشكل ينطوى على مساواة. فعلى سبيل المثال، يعيش ربع أبناء المهاجرين تقريباً فى الضواحي. كما يتطرق التقرير إلى حقيقة أن رسوم الانتقال والضرائب ليست كبيرة مثل الماضى لتقليص معدلات الفقر وسط فقراء أبناء المهاجرين.

وقالت وزيرة الاستيعاب والهجرة صوفا لاندفر إن «التقرير السنوى يعرض صورة للواقع كما هو. يقدم نقاط القوة والتحديات التى نواجهها كمجتمع يستوعب مهاجرين. لذا فإنه يشكل أداة عمل قوية تجاه كافة الجهات المعنية بتشغيل الهجرة من أجل توفير الوسائل التى تسد احتياجات المهاجرين ومتطلباتهم».

وتعليقاً على ذلك، قال مدير عام مجلس سلامة الطفل يتسحاق كدمان، إن بيانات كثيرة فى التقرير تشير إلى وجود مشاكل صعبة لدى أبناء المهاجرين الذين يعتبرون على هامش المجتمع فى بعض الأحيان.

وقد أكد كدمان «أن نسبة مرتفعة للغاية من أبناء المهاجرين الذين يتسربون من التعليم، ممن ينخرطون فى الجريمة أو يعانون من مشاكل اقتصادية واجتماعية، يجب أن تشعرنا بالقلق جميعاً. أبناء المهاجرين هم ثروة للمجتمع الإسرائيلي، ثروة يجب تنميتها ولا يجب إهمالها».

كما طالب كدمان الحكومة الإسرائيلية بالتراجع عن نيتها تقليص مخصصات الأطفال المتسربين من جهاز التعليم: «فهذا الاقتطاع سيضر أولاً وقبل كل شيء بأبناء المهاجرين. وخطأ التسريب سيصبح جريمة فى ضوء المساس بمخصصات الأطفال».

سيدى القاضي، هذه هى الحقيقة

بقلم: دان كسبي[١]
المصدر: www.ynet.co.il
٢٠٠٩/٧/٧

من الممكن أن تؤتى الحملة الإعلامية الجديدة التى تعتزم المحكمة العليا إطلاقها بثمارها مثل الحجامة الصينية[٢] لشخص ميت. فوفقا لما نشرته وسائل الإعلام، بادرت المحكمة العليا بإعداد سلسلة من البرامج التليفزيونية التعليمية تحمل اسم: «ليس له مثيل». فى كل برنامج من المنتظر أن يظهر أحد أصحاب الالتماسات وأمامه قاض متقاعد فى المحكمة العليا كان له دور فى قضيته، إلى جانب ممثلين سيعيدون تمثيل أركان القضية. وكان المبرر وراء المبادرة لإعداد السلسلة التليفزيونية هو أن الجمهور لا يفهم كما ينبغى الإجراءات القضائية. كما أن رئيسة المحكمة العليا، دوريت بينيش أعلنت تشككها فى أن الجمهور لا يقرأ الأحكام ولا يدرك القيمة الثمينة التى وراءها.

فضلا عن ذلك، تكشف الحلقات التليفزيونية عن أزمة ثقة متزايدة بين الجهاز القضائى والجمهور.. ففى السنوات الأخيرة، وفقا لمقياس الديموقراطية، تدهورت ثقة الجمهور فى المحكمة العليا فى عام ٢٠٠٨ إلى ٤٩٪ مقارنة بـ٦١٪ فى العام السابق، و٦٨٪ منذ ثلاث سنوات، و٧٢٪ منذ أربع سنوات و٧٩٪ عام ٢٠٠٤.

ولكن رغم ذلك هناك شك فيما إذا كان الاهتمام الإعلامى هو العلاج الأنسب لعلاج مثل هذا التدهور فى حال الجهاز القضائى فى إسرائيل.. إن إدراك الجهات المعنية بانطفاء هالة الجهاز القضائى منوط برصدهم لهذا الانطفاء، وبالمواجهة العادلة له. كما أن المتابعة الدائمة تسمح برصد بعض أسباب الأزمة التى تعانى منها قيادات الجهاز القضائى فى إسرائيل وهى كالتالى:

أولا، كشف التصرفات والتلاعبات التى كانت قبل ذلك غير مرئية، حيث يبدو قضاة رفيعو المقام كأشخاص شهوانيين غير قادرين على تحييد مصالحهم الشخصية. كما أدى تورط قاضيات فى قضايا قاموا فيها بخلط علاقات شخصية مع قرارات مهنية، إلى التشكك فى نزاهة المحامين.

ثانيا، من الممكن أن تكشف إجراءات تعيين القضاة عن منظومة من التآمرات والاعتبارات غير اللائقة بين زعماء القضاء. حيث يظهر هؤلاء كمتحايلين يتلهفون النفوذ. مما جعل الغسيل القذر ظاهر للجميع، وتفضحه الآن العناوين الصحفية والبرامج الإخبارية.

ثالثا، أصيب عدد من القضاة المتقاعدين بالثرثرة المزمنة التى لم تغب أيضا عن أشهرهم وهو أهارون باراك. فبسبب الفصاحة اللغوية الشفوية، أصبحوا محاورين مطلوبين فى وسائل الإعلام وتملكتهم نشوة بريق الشهرة، إلا أنه بعد فترة طويلة من ضبط النفس، أطلق بعضهم عنان ألسنتهم وأدلوا بتصريحات نارية.

وفى النهاية، فإن مسيرة التدهور التى تعانى منها كافة الأنظمة والأجهزة الرسمية فى الدولة لا يشذ عنها فيما يبدو الجهاز القضائى أيضا. ففى مناسبات مختلفة تُثار الشكوك حول إجراءات تعيين فاسدة وحول قدرات متدنية لطلبة الحقوق، الذين يشغلون وسيشغلون فى المستقبل مناصب بارزة فى الجهاز القضائى.

من هذا المنطلق فإن السلسلة التليفزيونية الجديدة، مثل الحملة الإعلامية كلها، من شأنها فقط إبراز جيل متناقص من القضاة.

---

(١) كاتب المقال رئيس قسم الإعلام فى جامعة بن جوريون.

(٢) الحجامة الصينية: يعود أصل الحجامة إلى الصينيين القدماء وتمارس جنبا إلى جنب مع الوخز بالإبر وتستخدم عن طريق تحريك كأس مفرغة من الهواء على طول خط الطاقة المراد فتح منافذه فى جسم الانسان مما يفتح المسالك أمام الطاقة المحتبسة وتعيد النشاط إلى أعضاء الجسم التى طالها المرض.

صناديق التأمين الصحى تمارس التمييز ضد البدو

بقلم: نعما تلمور
المصدر: www.walla.co.il
٢٠٠٩/٧/٧

يكشف اليوم الثلاثاء تقرير نشرته منظمة «أطباء لحقوق الإنسان» والمجلس الإقليمى للقرى غير المعترف بها فى النقب أن هناك طبيباً واحداً لكل ٣١١٦ نسمة فقط فى القرى غير المعترف بها فى النقب، وهى نسبة تعادل أكثر من ثلاثة أمثال متوسط نسبة عدد الأشخاص لكل طبيب فى التجمعات السكانية اليهودية المجاورة حيث بلغت النسبة هناك طبيب واحد لكل ٨٩٢ شخصاً. وقد شهدت قرية تلاع رشيد أدنى المعدلات، حيث وصلت فيها نسبة عدد الأشخاص لكل طبيب: ٥١١٠ أشخاص لكل طبيب.

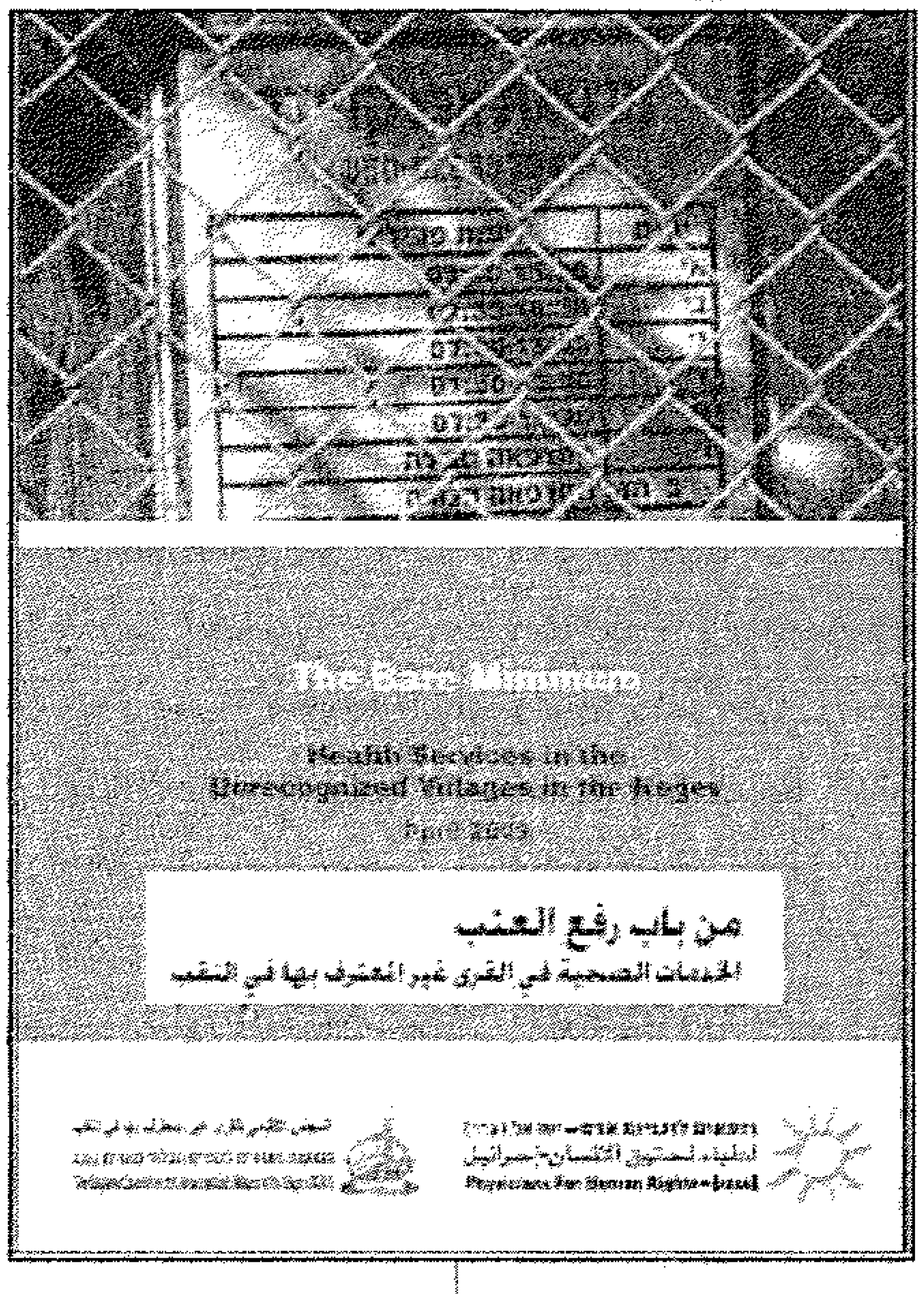

ويوجه التقرير الذى يحمل اسم «من باب رفع العتب: الخدمات الصحية فى القرى غير المعترف بها فى النقب» انتقادا لصناديق التأمين وللدولة التى تمارس سياسة التمييز حيال الخدمات الممنوحة فى ١٢ عيادة و٥ مراكز لصحة الأسرة فى القرى غير المعترف بها فى القرى العربية البدوية فى النقب. وقد أجرى التقرير مقارنات بين العيادات فى القرى غير المعترف بها والعيادات الخمس الموجودة فى التجمعات السكنية اليهودية المجاورة فى منطقة النقب، والتى تتشابه فى بياناتها الجغرافية والسكانية مع القرى البدوية، فاكتشف أنه فى ٣٤ من القرى غير المعترف بها لا توجد خدمات صحية بشكل عام، من بينها، على سبيل المثال، قرية الفرعة التى يبلغ عدد سكانها ٣٨٨٥ نسمة.

وقد قرروا فى منظمة أطباء لحقوق الإنسان بحث أربعة موضوعات رئيسية هي: توافر الخدمات، وسهولة الوصول إليها، والملاءمة (ملاءمة الخدمات المقدمة لمختلف الفئات السكانية)، وجودة الخدمات. وقد كشف التقرير أن: «هناك فجوة عميقة فى كل من تلك الموضوعات بين مستوى الخدمات التى توفرها عيادات القرى غير المعترف بها مقارنة بالخدمات التى توفرها العيادات فى التجمعات السكانية اليهودية المجاورة. ففى العيادات التى تديرها صناديق التأمين فى القرى غير المعترف هناك عدد ساعات أقل فى استقبال الطبيب للمرضى، وعدد ساعات أقل للفحص المعملى، كما لا توجد خدمات صحية متخصصة باستثناء طبيب أسرة واحد، ولا توجد صيدلية واحدة فى كل القرى».

كما ورد فى التقرير أن الوصول إلى العيادات صعب للغاية بالنسبة للسكان الذى لا يمتلكون سيارات خاصة فى القرى. وفى بعض العيادات هناك حاجز لغوى بين الطاقم الطبى والمرضى، حيث تنشر بعض مواد التوعية والنشرات بالعبرية فقط.

أيضا من ناحية الخدمات التمريضية تزيد الفجوات: ففى القرى غير المعترف بها يعمل ١٠ ممرضين / ممرضات فقط، أى ممرض أو ممرضة لكل ٣٧٥١ نسمة مقارنة بممرض أو ممرضة لكل ٦٥٧ نسمة فى التجمعات السكانية اليهودية التى تم بحثها.

كما يذكر التقرير ظروفا غير صحية توجد فيها العيادات مثل وجودها فى كرفانات تقع على أطراف القرى، وصعوبة مواعيد ساعات الفتح والاستقبال. ويقول وسيم عباس مدير مشروع القرى غير المعترف بها فى النقب فى جمعية أطباء لحقوق الإنسان: «تمارس صناديق التأمين التمييز بشكل فظ مع من يخضعون للتأمين فى القرى غير المعترف بها مقارنة بالخاضعين للتأمين من اليهود، من ناحية تيسير الخدمات، وسهولة الوصول إليها وجودتها».

ويقول إبراهيم الوكيلى رئيس المجلس الإقليمى للقرى غير المعترف بها: «الدولة التى تمنع إقامة عيادات أخرى فى القرى، لا تعمل على سد الفجوات من خلال تشجيع مزيد من الاستثمار فى القرى وتتسبب بذلك فى التمييز ضد هؤلاء السكان وزيادة الفجوات بها».. وأضاف: «ينبغى علينا بذل قصارى الجهد ليحصل سكان القرى غير المعترف بها على حقوقهم الأساسية فى كافة القطاعات، ولاسيما فى القطاع الصحى، وينبغى سرعة اللجوء إلى المحكمة العليا بموجب البيانات التى كشفها التقرير».

صافرة إنذار قومى

افتتاحية هاآرتس
٢٠٠٩/٧/١٢

لا يمكن التقليل من خطورة الوقائع التى نشرتها وزارة التعليم حول الانخفاض المستمر فى نسبة التلاميذ المستحقين لشهادة الثانوية العامة. ففى العام الماضى، نجح ٤٤٪ فقط فى أعمار السابعة عشرة فى الامتحانات وحصلوا على شهادة الثانوية، وهى نسبة أقل بواقع ٥٪ عما كان عليه الأمر قبل أربع سنوات. ينبع الانخفاض فى الأساس، من الفجوات القائمة بين التعليم اليهودى والعربى: ظل الاستقرار ثابتاً بين التلاميذ اليهود، أما بين التلاميذ العرب، فقد انخفضت نسبة المستحقين لشهادة الثانوية من ٤٠٪ إلى ٣٢٪ فقط.. ويتضح من المعطيات أن الإصلاحات التى أدخلها وزراء التعليم السابقون، والتسهيلات المتكررة فى امتحانات الثانوية، قد فشلت تماماً فى تحسين إنجازات الهيئة.

تفسِّر وزارة التعليم الانخفاض بالتغيرات الديموجرافية، التى تتمثل فى زيادة وزن التلاميذ العرب والتلاميذ الأصوليين اليهود. هذا الاتجاه سيزداد فقط فى السنوات القادمة، وهو يحمل فى طياته خطراً كبيراً على مستقبل الدولة، التى يتوقف ازدهارها وأمنها على العنصر البشرى. ينبغى أن يكون ثمة جهد قومى لدمج الأصوليين والعرب فى دائرة التعليم وفى سوق العمل، من أجل تحقيق أقصى استفادة من ثروتهم البشرية لصالح المجتمع كله. تعانى هيئة التعليم الإسرائيلية من العديد من العيوب، الموجودة فى دول أخرى أيضاً من قبيل: التآكل فى نوعية التدريس، الذى يصعب قياسه وتحديده؛ والتخلف التكنولوجى؛ والمركزية المفرطة والبيروقراطية اللامتناهية؛ والعلاقات الإشكالية فى العمل؛ والتسييس والتمييز ضد الأقليات. سيحتاج الإصلاح إلى تضافر جهود الحكومة ونقابات المعلمين، ليس فقط فى تخصيص ميزانيات، وإنما فى التعامل، أولاً وقبل كل شىء، مع المشاكل الأساسية.

لقد وضع رئيس الحكومة، «بنيامين نتنياهو»، موضوع تحسين هيئة التعليم على رأس حملته الانتخابية، ووعد بنقل النموذج الذى نجح فى فنلندا إلى إسرائيل، وبوضع التلاميذ الإسرائيليين ضمن العشرة الأوائل فى التصنيف الدولى فى غضون عقد. الآن، من المتعين عليه وعلى وزير التعليم «جدعون ساعر»، أن ينفذا ما وعدا به: إرسال «الجيدين إلى التدريس»، والنهوض بإنجازات التلاميذ وضمان تعليم ذى مستوى عال للجميع، يهود وعرب، علمانيين ودينيين. ليس ثمة مهمة قومية أهم من ذلك.

لا تمسوا شواطئنا

بقلم: بيلى فرنكل
المصدر: www.nrg.co.il
٢٠٠٩/٧/١٤

أكد مئات الأشخاص الذين تزاحموا للاحتفال بالشواطئ المفتوحة، الذى نظم منذ نحو أسبوع على شاطئ المتزلجين فى ريشون تسيون، بأنهم يشعرون بالضجر فهم لا يريدون منتجع فى البلماحيم ولا حتى ثلاثة منتجعات فى بتست، ولا يريدون تطوير شاطئ بونيم، ولا يريدون حدوداً معينة لشاطئ حيفا، ولا يريدون جفاف البحر أو بناء مكثف على شواطئ عكا، ولا شواطئ مغلقة على بحيرة طبرية.

وكما هو الحال دائما، من المؤسف أن من يتخذوا القرارات قد غابوا. دعا مُنسق الشواطئ فى إسرائيل موشيه برلموتر إلى حماية الطبيعة قائلا: «إن جميعهم يعرفون أن البحر والشواطئ من الممتلكات العامة التى يجب أن تبقى مفتوحة». فهل بالفعل كلهم يعرفون ذلك..؟.

هؤلاء الذين جاءوا إلى الشاطئ يريدون شيء واحد، وهو الوصول الحر إلى شواطئ مفتوحة ونظيفة، أو إلى ما بقى من تلك الشواطئ. وعلى ما يبدو أن الطلب ليس كبيرا، فالطبيعة ملك لنا جميعا، أليس كذلك..؟. فعندما تكون الدولة صغيرة إلى هذا الحد، لكن لديها رغبة قوية فى التطوير، فإن هذه المهمة تكون صعبة فى التنفيذ.

لقد تمت مصادرة معظم شواطئ إسرائيل من أجل بناء معسكرات عليها تابعة للجيش الإسرائيلى ومصانع ومحطات كهرباء وموانئ وبُنى تحتية وفنادق وأحياء راقية. وعلى الرغم من قانون الحفاظ على بيئة الشواطئ الصادر عام ٢٠٠٤،

والذى يحظر البناء فى حدود ٣٠٠ متر من خط الشاطئ، فإن يد القانون مازالت عاجزة، نظرا لأن القانون لم يُطبق على المشاريع التى صُدق عليها قبل أن يدخل هذا القانون حيز التنفيذ، فدائما سيكون هناك من يقوم بتقديم مشروع تطوير مُعد سلفا ويتراكم عليه التراب فى الأدراج منذ ٢٠ عاما إن لم يكن أكثر. فهم يريدون الآن تنفيذ هذا المشروع كما هو دون النظر إلى الظروف التى تغيرت.

فمن الظروف التى تغيرت: إنه من بين ١٩٧ كيلو مترا للشريط الساحلى الإسرائيلى بقى نحو ٤٠ كيلو متراً فقط دون وجود أبنية خلف هذه الشواطئ. إذا لم يكن هذا كافيا، فإن أكثر من نصف الشواطئ على طول البحر المتوسط يحظر النزول فيها، على الرغم من أن الكثير منها يستخدمها رواد الشواطئ بصورة معتادة.

وفيما يتعلق بباقى الشواطئ المسموح بالنزول فيها فإن جزءاً لا بأس به يفرض حتى الآن رسوم دخول، رغم أن القانون يُلزم الدخول مجانا إلى الشاطئ. وعندما لا يمكن تحصيل رسم دخول، فإنهم يُحصِّلون الأموال من مواقف السيارات. وإذا استلزم الأمر فإن المجلس المحلى لا يسأم من إقامة نقطة تفتيش فى منتصف الطريق المؤدى إلى الشاطئ لتحصيل رسوم عبور من كل شخص يحاول فقط الاقتراب من المكان، وذلك كما يحدث على الطريق المؤدى إلى شاطئ بلمحيم.

وإذا كان الحديث بالفعل عن شاطئ بلمحيم: فهل تتذكرون السبعين دونم الذين تم بيعهم بسعر يبعث على السخرية، وهو ثمانية ملايين شيكل لأصحاب مشاريع خاصة بهدف بناء منتجع..؟! وقد دعمت السلطات تلك المشروعات من خلال تأكيدهم من جديد على الزعم المستفز بأن تنظيم المكان وتنسيقه سيُمكن من الحد من الأضرار التى تحدث فى المكان بسبب غياب الرقابة.

من الصعب عدم الانتباه إلى أن دعم كهذا قد تكرر فى الظهور فى حالات أخرى مثلما حدث فى شاطئ البونيم، ففى هذه الحالة زعمت الهيئة المختصة بشئون الطبيعة والحدائق أن مشروع التطوير سينظم حركة الجماهير فى المكان، وستُساعد على خفض الخسائر التى يُسببها تزاحم الزوار للمحمية الطبيعية المعترف بها والقريبة من المكان.

والحقيقة أن الشواطئ غير المعترف بها تعانى من أضرار كثيرة.. ولكن إذا كانت المشكلة هنا معروفة وواضحة وهى غياب الرقابة، فإن الحل أيضا واضح وهو «التطوير».

وهكذا بدلا من إلزام المسئولين (الهيئات المحلية بصفة عامة) بالحفاظ على نظافة الشواطئ، وإلزام سيارات المنطقة بالحفاظ على المساحة الفاصلة بين الشواطئ، فإنهم يجعلونها شواطئ استجمام منظمة، ولكن مقابل دفع مبالغ مالية كبيرة، مع وجود مطاعم وأكشاك وعشب أخضر وأشجار نخيل، وذلك فى أفضل الحالات، أما فى أسوأ الحالات فإنهم يحضرون كما هو واضح أصحاب رؤوس الأموال.

يتضح الآن أن كل اقتطاع آخر من الشريط الساحلى الإسرائيلى سيُصَر بصورة جوهرية بطابع عدد من المناطق المطورة، وأيضاً من المعقول أن نفترض إنها ستستخدم كبداية لمشاريع مستقبلية أخرى.

◆ ترجمات عبرية ◆

٧

حوارات

حوار مع «يوئيل شاليط» الشقيق الأكبر لجلعاد شاليط

أجرى الحوار: إيلى ليفى وحن كوستبار
يديعوت أحرونوت ١٩/ ٦/ ٢٠٠٩

منذ اختطاف أخيه الصغير جلعاد فى الخامس والعشرين من يونيو ٢٠٠٦، يحلم يوئيل شاليط نفس الحلم: جلعاد يعود إلى البيت. يتحرر من أسر حماس، ويشق طريقه عائدا إلى بلدة متسبيه هيلا. حاول يوئيل هذا الأسبوع أن يتخيل كيف يبدو أخيه: هل هو مصاب..؟ هل هو مريض..؟ ماذا حدث له هناك..؟.

ولكن الأحلام، شأنها شأن الواقع، مضللة. فكلها تتسم بعدم اليقين، وتخلو من التفاصيل. لا يوجد بها أصوات، وتكاد تخلو من الوجوه أيضا. جلعاد الذى يأتى فى الحلم بدون مراسم احتفالية أو جمهور. هو يظهر فجأة، ثم يختفى ثانية. يوئيل يركض وراءه، كما كانا يفعلان عندما كانا يلعبان كرة السلة فى ملعب البلدة. يحاول يوئيل أن يمسك أخيه الصغير. يريد أن يحتضنه، ولكنه لا يستطيع. يقول يوئيل: «أمد يدى وأحاول، ولكننى لا أصل. لم أستطع أبدا أن ألمس جلعاد».

يوئيل هو الابن البكر لأفيفا ونوعام شاليط. وهو يكبر جلعاد بثلاث سنوات. ولديهم أيضا أخت صغيرة تدعى هداس. يقول يوئيل إنه وجلعاد متشابهان، ليس فى الشكل فقط وإنما فى الطباع أيضا. فكلاهما منطويان ولا يكثران فى الكلام و«خجولان»، على حد قوله. يستخدم يوئيل فى حديثه كلمة «جلعاد الخاص بي» لتمييزه عن جلعاد شاليط الشخصية العامة، ويقول: «كان يجلس على الأريكة ويبستم ابتسامة خجولة كهذه». هذه الابتسامة هى أول ما تتبادر إلى ذهنه عندما يفكر فى أخيه، وهو مشتاق جدا إليها.

فرض اختطاف جلعاد على الأسرة الظهور إعلاميا - خلافا لرغبتهم وطباعهم. لم يُدل يوئيل بأى أحاديث للإعلام من قبل، وكان قد ظهر قليلًا فى خيمة الاحتجاج التى أقامتها الأسرة قبل ثلاثة أشهر ونصف الشهر، وقال بضع جمل لوسائل الإعلام، وهذا كل شئ. والداه طلبا منه أن يركز فى دراسته - حيث يدرس علوم الحاسب الآلى فى التخنيون (معهد الدراسات التطبيقية فى إسرائيل). وبالفعل، استجاب يوئيل لطلبها وركّز كل جهده فى الدراسة، ولكنه يشعر الآن بأنه يجب أن يشارك فى النضال من أجل أخيه.

يوضح يوئيل قائلا: «عندما اختُطف جلعاد، كنت فى الفصل الدراسى الأول، أما الآن فأنا فى السنة الأخيرة، ورغم ذلك فأخى لم يعد إلى البيت. لا أستطيع السكوت أكثر من ذلك. أود أن أفعل شيئا. يتعين على أن أفعل شيئا. لدى الدافع فى أن أحاول المساعدة. أنا أخوه الأكبر ويجب أن أنقذه. إنه فى حاجة للمساعدة وقد أستطيع التأثير. أريد أن أقول لرئيس الحكومة وللوزراء ولأعضاء الكنيست إننى أعرف أن هذه الحكومة جديدة، ولم يمر على تشكيلها إلا شهرين أو ثلاثة أشهر، وأن هذا الوقت فى السياسة ليس

بالطويل.. أعرف كل هذا، ولكن بالنسبة لجلعاد فهى فترة طويلة جدا جدا من المعاناة والوحدة والألم.

«أنا أتوسل إليهم، أتوسل للعالم بأسره- المسئولون فى الأمم المتحدة والولايات المتحدة وأوروبا. أتوسل إليهم أن ينقذوا جلعاد فى أسرع وقت ممكن. الوقت ينفد. إنه إنسان طيب لم يسبق له أن آذى أحدا. كل يوم يمر عليه، وهو فى الأسر يزيده سوءاً. إنه يتدهور. إنه فى خطر. أتوسل للجميع أن ينقذوا أخي».

*** الطفولة فى متسبيه هيلا:**

يضيف يوئيل قائلا: «جلعادي، كما تسميه أمي، هو أخى الأصغر. عندما وُلد كنت فى الثالثة من العمر. كنا نعيش حينها فى نهاريا، ثم انتقلنا بعدها إلى بلدة متسبيه هيلا. كان البيت مجهزا للسكن، بينما كانت الحديقة تحت الإنشاء. لعبنا، وركضنا، وتشاجرنا، وضايقنا أختنا الصغيرة. متسبيه هيلا بلدة صغيرة، أما المدينة الكبيرة فكانت نهاريا. ذات مرة، فى عيد الاستقلال، اصطحبنا أبى إلى تل أبيب فى جولة. أعتقد أنها كانت المرة الأولى التى نزور فيها تل أبيب. كنا نقضى معظم الوقت فى البلدة. أحيانا عندما كنا نشعر بالملل، كنا نشاكس بعضنا بعضاً حتى ولو بدون سبب.

«كان جلعاد طفلا وديعا، لا يكره أحد، ولا يتلفظ أبدا بألفاظ بذيئة، ولا يصرخ، وكان يتحدث بصوت هادئ. كان يساعد الجميع. قبل فترة وجيزة من التحاقه بالجيش، كان والداى يريدان إقامة كوخ فى الحديقة، فأخذ هذا الأمر وكأنه مشروع، حيث جرَّف الأرض من النباتات، وعمل بجد. أمي قالت إنه: مالك الحديقة. كان جلعاد مرتبا ومنظما بشدة. مثابر يحب الدراسة والتعليم. كان حب الدراسة من الأشياء التى غرسوها فينا فى البيت. كانوا يدفعوننا للنجاح.

«جلعاد كان تلميذا جيدا منذ البداية – أكثر مني. كل درجاته كانت عشرة من عشرة أو تسعة من عشرة. حتى فى الثانوية كان متميزا. كان يدرس فى شعبة الفيزياء وعلوم الحاسب الآلي. كان عبقريا وعشقه الأول كان للفيزياء. لم يكن يسمع الموسيقى، ولكنه كان يقرأ كثيرا. قبل اختطافه، كان يقرأ كتابى السيرة الذاتية لأرمسترونج وآينشتاين. الكتب لا تزال فى حجرته. كل شئ كما كان. كانت خطابات التأييد التى نتلقاها مكدسة فى حجرته، ولكن المكان ضاق بها فكان لابد من نقلها إلى مكان آخر. والآن، حجرته تنتظره جاهزة. الفراش مرتب، وحذاء الجيش مُلمعا بجوار السرير.

«أمر على الحجرة وألقى نظرة، ولكنى لا أدخلها أبدا. إنها حجرته وخصوصياته. هذه هى حياته، وأنا أحترم ذلك، حتى وإن لم يكن موجودا. أفكر طوال الوقت فيما كان سيقول لو أنه ظهر فجأة فى البيت. بالتأكيد كان سيفاجأ من كل الجلبة المحيطة به، وكان سيشعر بالحرج.

«أتذكر حياتنا قبل اختطاف جلعاد. كنا نجلس فى الثامنة مساء كل يوم مع أبى لمتابعة نشرة الأخبار. أبى يحب متابعة الأخبار. وأتذكر أيضا وجبة السبت، حيث كنا نجتمع دائما فى ظهيرة كل يوم سبت. وجبة عائلية. مائدة مستديرة كل فرد يعرف مكانه فيها. الأبناء فى جانب، والوالدان يجلسان أمامهم. كنت أجلس بجانب جلعاد، ونتناول الوجبة التقليدية التى تعدها أمي: شرائح اللحم والخضراوات. لا نتكلم كثيرا على المائدة، وكنا نكتفى بأن نقص على بعضنا ما فعلناه فى الأسبوع المنصرم. كنا نذهب إلى صالة ألعاب رياضية فى نهاريا، مع أبي، مرتين فى الأسبوع، وذلك قبل أن يلتحق جلعاد بالجيش. كان يريد رفع لياقته البدنية ليكون جاهزا عند التحاقه بالجيش.

«كنا نسافر مع أبى ونتحدث فى الطريق عن الدراسة، وعن كرة السلة أيضا، خاصة فريق مكابى تل أبيب. جلعاد يعشق الرياضة، وبالأخص كرة السلة. بينما أفضل أنا كرة القدم. كنا نلعب دائما فى ملعب البلدية. كان يعود إلى البيت بعد انتهاء الدراسة كل يوم، ويجلس أمام التلفاز لمتابعة القناة الرياضية. دائما كان يفعل ذلك. كان لا يفوّت أى مباريات. فى كل سبت، عندما كان يعود إلى البيت من الجيش، كان أول ما يفعله هو السؤال عن نتائج كل المباريات التى فاتته. إنه يحب الرياضة بكل أشكالها – لعبا ومشاهدة. كان من المتابعين الدائمين لدورى السلة الأمريكى (NBA). لديه قمصان الفرق التى يحبها. فى هذا الأسبوع، فاز الليكرز بالبطولة، ولو أن جلعاد كان هنا، ما كان ليغادر شاشة التليفزيون.

«ينطبق هذا على كل الأشياء التى فاتته. فلو أنه لم يُختطف، لمن المؤكد أنه كان يدرس الآن فى التخنيون. لم نتحدث عن ذلك، لم نستطع. ولكن هذا كان مساره الطبيعي. كان ليدرس الآن الفيزياء أو الحاسب الآلى أو الكهرباء. كان جلعاد يحب الحرية. لا أعلم إن كان يعرف أنه قد مرت ثلاث سنوات منذ اختطافه، ولكنى واثق أنه يحاول حساب الوقت الذى مر، فهو إنسان ذكي. من المؤكد أنه يحاول الاستعانة بإشارات من البيئة المحيطة به لمساعدته على حساب الأيام والساعات. وعلاوة على ذلك، فهو إنسان متفائل. أنا واثق أنه لا يكتفى بالجلوس منتظرا فقط، وإنما يفكر فى أشياء أخرى. ولكنى لا أعرف هذه الأشياء على وجه التحديد. إنه إنسان هادئ النفس، ومن المؤكد أنه يحاول التفكير بشكل إيجابي. إنه يعرفنا ويعرف أننا نفعل كل ما بوسعنا من أجل إطلاق سراحه. يعرف أن هناك من يمكن الاعتماد عليه هنا».

*** فى أعقاب العم يوئيل:**

يقول يوئيل: «لم نتحدث عن عمنا الفقيد كثيرا فى البيت، ولكنه كان فى الخلفية دائما. يوئيل، الأخ التوأم لوالدي، لقى حتفه فى حرب عيد الغفران ١٩٧٣. كان جدى وجدتى كثيرا

ما يتحدثان عنه. ولكن تحديدا منذ اختطاف جلعاد، أحرص على عدم التفكير في عمي. أنا أيضا لا أبكي. أحاول أن أحمي نفسي بشتى السبل. أحاول أن أكون قويا. لا للتفكير في الأشياء السيئة. في أيام الذكرى، كانت الأسرة كلها تذهب إلى المقابر في حيفا، لزيارة العم يوئيل. لا نزال نحرص على هذه الزيارة إلى الآن، ولكنها الآن أصعب، لأننى دائما ما أفكر في جلعاد.

«كان يوئيل يخدم في سلاح المدرعات. كان جنديا في اللواء ١٨٨، مثل جلعاد. عندما التحقت بالجيش، كان من الواضح أننى سألتحق بسلاح المدرعات، وذلك لأننى كنت أحب هذا السلاح، وأيضا بسبب عمي يوئيل والخلفية العائلية. كان جلعاد حينها في الصف الدراسي العاشر. التحقت بالكتيبة السابعة. عندما كنت أعود إلى البيت، كانت الأسرة كلها تجتمع ظهيرة كل سبت، وكنت أقص عليهم حكاياتي في الجيش. جلعاد لم يسألني أبدا عن أي شيء، فقد كان خجولا للغاية - حتى معي. وهكذا مثلا لم نتحدث عن البنات أبدا، ولكنه كان دائما يجلس ويستمع باهتمام.

«بعد ذلك، جاء دوره في التجنيد. كنت قد سُرحت من الخدمة قبلها ببضعة أشهر. كان أمام جلعاد أن يلتحق بالمخابرات أو بسلاح غير عملياتي، ولكنه كان يريد سلاح المدرعات فقط. كان أبواى قلقين عليه، ولكنهما لم يطلبا منه أبدا ألا يلتحق بسلاح عملياتي. كانت هذه معضلة غير بسيطة، حتى بالنسبة له. لم يكن جلعاد متمردا، ولكن التحاقه بسلاح المدرعات كان قرارا مستقلا. أعتقد أنه تشاور بالفعل مع أبي. كان أبي دائما هو المرجعية للقرارات الثقيلة. كانا يذهبان سوياً إلى البحر في أيام السبت، فكلاهما يحب البحر، وكان لديهما وقت للكلام هناك.

«في أول إجازة له بالملابس العسكرية كنت في البيت. رأيته قادما. كان يبدو عليه بعض الحرج، ولكنه كان فخورا. بالنسبة لنا نحن الاثنين على الأقل، كان الخروج من بلدة صغيرة إلى عالم جديد كهذا مليئ بالأشخاص والتجارب الجديدة، شعورا جيدا. كان جلعاد أيضا راضيا تماما عن أنه التحق بلواء العم يوئيل. كان هذا مهما جدا بالنسبة له. من ناحيته، كان هذا استمرارا وتواصلا للأسرة. كان جلعاد مشحونا منذ اللحظة الأولى، كان يتجول في البيت وهو مرتدى قمصان لوائه. هناك دائما خصومة بين الألوية. اللواء السابع بدبابة الميركافا الطراز الثاني، واللواء ١٨٨ بدبابة الميركافا من الطراز الثالث. كل واحد كان على قناعة بأن لواءه هو الأفضل. تجادلنا ولكن جدالات صغيرة.

«أتذكر أننى ذات مرة سافرت لزيارته في الجيش. كان ذلك مع أختى هداس وأبي. لم يأخذ جلعاد إجازة في هذا الأسبوع، ولذا ذهبنا إلى وحدته في هضبة الجولان. أخذنا جلعاد في جولة بقاعدة مجوريم. كان الوضع مثلما كان معي بالضبط: قاعدة ووحل ودبابات. بعد ذلك ذهبنا لتناول الغذاء في مقصف القاعدة. كان يوما جميلا. ضحكنا كثيرا. أتذكر أننى نظرت في عينيه. كان من السهل أن أرى أنه تغير، حيث صار أكثر انفتاحا، وكان ذلك باديا في كلامه. كان لا يزال صامتا، ولكن ثقته في نفسه زادت. كان فخورا بأنه التحق بسرية عملياتية».

** السبت الأخير:

«لا أتذكر إن كان آخر سبت قضيناه سويا قبل أسبوعين أو ثلاثة أسابيع من اختطافه. بصفة عامة، كنت أعود إلى البيت كل يوم سبت للقاء جلعاد أثناء إجازته من الجيش. لم أكن أقيم مع والداى حينها، حيث كنت مضغوطا في الدراسة. ولكنى رغم ذلك كنت أسافر لرؤيته. كان غالبا ما يقضي يوم الجمعة نائما. وفي ظهيرة كل سبت، كنا نتناول غداءنا سويا. كان جلعاد يشاهد كل المباريات التى فاتته في الأسبوعين اللذين لم يكن موجودا فيهما في البيت. كرة القدم وكرة السلة. وباستثناء ذلك، كان لا يتحدث كثيرا، بل أننى لا أتذكر كيف أننا تودعنا أو إن كنا تحدثنا في الهاتف بعد ذلك.

«يوم الأحد، عندما حدث ما حدث، كنت في شقتى في حيفا. أنا أسكن في حى كرميل، وقد ساعدنى جلعاد في الانتقال إلى هذه الشقة قبل بضعة أشهر من اختطافه. كان هذا في الواقع أول خروج لى من البيت في متسبية هيلا. في أحد أيام السبت، عندما عاد من الجيش، ذهبنا سويا إلى شقتي. كان متحمسا جدا. لم يكن جلعاد يعرف إن كان يريد الانتقال إلى المدينة أم البقاء في البلدة. ولكنه بصفة عامة بدأ في الانفتاح على العالم، وقد لاقت الشقة إعجابه.

«في ظهيرة أحد الأيام، طرق الباب. كنت على وشك الخروج للذهاب إلى التخنيون. كان ذلك غريبا بعض الشئ، حيث لم أكن معتادا على استقبال الضيوف. نظرت عبر العين السحرية، فرأيت جنودا يقفون بالباب. لم أفكر في شئ. فتحت الباب، فسألنى الجنود: هل أنت أخو جلعاد..؟ هل أنت يوئيل شاليط..؟ فقلت لهم نعم. شعرت بالخوف حينها، شعرت للحظة أن مكروها قد حدث لجلعاد وأنه قتل. فقالوا لى بسرعة: أخوك اختُطف في عملية. للوهلة الأولى شعرت ببعض الارتياح، فجلعاد لا يزال على قيد الحياة. حاولت أن أستخلص منهم أكبر قدر من المعلومات عن حالة جلعاد، وعن العملية التى وقع أسيرا خلالها. سألتهم: ماذا عن جلعاد، هل أصيب جسديا..؟. ولكنهم لم يكونوا يعرفون أى شئ. لم يكن يعنينى حينها حالته النفسية.

«سألتهم بعد ذلك ماذا عن والداى وعن جدى وجدتى وما إن كانوا قد أبلغوهم. قلت في نفسى إن جدى وجدتى لم ينسيا بعد ابنهما الراحل، وهذه ستكون بالنسبة لهما ضربة قاضية. سافرت إلى والداي، فوجدت جلبة خارج المنزل.

أول شيء فعلته أن دخلت واحتضنت والدتي. لم نتحدث. أكد الجنود أمامنا أن جلعاد اختطف ولم يُقتل، وأن هناك علامات على أنه لا يزال على قيد الحياة. جلسنا فى الصالون منتظرين، فربما يعود. كان كل اعتقادنا أن المسألة لن تستغرق غير أيام أو أسابيع حتى يعود وتنتهى القصة. جلعاد يعود ويصبح كل شيء على ما يرام. ولكننا أخذنا وقتا حتى فهمنا القصة.

«فى ذلك اليوم، تحدث معى أبى وأمي. قالا لي: يوئيل، عد إلى دراستك، هذه هى مهمتك. خضعت لرغبتهما. كنت أود طيلة السنوات الثلاث أن أفعل شيئا من أجل جلعاد. أردت أن أقوم بدور، وأن أكون برفقة أبى فى المقابلات والسفريات. ولكنى لم أستطع المشاركة فى كل هذه الفعاليات بسبب انشغالى فى الدراسة التى كان من المهم لوالداى أن انتهى منها. وبالفعل، بعد يوم واحد عدت إلى دراستي. أتذكر أننى عدت إلى حيفا وكنت أنتظر أى هاتف. انتظرت طوال الوقت لأى اتصال. تمنيت أن يتصلوا ويقولوا لي: انتهت القصة. جلعاد عاد إلى البيت. كنت أعتقد حينها أنه سيعود سريعا.

* متى أدركت أن الأمر سيستغرق وقتا..؟

- «بعد الحرب. أعتقد بعد انتهاء حرب لبنان الثانية، عندما انتهت الحرب ولم يحدث أى شيء. جلعاد لم يعد إلى البيت. كل يوم يمر وجلعاد فى الأسر، يزيد من مخاوفنا وشكوكنا. ما حدث لرون آراد بدور فى مخيلتنا دائما. إنه لأمر مفزع. لا أريد أن يصبح جلعاد بمثابة رون آراد الثانى ويختفي. جلعاد أيضا يعرف قصة رون آراد، وأنا واثق أنه ينحي هذه الفكرة جانبا ولا يفكر فيها. إنه يحافظ على نفسه. هو متأكد أننا نفعل كل ما بوسعنا من أجل إعادته إلى البيت. هو يعرف أنه سيعود.

«أتمنى أن يحدث ذلك، وأن يأتى اليوم الذى يعود فيه جلعاد إلى البيت. أقول إننى أتمنى وذلك لأن هناك حالة من عدم اليقين. لا نعرف إن كان سيعود أو كيف ستكون حالته إذا عاد. نعيش فى خوف كل يوم. أود أن أتأكد أنه سيعود، لأن هذا ضرورى للأسرة ولجلعاد وللدولة كلها. لقد كان فى مهمة ويجب على الدولة أن تعيده. ومن ناحية أخرى، مرت ثلاث سنوات ولم يحدث شيء. لست يائسا وإنما أشعر بخيبة أمل. من وجهة نظري، فشلت الحكومة السابقة فى استعادة جلعاد، رغم أنه أتيحت أمامها الفرص وكانت تستطيع فعل ذلك. كنا قريبين جدا من استعادة جلعاد. الثمن..؟ الثمن مؤلم فعلا، ولكن المسألة ليست ما إن كان يجب إطلاق سراح مخربين أم لا. المسألة هى هل سننقذ جلعاد أم لا. هذا هو المهم: هل جلعاد سيعيش أم سيموت. لا يزال من الممكن إنقاذه. ولذا أرى من الضرورى أن أشارك فى هذا النضال.

«أنا لا أشارك تقريبا فى المقابلات التى يجريها والداي، ولكنى شاركت فى المقابلة الأخيرة مع أولمرت عندما كان رئيسا للوزراء. طلبت من أبى أن آتى معه، لأنى كنت أريد أن أرى أولمرت. جلست صامتا طوال المقابلة. وفى النهاية سألته سؤالا واحدا. قلت له: سيدى رئيس الوزراء، كيف تضمنون التزام الحكومة القادمة بموضوع جلعاد، لأنه كان من الواضح لى أن المسألة لن تحل خلال ولايته، وأردت أن أعرف كيف تتقدم مثل هذه الأمور. لم يسارع أولمرت بالإجابة، حيث لم تكن لديه وسيلة لضمان أن يحدث ذلك - باستثناء الالتزام الأساسى والإنسانى لأى شخص يتولى هذا المنصب تجاه جندى من الجيش الإسرائيلى اختُطف وهو يؤدى مهمة - حسبما قال أولمرت».

** أخى الصغير يعيش فى الجحيم:

«حدثت أشياء كثيرة خلال هذه السنوات الثلاث. وحتى على المستوى الشخصي، فأنا الآن فى آخر سنة لى فى الدراسة، ولدى صديقة تعرفت عليها فى خيمة الاحتجاج. جلعاد فى مخيلتنا دائما، ولكنك أيضا تواصل حياتك، وهذا أمر صعب. كلما تفعل شيئا، تشعر بأنك لست مرتاحا لمعرفتك أن جلعاد يعيش فى كابوس متواصل. دائما ما أشعر بالذنب، فها هو أخوك الصغير يعيش فى الجحيم ولا يستطيع أن يعيش التجارب التى تعيشها. وهكذا على سبيل المثال لم أذهب غير مرة واحدة للسينما طوال هذه السنوات الثلاث. والداى يقولان دائما: «من المهم أن تتواصل حياة الأبناء»، ولكن هذا صعب لأن حياة جلعاد غير متواصلة.

«أعرف أن هناك مسئولية كبيرة واقعة عليّ. يتعين على أن أساعده، فهو أخى ويعيش منذ ثلاث سنوات فى عزلة دون أدنى حد من الظروف الآدمية، ودون أن يسمحوا حتى للصليب الأحمر بزيارته. أفكر فى ذلك كل يوم قبل النوم. لا أستطيع حتى أن أتصور نفسى أحل محله. أعرف أنه يتعين على بذل المزيد من الجهد لإعادته إلى الحياة عندما يعود. سوف أضعه فى صورة الأشياء التى فاتته، سوف أقول له إن هناك حكومة جديدة فى إسرائيل، ورئيس جديد فى الولايات المتحدة، وأن فريق مكابى تل أبيب لم يعد كما كان، وأن هناك لاعب كرة قدم تم بيعه بـ٩٤ مليون يورو. وبعد ذلك، أتمنى أن يكون بمقدوره متابعة حياته، وأن يدرس فى التخنيون، وأن يتابع المباريات فى التليفزيون.

«لو كنت أستطيع أن أنقل له رسالة، لقلت له إننا لن نتخلى عنه وأننا نناضل من أجله، وأن الجمهور الإسرائيلى كله ينتظره ويفعل كل ما بوسعه من أجل استعادته. فى المرات التى وصلتنا منه خطابات، اتصلوا بى وطلبوا منى الحضور إلى البيت لقراءتها. وهذا أيضا كان صعبا على نفسي، حيث كانت تنبعث منها صرخة استغاثة. أنا أعرفه، فهو يتوسل أن ينقذوه. لو كان لدى خيار عملى لإعادة أخى إلى البيت، لفعلت ذلك. ليس لدى كلمات أقولها غير أننى أتوسل أن يعيدوه. مرت ثلاث سنوات، وهذا ما تبقى».

حوار مع «ريتشارد جولدستون» رئيس لجنة التحقيق الأممية فى حرب غزة:

«أناشد سكان سديروت بالحضور والإدلاء بإفادتهم»

أجرى الحوار: شاحر جينوسر
يديعوت أحرونوت ٢٠٠٩/٦/١٩

«بصفتي يهودياً شعرت بالدهشة» هذا ما قاله القاضى الجنوب أفريقى ريتشارد جولدستون لمحاوره على الهاتف. كانت هذه نوى بيلاي، المراقبة الأكبر فى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وهى الجهة التى تهاجم إسرائيل منذ فترة. كان جولدستون يدرك ذلك. كما كان يدرك أن لإسرائيل أسباب جيدة للحذر من أى شيء يتعلق بهذه المؤسسة. وخلال المكالمة الهاتفية المذكورة، فى أواخر مارس، أجاب بالسلب على عرض بيلاي. وأوضح هذا الأسبوع فى مكتبه فى لاهاى قائلا: «طلبوا منى التحقيق فى عمليات إسرائيل فى غزة. فاعتقدت أن ذلك أمراً غير متوازن. أوضحت أننى لدى مشكلة عويصة فى هذا الصدد. ففى إسرائيل هناك أيضاً مواطنون تضرروا لسنوات جراء الهجمات الصاروخية».

بعد أيام من ذلك تلقى مكالمة هاتفية أخرى، هذه المرة من رئيس المجلس مارتن أوميباهى الذى سأله عن طبيعة التحقيق النزيه والمتوازن. فطلب جولدستون أن يتضمن التحقيق أيضاً عمليات حماس ضد المواطنين الإسرائيليين. وعندما تم قبول طلبه، وافق على المشاركة. وهو يقول الآن: «صدقني، هذه أصعب مهمة فى حياتي».

يُذكر أن جولدستون تولى مهاماً أصعب. فمنذ التسعينيات وهو يتعاطى مع معظم جرائم الحرب التى وقعت فى العالم: فقد شغل منصب المدعى العام فى قضية الإبادة فى رواندا، حيث قتل هناك بوحشية حوالى مليون شخص خلال ثلاثة أشهر، وقاد الادعاء فى المحكمة التى نظرت قضية الحرب فى يوغوسلافيا - فى المذبحة وأعمال الاغتصاب والتطهير العرقى الذى ارتكبته الأطراف هناك. كما كان المحقق الرئيسى فى قضية «النفط مقابل الغذاء»، حيث أوضح خلالها أن ممثلى الأمم المتحدة سمحوا لصدام حسين بتجاوز العقوبات مقابل الحصول على رشوة. وقد أدى عمله إلى تقديم لوائح اتهام وإدانة المتوطنين مما أسفر عن عدد من

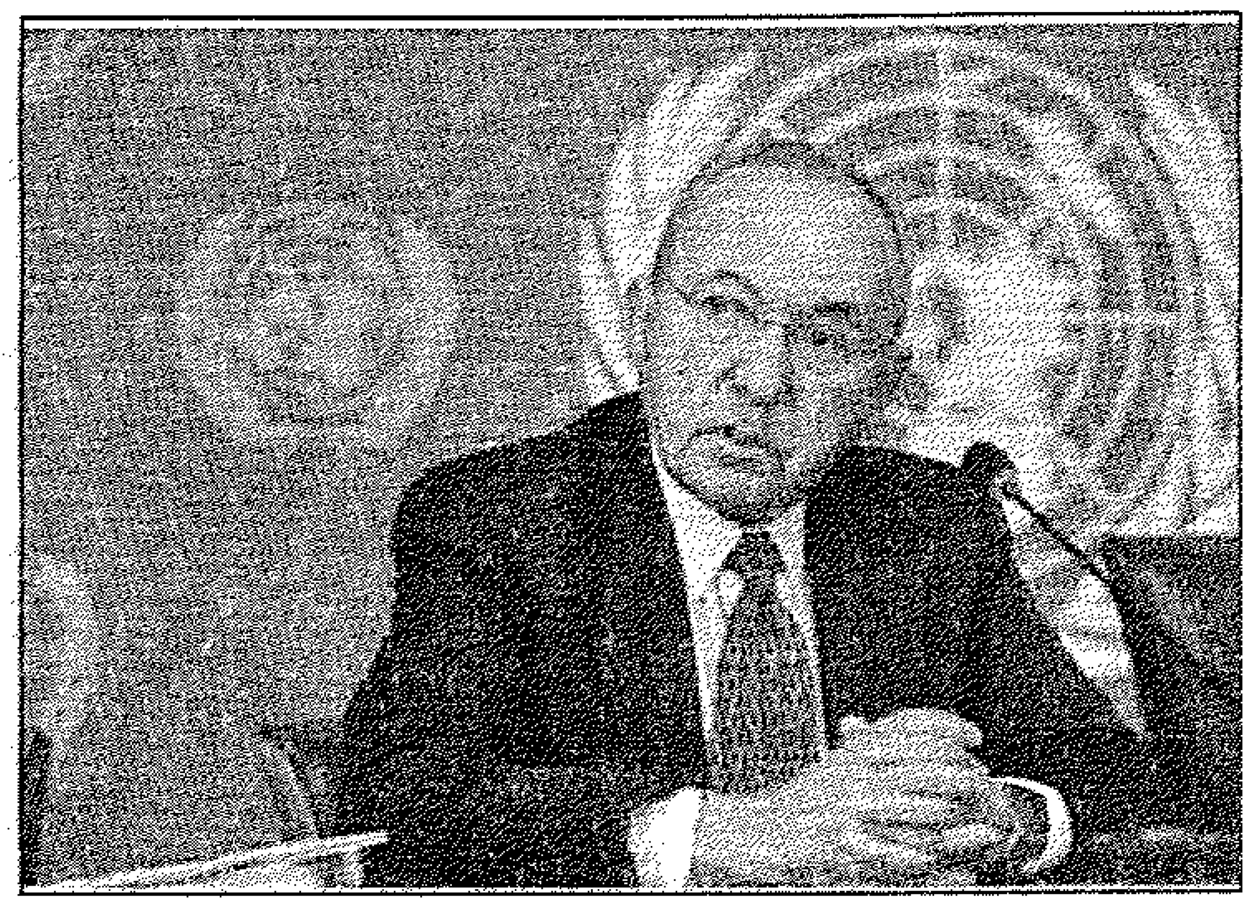

الاعتقالات. فى غضون ذلك بذل جهوداً كبيرة من أجل تخليد ضحايا أحداث النازية، ونشر كتاباً عن محاكمة نورنبرج، وبناء على طلب الأرجنتين قام بالتحقيق فى نشاط النازيين هناك بعد الحرب العالمية الثانية.

مع كل هذا الرصيد، ليس من الغريب أن يعتبر جولدستون اليوم الخبير الرائد فى العالم فى مجال جرائم الحرب. والحوار معه يعتبر فرصة نادرة لفهم أحكام القانون الدولى وتداعياته علينا. يرفض جولدستون التطرق مباشرة للمواجهة التى حدثت فى غزة منذ أن وافق على التحقيق فيها، ولكن يسهل من خلال كلامه فهم رأيه فى هذه المواجهة وما إذا كان هناك داعى لخوف القيادة الأمنية الإسرائيلية أم لا. فعلى سبيل المثال، يدرك جولدستون ما هو مطلوب لإدانة ضباط كبار ووزراء انتهكوا القانون الدولي، وكيفية عمل المحقق فى حالة رفض القيادة السياسية التعاون. كما أنه يدرك ما إذا كان القصف الجوى الذى يسفر عن مقتل مدنيين يعد بالضرورة جرائم حرب أم لا، ومن جهة أخرى، ما إذا كان إطلاق النار من منطقة سكنية يعتبر استخداماً غير قانونى بالمواطنين كدروع بشرية، كما تزعم إسرائيل ضد حماس.

ربما سيقرأ وزير الدفاع إيهود باراك كلامه باهتمام بالغ، لكنه أعلن مسبقاً أنه لن يتعاون مع لجنة جولدستون. ومن جانبه قال وزير الدفاع باراك: «أكن تقديراً شخصياً لجولدستون. غير أن إسرائيل ليست فى حاجة للجان تحقيق. فهى تدرك أن الجيش الإسرائيلى هو أكثر الجيوش أخلاقية فى العالم».

فى ضوء هذا الموقف يطالب جولدستون بنقل رسالة واحدة: «أدعو سكان الجنوب بمخاطبتنا، والحضور إلى جنيف والإدلاء بإفادتهم. ونحن سنتولى مسألة سفرهم. من المهم تلقى إفادات من ضحايا الهجمات الصاروخية والاستماع إلى آثارها النفسية على مئات الآلاف من الإسرائيليين الذين يتعرضون للقصف منذ سنوات. من المهم بشكل خاص

الاستماع إلى آثار القصف على الأطفال والمدارس. كنت سأسعد كثيراً بلقاء سكان جنوب إسرائيل، ولكن للأسف، فى ضوء موقف الحكومة لم نتمكن من ذلك. كما أرغب فى الاستماع إلى الجهود التى تضطر المنظمات المختلفة إلى بذلها لحماية السكان فى الجنوب وإلى أسباب اندلاع المواجهة».

ويناشد جولدستون سكان الجنوب اللجوء إلى مكاتب الأمم المتحدة فى جنيف والإبلاغ بأنهم يرغبون فى الوصول إلى مكتب «OHCHR».

بدأ جولدستون، البالغ من العمر ٧١ عاماً، حياته بالعمل فى المحاماة فى جنوب أفريقيا ثم انتقل فيما بعد إلى مجال القضاء. وفى عام ١٩٨٠ انضم إلى المحكمة العليا فى بلاده. وفى نهاية فترة حكم الأبرتهايد (الفصل العنصري) حظى بثقة نيلسون مانديلا وكذلك رؤساء النظام الحاكم الأبيض المنهار، وتم تعيينه رئيساً للجنة تقصى الحقائق فى العنف الذى وقع خلال الأبرتهايد. وخلال هذه الفترة نشر كتابا عن محاكمة نورنبرج وشعر بالتخبط فيما يتعلق بالدفاع عن حقوق الإنسان.

فى يوليو ١٩٩٤ تم نشر صور من رواندا أثارت فزع العالم: صور لآلاف الجثث الممزقة لرجال ونساء وأطفال من قبيلة التوتسى لقوا مصرعهم بناء على أوامر الحكومة المحلية. توجه جولدستون إلى المكان خلال فترة زمنية قصيرة برفقة طاقم محققين بناء على قرار مجلس الأمن وواجه صعوبة فى رؤية هذه المشاهد المروعة. وهو يقول: «كان هذا أمراً رهيباً. شاهدنا مقتل الآلاف، فخلال مائة يوم تم قتل حوالى مليون شخص، هذه وحشية لا تصدق. فأنت ترى بعينيك آلاف الهياكل العظمية والجماجم لأطفال تم ذبحهم».

* كيف ربطت بين هذه الأعمال وبين القيادة السياسية..؟

- «فى رواندا الأمر أسهل بكثير من أماكن أخرى. صحيح أننى لم أكن أمتلك أى وثائق، إلا أن قادة رواندا أعلنوا قبل المذبحة نواياهم للقيام بذلك علنية، وذلك عبر وسائل الإعلام بلا أى خجل. وعلى الصعيد الجنائى كان ينبغى الربط بين أعمال قتل معينة وبين قادة بعينهم».

* من الصعب الدخول فى صدام مع قادة مشبوهين والاستماع إلى تفسيراتهم..؟

- «إنه لأمر مفزع أن تستمع إلى من يفسر عملية إبادة، وهو يتراجع وينفى ذلك. لكننى لا أشعر بالغضب. فأنا أشعر بحزن شديد لوصول البشر إلى مثل هذه الحالة».

يزعم جولدستون، استناداً إلى خبرته، أن الأفراد الذين يتمتعون بالأخلاقيات قد ينزلقون إلى جرائم الحرب. وفى رواندا نجح فى أول إدانة تحت بند «الإبادة» منذ محاكمة نورنبرج وليس تحت بند «إجرام»: كان أول مدان هو بول أكياسي، مدرس تم تعيينه رئيس مدينة، فى البداية كان يدافع عن مواطنى قبيلة التوتسي، ولكن عقب الضغوط السياسية عليه، قام بحملة إبادة للمواطنين، النساء والأطفال. ويقول جولدستون: «أفكر كثيراً فى الشرور البشرية، وبوجه عام لا يمكن اعتبار ذلك إجرام بالمفهوم الجنائي».

* كيف يرتكب أناس طبيعيون ويتمتعون بالأخلاق جرائم ضد الإنسانية..؟

- «هناك نمط محدد. قبل الجريمة، يشبه المعتدون الضحايا بالحيوانات البشرية. فالقيادة فى رواندا شبهت أبناء قبيلة التوتسى بالصراصير. وماذا يفعلون مع الصراصير..؟ يبيدونهم. المكون الثانى فى وصفة القتل هو بث الرعب والهلع من الضحية. فى علم النفس البشرى عندما يُضاف عنصر الخوف ينشأ مزيج خطير. واليهود يدركون ذلك عبر التاريخ».

وقد تسببت لوائح الاتهام التى أعدها حتى وقتنا هذا فى إدانة وسجن ٢٩ شخصية من قيادات الدولة. ومن بين المدانين مديرى محطات تليفزيونية وإذاعية شاركوا فى الدعاية ضد قبيلة التوتسي، وكذلك مغنى شعبى غنى أغنية تحريض وحُكم عليه بالسجن لمدة خمسة عشر عاماً.

ويقتنع جولدستون بأنه للحيلولة دون وقوع عنف، يجب العمل أيضاً عن طريق الحوار. وهو يقول: «معظم الجمهور يقرأ عن القضايا عبر وسائل الإعلام. ولكن من الصعب جداً لقاء الضحايا وهذا الأمر يؤثر على شخصياً. أعتقد أن كل ضحية يساوى العالم بما فيه. انظر مثلاً إلى أحداث النازية. العقل السليم يقول إن النازيين لم يقتلوا ستة ملايين يهودي، وإنما قتلوا واحداً تلو الآخر، حتى وصل عددهم إلى ستة ملايين. وهكذا أتعامل مع الأمور باعتبارها مأساة آلاف الأشخاص الأبرياء».

* إذا كانت الأمور مهمة، أليس من الأفضل أن تبدأ المحكمة الدولية بإجراءات قضائية ضد الزعيم الإيرانى ناكر أحداث النازية..؟

- «إنكار أحداث النازية هو عمل أحمق، ولكنى لست متأكداً من إمكانية اتخاذ إجراء قضائى فى هذا الصدد أم لا. من الواضح أن أحمدى نجاد يضر بنفسه على مستوى العالم، وربما من الأفضل ترك الأشخاص يحفرون قبورهم بأنفسهم: فمن الغباء أن ينكر أحد حدثاً تاريخياً واضحاً ومؤكداً بهذه الصورة».

لكن جولدستون لم يتعاطى مع الحرب والقتل فقط، وإنما مع الفساد الاقتصادى أيضاً. ومن أجل التحقيق فى قضية «النفط مقابل الغذاء» مكث فى العراق عام ٢٠٠٤. وقد تركزت تحقيقاته هناك على الشبهات فى حصول موظفى الأمم المتحدة على رشوة من شركات كبيرة وتسهيل عملية انتهاك نظام العقوبات المفروضة على العراق. وتضمن التقرير الذى صدر بعد ١٨ شهراً من التحقيقات انتقادات لاذعة للأمم المتحدة

ومجلس الأمن. وجاء فى التقرير أن «صدام حسين استغل لصالحه الشخصى أكبر برنامج إنسانى طموح فى تاريخ الأمم المتحدة». وحينها أعلن الأمين العام للأمم المتحدة كوفى أنان رداً على ذلك: «هذه النتائج محرجة للغاية للجميع، فالتقرير ينطوى على انتقادات لاذعة لى وأنا أتحمل المسئولية». كما جاء فى التقرير أن دولاً مثل فرنسا وروسيا، اللتين كانتا على علاقة طيبة بصدام حسين، حصلتا على امتيازات اقتصادية بصورة غير مشروعة.

أما حروب البلقان فقد أفرزت عدة مفاهيم تتعلق بمنطقتنا. فالطيار الإسرائيلى المقاتل الذى يرغب فى معرفة كيفية تفكير جولدستون حول مئات المواطنين الذين لقوا مصرعهم جراء القصف الجوي، يمكنه العودة إلى هذه المواجهة، التى تم حسمها خلال قصف جوى استمر ٧٨ يوماً قامت خلاله طائرات حلف الناتو والولايات المتحدة بقصف صربيا لضرب الجيش، والبنى التحتية. والحقيقة أن معظم القتلى كانوا من المدنيين.

ويقول جولدستون: «زعم الصرب أن حلف الناتو ارتكب جرائم إبادة. ولكن التحقيقات التى أجريتها أثبتت أن هذه مزاعم مفبركة. فالقانون الدولى يميز بين قتل المدنيين عن طريق الخطأ وبين الفعل المقصود للمساس بأبرياء. مقتل مئات المدنيين هو أمر صعب، ولكنه عدد قليل مقارنة بـ٧٨ يوماً من القصف الجوى المتواصل. ساعدنا حلف الناتو فى الإطلاع على الوثائق، وأثبتت التحقيقات أنه بذل قصارى جهده للحيلولة دون المساس بالمدنيين».

* ماذا يحدث عند المساس بمواطنين ويعرض الجيش وثائق تثبت أنه أصدر تعليمات بعدم المساس بهم..؟

- «تصدر المحاكم القرارات بناء على مجمل المعطيات التى تضطلع عليها، ومن بينها وثائق وحقائق على الأرض. وهناك حالات كثيرة انتهت بالبراءة».

* هل تتوقع أن يطلعك الجيش الإسرائيلى على الوثائق..؟

- «إذا أطلعنا الجيش الإسرائيلى على الوثائق سيكون التحقيق أكثر دقة. فالشفافية دائما ما تكون مهمة».

بمساعدة جولدستون يمكن تفهم شيء آخر عن المواجهة فى جنوب إسرائيل بموجب القانون الدولي. فالزعم الإسرائيلى الرئيسى يتمحور حول أن حماس تستخدم المدنيين كدروع بشرية. وهذا الزعم لم يحظى بتعاطف على مستوى العالم، ورفضه مجلس حقوق الإنسان موجهاً إدانة شديدة لإسرائيل. وعلى حد قول جولدستون فإنه إذا كان إطلاق النار يتم من وسط سكان مدنيين، فهذه جريمة حرب حتى لو كان من يطلقون النار لا يختبئون فعلياً خلف مدنيين، وإنما يتواجدون بالقرب منهم. ويقول جولدستون: «إطلاق النار من وسط المدنيين غير قانوني. فهذا يعرض حياة المدنيين للخطر، ولا خلاف فى القانون الدولى حول هذه المسألة: حتى لو كان إطلاق النار بهدف الدفاع عن النفس، فهناك خطر حقيقى على السكان المحيطين بك، وهذه جريمة حرب».

يعرف جولدستون إسرائيل جيداً، فابنته الصغيرة نيكولا تقيم فى إسرائيل منذ ١١ عاما ومتزوجة من يهودى كندي خبير قانونى فى المحكمة العليا. وكان جولدستون شخصياً أحد أعضاء مجلس إدارة الجامعة العبرية وحصل منها على لقب الدكتوراه الفخرية، كما شغل منصب مدير شبكة «أورت» التعليمية العالمية. ورغم ذلك، قبل أسبوعين لم يتم السماح له هو وأفراد طاقمه بدخول إسرائيل. واكتفى بزيارة غزة وأصيب بذهول من مشاهد الدمار هناك.

وهو يدرك سبب رفض الحكومة الإسرائيلية التعاون مع المجلس الذى عيَّنه. وهو يقول: «إسرائيل تشكو من غياب التوازن من جانب مجلس الأمن ومن عدم حياديته المستمرة للأسف لسنوات، وشكاويها مبررة. وهذا هو السبب الذى دفعنى فى البداية لرفض هذه المهمة. ولكن الوضع تغير الآن: فأمام إسرائيل الآن الفرصة لتسليط الأضواء على الأضرار التى تكبدتها. وكنت أظن أنها ستستغل هذه الفرصة، ولكن يبدو أننى كنت ساذجاً».

* إسرائيل لديها تجربة سيئة مع المحكمة الدولية فى لاهاى ومع الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، قرارها بعدم قانونية الجدار الفاصل.

- «قرار إسرائيل بعدم المشاركة فى أى جلسة نقاش بشأن الجدار كان خطئا تكتيكيا، وقضائياً وسياسياً، حيث يصعب على المحكمة أن تستوضح كل النقاط طالما أن أحد الأطراف يرفض عرض مبرراته».

* لماذا تظهر الحاجة إلى طاقم أممى ليجمع المعلومات، فالدولة لديها منظومة قضائية مستقلة قادرة على التحقيق مع نفسها..؟

- «صحيح فالتحقيق الإسرائيلى المفتوح والشفاف هو الحل المناسب. وأتمنى بعد انتهائنا من جمع كل الحقائق، أن تقوم إسرائيل بمثل هذا التحقيق. لو كانت قد أجرت هذا التحقيق الآن، ما كنت سأقبل هذه المهمة».

* لقد أجرى الجيش الإسرائيلى تحقيقاً داخلياً.

- «يقع تقرير التحقيقات الذى أجراه الجيش الإسرائيلى فى عشرين صفحة، وقد قرأته أكثر من مرة. المشكلة هى أنه يخلو من الأدلة، مجرد استنتاجات. حيث جاء فيه أن هناك أخطاء وقعت تسببت فى مقتل مدنيين دون ذكر طبيعية هذه الأخطاء».

حوار مع «حزاى بتسلئيل» أهم وأكبر رجال الأعمال الإسرائيليين فى أفريقيا

أجرت الحوار: ساره ليبوفيتش
معاريف ٣/ ٧/ ٢٠٠٩
ملك القارة السمراء

ذات مرة، كان الرئيس الأوغندى يورى موسوفينى على وشك أن يقوم بزيارة إلى ليبيا، وفجأة خطرت على باله فكرة غريبة، وهى أن يصطحب معه صديقه المفضل، رجل الأعمال الإسرائيلى حزاى بتسلئيل، للقاء معمر القذافي. يتذكر بتسلئيل، المتشكك بطبعه، هذه الواقعة قائلا: «قلت له إننى لا أصدق أن القذافى سيوافق على دخول رجل أعمال إسرائيلى إلى ليبيا أم لا. اتصل موسوفينى بالقذافى وسأله إن كان بمقدورى الانضمام إلى الرحلة. تحمس القذافى ودعانى للمبيت فى قصره». ولكنهم فى إسرائيل كانوا أقل حماسة. يقول بتسلئيل: «تشاورت مع مصدر كبير فى إسرائيل، وفى النهاية لم يوافق على السماح لى بمقابلة القذافي. هذه إحدى الأمور التى أندم عليها فى حياتي. صحيح أن القذافى صعب مع إسرائيل، ولكن بخبرتى فى مجال الأعمال كنت أستطيع أن أخرج منه شيئا جيدا لدولة إسرائيل. كان بمقدورنا استغلال القذافى فى علاقاتنا مع الفلسطينيين».

بدأ تاريخ حزاى بتسلئيل مع أفريقيا منذ ٢٥ عاما، وهو يعد اليوم أهم وأكبر رجل أعمال إسرائيلى فى القارة، حيث يمثل شركات إسرائيلية ودولية، ويتوسط فى صفقات متنوعة بدءا من السلاح والعتاد الأمنى وأجهزة الإنذار والطائرات. يمارس بتسلئيل نشاطه فى سرية تامة ويدير أعماله بأسماء حركية يطلقها على من يتعاون معهم. فعلى سبيل المثال، «الكبير» هو لقب رئيس رواندا بول كاجاما، و«الجار» هو لقب لرجل أعمال يريد أن يبيع له أراضى فى العاصمة الرواندية كيجالي، و«القصير» هو لقب لأحد كبار ضباط الجيش الرواندي.

* فى بهو الفندق مع الأصدقاء:

فى بهو فندق سيرينا بكيجالي، يمكننا أن نجدهم جميعا - الكبير والجار والقصير. يعج بهو الفندق بالزوار على مدار الساعة. رئيس أركان الجيش الرواندي، جيمس كاباريبي، يغادر الفندق بعد المشاركة فى لقاء موسع. وفى أعقابه الفريق

سيزار، قائد المنطقة الشرقية، والذى يتذكر باشتياق الأيام التى قضاها فى هضبة الجولان. فى حجرة الطعام بالفندق، تجلس رئيسة جهاز الشرطة مرتدية الزى التقليدى للنساء الروانديات وتتناول طعامها، وعلى مقربة منها يجلس وزير الطاقة والمياه، الذى يشكو بتسلئيل إليهم قائلا: «لديكم مشروع جديد بالقرب من بحيرة كيفو وأنتم تتجاهلوننا»، فيهدؤه الوزير بقوله «لا تقلق، لدينا أيضا مشروع فى الكونغو». يصل وزير التعليم الرواندى فى زيارة قصيرة. يلتقط ديديه دروجبا، لاعب فريق تشيلسي، الصور مع العاملين فى الفندق. فى المساء، سيقام فى قاعة الحفلات بالفندق حفلا على شرف فريق نجوم كرة القدم الأفارقة الذين وصلوا من كل أنحاء أوروبا للعب مباراة ودية أمام منتخب رواندا يخصص عائدها للأعمال الخيرية. وهكذا بعد ١٥ سنة من مقتل مليون إنسان فى رواندا خلال أربعة أشهر، يحتفلون فى فندق سيرينا بالحياة الجديدة الطيبة بخمور من كل أنحاء العالم وعصير البنجر المحلي.

لا يفوت بتسلئيل الاحتفالات من هذا النوع، إذ إنه يحب الجوانب الإنسانية. يرتدى بتسلئيل حُلة سوداء ورابطة عنق حمراء بنفس لون إطار نظارته - لديه عشر حُلات وعشر نظارات تلائم إطاراتها ألوان الحلات ويبدل فيها حسب حالته المزاجية. يدير بتسلئيل أعماله من جناحه الخاص فى الدور الثانى من الفندق. رجال الأعمال وكبار المسئولين فى رواندا يدخلون إلى حجرته الواحد تلو الآخر- منهم من يتوسل لعقد صفقات، وآخرون يدفعون مستحقات متأخرة عليهم، وقسم ثالث يعرض أفكارا لمشاريع جديدة.

لا يحب بتسلئيل تسليط الأضواء عليه، ولم يسبق له أن أدلى بأى حديث أو أجرى مقابلة صحفية، وهو يقول فى حديث حصرى أجريناه معه فى كيجالى على مدى ثلاثة أيام إن الظهور إعلاميا يعرقل المصالح التجارية. «انظرى ما حدث مع جاد

زئيفي، الذى عاد إلى إسرائيل بعد سنوات طويلة قضاها فى أفريقيا، واشترى فريق بيتار يروشلايم ولمع إعلاميا، وحينها وُجهت له لائحة اتهام فى قضية بيع أسهم شركة بيزك» - هكذا قال بتسلئيل ونحن جالسون فى مطعم صينى فى العاصمة كيجالى فى اليوم الثالث من اللقاء. تعج مطاعم كيجالى بالمسئولين الحكوميين ورجال الأعمال المحليين، مثل بيس - امرأة رواندية جميلة متزوجة من هولندى ولديها مشاريع فى مجال الكهرباء فى رواندا. كانت بيس شريكة فى مشروع نفذته شركة الكهرباء الإسرائيلية فى رواندا، وحصلت بعد ذلك على امتياز من الرئيس الرواندى لإقامة مشروع فى مجال الكهرباء. طلب بتسلئيل أن يشاركها فى المشروع وحصل على موافقة الرئيس، ولكنها رفضت لأنها كانت تريد أكل الكعكة وحدها. يقول بتسلئيل: «ولكن المشروع فشل فى النهاية ولم يستفد أحد، لا هى ولا أنا». ولكن هذا لا يمنعه من احتضانها بدفء وأن يعرض عليها شراكة مستقبلية.

دائما ما يكون الليل شديد البرودة فى كيجالي، حتى فى أشهر الصيف. فى الطاولة المجاورة، كان هناك عروسان يحتفلان بزفافهما. كانت الموسيقى صاخبة، ولكن الصوت لا يصل إلى بتسلئيل، حيث إنه لا يسمع بأذنه اليسرى ودائما ما يضطر إلى توجيه أذنه اليمنى نحو محاوره كى يسمعه جيدا. يقول بتسلئيل: «انفجرت قذيفة بجانبى عندما كنت جنديا فى سلاح المدرعات على ضفة القناة وأثرت على أذنى اليسرى، التى ضعفت أكثر مع الأيام».

يغضب بتسلئيل بشدة عندما يصفونه بأنه «أكبر تاجر سلاح إسرائيلى فى أفريقيا» أو حتى بأنه تاجر سلاح عادي، ويقول: «التاجر هو الشخص الذى يشترى ويبيع. أنا لا أشترى ولا أبيع، ولكنى أساعد شركات إسرائيلية على بيع منتجاتها، وهى فى الغالب ليست أسلحة وإنما وسائل دفاعية وأجهزة إنذار وأجهزة رؤية ليلية».

* لكن لا يمكن معرفة إلى أين ستصل هذه المنظومات. الأسلحة والعتاد الأمنى الذى يباع للحكومة يصل أحيانا إلى المتمردين.

- «أنا لا أتدخل إلا فى الصفقات المبرمة بين الحكومات وجهات رسمية، لم أتدخل أبدا فى صفقات لجهات خاصة. الحكومات تلتزم بعقود رسمية، وإذا وصل السلاح إلى جهات أخرى، فيمكن حينها مقاضاة الحكومة أمام محكمة العدل الدولية فى لاهاي، والآن كلهم يرتدعون من ذلك. إن كنت أبيع سلاحا للمتمردين، فلتحاكموني. يمكن أن نربح أكثر بعشرة أضعاف إذا بعنا أسلحة للمتمردين، ولكنى لم ولن أقع أبدا فى هذا الفخ».

* ولكن إسرائيل تخشى من وصول الأسلحة التى تباع لأفريقيا إلى دول معادية.

- «إذا كان هناك خوف من وصول هذه الأسلحة إلى دول معادية، فلن أساعد الشركات الإسرائيلية بعد ذلك. على أية حال، أنا أعمل دائما بتعاون مع الدولة. حتى عندما قابلت الرئيس الصومالي، عبد الله يوسف أحمد، طلبت قبلها موافقة الجهات الرسمية فى إسرائيل».

بدأ بتسلئيل العمل فى المجال الأمنى فى عقد الثمانينيات، ويقول: «كانت شركة الطيران الوطنية فى كينيا تريد إجراء عمرة لمحركات طائراتها، وطلبوا منى أن أتوسط لهم لدى الصناعات الجوية الإسرائيلية. لم أطلب منهم أى مقابل، ولكن حينها بدأوا يسمعون عنى فى هذا المجال. فى أول عقد أبرمته بين الصناعات العسكرية الإسرائيلية ودولة أفريقية، لم أفكر فى المال وإنما فى أننى وفرت عدة مئات من أماكن العمل لليهود فى هذه المصانع. كلما أزور مصانع الصناعات الجوية الإسرائيلية، أشعر بالفخر وترتفع روحى المعنوية. يمكن أن نرى هناك عملاً رائعاً وتكنولوجيا لا مثيل لها. أنا أعتبر الصناعات الجوية هى فخر الصناعة الإسرائيلية. فبدون الصناعات الأمنية ما نشأت لدينا صناعات التكنولوجية المتقدمة (الهايتك). كنت ولازلت أعتبر ذلك مهمة وطنية».

* لا ينظر الجميع إلى هذا الأمر بمنظورك الوطني، وتقارير الأمم المتحدة تهاجم كثيرا سماسرة السلاح الإسرائيليين.

- «ذات مرة، كانت هناك فتاة فى وزارة الخارجية هاجمت طوال الوقت الصناعات الأمنية، ولكنها لم توفر طيلة حياتها ولو فرصة عمل واحدة ولم تُدِّر ولو قرشا واحدا للدولة. أسمع دائما لأولئك الذين يهاجمون الصناعات الأمنية، ولكن يتعين على من يأخذ راتبا من الدولة أن يغسل وجهه عشر مرات قبل أن يقول كلمة واحدة على هذه الصناعات».

* أجهزة الأمن وجهت انتقادات لاذعة على أن يحيئيل حوريف، مسئول الأمن السابق فى وزارة الدفاع، أصبح يعمل لديك بعد أن كان يتولى لسنوات الرقابة على تجار السلاح الإسرائيليين.

- «فى البداية، كانت لدينا فترة فاصلة عمل خلالها فى المشروعات المدنية فى شرق أوروبا ولم تكن له أى علاقة بالشئون الأمنية. ذات مرة، كنا معا فى لقاء، وعندما بدأنا الحديث عن شئون أمنية، غادر حوريف. للأسف، يستطيع حوريف اليوم الاشتغال فى الشئون الأمنية، ولكنه لا يريد. فهو يريد العمل فى مجالات أخرى».

* ألا تخشى من وصمات العار..؟

- «بعت بنكاً فى أوغندا لبنك باركليز. فتشوا عنى جيدا من كل النواحي. لو كانت لدى وصمات، لما كانوا قد اشتروا مني. أنا فخور بما أفعل. ولكن هناك أوغاد يعطون للأمور تأويلات سلبية. إنهم فى الأساس أولئك الأوغاد الذين لم يقدموا شيئا للدولة».

** درس رواندي:

في الأسبوع الماضي، تنقل بتسلئيل بين إثيوبيا، ورواندا، وكينيا. هو يعمل بمفرده ولا يعتمد على أحد غيره، ولا يطلع موظفيه إلا على ما يريدهم أن يعرفوه. يحمل بتسلئيل دائما جهاز «بلاكبيري» يتغير رقمه في كل دولة. يهتم دائما بتكوين علاقات جديدة وتعزيز العلاقات القديمة، يشترى ويبيع أسهم في كل أنحاء العالم ويتابع حركة الأسواق العالمية عن كثب. يقول: «قبل أسبوعين، قمت أنا ونوحى دينكنر بعملية شراء وبيع على أسهم بنك «كرديت سويس»، وقد خرجنا رابحين. كتب الجميع عن نوحى دينكنر، ولم يعلم أحد أى شئ عني. أنا أحب ذلك. ولكن لا تتصورين أنى مثالى إلى هذا الحد، فرجل الأعمال يجب أن يكون وغدا في بعض الأحيان».

يمتلك بتسلئيل منزلا كبيرا في نيروبي، ولديه منزل آخر في كيجالى محاطا بحديقة مثمرة ومجاور لبيت الرئيس. يرافقه دائما موظفان إسرائيليان، الأول عمل لسنوات طويلة في زامبيا، والثانى كان مستشارا لرئيس منغوليا وخدم في السابق كضابط في وحدة العمليات الخاصة بالبحرية الإسرائيلية. يقول لواء في الجيش الإسرائيلي، بحث عن عمل لدى بتسلئيل بعد أن أنهى خدمته في الجيش، إن حزاي بتسلئيل يعد محطة ثابتة لكل الضباط الذين يخرجون من الجيش الإسرائيلي، حيث يبحثون لديه عن فرصة عمل. يقول اللواء إنه لم يوافق على العمل لدى بتسلئيل لأنه كان يريد تشغيله في مجال العتاد الأمني، بينما هو كان يريد العمل في مجالات أخرى.

ينصت مساعدوه لكل كلمة يقولها، ويفعلون كل شئ من أجله، حيث يرتبون له اللقاءات السرية، ويحجزون الطاولات في المطاعم، ويختارون الوجبات من قائمة الطعام ويتابعون كل ما يحدث في رواندا. مرت ١٥ عاما على المذابح الجماعية التى شهدتها رواندا، وجاء في عنوان صحيفة «نيو تايمز» التى تعد من أكبر الصحف في الدولة: «أبداً لن تحدث مذابح جماعية أخرى في رواندا». يقول بتسلئيل إنه تعلم في رواندا كيف يمكن صنع سلام بعد حرب دامية.

في عام ١٩٩٤، وخلال أربعة أشهر فقط، قتل الهوتو مليون شخص معظمهم من قبيلة التوتسي وبعضهم من الهوتو أيضا ولكنهم كانوا ينتمون للجناح المعتدل الذى عارض هذه المذابح. اضطر ٨٠٠ ألف إلى النزوح عن منازلهم. مواقع تخليد الذكرى في رواندا تجسد هول الفظائع التى عاشتها هذه الدولة. في أحد المواقع، مناضد طويلة عليها ملابس القتلى، وسرداب تتراص به جماجم وعظام الضحايا في مشهد مهيب. وفي موقع آخر يعج بالسائحين من كل أنحاء العالم، يقارنون بين النكبة اليهودية والنكبة الرواندية. فمثلما فعل النازيون، فعل أبناء الهوتو الذين كانوا يبيدون ألفاً من أبناء التوتسى كل عشرين دقيقة. رسم كاريكاتيرى على الحائط يجسد مدى الكراهية بين القبيلتين: طبيب يسأل مريضا عن المرض الذى يشكو منه، فيرد عليه المريض: التوتسى هو مرضي.

يقول بتسلئيل: «تعلمت في رواندا أنه رغم كل شئ، يمكن أن يحل السلام بين الفرقاء. فرغم أن الإبادة الجماعية كانت تتم داخل البيت والأسرة الواحدة - الزوج قتل زوجته، والأم قتلت أبناءها - إلا أنه فور انتهاء الحرب عاد الجميع للعيش سويا. في البداية كانت هناك مشاكل، ولكن قادة الدولة حلوا هذه المشاكل بحساسية وحزم في الوقت نفسه، واليوم يكاد لا توجد مصادمات بين القبائل ولا يسألون من ينتمى إلى التوتسى ومن إلى الهوتو. أما نحن فنتحدث بمصطلحات الأسود والأبيض؛ الرجل والمرأة؛ أشكنازى وسفاردي؛ يهودى وعربي. من المؤسف أنهم في إسرائيل لا يتعلمون من تجربة رواندا. فإذا كانوا قد نجحوا في العيش بسلام، فمن المؤكد أننا نستطيع أيضا العيش في سلام مع الفلسطينيين. دعوا المحامى موشيه شاحال أو رئيس رواندا بول كاجاما يديران المفاوضات مع الفلسطينيين وسترون كيف سينجحان».

كوّن بتسلئيل علاقات وثيقة مع بول كاجاما. في مباراة كرة قدم استضافها استاد كيجالى الأسبوع الماضى بين منتخب نجوم أفريقيا الذين يلعبون في الدوريات الأوروبية ومنتخب رواندا، جلس بتسلئيل في المقصورة الرئيسية، في الصف الثالث وراء الرئيس كاجاما، وظهرت صورته كثيرا في التليفزيون الرواندى الذى نقل المباراة. كرة القدم معروفة بقدرتها على التقريب بين الخصوم. يمتلك بتسلئيل قمرات خاصة في استادى تشيلسي وأرسنال في لندن، وهو يستضيف فيها رجال أعمال وساسة من أفريقيا وإسرائيل. نجل وزيرة البنى التحتية الرواندية، الذى يدرس في لندن، شاهد إحدى المباريات من قمرة بتسلئيل.

تأتى المباراة في رواندا في إطار حملة «دولار واحد»، وهى حملة ينظمها روانديون يعيشون في الخارج بهدف جمع تبرعات لصالح الناجين من الإبادة الجماعية. كان الهدف الرئيسى للحملة هو جمع مائة ألف دولار في مائة يوم - وهو عدد أيام المذابح التى شهدتها البلاد، ولكن تم توسيع الحملة وزيادة المبلغ المستهدف.

خصص دخل المباراة لصالح الحملة، وقد تم تحديد سعر التذكرة بتسعين دولارا. اشترى بتسلئيل ست تذاكر، حيث يعد الاستاد مكانا جيدا لتوطيد العلاقات. في المقصورة الرئيسية، جلس رئيس بلدية كيجالى ومعظم وزراء الحكومة، الذين حضروا قبل المباراة بوقت مبكر وكانوا يرتدون حُللاً فاخرة وفساتين زاهية اللون. يصافح بتسلئيل الرجال ويقبل النساء. هناك الكثير من النساء المؤثرات في رواندا. نصف

أعضاء البرلمان من النساء. عندما وصل الرئيس كاجاما إلى الاستاد، قال بتسلئيل فى نفسه: «حزاى الأحمق يرتدى رابطة عنق، والرئيس يلبس ملابس بسيطة». وقف كل الحاضرين فى المقصورة عند وصول الرئيس - هذا الرجل الطويل والنحيف الذى نجح فى إعادة بناء رواندا بعد الفظائع التى عاشتها، ولكنه فعل ذلك، بحسب منظمات حقوق الإنسان الدولية، من خلال المساس بحرية الصحافة وبحقوق المعارضين للنظام.

وصل كاجاما إلى الاستاد دون ضجة، حيث كان برفقته حارس واحد. يقول بتسلئيل: «هذه هى ميزة الحياة فى سلام مع المحيطين بك. فى إسرائيل، كان نتنياهو ليصل إلى مباراة كهذه برفقة ٣٠ حارسا، أما هنا فيستطيع الرئيس الاكتفاء بحارس واحد. قبل بضعة أشهر، قابلته فى المطعم الصينى وكان هناك بمفرده دون أى حراسة. هذا الرجل كان ليعرف كيف يدير المفاوضات مع الفلسطينيين. إنه بارع فى ذلك. بعد الحرب، ومن أجل موازنة المجتمع الممزق، تم اختيار رئيس من قبيلة الهوتو، وبعد ذلك انتُخب كاجاما الذى ينتمى إلى قبيلة التوتسي. من المؤكد أن كاجاما ما كان ليمر مرور الكرام على الكتب الدراسية فى الدول العربية التى تنضح بكراهية اليهود والتحريض ضدهم. بالنسبة لي، التعليم أهم من مسألة تجريد الدولة الفلسطينية من السلاح، وطالما أن كتبهم الدراسية هكذا، فلن يحل السلام أبدا. كاجاما أيضا ما كان ليسمح للبدو بالإقامة فى النقب على أراض ليست ملكهم. هذه من الأمور التى لا يمكن أن تحدث هنًا. هذا هو الفارق فى الزعامة بين رواندا وإسرائيل. فى إسرائيل، كل واحد يهتم بمنصبه وبمصالحه الشخصية فقط».

* ولكن الزعماء الأفارقة، مع الفساد والرشوة المنسوبيّن إليهم، لا يمكن اتخاذهم قدوة.

- «أنا لا أعمل فى دول فاسدة. الفساد فى نيجيريا مثلا مستشرى جدا، ولذا أنا لا أعمل هناك. النظام فى رواندا مستقر وجيد. الرئيس أقال أربعة من كبار المسئولين فى الحكومة لاتهامهم فى قضايا فساد - رغم أنهم كانوا من المقربين منه. بدلا من تقديم رشاو، أنا أفضل توزيع أجهزة كمبيوتر على الأطفال».

امتلأ الاستاد عن آخره. حتى اللحظة الأخيرة، لم يتأكد وصول ديديه دروجبا الذى يلعب فى صفوف فريق تشيلسى الإنجليزي، وصمويل إيتو المحترف فى فريق برشلونة الأسباني، إلى العاصمة كيجالي. تأخرت رحلتهما لساعات طويلة، ولكن فى نهاية المطاف وصل اللاعبان إلى مطار كيجالي. وبطبيعة الحال، فقد وصلا إلى رواندا لمساعدة الأطفال الذين تيتّموا بسبب الحرب وليس ليكسبوا المباراة. وبالفعل «نجحوا» فى أن يخسروا أمام منتخب رواندا برباعية نظيفة.

بعد المباراة، قال بتسلئيل لأحد موظفيه: لماذا لا نرعى منتخب رواندا، فالمنتخب الآن ذو شعبية. يحاول بتسلئيل الآن تنظيم مباراة ودية بين المنتخب الرواندى ونظيره الإسرائيلي، ولهذا الغرض رتب لقاءً بين رونى كلايمان، رجل الأعمال من هرتسليا والرئيس السابق لفريق مكابى تل أبيب لكرة القدم، مع وزير الرياضة الرواندي. كما أنه يخطط لاستنساخ حملة «دولار واحد» فى إسرائيل. فى السنوات الأخيرة، نظم بتسلئيل زيارات لوفود أمنية وحكومية رواندية إلى إسرائيل، ووزير الدفاع الرواندى غرس شجرة فى إسرائيل، ووفد رفيع المستوى من رواندا زار القدس - فى زيارة لن ينساها المسئولون الإسرائيليون بسهولة، حيث انتظر الوفد ساعة كاملة لمقابلة وزير الخارجية، ولكن فى اللحظة الأخيرة أبلغوهم أن المقابلة ألغيت نظرا لانشغال الوزير.

الحفل الذى أقامه الرئيس على شرف النجوم الأفارقة فى قاعة الاحتفالات الكبرى بفندق سيرينا هو فرصة أخرى لتوطيد العلاقات، حيث حضر هذا الحفل الرئيس ووزير الرياضة وكبار المسئولين فى الدولة. تدين وزارة المالية الرواندية لبتسلئيل بستة ملايين دولار، وهو يحاول تحصيل هذا المبلغ. يصافح بتسلئيل وزير المالية، ويلاحظ بين الحضور امرأة كانت تعمل فى السابق لديه، ولكنها أصبحت الآن تكتب الخطب لقرينة الرئيس، فيتوجه إليها ويدير معها حوار ودي. يلقى وزير التعليم التحية. يحلم وزير التعليم بأن يصبح لدى كل طفل فى بلاده جهاز كمبيوتر، ويحلم بتسلئيل أن يكون هو المورِّد لهذه الأجهزة.

يقول بتسلئيل: «أفريقيا تحتاج منك إلى المزيد من الجهد. أنا أستخدم هنا كل مهاراتي، وهم من جانبهم يقدرون ذلك، ويشكروننى على كل ما أفعل من أجلهم. لو أن شركة تشيك بوينت، على سبيل المثال، أقامت مصنعا هنا، لوضعوها فى مرتبة الآلهة. هنا، يسجدون للأشخاص الناجحين الذين يساعدونهم. إنهم هنا يعرفون الحقيقى من الزائف، ويعرفون من يعمل عن حب، ومن يعمل بحثا عن المال. أنا أحبهم حقا، إنهم طيبون ولا يتميزون بالتذاكى الإسرائيلى المعهود. التذاكى هنا، كما فى أى مكان بالعالم، هو أن تعرف كيف تأخذ وتعطي».

** طفولة فى البصرة:

وُلد بتسلئيل (٥٨ عاما) فى مدينة البصرة بالعراق. كان والده مديرا كبيرا فى شركة النفط «بريتش بتروليم». فى مطلع عقد الخمسينيات، ساعد الأب فى تهجير يهود العراق إلى إسرائيل: سائقه الخاص نقل فى سيارته اليهود من مدينة إلى مدينة حتى الحدود. فى سن الخامسة، هاجر بتسلئيل مع والدته وأخويه وأخته، ووصل إلى بلدة أور يهودا. وبعد

بضعة أشهر، انتقلوا إلى هضبة الجولان. بعد ستة أشهر من وصولهم إلى إسرائيل، لحق بهم الأب ولكنه وجد صعوبة فى العثور على عمل. يقول بتسلئيل: «كان إيسار هرئيل (رئيس الموساد آنذاك) يريده أن يعود إلى العراق لكى يُكمل عملية تهجير اليهود، ولكن أبى لم يرد مفارقة الأسرة مرة أخرى. غضب منه هرئيل، ومرت شهور طويلة إلى أن رتب له عملا كمراقب طيران فى المطار».

حزاى هو الأصغر بين أخوته. أخوه الأكبر، نيسو، يعمل معه فى مكاتب شركة «أفونى مرتون» فى هرتسليا ويشاركه فى جزء كبير من الصفقات. أما أخوه الثانى وأخته فهما محاسبان. كانت طفولته خليطا من دور الحضانة البريطانية والمدارس العراقية الصارمة وتعاسة المهاجرين. يقول: «فى الخامسة عصرا، كان على أن أترك كل شئ لكى أحتسى الشاى مع جدى وجدتي. كان من المحظور أن أمد يدى إلى الطاولة بشكل همجى أو أن أتحدث بصوت عال. كان يتعين على مراعاة القواعد السلوكية وحسن مخاطبة الأكبر مني. لم نكن فقراء، ولكن إن كنت أريد شيئا إلى جانب احتياجاتى الأساسية، كان على أن أعمل. بدأت أعمل وأنا فى الصف الدراسى الثاني، حيث كنت أعبئ زجاجات الأسيتون فى مصنع صغير برامات جَن. وفى الصف الدراسى السادس، عملت فى شعبة البناء، ثم ساعدت عمي، عيزرا أجفافا - الذى كان أحد مؤسسى مصنع تيرا للألبان - فى بيع اللبن على ظهر عربة بحصان».

بعد سنوات، حاول بتسلئيل تحويل العربة والحصان إلى مشروع اقتصادي، وعرض فى عام ٢٠٠٢ شراء المصنع بربع مليار شيكل، ولكن الصفقة فشلت فى نهاية المطاف. يقول بتسلئيل: «كان هناك العديد من المؤسسين، وكان على أن أتفاوض مع كل منهم على حدة، ولكن للأسف لم يكن لدى صبر على ذلك. كنا لنفخر جدا بأن نحول تيرا إلى شركة ناجحة».

يقول بتسلئيل إن الدافع للنجاح يتولد منذ الطفولة: «فى العراق كنا أسرة ميسورة الحال لديها منزل كبير، أما هنا فكان لدى أبى عمل ولكن ليس كما كنا فى العراق. لم تكن لدى أبى أى مشاعر سخط، ولكن هذا ولّد بداخلى شعورا بالسخط ورغبة فى النجاح. شعارى هو أن كل واحد يستطيع النجاح. أولادى يسموننى «حزاى وى كان»، على غرار شعار أوباما «yes we can» (نعم نحن نستطيع)».

خدم بتسلئيل فى الجيش فى سلاح المدرعات، وبعد تسريحه درس الاقتصاد فى جامعة تل أبيب. يقول: «ترددت بين دراسة الاقتصاد وعلم النفس. لم أرَ فى نفسى رجل أعمال. كان على أن أشتغل فى الكتابة أو الإخراج السينمائى أو الرسم. وفى النهاية، أقنعتنى الدكتورة دفنا رختمان بدراسة الاقتصاد».

اصطدم بتسلئيل فى قسم الاقتصاد بجامعة تل أبيب بنظرية الرأسمالية، التى تختلف تماما مع آرائه: «إلى أن بدأت الدراسة، كنت شيوعيا فى أفكاري. كنت أبجل تروتسكى وأومن بقيم المساواة والعدالة الاجتماعية وإعادة توزيع رؤوس الأموال والأخذ من الأغنياء لإعطاء الفقراء. فى انتخابات عام ١٩٨١، صوَّتُّ للحزب الذى كان يمثل بالنسبة لى إسرائيل الحقيقية من كل النواحي. رغم أنى كنت شابا بعد حرب الأيام الستة (١٩٦٧)، إلا أننى اعتقدت حينها أنه يجب إعادة الأراضى، وأنه من الخطأ ألا نستغل الفرصة ونعيد هذه الأراضى مقابل سلام شامل. حينها كان يمكن فعل ذلك بشكل جيد، أما اليوم فهناك الكثير من الرواسب النفسية.

«اليوم، ما كنت لأصوِّت لميريتس لأنهم ينظرون إلى المشكلة من منظور فلسطيني، بينما أنا فى الأساس يهودى وإسرائيلي. قبل يومين من تنفيذ خطة فك الارتباط مع قطاع غزة، كنت فى مستعمرة نافيه ديكاليم وقد تألمت مما حدث هناك. كنت لأزيل المستعمرات لو كانت هناك عملية سلام، ولكنى كنت سأبقى عليها لأغراض التفاوض. هذه حكمة عراقية فى إدارة المفاوضات».

بفضل تقديراته العالية، أصبح بتسلئيل مساعدا للبروفيسور حاييم بن شحار ومستشاره الاقتصادى عندما عُين بن شحار وزيرا للمالية فى حكومة حزب العمل. وبعد حصوله على درجة الدكتوراه، عُين محاضرا فى قسم الاقتصاد بالجامعة. يقول بتسلئيل: «كان هذا قسما متميزا. البروفيسور إيتان برجلس أحاط نفسه بأناس أكفاء. لم يكن من نوعية الأشخاص الذين تنقصهم الثقة الذاتية والذين يفضلون العمل مع من هم أقل منهم حتى لا يغطوا عليهم».

كانت الحياة الأكاديمية لبتسلئيل قصيرة، وعن ذلك يقول: «تزوجت وكنت فى حاجة إلى منزل. كان دخل المحاضر فى الجامعة لا يزيد حينها على ألف دولار، وكنت فى حاجة إلى المزيد من المال، رغم أنه لم يكن لدى الدافع أبدا لصنع ثروة. لم يحدث أبدا أن نهضت فى الصباح وسألت نفسى كيف أستطيع صنع المال. ما حفزنى هو رغبتى فى أن أوفر الأشياء التى أريدها».

بتسلئيل متزوج ولديه ثلاثة أبناء، ولد وبنتان. الابن سيبدأ قريبا دراسة السينما فى نيويورك، أما البنتان فإحداهما تدرس لنيل درجة الماجستير والأخرى ضابطة فى الجيش. انتقل بتسلئيل من الجامعة إلى العمل فى بنك ديسكونت، وبعد فترة وجيزة سافر إلى كينيا مديرا لقسم المشروعات لأحد بنوك الاستثمار البريطانية. يقول: «من هناك، تابعت إلى دول أخرى فى أفريقيا. أفريقيا أرض بكر وباعثة على التحدي».

**** المغامرة الأوغندية:**

فى أوغندا، كان لبتسلئيل بيزنس كبير من خلال شركة

«أبورتا» التى نشطت فى كل ما يخطر على البال، من عقارات وذهب، ومصنع تبغ ومصنع للمراتب، وإنشاء مطار وشراء أكبر بنك فى أوغندا - بنك التجارة الذى تقدر ودائعه بنحو ١٥٣ مليون دولار.. ولكن سرعان انتهت الحياة الطيبة فى أوغندا عندما قررت لجنة تحقيق أوغندية أن صفقة بيع بنك التجارة أبرمت سرا وخلافا لشروط المناقصة. فاضطر بتسلئيل إلى التنازل عن البنك، وسرعان ما انهارت أعماله التجارية.

فى عام ١٩٩٨، اشترى بتسلئيل مروحيات لحساب الجيش الأوغندى وحصل على عمولة بقيمة ٨٠٠ ألف دولار. ولكن اتضح أن المروحيات بها عيوب. يقول بتسلئيل عن تلك الفترة: «كانت من أصعب الفترات فى حياتي. ولكنى أقول لنفسى دائما: لا تيأس عندما تسوء بك الأمور، ولا تتكبر عندما يعلو نجمك».

انتهت المغامرة الأوغندية بشكل نهائى بالنسبة لبستلئيل. فقبل نحو عامين، استقال من منصب سفير أوغندا الشرفى لدى إسرائيل، ويقول: «كنت لا أزور أوغندا تقريبا، فليست لدى مصالح كثيرة هناك. شعرت بأنه لن يكون نزيها أن احتفظ بهذا المنصب، فهم فى حاجة إلى شخص فاعل ونشط، كما أن هذا المنصب يكلفنى كثيرا، حيث وظفت ثلاث سكرتيرات وكنت أدفع سنويا ربع مليون دولار».

**** هاتف جوال فى كل قرية:**

أوغندا ليست الدولة الوحيدة التى يحتفظ بتسلئيل بمصالح فيها، إذ يتضح من دعوى رفعتها مجموعة شركات بتسلئيل أمام محكمة العمل فى تل أبيب ضد عامل سابق فى إحدى شركاته أن بتسلئيل لديه مصالح تجارية فى ٢٥ دولة فى أفريقيا، وشرق أوروبا، وبريطانيا، والولايات المتحدة، والصين وجنوب أفريقيا. كما أنه يمثل شركات إسرائيلية ودولية، ولديه مشاريع متعددة فى مجالات الزراعة والبنية التحتية، وهو يحاول الآن الفوز بمناقصة لإنشاء شبكة هواتف محمولة فى بوروندى - بعد أن فاز قبل ستة أشهر تقريبا بمناقصة لإنشاء شبكة هواتف محمولة فى رواندا. كما أنه استورد لحساب رواندا تجهيزات للبنى التحتية وساهم فى مشروع تشجير العاصمة كيجالي. تفتح رواندا أبوابها أمام المستثمرين الأجانب وتقدم لهم التسهيلات اللازمة. فى مكاتب شركة «تيجو» بكيجالي، التقى بتسلئيل مع رجلى أعمال من جنوب أفريقيا عرضا مشروعا تجاريا.

شبكة الهواتف المحمولة التى سينشؤها ستمتد من كيجالى حتى المحافظات النائية فى رواندا، ولكن ليس من المؤكد أن مواطنى رواندا فى حاجة للهواتف المحمولة تحديدا، حيث تحتل الدولة المرتبة الـ١٦٥ من حيث معدلات الفقر فى قائمة من ١٧٩ دولة وضعتها الأمم المتحدة؛ ونحو ثلث السكان، البالغ تعدادهم ١٠ ملايين نسمة، لا يعرفون القراءة والكتابة؛ ويعيش ما يزيد على نصف السكان تحت خط الفقر؛ و٨٠٪ من السكان يعيشون فى المناطق القروية فى بيوت متكدسة؛ و٦٤٪ من سكان القرى يعيشون فى فقر مدقع؛ ويعانى نحو نصف الأطفال من سوء التغذية ويقل وزنهم عن المعدلات الطبيعية؛ كما أن الدولة تحارب ظاهرة الاستغلال الجنسى للقاصرات، وكذلك مرض الملاريا الذى يقتل الآلاف سنويا.

ولكن بتسلئيل يدافع عن مد شبكة المحمول فى كل أنحاء الدولة، ويقول: «هناك من يقول إنه من الحكمة مد شبكة المحمول فى كيجالى فقط وتوفير المائة مليون دولار التى سيتم استثمارها خارج العاصمة، ولكنى أرى فى ذلك مساعدة للسكان. وجود الإنترنت فى القرى سيساعد السكان وليس العكس».

تبرع بتسلئيل بعشرات آلاف الـدولارات لمشروع قرية الشباب «إيزوجا شالوم»، التى تم افتتاحها الأسبوع الماضي. تقع القرية على مسافة ٤٠ كيلومترا من العاصمة كيجالي، وأقيمت بمبادرة من آن هايمان، محامية يهودية تعيش فى نيويورك، ويتعلم بها ١٣٠ طفلا من يتامى الحرب. بُنيت القرية على طراز قرية «يامين أوريد» فى إسرائيل، ويديرها نير لهاف. حضرت هايمان مراسم الافتتاح وكانت متأثرة. وأثنت فى كلمتها على كل من ساهم فى هذا المشروع. حضر حفل الافتتاح نحو ٢٠٠ مدعو، بينهم سفير إسرائيل فى إثيوبيا عوديد بن حاييم، وممثلون عن منظمة الجوينت. لم تأت هايمان بأى ذكر عن بتسلئيل، الذى كان يجلس فى وسط القاعة محاطا بمساعديه، وعن هذا يقول: «هذا لا يزعجني. أنا أفضل دائما أن أعمل فى السر. ما يهمنى فى الأساس هو القرية نفسها وليس كلمات الشكر. أنا إنسان عملى جدا وليست لدى اعتبارات الأنا».

بعد سنوات من الإقامة فى لندن، عاد بتسلئيل قبل عامين للعيش فى رامات أفيف بإسرائيل. يمتلك بتسلئيل منزلين فى لندن، وهو يعمل هناك فى مجال العقارات فى الأساس، ويقول: «كنت أريد أن أصبح مهندسا معماريا، ولكن إن أخذت بناية وأدخلت تحسينات عليها، فهذا يوفر لى شعورا بالرضا».

رغم أنه لم يعش فى إسرائيل لمدة طويلة، إلا أنه حافظ على صلته بالبلاد، حيث كان يشارك فى المؤتمرات التى تعقدها وزارة الخارجية وديوان رئيس الوزراء؛ ورافق فى هذا الأسبوع الرئيس شمعون بيريس فى زيارته لأذربيجان وكازاخستان؛ وكان من المقربين من رئيس الوزراء السابق إيهود أولمرت، ورافقه فى زياراته إلى الهند وروسيا وجنوب أفريقيا. يقول بتسلئيل عن أولمرت: «احترمته كمدير، كان يجب أن ترينه فى جولاته فى العالم. جنوب أفريقيا قبل زيارته تختلف تماما عنها

بعد الزيارة. كان على استعداد لمساعدة أى رجل أعمال».

يرتبط بتسلئيل بصداقات مع عوفاديا علاي، رئيس هيئة الموانئ الجوية، وعاموس يارون، المدير العام السابق لوزارة الدفاع. يقدر بتسلئيل عَمير بيرتس ويقول عنه: «كان بمقدوره أن يقود تحولا اجتماعيا حقيقيا».

يرى بتسلئيل أن معارفه وعلاقاته الشخصية فى إسرائيل ليست كافية، ويقول: «أعرف أن هذا طبيعى. لم أعش فى إسرائيل لسنوات طويلة. فى لندن أو كيجالى كنت لأتكيف أكثر من أى إسرائيلى آخر. فى إسرائيل، أشعر بأننى فى مشكلة. الاقتصاد الإسرائيلى أكثر تكتلا اليوم مما كان فى عقد الخمسينيات. معظم رؤوس الأموال فى أيدى خمس أسر - على العكس تماما مما يحدث فى أفريقيا. فحتى فى الدول التى كنت أتمتع فيها بوضع قوى جدا، لم أكن أستطيع الحصول على كل شئ».

يبحث بتسلئيل فى السنوات الأخيرة عن مشاريع تناسبه فى إسرائيل، ويقول: «لا أريد مواصلة التجول فى العالم. أود أن أشعر بأننى أقدم شيئا لبلدي. ولكن المشكلة فى إسرائيل هى البيروقراطية. طوال سنوات عملى الـ٢٥ فى أفريقيا لم أتعرض للدغة واحدة، أما فى إسرائيل فقد تعرضت بالفعل لثلاث لدغات».

يبحث بتسلئيل منذ بضعة أشهر عن منزل مناسب لشرائه فى الجليل، ولكن المشكلة، حسب قوله، هى أنه «عندما يسمع البائعون اسمي، يضاعفون الثمن على الفور». وقد ساهم مع أمير هرئيل وماتاى برودو فى إنتاج فيلم «٩,٩٩ دولار» للمخرج إيتجار كيرت، وعن هذا يقول: «أنا أحب إيتجار كيرت، وأحب القراءة، ولكنى لا أقرأ الصفحات الاقتصادية، فلا يعنينى من اشترى وباع. الآن أقرأ للمرة الثانية كتاب «قصة عن الحب والظلام» للكاتب عاموس عوز، وأقرأ أيضا كتاب «صور من حياة القرية» ولكنى اعتبره ليس قويا. كما اكتشفت من جديد الأديب عجنون. كنت أود أن يحول ابنى كتاب «لعبة الحقيقة والكذب» للكاتب إيهود آشرى إلى فيلم سينمائى ويقوم بإخراجه».

مشاهدة الأفلام هى هواية قديمة لديه، وفى مهرجان كان السينمائى الدولى قابل بن أفليك، الذى أعجب بالشال الحرير الأسود الذى كان يضعه على كتفه. يقول بتسلئيل: «كان يريد أن أعطيه الشال، ولكنى رفضت لأننى أحب هذا الشال».

حاول بتسلئيل مع إيهود باراك شراء أسهم فى شركة «ساتكوم»، ولكن شراكتهما فشلت لخلافات فى الآراء. تولى باراك رئاسة شركة «ساتكوم جيلات»، وخرج رابحا بمليون شيكل. فى هذه الأيام، يشارك بتسلئيل فى مناقصة لشراء بنك التنمية الصناعية، ولكنه ليس متحمسا لهذه الصفقة ويفكر فى الانسحاب منها، ويقول: «تطلب هيئة الشركات الحكومية أن أجيب على قائمة طويلة من الأسئلة، ولكنى لست مستعدا لتعرية نفسى أمام الجميع. أجبت على بعض الأسئلة، ورفضت الإجابة على البقية. ليس من باب السرية، وإنما لأنى لا أحب الظهور. لا أريد أن يعرف كل شخص فى الشارع ماذا لديّ. لست شخصية عامة ولا حاجة للناس بأن يعرفوا أدق التفاصيل عني».

فى حالة عدم نجاحه فى شراء بنك التنمية الصناعية، سيبحث بتسلئيل عن بنك آخر. بعد فضيحة بنك التجارة الأوغندي، اشترى بتسلئيل بنك «نايل بانك» المنهار وأعاد تأهيله ثم باعه قبل عامين لفرع بنك باركليز فى رواندا. وهو يحاول منذ ذلك الحين البحث عن بنك آخر، ويفكر حاليا فى تأسيس بنوك فى إنجلترا ورواندا، يقول بتسلئيل: «حلمى أن أكون مصرفيا، أعتقد أننى من أفضل المصرفيين فى العالم. فى البنك، تتعرف على أشخاص من كل نوع، مثل العاهرة التى سألوها عن سبب اشتغالها بهذه المهنة، فقالت إنها تفعل ذلك للتعرف على الناس».

كما أن لديه حلما آخر، وهو أن يؤسس حزبا فى إسرائيل، وعن ذلك يقول: «عرض على حزبان أن أنضم إليهما، ولكنى رفضت. قبل الخوض فى مسألة اليسار واليمين، يجب أن نكون آدميين ومتساويين. أحلم بتأسيس حزب باسم: "Human Democracy" (الديموقراطية الإنسانية) يكون هدفه الأساسى تحقيق العدالة الاجتماعية».

◆ ترجمات عبرية ◆

٨

استطلاعات

مقياس الحرب والسلام لشهر يونيو ٢٠٠٩(*)

أجراه: إفرايم ياعر وتمار هيرمان
يديعوت أحرونوت ٧/ ٧/ ٢٠٠٩

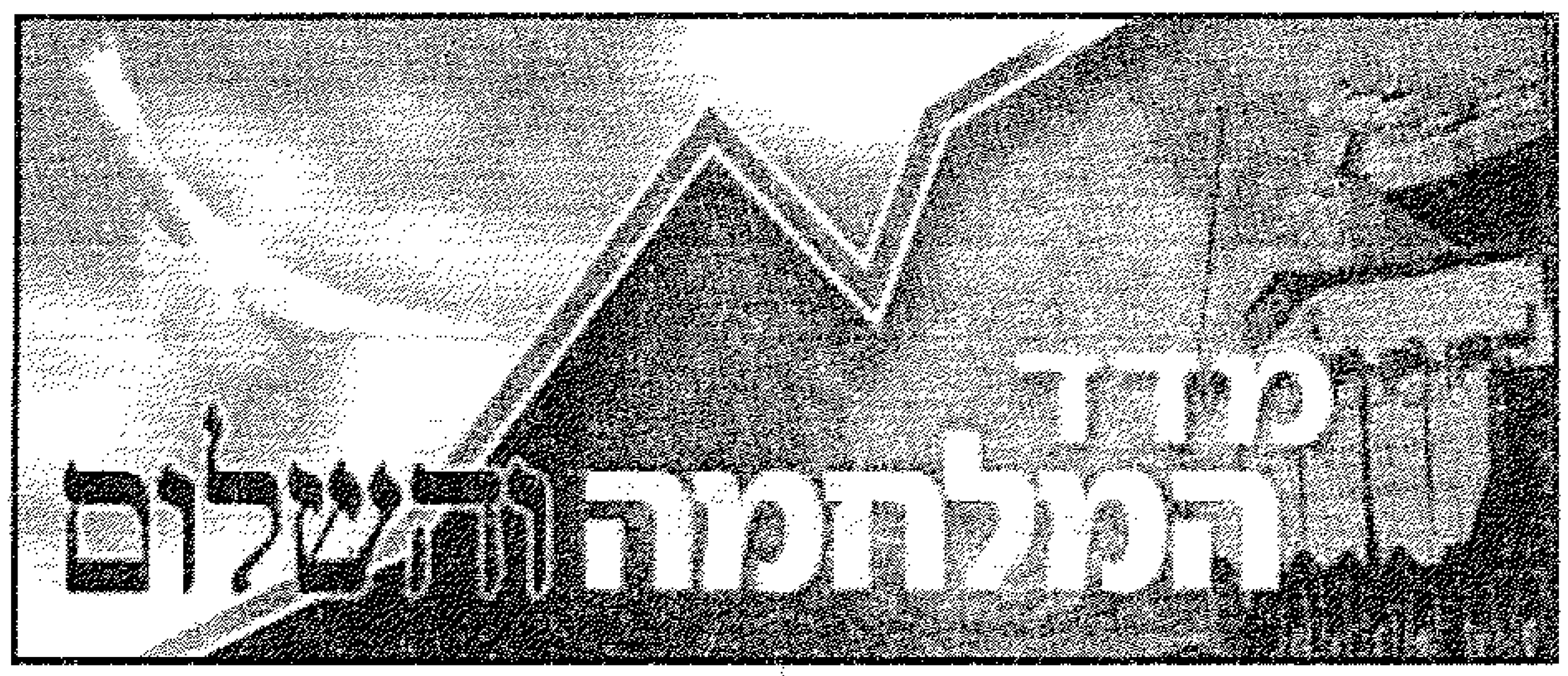

*** معظم الإسرائيليين يؤيدون الزيادة السكانية الطبيعية، ولكن ليس على حساب أوباما:**

أظهر استطلاع رأى مقياس الحرب والسلام لشهر يونيو أن غالبية الجمهور اليهودى فى إسرائيل، نحو ٦١٪، يؤيدون موقف رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو الذى ينص على عدم بناء مستعمرات جديدة، ولكن ينص أيضاً على توسيع المستعمرات القائمة تلبية لمتطلبات «الزيادة السكانية الطبيعية»، بينما يعارض ٣١٪ موقف نتنياهو هذا، ولكن غالبية الإسرائيليين أيضاً يوجهون رسالة واضحة للحكومة مفادها أنه لا يجب المساس بالعلاقات مع الولايات المتحدة.

كما يوضح الاستطلاع أن التأييد الواسع لموقف نتنياهو بشأن المستعمرات يتراجع بصورة ملحوظة فى حالة المساس بالعلاقات مع الرئيس الأمريكى باراك أوباما. فى هذه الحالة، يواصل ٤٠٪ فقط تأييده لموقف نتنياهو، بينما يعارضه ٤٨٪. أى أن ما يزيد على ثلث المؤيدين لسياسة نتنياهو تجاه المستعمرات بصورة مبدئية، لا يعتقدون أنه من الأفضل فى هذه الحالة المخاطرة بتدهور العلاقات مع الإدارة الأمريكية بقيادة أوباما.

ولا يتعلق الموقف العام من المستعمرات فقط بالعلاقات بين القدس وواشنطن، وإنما بموقف الجمهور من الفلسطينيين فى المقام الأول، حيث يعترف الآن ٦٢٪ من الجمهور الإسرائيلى اليهودى بوجود شعب فلسطينى (مقابل معارضة ٣٢٪ والباقون لا يعرفون). ومن خلال تقسيم الإجابات بناء على التصويت الأخير فى انتخابات الكنيست يتضح أن أغلبية ناخبى أحزاب شاس والبيت اليهودى والاتحاد القومى يعتقدون أنه لا يوجد شعب فلسطينى. بينما هناك نحو ٥٠٪ من بين إجمالى الجمهور اليهودى يعتقدون أن الفلسطينيين يستحقون أن تكون لهم دولة.

كما يتضح من الاستطلاع أن ٧١٪ من الجمهور اليهودى على اقتناع بأن غالبية الفلسطينيين لا يعترفون بإسرائيل كدولة يهودية. هذا الموقف يتقاسمه ناخبو كل الأحزاب، ولكن النسب الأقل كانت - كما هو متوقع - بين ناخبى أحزاب اليسار. ويعتقد ٣٥٪ من ناخبى حزب العمل و٤٢٪ من ناخبى ميريتس أن الفلسطينيين يعترفون بإسرائيل. وهذه المسألة مهمة فى ضوء مطالبة رئيس الحكومة نتنياهو خلال خطابه فى جامعة بار إيلان الفلسطينيين بالاعتراف

بإسرائيل.

ولكن يتضح من الاستطلاع أنه حتى لو اعترف الفلسطينيون بدولة الشعب اليهودى، فإن هذا الأمر لن يعزز تأييد الجمهور الإسرائيلى لتسوية إقليمية. فقد قال ٦٠٪ من المشاركين فى الاستطلاع إنهم سيعارضون إقامة دولة فلسطينية تشمل كل الأراضى التى تم احتلالها خلال حرب الأيام الستة (حرب ١٩٦٧)، رغم الاعتراف الفلسطينى الرسمى. وأبرز المخالفين لهذا الموقف هم ناخبو حزب ميريتس وحزب كاديما، حيث يؤيد أغلبيتهم العودة لحدود ١٩٦٧ فى حالة اعتراف الفلسطينيين بدولة إسرائيل.

* يرغبون فى إعادة جلعاد، ويرفضون الاعتراف بالنكبة الفلسطينية:

يعارض معظم الجمهور اليهودى فى إسرائيل أى إعلان رسمى إسرائيلى عن تحمل المسئولية عن المعاناة التى تعرض لها الفلسطينيون عقب إقامة دولة إسرائيل وحرب التحرير (حرب ١٩٤٨)، بما فى ذلك قضية اللاجئين. وهذه المرة أيضاً يعتبر ناخبو حزب ميريتس أبرز المخالفين لهذا الموقف، حيث يعتقد ٧٨٪ منهم أنه يجب على إسرائيل تحمل المسؤولية - ولو المسؤولية الجزئية - عن النكبة.

بالنظر إلى البيانات الواردة فى الاستطلاع يمكن التوصل لاستنتاج مفاده أن الجمهور يتفق مع موقف رئيس الحكومة من القضية الفلسطينية.. ومع ذلك، هناك انتقادات للحكومة بسبب الاتصالات التى تجريها للإفراج عن الجندى المختطف جلعاد شاليط الأسير فى غزة منذ ١١٠٨ أيام، حيث يصف ٥٩٪ من المشاركين فى الاستطلاع أداء الحكومة فى هذا الصدد بأنه غير موضوعى وغير متزن، مقابل ٣١٪ يرون العكس و١٠٪ أجابوا بأنهم لا يعرفون. وأعرب ناخبو كل الأحزاب عن تحفظهم من سياسة الحكومة فيما يتعلق بقضية جلعاد شاليط - باستثناء ناخبى حزب البيت اليهودى - وأوصى ٥٨٪ منهم عائلة شاليط بتشديد خطواتهم الاحتجاجية.

(*) أجرى مشروع مقياس «الحرب والسلام» معهد تامى شتاينميتس لأبحاث السلام وبرنامج إيفنس لتسوية النزاعات بجامعة تل أبيب وتقريب وجهات النظر، تحت إدارة البروفيسور إفرايم ياعر من جامعة تل أبيب والبروفيسور تمار هيرمان من الجامعة المفتوحة. وأجرى الاستطلاعات الهاتفية معهد ب. ى كوهين بجامعة تل أبيب فى الفترة من ٣٠ يونيو - ١ يوليو ٢٠٠٩، وتضمنت ٥٠٣ مشاركين يمثلون السكان البالغين فى إسرائيل (بما فى ذلك سكان يهودا والسامرة «الضفة الغربية» وغزة والكيبوتسات). وتبلغ أقصى نسبة للخطأ فى العينة ٤,٥٪.

٥٠٪ من الإسرائيليين لا يعرفون حاخام مدينتهم

يديعوت أحرونوت
٢٩/٦/٢٠٠٩
بقلم: هيئة تحرير الموقع

يكشف استطلاع الرأى الذى أجراه باب الشئون الدينية بالموقع الإلكترونى لصحيفة يديعوت أحرونوت وجمعية جيشر، بمناسبة اقتراب موعد الانتخابات لرئاسة المؤسسة الحاخامية بالقدس، أن نصف الجمهور لا يعرفون الحاخامات المحليين فى أماكن إقامتهم، من بينهم ٢٠٪ من المتدينين والحريديم أيضاً، فى حين أن ٨٥٪ يعتقدون أن الخدمة العسكرية هى شرط ضرورى أو مهم يجب توافره فى الشخص الذى يتولى هذا المنصب.

مَنْ الذى يختار الحاخامات..؟ فى الوقت الذى يفضل فيه العلمانيون إجراء انتخابات عامة أو اختياره بواسطة أعضاء الكنيست، يفضل الدينيون أن يكون الاختيار بواسطة لجنة من كبار الحاخامات.

أجرى استطلاع (يديعوت - جيشر) بواسطة معهد بانلز للأبحاث، وشمل ٥٠٠ شخص يشكلون عينة عشوائية تمثل السكان اليهود الراشدين فى إسرائيل. وبلغت نسبة الخطأ القصوى فى العينة ٤,٤٪ بالإيجاب أو السلب.

ورداً على السؤال «من فى رأيك يجب أن يختار الحاخامات الرئيسيين أو حاخامات المدن..؟»، قال ٤١٪ من المشاركين فى الاستطلاع إن الجمهور هو الذى يجب أن يقوم بالاختيار، فى مقابل ٣١٪ من المشاركين فى الاستطلاع يفضلون أن يكون ذلك عن طريق «لجنة تضم عدداً من كبار الحاخامات المعروفين والمشهورين»، بينما أفاد ٢٨٪ من المستطلعة آراؤهم إنهم يفضلون أن يذهب هذا التفويض إلى ممثلين عن كافة الأحزاب فى الكنيست».

يتبين من تصنيف بيانات الاستطلاع بحسب الانتماءات الدينية أن المتدينين والحريديم يفضلون أن تتولى لجنة من كبار الحاخامات مسألة تعيين حاخامات المدن (٦٥٪ و٧٠٪ على التوالى)، بينما يفضل العلمانيون والتقليديون إجراء انتخابات

يشارك فيها عموم الجمهور (٤٤٪ و٤٥٪ على التوالي).

* من يعرف حاخام المدينة..؟

تشير بيانات القسم الثانى من الاستطلاع إلى الوضع المتردى للحاخامات المحليين بين السكان فى المنطقة التابعة لهم، حيث أفاد ٥٠٪ من المشاركين فى الاستطلاع بأنهم لم يقابلوا الحاخام على الإطلاق ولا يعرفون من هو، بينما ذكر ٢٢٪ منهم أنهم يعرفونه ولكنهم لم يقابلوه، و١٩٪ قابلوه بضع مرات بطريق الصدفة، فى حين أن ٩٪ فقط يلتقون الحاخام على فترات متفاوتة خلال الدروس والمناسبات الدينية.

يتبين من تحليل بيانات الاستطلاع أن ٦١٪ من العلمانيين لا يعرفون اسم الحاخام المحلى فى محل إقامتهم، كما كانت هذه هى الإجابة الأولى فى أوساط التقليديين، حيث أفاد ٣٩٪ منهم بأنهم لا يعرفون حاخام مدينتهم. وفى أوساط الحريديم قال ٣٥٪ «لم ألتق به، ولكننى أعرف من هو»، فى حين أفاد ٢٠٪ منهم بأنهم لا يعرفون الشخص الذى يدور عنه الحديث، و٣٠٪ أفادوا بأنهم يقابلون الحاخام من حين لآخر فى المناسبات الدينية. كما أظهر الاستطلاع أن وضع الحاخام أقوى فى أوساط المتدينين، حيث أفاد ٤٦٪ بأنهم يقابلون الحاخام على فترات متفاوتة. ومع ذلك، فقد أقر ٢٠٪ منهم بأنهم لم يقابلوه أبداً ولا يعرفون من هو.

هل الخدمة العسكرية شرط ضرورى يجب توافره فى حاخام المدينة..؟ يقول ٥١٪ «نعم بالتأكيد»، فى حين قال ٣٤٪ إن هذا شرط مهم ولكنه ليس ضرورياً، و١٣٪ أفتوا: «لا حاجة لذلك، والأهم هو أن يكون عالماً كبيراً فى أمور الدين».

يكشف تصنيف البيانات وفقاً للانتماءات الدينية - كما هو متوقع - أن معظم العلمانيين، والتقليديين والمتدينين يعتقدون أن هذا شرط ضرورى أو على الأقل مهم (٩٣٪، ٨٨٪، و٧٧٪ على التوالى)، بينما ذكر ٩٥٪ من الحريديم أن هذا الشرط لا حاجة له على الإطلاق.

وتعقيباً على بيانات الاستطلاع، قال مدير عام جمعية جيشر، الحاخام دانى تروفر، فى حديث للموقع الإلكترونى لصحيفة يديعوت أحرونوت: «أكثر من ٨٠٪ من الجمهور العلمانى لم يقابلوا أبداً حاخام مدينتهم، ولكن الغالبية العظمى يريدون أن يشاركوا فى الانتخابات، بشكل مباشر أو بواسطة ممثليهم فى الكنيست».. وأضاف: «إن هذه النتائج تشير إلى أن الغالبية العظمى من الجمهور العلمانى لا تشعر بأنها بمعزل عن المؤسسة الحاخامية وتريد أن تشارك فى انتخاب الحاخام، وأنا أتمنى أن تنجح اللجنة التى من المقرر أن تختار الحاخام الرئيسى للقدس فى اختيار حاخام يكون شديد الالتصاق بعموم الجمهور».

الفلسطينيون لا يعلقون آمالاً كبيرة على أوباما

بقلم: آفى يسخروف
هاآرتس ٢٩/ ٦/ ٢٠٠٩

كشف استطلاع رأى جديد نُشر اليوم أن معظم الفلسطينيين لا يعلقون آمالاً كبيرة على رئيس الولايات المتحدة الأمريكية باراك أوباما، ويعتقدون أنه لن يكون له تأثير على مسيرة السلام مع إسرائيل.

يتبين من الاستطلاع الذى أجراه مركز القدس للإعلام والاتصال (GMCC) نحو ٤١٪ من المشاركين فى الاستطلاع يرون أن هناك تحسناً فى النظرة الأمريكية فيما يتعلق بالاهتمام بقضية الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، فى حين يزعم نحو ٥٠٪ من المشاركين فى الاستطلاع بأن شيئاً لم يتغير. إلى جانب ذلك، أفاد نحو ٣٨٪ من المشاركين فى الاستطلاع بأنهم أكثر تفاؤلاً فى أعقاب خطاب أوباما، بينما قال ٤٨٪ منهم إنهم لا يشعرون بأى تفاؤل.

علاوة على ذلك، أفاد أكثر من ٤٩٪ من المشاركين فى الاستطلاع بأن سياسة أوباما لن تكون ذات تأثير على مسيرة السلام فى مقابل ٣٥,٤٪ قالوا إن سياسة الرئيس الجديد ستحسن من فرص السلام.

كما يتبين من الاستطلاع أن هناك ارتفاعاً فى نسبة رضاء الجمهور الفلسطينى عن أداء رئيس الوزراء الفلسطينى سلام فياض وحكومته، وكذلك ثمة ارتفاع فى نسبة رضاء الجمهور عن أداء أجهزة الأمن فى الضفة الغربية.

كما كشف الاستطلاع أنه لو أجريت الانتخابات على رئاسة السلطة الفلسطينية اليوم، لصوت ٣٨,٥٪ من المشاركين فى الاستطلاع لصالح منظمة فتح، ولصوت ١٨,٨٪ لصالح حماس. ووفقاً للاستطلاع، فإن ثمة تراجعاً فى نسبة الشعبية التى يحظى بها إسماعيل هنية، وذلك فى الوقت الذى تشهد فيه شعبية رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس (أبو مازن) ارتفاعاً ملحوظاً.

تراجع شعبية حماس

بقلم: نير يَهَف
المصدر: www.walla.co.il
٢٠٠٩/٦/٢٩

تسببت حالة انعدام الرضاء عن حماس فيما يتعلق بالتقدم البطيء للمحادثات بشأن المصالحة الفلسطينية والمقاطعة الإسرائيلية المفروضة على المساعدات التى تستهدف إعادة إعمار غزة - تسببت فى تراجع حاد فى شعبية الحركة.. هذا ما يظهره استطلاع جديد للرأى نُشر اليوم الاثنين.

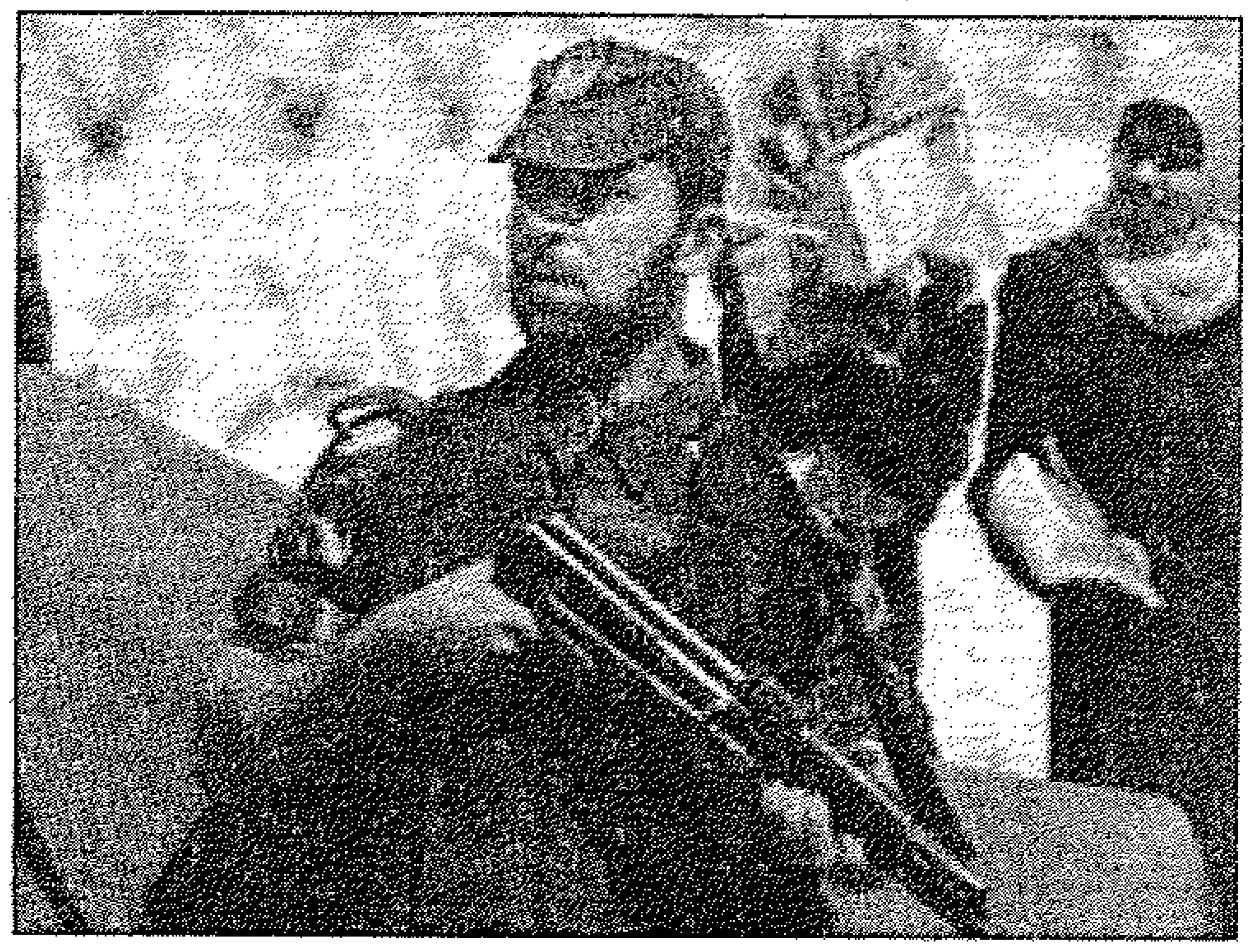

يكشف الاستطلاع، الذى أجراه مركز القدس للإعلام والاتصال (JMCC)، أن ١٨,٨٪ من الفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة يؤيدون حماس فى مقابل ٢٧,٧٪ فى الاستطلاع السابق الذى أجرى فى يناير الماضى. هذا، ويحظى الرئيس محمود عباس أبو مازن اليوم بشعبية تفوق شعبية حماس، بنسبة تأييد بلغت ٣٤,٩٪، وهو ارتفاع بنسبة ٢٦٪ مقارنة باستطلاع يناير.

قال خاضر خاضر، رئيس وحدة الإعلام بالمركز، إن شعبية حماس قد تراجعت فى ضوء حالة انعدام الرضاء السائدة فى قطاع غزة، التى تسيطر عليه حماس، بسبب عدم تحركها فيما يتعلق بمحادثات المصالحة مع فتح بدعم مصرى، وكذلك فى مسألة فتح المعابر. وبحسب الاستطلاع، فإن ٢٦,٥٪ من المشاركين فى الاستطلاع اتهموا إسرائيل بمحاولة إفشال الحوار بين حماس وفتح، بينما اتهم ٢٣,٥٪ منهم حماس، و١٥,٥٪ وجهوا أصابع الاتهام إلى فتح. وأضاف خاضر: «إن هذا احتجاج الشعب فى غزة نظراً لعدم وجود أى تقدم فى هذين الموضوعين المهمين».

فى الوقت نفسه تواصل فتح وحماس عمليات الاعتقال المتبادلة، الأمر الذى يلقى بظلاله على محادثات المصالحة الفلسطينية التى تجرى فى القاهرة. وفى وقت سابق اليوم اتهمت فتح حماس باعتقال نحو مائة ناشط من رجالها فى أنحاء متفرقة من قطاع غزة، رداً على اعتقال عشرات الناشطين من حماس خلال الأيام الأخيرة من قبل قوات الأمن الفلسطينية فى الضفة الغربية التابعة لرئيس السلطة الفلسطينية أبو مازن.. وفى غضون ذلك، أعلنت وزارة الداخلية التابعة لأبو مازن عن الإفراج عن المعتقلين المائة التابعين لحماس. وصرح المتحدث باسم أجهزة الأمن أن هذه الخطوة تأتى لتهدئة الأجواء السياسية فى ضوء محادثات الوفاق التى تشهدها القاهرة الآن.

٩

شخصية العدد

المسئول الجديد عن ملف جلعاد شاليط «حجاى هداس»

ترجمة وإعداد: أسامة أبو رفاعي

قام رئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نتنياهو فى يونيو الماضى بتعيين «حجاى هداس» مسئولا عن ملف الجندى المختطف جلعاد شاليط، ليحل محل المبعوث السابق «عوفير ديكل» الذى لم يحرك ساكناً خلال مرحلة المفاوضات الأخيرة.

ويبدو أن نتنياهو قد استعان بأحد أفراد جهاز الموساد، والمعروف بدهائه وعقليته المتميزة وخبرته الواسعة فى العمل الاستخباراتي، ليتمكن من إدارة المفاوضات بشكل جيد أمام حماس بوساطة مصرية بعدما تعثرت فى ضوء الخلاف على قائمة السجناء الفلسطينيين المحتجزين لدى إسرائيل، وترغب حماس فى إطلاق سراحهم مقابل جلعاد شاليط.

وفى أولى تصريحاته، قال هداس إن إطلاق سراح شاليط يقتضى حرب عقود طويلة ومضنية، فى إشارة إلى العمل الاستخباراتى والعسكرى من أجل ضمان إطلاق سراحه. وقد عبر هداس خلال لقائه مع نوعام شاليط والد الجندى جلعاد شاليط، والذى أطلعه فيه على التطورات الأخيرة فى مفاوضات صفقة التبادل، عن تفاؤله إزاء التقدم فى ملف إطلاق سراح ابنه. وبحسب ما ذكرته صحيفة «معاريف»، فإن رجل الموساد «حجاى هداس» تم تعيينه لينهى حالة الجدل التى استمرت منذ وجود أولمرت كرئيس للوزراء والعديد من الاتهامات التى صدرت آنذاك عن أسباب تعثر إتمام صفقة التبادل.

وقد رجحت العديد من المصادر الإسرائيلية أسباب قبول هداس هذه المهمة لرغبته فى إقناع نتنياهو بتعيينه رئيسا للموساد خلفاً لـ«مئير داجان» بعد انتهاء فترة ولايته التى قام نتنياهو بتمديدها لعام آخر.

واختلف كثير من المحللين حول أسباب اختيار نتنياهو لـ«هداس» كمسئول عن ملف شاليط، حيث أشارت بعض الآراء إلى أن هذا الاختيار يعكس رغبة نتنياهو فى عدم استبعاد الخيار العسكرى فى وضع حد لملف شاليط، لأن هداس ونتنياهو يعتقدان أن التوصل لصفقات تبادل أسرى مع حركات المقاومة العربية والفلسطينية يمثل خضوعاً للإرهاب.

وأكد مسئول سابق فى الموساد أن تحمس نتنياهو لتنفيذ عملية عسكرية لتحرير شاليط لا يعنى عدم تجربته خيار المفاوضات، لاسيما فى حال تبين أن فرص نجاح خطط العملية العسكرية التى سيضعها هداس لتحرير شاليط ضئيلة.

حجاى هداس من مواليد إسرائيل سنة ١٩٥٣، ملقب بـ«الجينجي» (غير معروف أصل هذا اللقب)، متزوج وله ثلاثة أبناء، ويعيش حالياً فى تل أبيب. درس فى مؤسسة جلبواع التعليمية التابعة لحركة «هاشومير هاتسعير». بدأ طريقه الأمنى كجندى فى وحدة المظليين، ومن المظليين وصل إلى منصب مقاتل تنفيذى، ومن هناك واصل إلى سلسلة مناصب تنفيذية فى الموساد، من أهمها توليه قيادة شعبة «قيساريا»، وهى شعبة العمليات الخاصة فى الموساد، حيث أشرف على الكثير من هذه العمليات وزير الدفاع إيهود باراك. عام ١٩٩٧ كان العقل المدبر لعملية اغتيال رئيس المكتب السياسى لحماس خالد مشعل. وقد استقال هداس من الموساد عام ٢٠٠٢ بعد خلافات مع رئيس الموساد آنذاك «إفرايم هاليفي». بعد ذلك تم تعيينه نائباً لمدير عام شركة (Card Guard) المتخصصة فى مجال النقل الإلكترونى للمعلومات الطبية، ولكن فى عام ٢٠٠٥ وبتشجيع من شاؤول موفاز وموشيه يعلون أعاد مئير داجان حجاى إلى

الموساد وعيَّنه فى منصب رئيس شعبة القيادة، وهو أهم ثالث منصب فى الجهاز.. ولكن فى عام ٢٠٠٦ استقال حجاى من منصبه بسبب خلافات نشبت بينه وبين ميئير داجان، بسبب تطلع حجاى إلى أن يكون فى منصب نائب رئيس الموساد.

بعد تقديم استقالته، أقام هداس مشروعاً تكنولوجياً فى مجال الإنترنت، فى إطار نشاط شركة (Yooga Tech) وأصبح مديراً فى عدة شركات منها شركة «جولد بوند» ومجموعة «سيف سكاي»، كما ارتبط اسمه بشركة تعنى بحراسة الشخصيات أنشأها ابن دانى ياتوم مع شريك سويسري.. حصل هداس على درجة الماجستير فى الاقتصاد من الجامعة العبرية.

والغريب أنه مع الإعلان عن توجه هداس إلى مصر لإجراء أول مقابلة مع مدير المخابرات المصرية اللواء عمر سليمان حاملاً اقتراحات جديدة لاستئناف المفاوضات حول شاليط، كُشِف النقاب عن تورطه فى شراكة تجارية مشبوهة، وأثار أحد الوزراء الكبار فى الحكومة شكوكاً فى مدى صلاحيته لإدارة المفاوضات.

وتدور قضية الاحتيال المتهم هداس بالتورط فيها حول شركة إسرائيلية زعمت أنها طورت طريقة لكشف النوبات القلبية قبل أن تحدث بنصف ساعة بواسطة استخدام لاصقة سمتها «سكاى لايف»، وتعتمد الطريقة على قطعة قماش لاصقة تحتوى على سراد قادرة على كشف إشارات النوبة. كما ادعت الشركة أنها حصلت على موافقة السلطات الطبية الأمريكية لاستخدام هذا التطوير، وأنها أبرمت صفقة مع شركة بريطانية ببلايين الدولارات.

وتبين أن صاحب الاختراع هو مواطن إسرائيلى مشهور بالاحتيال يدعى آريك كلاين سبق وأدين فى قضية احتيال كبرى فى التسعينيات، وأمضى فى السجن أربع سنوات بسببها، وقد وصفته المحكمة العليا آنذاك بأنه «مخادع دولى وخطير».

ولكن هداس مازال يثق ثقة عمياء فى كلاين بقوله: «إنه مؤهل جداً، وهذا هو الأمر الجوهري، وعندما ندمج ماضى كلاين مع قدراته التكنولوجية ندرك من الاكتشاف الذى قام به، والذى شكل انطلاقة جديدة أنه يتمتع بقدرات تكنولوجية عالية جداً. لقد قرر استخدام هذه القدرات بصورة غير سليمة ودفع الثمن، أما اليوم فيسير فى طريق صحيح.. إننى أثق به على المستويين التكنولوجى والشخصي».

وقال هداس إنه قام بتجربة اللاصقة شخصياً: «جربت المنتج على نفسى ولمست قدرته أيضاً على قياس الفوارق فى مستوى السكر قبل وبعد الشرب».

وقد شككت وسائل الإعلام الإسرائيلية فى الاختراع وفى كل ما يتعلق به، وكشفت أن اثنين من الأصدقاء الشخصيين لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو متورطان فى هذه القضية، أحدهما حجاى هداس مسئول المفاوضات حول إعادة الجندى جلعاد شاليط.. وبدأ الإعلاميون والساسة يطرحون علامات استفهام حول استمرار تعيينه فى هذا المنصب.

وذكرت تقارير صحفية أن رفاق هداس السابقين لم يصدموا مما نشر عن الشبهات حول الشركة ودور هداس فيها، وقالوا إنه كان قد تورط فى عدة أمور فى الماضي، لكن سحره الشخصى وعلاقاته الجيدة حالت دون تقديم قضية ضده، وهذا أحد أسباب المشاكل التى وقعت فى حينه بين هداس وميئير داجان رئيس الموساد، التى أدت فى نهاية المطاف إلى خروج هداس من هذا الجهاز مع أنه كان أحد المرشحين لرئاسته فى المستقبل.

وصرح أحد الوزراء الإسرائيليين بأن وجود هداس فى منصب المفاوض الرئيسى فى هذه القضية يعتبر مشكلة: «ففى مصر وحماس يتابعون ما يجرى فى إسرائيل حول الفضيحة الجديدة ويتعرفون الآن على نقاط ضعف هداس، ومن المؤكد أنهما سيستغلونها ضد إسرائيل. ولذلك، على نتنياهو ألا يبقيه لحظة واحدة فى المنصب». وإذا استمر نشر أنباء كهذه ضد هداس، فهناك شك فى استئناف المفاوضات حول الأسرى فى القريب، وسيتعين على نتنياهو أن يعين شخصاً آخر.

وقد نشرت صحيفة هاآرتس مقالاً بعنوان «مسئول غير مناسب» ذكرت فيه أن دراسة اختيار هداس فى منصب مبعوث رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو لإعادة الجندى جلعاد شاليط امتدت لزمن طويل جداً، ويمكن أن نستنتج، من ملف خدمة هداس الذى تقلد عدة مناصب فى الموساد وسلسلة مهام تنفيذية حساسة، أنه خبير فى الاستخبارات ومحنك لا مثيل له فى التعامل مع المحافل المعادية، وهى شروط ضرورية لمهمته الحساسة.. لكن يجب على هداس أن يستقيل فورا من مهمته الوطنية، غير أن إصراره على البقاء وسفره المغطى إعلامياً إلى القاهرة يدلان على أنه لا يفهم ذلك. لذا، يجب على رئيس الوزراء أن يستبدله.

ورغم ذلك، فإن مسئولاً أمنياً كبيراً عمل معه سنوات عديدة قال إن هداس رجل صعد من القاع إلى القمة، وهو شخص فى غاية الجدية والمهنية. وفوق ذلك، فإنه يقوم بواجبه تحت ضغط بصورة رائعة، ونجح فى الماضى فى إدارة عمليات متعددة جداً، وكان يتصف دائما بالاتزان والشجاعة.

ومن جانبه، أثنى وزير الدفاع «إيهود باراك» على تعيين «هداس» فى هذا المنصب، ووصفه بأنه شخصية فريدة من نوعها، ويتمتع بحنكة وحكمة فى المواقف الصعبة لحد يثير الإعجاب، مضيفاً بأن توليه مسئولية ملف الإفراج عن «شاليط»، سيساهم فى تحريك المفاوضات التى توقفت منذ تولى حكومة «بنيامين نتنياهو» مقاليد الحكم فى إسرائيل.

رؤية عربية

١

الاستيطان وطريق الحل

د. أشرف الشرقاوي
مدرس اللغة العبرية بآداب المنصورة

رغم المطالبة الواضحة من جانب إدارة الرئيس أوباما لإسرائيل بالوقف التام للاستيطان فى المناطق الفلسطينية المحتلة، إلا أن أحداً فى هذه الإدارة لم يتحدث أبداً عن عدم شرعية الاستيطان فى هذه المناطق. ويبدو أن هناك نوع من القبول الصامت من جانب الولايات المتحدة للموقف الإسرائيلى الذى يرى أن بناء المستوطنات اليهودية فى هذه الأراضى المحتلة ليس مخالفاً للقانون الدولي، وذلك لأن هذه الأراضى ليست دولة بالمفهوم الحديث للدولة، وبالتالى فلا ينطبق عليها القانون الدولى الذى يحظر الاستيطان فى الأراضى المحتلة. وحرى بنا أن نؤكد هنا على أن الاستيطان فى الأراضى المحتلة هو استيطان يهودى عنصرى قائم على توطين يهود فقط، وليس إسرائيليين، فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، وعليه فأن هذا الاستيطان يعد عقبة فى طريق السلام.

لقد حذرت إسرائيل الفلسطينيين مراراً من إعلان قيام الدولة من طرف واحد، ولكنها مستمرة فى إقامة المستوطنات فى أراضيهم من طرف واحد، ومستمرة فى احتلال أراضيهم من جانب واحد، ومستمرة فى تنفيذ برنامج استيطانى وُضع من جانب واحد بعد أسابيع قليلة من حرب يونيو ١٩٦٧، ونهايته هو الابتلاع التام للمناطق الفلسطينية وإبقاء الفلسطينيين أو بعضهم فى كانتونات منعزلة ذات كثافة سكانية عالية، مع التضييق عليهم حتى ينزحوا منها.

حتى بداية العقد الثامن من القرن العشرين كانت الولايات المتحدة تعارض بشكل شبه تقليدى الاستيطان اليهودى فى الأراضى المحتلة وتعتبره غير مشروع. ولم يتغير الموقف المريكى سوى اعتباراً من عام ١٩٨١ عندما صرح الرئيس الأمريكى الأسبق رونالد ريجان بأن المستوطنات غير ضرورية ولكنه نفى أن تكون فى رأيه غير شرعية. وتمسك ريجان بهذا الموقف حتى نهاية ولايته الثانية. وقد عبر عن الموقف الأمريكى الرسمى المندوب الأمريكى فى مجلس الأمن عام١٩٨٣ عندما أعلن أن الدعوة لتفكيك المستوطنات القائمة ليست عملية ولا مناسبة، وأن مستقبل المستوطنات هى قضية رئيسية مطروحة للتفاوض. كان هذا هو التحول الرئيسى الذى حدث فى الخطاب الأمريكى بشأن المستوطنات المقامة فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، ليصبح الموقف الأمريكى من ذلك الوقت أن مصير هذه المستوطنات يجب أن يتقرر من خلال المفاوضات. وقد تبنت الإدارات الأمريكية المتعاقبة هذا الموقف منذ ذلك الوقت حتى الآن.

كان هذا الموقف مقبولاً من إسرائيل التى شجعت الولايات المتحدة على اتخاذه، بل ودفعتها دفعاً فى هذا الاتجاه. ومن خلال جولات المفاوضات المختلفة مع العرب بدأت تحاول جعل هذا الموقف موقفاً دولياً، وإيقاع ضغوط على الجانب الفلسطينى لقبوله. وكان من بين وسائلها لتحقيق ذلك الاتفاقيات المختلفة الموقعة مع الجانب الفلسطيني، التى سعت إلى تحقيق عدة أهداف متعلقة بالاستيطان فى المناطق الفلسطينية المحتلة ومنها القدس الشرقية من بينها ما يلي:

أولا: تأجيل قضية الاستيطان، بما فى ذلك الاستيطان فى القدس الشرقية المحتلة ضمن قضايا أخرى إلى مرحلة لاحقة من المفاوضات لم يحن وقتها بعد، وأعتقد أنه لن يحين أبداً طالما لم ير الفلسطينيون ذلك. فالقضايا المؤجلة هى فى الغالب قضايا ميتة.

ثانياً: محاولة استبدال قرارات مجلس الأمن الصادرة بشأن الصراع العربى الإسرائيلى على وجه العموم، والصراع الفلسطينى الإسرائيلى بصفة خاصة، باتفاقيات مبرمة بين الطرفين تسقط الحقوق الفلسطينية.و كان هذا هو السبب الرئيسى فى فشل المفاوضات بين الزعيم الفلسطينى الراحل ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلى الأسبق إهود باراك. حيث طالب باراك عرفات بإرسال رسالة إلى رئيس مجلس الأمن يُسقط فيها القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن، ويعلن فيها أن الفلسطينيين يرتضون استبدال هذه القرارات بما تم التوصل إليه من اتفاقيات مع إسرائيل، وذلك كشرط مسبق لأى تسوية. اعتبر عرفات أنه بهذه الطريقة يتخلى عن قرارات مجلس الأمن دون أن يحصل على بديل لها. وكان على حق فى

هذا. فحتى الاتفاقية المبرمة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والمعروفة باسم اتفاقية أوسلو، لم تتحدث فى أى موضع من مواضعها عن انسحاب إسرائيل من أى مساحة من الأراضى الفلسطينية المحتلة، بل تحدثت عن إعادة انتشار قوات الجيش الإسرائيلى خارج التجمعات السكانية الفلسطينية. وقد أقنع رابين عرفات بقبول هذه الصياغة المبهمة، التى يمكن تفسيرها على أنها تقنين للاحتلال وليس انسحاباً من الأراضى المحتلة، بزعم أن المجتمع الإسرائيلى لا يتقبل كلمة انسحاب، وبالتالى يجب استبدالها بتعبير آخر حتى يتقبلها الإسرائيليون. وبالتالى فإن المحصلة النهائية لهذه الاتفاقيات بالكامل حتى الآن بعد مرور ١٦ عاماً على توقيعها هى لا شيء. فلم تنسحب إسرائيل من أى مساحة من الأراضى الفلسطينية ولن تنسحب منها لأجل هذه الاتفاقيات. فالتجمعات السكانية التى يُفترض أن تخرج منها إسرائيل - فى إطار إعادة الانتشار - هى تجمعات تتسم بالكثافة السكانية العالية، وبالتالى لم يكن للجيش الإسرائيلى وجود فيها من الأساس. ولم يكن الجيش الإسرائيلى يجرؤ على الدخول إليها سوى عند ورود معلومات مخابراتية محددة عن هجوم وشيك على قوات الاحتلال، فكانت القوات الإسرائيلية فى هذه الحالة تتدخل بهجوم استباقى لتجهض العملية الوشيكة. ولا يزال هذا هو أسلوب العمل العسكرى الإسرائيلى المتبع فى مدن الضفة الغربية وفى قطاع غزة، ولن يتغير.

ثالثاً: تغيير الخطاب الدولى بشأن الاستيطان فى الأراضى المحتلة، ليصبح جزء منه شرعيا والآخر غير شرعي. حيث يرى الخطاب السياسى الإسرائيلى أن المستوطنات المقامة بغير ترخيص فى المناطق الفلسطينية المحتلة هى مستوطنات غير شرعية، رغم أن هذه المستوطنات حصلت على مساعدات كثيرة من كافة المؤسسات الحكومية الإسرائيلية لأجل إقامتها. ولكن إذا قبلنا الزعم بأن المستوطنات المقامة بغير ترخيص غير شرعية فسنقبل الزعم المقابل بأن المستوطنات المقامة بموجب ترخيص هى مستوطنات شرعية. وهذا هو مربط الفرس. يجب أن يعرف للعالم كله بما لا يدع مجالا لشك أن جميع المتوطنات المقامة فى الأراضى الفلسطينية المحتلة هى مستوطنات غير شرعية لمخالفتها للقانون الدولي، ولا علاقة لقوانين البناء الإسرائيلية بالموضوع. ويجب الحرص على توضيح هذه النقطة فى الخطاب الإعلامى والسياسى الفلسطيني. وإذا كان الأمر كذلك فلا داعى إذن للانسياق وراء الموقف الذى بدأ يتبلور مؤخراً بين الإسرائيليين والأمريكيين والذى يدعو لوقف الاستيطان مقابل تطبيع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية. فمثل هذه الخطوة ستعتبر بمثابة اعتراف عربى بشرعية المستوطنات التى قبلت إسرائيل وقف البناء فيها مقابل التطبيع. ويجب أن يكون الالتزام العربى بالتطبيع فى إطار زمنى مقابل التزام إسرائيلى بالانسحاب من المناطق الفلسطينية المحتلة فى إطار زمنى مقابل، يتضمن تفكيكاً معجلاً للمستوطنات.

رابعاً: تأجيل مناقشة قضية القدس إلى مرحلة التسوية النهائية التى لم تحن بعد. وكما سبق القول فالتسوية النهائية لن يحين موعدها أبدا بإرادة الإسرائيليين، والقضية المؤجلة هى قضية ميتة. ومن هنا فيجب العمل على إحياء قضية القدس ووضعها على طاولة المفاوضات حتى لا يلتهمها الاستيطان اليهودى وتضيع القضية تماما.

خامسا: تكثيف الاستيطان فى القدس الشرقية المحتلة، وذلك بغرض ابتلاع أكبر قدر ممكن من أراضيها، من خلال تشجيع المستوطنين اليهود المتزمتين على الإقامة فيها وإعطائهم حوافز مادية ليقيموا فيها، وفى نفس الوقت من خلال التضييق على الفلسطينيين حتى ينزحوا منها، عندما لا يجدوا فرص عمل ولا اماكن للسكن. وقد استعانت إسرائيل فى هذا الصدد بمجموعة من القوانين، فرضت بموجبها فى البداية على الفلسطينيين أبناء القدس المحتلة ضرورة الحصول على تصريح إقامة دائمة فيها من الاحتلال الإسرائيلي. ثم فرضت فى مرحلة لاحقة إسقاط الإقامة عمن يتغيب منهم عن بيته فى القدس لفترات حددها القانون، حتى لو كان من مواليد القدس وأقام فيها عمره كله. والسماح فى نفس الوقت لأى يهودى لم ير القدس الشرقية فى حياته ولم يسمع بها أن يستوطن فيها.

سادساً: الزعم بأن القدس عاصمة لإسرائيل، ولم تكن أبداً عاصمة لأى دولة أخرى. وهذا الزعم حتى لو كان حقيقة فهو حق أريد به باطل. فالقدس الشرقية لم تكن أبداً أرضاً إسرائيلية والقدس عموما سواء الشرقية أو الغربية، بل وجميع الأراضى التى أقيمت فيها إسرائيل فى حدود ١٩٤٨ هى أراضى عربية كانت خاضعة للاحتلال العثمانى ثم للانتداب البريطاني. وخضوع اقليم للاحتلال لفترة معينة من تاريخه ليس مبرراً لنهب أراضيه. وإذا شئنا توضيح خطأ هذا المنطق بالأمثلة، فمكة لم تكن أبداً عاصمة لأى دولة، والفاتيكان لم تكن أبداً عاصمة لأى دولة ولكن هذا لا يجيز احتلال أى دولة لها. أضف إلى هذا أن الوجود اليهودى فى القدس الشرقية، حتى فى الحى اليهودى منها كان هامشيا حتى سقطت تحت الاحتل الإسرائيلي.

وأخيراً فإنه لن يوقف الاستيطان الإسرائيلى فى الأراضى الفلسطينية المحتلة سوى إعلان قيام الدولة الفلسطينية فى هذه الأراضى واعتراف دول العالم المتحضر بهذه الدولة، والضغط على إسرائيل للانسحاب من أراضيها. ولا غضاضة على الإطلاق فى أن يأتى إعلان قيام الدولة من جانب واحد. فليس هناك اتفاق فعلى بين الفلسطينيين والإسرائيليين فى هذا الصدد، ولم يوقع الفلسطينيون أى تعهد بعدم إعلانها. ولا أحد يستأذن فى أن يقيم دولة. ولو طلبوا الإذن من الإسرائيليين أو الأمريكيين فلن يحصلوا على شيء سوى التسويف، ومواعيد يقال عنها فى النهاية أنها غير مقدسة. إعلان الدولة ضرورى لتحقيق الصالح الوطنى الفلسطيني، حتى لو أضر مرحلياً بمصلحة المنظمة التى ستعلن قيام هذه الدولة، سواء كانت هذه المنظمة هى حماس أو منظمة التحرير. ومن يبحث عن المصلحة الوطنية لابد أن ينبذ المصالح الحزبية والتنظيمية الضيقة، وأن يقبل بما قد يلاقيه فى سبيل تحقيق هذه المصلحة.

◆ رؤية عربية ◆

(٢)

ماذا وراء المناورات الإسرائيلية (نقطة تحول ٣)..؟

لواء أ.ح. متقاعد/ حسام سويلم

* مقدمة:

أجرت إسرائيل مؤخرا فى الفترة من ٣١ مايو إلى ٤ يونيو مناورات ضخمة استمرت ٥ أيام، تم خلالها تنفيذ تدريبات مكثفة شكلت القيادات السياسية والعسكرية والسلطات المحلية والوحدات العسكرية والشرطة والدفاع المدني، إلى جانب جميع السكان وطلبة المدارس فى إسرائيل. وكان هدف هذه المناورات اختبار قدرة إسرائيل على مواجهة هجمات صاروخية مكثفة من عدة اتجاهات عدائية (إيران، سوريا، لبنان، غزة) فى وقت واحد، وقياس مدى كفاءة جميع القيادات والقوى والأجهزة العسكرية والدفاع المدنى للتعامل مع المواقف الصعبة التى افترضتها قيادة المناورة والتى تولاها نائب وزير الدفاع الجنرال ماتاى فلنائى - إلى جانب قياس مدى استجابة الشعب الإسرائيلى لتوجيهات الأجهزة الحكومية المعنية فى هذه المواقف.

وقد سبق إجراء هذه المناورة مناورة أخرى جوية استمرت ثلاثة أيام شملت موضوعات تتعلق بقدرة القوات الجوية الإسرائيلية على شن ضربات جوية على مسافات بعيدة تصل إلى ٢٠٠٠ كم (مثل إيران) يجرى خلالها عمليات أمداد بالوقود فى الجو، وإعادة تمركز فى مطارات دول أخرى، وشن هجمات جوية بواسطة ذخائر خاصة موجهة ذاتيا ضد منشآت نووية تحت الأرض، وإجراء عمليات إبرار جولى لقوات خاصة فى عمق العدو، والتقاط طيارين سقطوا أثناء المعارك بعد تدمير أو إصابة طائراتهم.

* شبح الصواريخ الإيرانية وراء المناورة:

مما لا شك فيه أن البرنامج النووى الإيرانى كان هو الشبح الخفى وراء قرار تنفيذ هذه المناورات، وارتباط هذه البرنامج بالترسانة الصاروخية الإيرانية والتى ستحمل وتنقل ما تنتجه المصانع النووية الإيرانية من أسلحة نووية (مقابل طائرات ورؤوس صواريخ باليستية) نحو أهدافها فى إسرائيل ومنطقة الخليج وجنوب ووسط غرب آسيا، حيث تتواجد قواعد وتسهيلات عسكرية جوية وبحرية أمريكية عديدة فى هذه المناطق. حيث تعتقد إسرائيل أنه فى حالة فشل المفاوضات التى تعتزم الإدارة الأمريكية إجراءها مع إيران والتى ستعطيها إسرائيل مهلة زمنية حتى أكتوبر القادم، حيث لا سقف زمنى مفتوح لإجراء هذه المفاوضات وهو ما تسعى إليه إيران حتى تكسب الوقت اللازم لإتمام برامجها النووية والصاروخية، وفى المقابل تتنبه له كل من إسرائيل وإدارة أوباما ويرفضانه، وبالتالى يحددان لإيران نهاية أكتوبر ٢٠٠٩ القادم موعدا نهائيا لإنهاء المفاوضات، والتوصل إلى تقييم نهائى لها، يتم خلال هذا التقييم إما ثبوت نجاح هذه المفاوضات، وبالتالى تأمين إيقاف عمليات تخصيب اليورانيوم، التى تجرى فى المصانع النووية الإيرانية فى أصفهان، وناتانز، واراك، أو انتقال إسرائيل إلى السيناريو العسكرى والمخطط له جيدا بواسطة قيادة السلاح الجوى الإسرائيلي، وخصص له حوالى مائتى طائرة شملت مقاتلات قاذفة (إف ١٦) ومقاتلات اعتراضية (إف ١٥) ومروحيات اقتحامية لتنفيذ عمليات إنزال قوات خاصة فى عمق العدو، ومروحيات أخرى هجومية مسلحة بصواريخ موجهة ذاتيا وصواريخ أخرى حرة، إلى جانب طائرات إعادة أمداد بالوقود فى الجو، وطائرات إعاقة الكترونية، وطائرات E٢C للقيادة والسيطرة، ويعتبر هذا العدد الضخم من الطائرات بالكاد يكفى تنفيذ مهام الضربة الجوية الإسرائيلية والتى تشمل بجانى المنشآت النووية الإيرانية أهداف أخرى ليست أقل خطورة منها منشآت الصواريخ شهاب التى ستشن بها إيران ضرباتها الصاروخية الانتقامية ضد إسرائيل، خاصة وأن الترسانة الصاروخية الإيرانية لا تقتصر فقط على الصواريخ شهاب، بل أصبحت تشمل أيضا الصاروخ (سجيل) الأكثر تطورا من شهاب، بالنظر لكونه يعمل بالوقود الصلب الذى يوفر دقة فى الإصابة ومدى

يصل إلى ٢٥٠٠ - ٣٠٠ كم، ذو مرحلتين، وهو ما يحقق له سهولة فى المناورة والانتقال من مواقع إطلاق إلى أخرى بسرعة مما يصعب على المقاتلات الإسرائيلية تتبع وقصف مواقعه. كما سيتعين على مقاتلات الضربة الجوية الإسرائيلية أيضا قصف مراكز القيادة الإستراتيجية الإيرانية، والقواعد والمطارات الجوية، ومواقع رادارات وصواريخ أرض/جو الخاصة بالدفاع الجوي، والقواعد البحرية للحرس الثورى فى الخليج والتى ستشن هجمات بحرية ضد السفن الأمريكية فى الخليج، ويبلغ حجم هذه الأهداف نحو ٢٠٠ - ٢٥٠ هدف يتطلب قصفهم تنفيذ حوالى ٦٠٠ - ٨٠٠ مقاتلة (باعتبار ٣ - ٤ طائرة ضد كل هدف) أو ٣٠٠ - ٤٠٠ مقاتلة إذا تم قصف هذه الأهداف على مرحلتين، لأن هذه الإمكانات من المقاتلات ليس فى إمكان إسرائيل توفيرها، لأن إجمالى ما لديها من مقاتلات حديثة (إف ١٥، إف ١٦) حوالى ٤٥٠ مقاتلة، وفى وقت سيتطلب الموقف الاستراتيجى تخصيص هذا العدد من الطائرات (حوالى ١٥٠ مقاتلة) للتواجد فى قواعدها بإسرائيل تحسبا لمواجهة هجمات صاروخية وجوية من قبل سوريا، وصاروخية من جانب حزب الله وحماس. ولذلك يصبح من الضرورى أن تساند القوات الجوية الأمريكية الضربة الجوية الإسرائيلية ضد إيران، وهو ما رفضته كل من إدارة بوش السابقة وإدارة اوباما الحالية إلا أن الولايات المتحدة قد تجبرها إسرائيل على التدخل عسكريا إلى جانبها إذا ما تعرضت لضربة صاروخية انتقامية من جانب إيران، وذلك بدعوى الدفاع عن إسرائيل إذا ما تعرضت لعدوان خارجي، وهو ما نصت عليه معاهدات التعاون والشراكة الإستراتيجية التى أبرمتها إسرائيل مع الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ إدارة ريجان عام ١٩٨٣.

وقد انعكس هذا الموقف فى شهادة الجنرال جابى اشكنازى رئيس الأركان الإسرائيلى أمام لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، عندما ذكر أن يشك فيما إذا كان الحوار بين إيران والولايات المتحدة سينجح، إما وزير الدفاع أيهود باراك فقد أكد بدوره أن إسرائيل لا تستبعد أى خيار فيما يتعلق بالملف النووى الإيراني، مشددا على أنه يجب تقييد الحوار الأمريكى الإيرانى المزمع بجدول زمني، وأعداد خطة ناجحة لفرض عقوبات اقتصادية إلى إيران حال فشل هذا الحوار. ورأى باراك انه يجب التوضيح للولايات المتحدة أنه لا توجد علاقة بين الملف النووى الإيرانى وقضية النقاط الاستيطانية العشوائية فى الضفة الغربية، على اعتبار أن إزالة هذه النقاط ضرورة لاعتبارات أخرى تتعلق بسيادة القانون. لذلك حرص باراك فى زيارته الأخيرة لواشنطن على أن يبحث مطالب إسرائيل العسكرية من الولايات المتحدة، والتى تشمل دعم وسائل الدفاع الجوى والصاروخى الإسرائيلى بأنظمة ثاد، وسكاى جارد، وفلانكس، إلى جانب المقاتلات F-٣٥ (٧٥ مقاتلة) والتى تصل قيمتها إلى ١٥,٢ مليون دولار، وذخائر ذكية ذات التوجيه قادرة على اختراق تحصينات بعمق يصل إلى ٢٠ متر تحت الأرض - وهو العمق الذى تتواجد عليه معدات تخصيب اليورانيوم فى منشأة ناتانز، وتشمل أكثر من ٦٠٠ جهاز طرد مركزي، كما سعى باراك خلال هذه الزيارة إلى تقليص الهوة المتزايدة بين تل أبيب وواشنطن حول عملية السلام فى الشرق الأوسط وملف إيران النووي.

كما ناقش باراك مع مسؤولى إدارة أوباما وثيقة أعدتها إسرائيل تتضمن ١٢ اقترحا كبديل من العملية العسكرية ضد إيران، وجاء فيها أن إيران تتجه حاليا إلى مضاعفة عدد أجهزة الطرد المركزى المستخدمة فى التخصيب من ٦٠٠٠ - ١٥٠٠٠ جهاز، وأنها تطور صاروخ بعيد المدى يصل إلى ٢٥٠٠ - ٣٠٠٠ كم، ولديها تصميمات جاهزة لتركيب رأس نووى على رأس هذا الصاروخ وبذلك فهو قادر على إصابة أى دولة فى جنوب أوروبا، فضلا عن وسط وغرب وجنوب آسيا، وتتركز الاقتراحات فى هذه الوثيقة حول وقف بيع مشتقات النفط لإيران والتى تستورد ٤٠٪ من احتياجاتها من سويسرا وهولندا وفرنسا وبريطانيا، كذلك وقف صفقات الصواريخ S-٣٠٠ المضادة للصواريخ التى عقدتها إيران مع روسيا، إلى جانب منع تأمين سفن الشركات التى تساند إيران استنادا لقرار مجلس الأمن ١٨٠٣ الذى يحظر ذلك، وحظر الاستثمار فى قطاع صناعة النفط الإيرانية، بالإضافة للضغط على البنوك والشركات الأجنبية لوقف صفقاتها مع قطاع الطاقة الإيرانية، وتجميد أرصدة إيران المصرفية ووقف مساعدات البنك الدولى لإيران، ووقف صفقات خطوط الأنابيب التى تنقل النفط الإيرانى إلى أوروبا، ناهيك عن فرض عقوبات وقيود على البضائع والمسؤولين الإيرانيين وإجراء عمليات تفتيش صارمة على البضائع التى تدخل وتخرج من إيران، وحظر على سفر المسؤولين الإيرانيين باستثناء المفاوضين جول البرنامج النووي.

* المناورات الجوية:

وقد كشف الناطق بلسان الجيش الإسرائيلى يوم ٢٢/٥/٢٠٠٩ أن سلاح الجو الإسرائيلى أنهى فى هذا اليوم مناورات عسكرية على حرب شاملة فى الشمال (حيث الحدود مع سوريا وجنوب لبنان) وفى الجنوب (حيث الحدود مع قطاع غزة) جنوبا يمثل قوات نظامية (فى إشارة للجيش السوري) وفصائل مقاومة (فى إشارة لحزب الله وحركة حماس) فى آن واحد، شاركت فيها مقالات قاذفة (إف ١٦) ومقاتلات اعتراضية (إف ١٥) ومروحيات هجومية واقتحامية، وطائرات أمداد وقود فى الجو، أضاف إلى طائرات نقل. وقال الناطق أن المناورات استهدفت التجاوب مع ما وصفه بمتطلبات المرحلة المقبلة من الحروب"، وأكد أن أهدافها وتفاصيلها سرية لا ينشر عنها. ولكن وحسب

مصادر عسكرية إسرائيلية، فإن المناورات أجريت حول عدة سيناريوهات للحرب القادمة المتوقعة بين إسرائيل وأعدائها، وأن هذه التدريبات استهدفت توجيه ضربات موجعة لكل الأعداء، سواء فى الضفة الغربية أو قطاع غزة أو لبنان، وقد يتسع نطاقها لتشمل سوريا وايران، باعتبار جميع الاحتمالات متوقعة.

وقد أشرف على هذه المناورات التى استمرت ثلاثة أيام وزير الدفاع أيهود باراك بنفسه، والذى قال إنها مناورات بالغة الأهمية، وما شاهدناه خلالها يعزز قوتنا الذاتية فى صيانة أمن وسلامة إسرائيل. إلا أن مصادر إسرائيلية ذكرت أن خللا برز فى ثلاثة مجالات خلال التدريبات، ولكن الجيش رفض إعطاء تفاصيل، واكتفى بالقول إن هذا الخلل طبيعى وقد تمت معالجته حيث تجرى المناورات عادة للاستفادة من الأخطاء.

وتضمنت المناورات الجوية التدريب على عدة موضوعات شملت الآتى:

١ - التحليق على مسافات بعيدة تصل إلى ١٠٠٠ كم، حيث وصلت المقاتلات الإسرائيلية إلى جبل طارق فى غرب البحر المتوسط، وسواحل اليونان، باعتبار أن إيران تقع على مسافة ١٨٠٠ كم من إسرائيل، وسيتحتم خلال تنفيذ مهمة قصف منشآتها النووية عبور أجواء دول أخرى - مثل تركيا والأردن والعراق - والتزود بالوقود فى الجو أو السماح بالنزول لها فى إحدى قواعدها للتزويد بالوقود، وان كان ذلك سيكون متعذرا بسبب اعتراض هذه الدول كما سيكشف العملية الجوية مبكرا بالنظر لضخامة عدد الطائرات الإسرائيلية التى ستشارك فى الضربة، والتى قد تصل إلى حوالى ٢٠٠ مقاتلة بالنظر لكثرة الأهداف الإيرانية المطلوب قصفها وتشمل (حوالى ٣٠ منشأة نووية، بالإضافة للقواعد الجوية والمطارات ومواقع الرادارات ومراكز القيادة والسيطرة، بالإضافة لمناطق انتشار وحدات الصواريخ شهاب ومستودعات تخزينها ومصانع إنتاجها ومواقع إطلاقها) وقد سبق أن أجرت أسراب مقاتلات (إف ١٥، إف ١٦) إسرائيلية تدريبات مشابهة على التحليق لمسافات بعيدة مماثلة خلال العام الماضى ٢٠٠٨.

٢- التدريب على توزيع وتخصيص المهام بين المقاتلات الإسرائيلية عند تنفيذ الضربات الجوية، وكيفية إدارة عمليات القيادة والسيطرة من مراكز قيادة وسيطرة جوية (طائرات E٢C)، وتأمين عدم التداخل بين المقاتلات عند تنفيذ مهام القصف الجوى للأهداف الأرضية وكيفية الاستفادة من مرشدين (عملاء) متواجدين على الأراضى بالقرب من هذه الأهداف يقومون بوضع علامات الكترونية (بيكون) وشرائط ليزرية بالقرب من الأهداف لجذب الصواريخ جو/ أرض والقنابل إليها، هذا إلى جانب استخدام القنابل الذكية المناسبة GBU-٣٤ القادرة على اختراق التحصينات المتواجدة تحت سطح الأرض لعمق يصل إلى ١٥ متر، وقد تم بناء هياكل تمثل المنشآت النووية والأهداف الإيرانية الأخرى فى صحراء النقب لتدريب المقاتلات الإسرائيلية على قصفها من الاتجاهات والارتفاعات المناسبة وما يحميها من نيران الدفاعات المضادة الأرضية.

٣- التدريب على توفير الحماية للمقاتلات القاذفة أثناء تنفيذ مهامها، وذلك بواسطة المقاتلات الاعتراضية (إف ١٥)، لمنع أى مقاتلة إيرانية من اعتراض الطائرات الإسرائيلية، بل منعها من الانطلاق أصلا من حظائرها على الأرض بقصفها.

٤- التدريب على تنفيذ مهام الإعاقة الالكترونية على رادارات الإنذار الجوى ومواقع الصواريخ أرض/ جو الإيرانية، فضلا عن وسائل اتصالات مراكز القيادة والسيطرة الإيرانية طوال فترة تنفيذ العملية.

٥- إنزال قوات خاصة بواسطة مروحيات لاقتحام فى عمق إيران لتنفيذ مهام تخريبية ضد الأهداف التى لم تنجح المقاتلات الإسرائيلية فى تدميرها، كذا لتنفيذ عمليات خطف وقتل شخصيات سياسية وعسكرية وعملية داخل إيران، وبمساعدة عملاء مزروعين فى أراضيها مسبقا.

٦ - التدريب على قيام المقاتلات الاعتراضية (إف ١٥) على اعتراض الصواريخ شهاب الإيرانية أثناء تحليقها فى الجو، وتدميرها بواسطة صواريخ جو/ جو (باتيون - ٤) خارج الأجواء الإسرائيلية وقبل أن تصل إليها وبمساعدة تتبع الأقمار الصناعية لمسارات الصواريخ الإيرانية، وهو ما يتطلب توافر مقاتلات اعتراضية داخل إسرائيل على استعداد الانطلاق فور رصد الأقمار الصناعية لحظة أطلاق الصواريخ الإيرانية شهاب.

٧- التدريب على إنقاذ الطيارين الإسرائيليين بواسطة المروحيات فى حالة سقوط طائراتهم، ومنع الإيرانيين من الإمساك بهم أسرى حرب، مع التدخل بالقوات الخاصة فى الوقت المناسب لمنع حدوث ذلك.

وقد برزت عدة نقاط ضعف أثناء تنفيذ هذه المناورات تمثلت فى صعوبة التمييز بين المواقع الحقيقية والمواقع الهيكلية، وعدم قدرة الذخائر الجوية المتاحة لتدمير منشآت محصنة على عمق أكبر من ١٥ متر، التنسيق بين المقاتلات القاذفة والمقاتلات الاعتراضية عند قصف مواقع لصواريخها أرض/ جو الإيرانية، التنسيق بين القوات الخاصة المحمولة جوا والمقاتلات الاعتراضية التى توفر لها الحماية الجوية عندما تنفذ مهام قتالية أرضية، واستنقاذ الطيارين فى حالة سقوطهم، كذلك قدرة الصواريخ جو/ جو الإسرائيلية على اعتراض الصواريخ الإيرانية "شهاب، سجيل".

* مناورات الدفاع المدنى:

انطلقت صفارات الإنذار من ٢٧٠٠ جهاز فى كافة المدن والبلدان والمستعمرات المتواجدة فى إسرائيل وذلك فى اليوم الأول من مناورات الدفاع المدنى يوم ٣١ مايو الماضى

والتى استمرت خمسة أيام. وكان ناطق عسكرى إسرائيلى قد صرح بأن إسرائيل بدأت أضخم تدريبات للدفاع المدنى فى تاريخها، وهو تدريب غير مسبوق على الإنذار باقتراب هجوم صاروخى كثيف ضد إسرائيل، ينطلق من أربعة اتجاهات إستراتيجية رئيسية: من إيران، وسوريا، وجنوب لبنان وغزة فى وقت واحد، واشتمل أيضا على هجمات جوية معادية بعضها انتحاري. وأن القصف الصاروخى شمل صواريخ باليستية متوسطة المدى (شهاب، وسجيل، سكود B.C.D) إلى جانب صواريخ قصيرة المدى (قسام، فجر، جراد، زلزال)، وذلك فى قصفات بعشرات الصواريخ تصل فى أجماليها إلى ٣٠٠ صاروخ متوسط المدى، ٢٠٠٠ صاروخ قصير المدى. وأن القصف شمل معظم المدن والبلدات الإسرائيلية فى المنطقة الساحلية والوسطى من شمال ووسط إسرائيل إلى جانب مدن جنوب إسرائيل (اشكلون وأشدود وبئر سبع وديونا) إلى جانب جميع المستوطنات الحدودية، وان قسما من هذه الصواريخ يحمل رؤوسا كيماوية وبيولوجية، وأن بعض هذه الصواريخ تم اعتراضها فى الجو بواسطة المقاتلات والصواريخ المضادة للصواريخ قبل أن تصل إلى الأجواء الإسرائيلية، إلا أن نسبة كبيرة من الصواريخ المعادية - خاصة قصيرة المدى - نجحت فى الوصول إلى أهدافها داخل إسرائيل وأصابتها، مما أدى إلى دمار كبير فى المناطق السكانية والأهداف الإستراتيجية الحيوية - مثل المنطقة الصناعية والكيماوية فى حيفا، ميناء أشدود، والقواعد الجوية الإسرائيلية، وقيادات المناطق العسكرية. الخ.

وبحسب السيناريوهات التى وضعتها المناورة تقوم المقاتلات الاعتراضية الإسرائيلية باعتراض الصواريخ المعادية فى الجو بواسطة الصواريخ جو/جو قبل أن تصل إلى إسرائيل، وذلك بموجب إنذار فضائى تطلقه أقمار التجسس الأمريكية فور انطلاق الصواريخ من مواقعها فى إيران وسوريا، ويصل إلى الإنذار إلى مركز الإنذار الأرضى فى تل أبيب وبها يدفع المقاتلات الاعتراضية لاعتراضه فى الجو، إذا ما فشلت المقاتلات القاذفة فى قصف الموقع الصاروخى داخل إيران وسوريا قبل انطلاق الصواريخ. أما فى حالة فشل المقاتلات الاعتراضية فى إسقاط الصواريخ المعادية فان وحدات الصواريخ المضادة للصواريخ باتريوت (باك ٣, ٢)، والصواريخ (حيتس/أرو) تقوم باعتراض الصواريخ فور الإنذار بإطلاقها، وعلى أساس أن الصاروخ شهاب يحتاج إلى ١١ دقيقة ليصل الأراضى الإسرائيلية فإن الصواريخ المضادة الإسرائيلية ينبغى أن تعترضه بعد ٥, ٥ دقيقة من انطلاقه بعد أن تكتشفه الرادارات الإسرائيلية وتوجه الصواريخ المضادة نحوه. أما الصواريخ قصيرة المدى، والتى لا تستطيع الرادارات الإسرائيلية اكتشافها والتعامل معها لكونها تحلق على ارتفاعات منخفضة، فمن المخطط أن تعترضها وسائل دفاع صاروخى أخرى مثل (القبة الحديدة) والذى لا يزال تحت التطوير فى المصانع الحربية الإسرائيلية، وكذلك النظام الأمريكى (سكاى جارد) الذى يعمل بالليزر، والنظام الأمريكى الآخر (ثاد) وهو جزء من نظام الدفاع الصاروخى الأمريكى لدفاع عن مسارح العمليات، هذا بالإضافة للنظام الأمريكى الجديد (فالانكس) وهو عبارة عن مدفعية عيار ٢٠ مم وجهاز رادار قادرين على رصد انطلاق الصواريخ وقذائف الهاون ومتابعة مسارها واعتراضها بواسطة ٦٠٠٠ قذيفة فى الدقيقة وذلك فى إطار دائرة قطرها ١٢٠٠ متر، ويتوقع أن تصل هذه المنظومة إلى إسرائيل فى الشتاء القادم ومعظم المنظومات التى تتعامل مع صواريخ قصيرة المدى لم تختبر ميدانيا بعد فى إسرائيل.

أما المرحلة الأهم من المناورة (نقطة تحول ٣٠٠) فتتمثل فى كيفية تعامل أجهزة الدفاع المدنى مع الصواريخ التى يفترض أنها سقطت داخل المدن والبلدات والمستعمرات الإسرائيلية، فبعد أن انطلقت صفارات الإنذار قامت فرق الدفاع المدنى المخصصة بتوجيه السكان وطلبة المدارس وعمال المصانع إلى الملاجئ المخصصة لذلك والبدرومات فى المنازل وجراحات السيارات خلال ثلاث دقائق والتأكد من ارتدائهم أقنعة الوقاية التى تم توزيعها عليهم مسبقا (حوالى ٥, ٤ مليون قناع واقى بعد أن تم سحب الأقنعة الواقعية القديمة التى تم توزيعها إبان حرب الخليج الثانية عندما قصف صدام حسين إسرائيل بـ٣٩ صاروخ سكود، وذلك بنسبة ٨٥٪ من سكان إسرائيل). كما تم تمثيل كيفية قيام عربات الإسعاف بنقل المصابين إلى المستشفيات بعد إخلائها من المرضى العاديين تحسبا لاستقبال المصابين نتيجة الهجمات الصاروخية، كما اختبار مدى تواجد الأمصال والعقاقير اللازمة لعلاج وتحصين الأفراد من تسمم غازات الحرب الكيماوية والأمراض البيولوجية التى تحملها رؤوس صواريخ شهاب، واختبار استعداد أطقم العلاج فى أقسام المستشفيات لاستقبال المرضى والمصابين. كما تم اختبار مدى صلاحية طرق المناورة لسيارات الإسعاف والنجدة والدفاع المدنى بعيدا عن الطرق والمناطق التى دمرها القصف الصاروخي، كذلك قدرة وسائل الدفاع المدنى على إزالة أنقاض المنشآت المدمرة وسرعة فتح الطرق، كذا اختبار كفاءة أطقم جهاز الحرب الكيماوية فى الجيش على القيام بعمليات تطهير الأرض والأفراد والمركبات والمنشآت من التلوث لكيماوي. وقد شملت المناورات اختبار كفاءة جميع المؤسسات المدنية والمصانع الإستراتيجية - خاصة الآتية: سقوط صواريخ وتسرب كيماوى فى مصانع حيفا، ومستشفى فى عفولة، ومطار بن جوريون، تلوث كيماوى حول المنشأة النووية فى ديمونة، تلوث كيماوى فى ايلات، سقوط صواريخ كيماوية فى بئر سبع وأشكلون وميناء أشدود وحدوث تلوث كيماوى وتدمير منشآت، تنفيذ عمليات انتحارية فى حافلات

ومقاهى فى القدس وتل أبيب واحتجاز رهائن، قصف معسكرات تجمع الاحتياط فى حيفا والخضيرة وناتانيا وبئر سبع وريشون ليتسيون، كما تم اختبار وحدات أخطاء الحرائق فى سرعة الوصول إلى أماكن اندلاعها وكيفية التعامل معها أثناء عمليات قصف جوى وصاروخى معادي.

وقد شملت المناورات أيضا المستوى الحكومي، حيث تم عقد اجتماع طارئ للوزارة برئاسة نتنياهو بناء على افتراض موقف تتعرض فيه إسرائيل لحرب شاملة، وانتقال الحكومة المصغرة إلى مركز القيادة والسيطرة المخصص لحالات الطوارئ، واختبار نظام الاتصالات منه إلى جميع الجهات المعنية فى إسرائيل وخارجها (قيادات الجيش والأمن والشرطة وأجهزة الاستخبارات والوزارات وهيئات ومؤسسات الدولة وقيادة الدفاع المدنى ورؤساء المدن والسلطات المحلية المختلفة، قيادات المنشآت الصناعية الإستراتيجية).

وقد تم اختبار قيادة الحكومة فى اتخاذ القرارات إزاء المواقف الحرجة السابق الإشارة إليها، وكيفية مواجهتها سواء على المستوى الدفاعى العسكرى أو الدفاعى المدني، وكذلك الرد الانتقامى ذو الطبيعة الهجومية وكيفية التعامل مع حجم من الخسائر البشرية والمادية الناتجة عن القصف المعادي، وقدرة رئيس الوزراء وأجهزة الإعلام على مخاطبة الشعب الإسرائيلى وإزالة الآثار النفسية والمعنوية السلبية الناتجة عن تعرض العمق الإسرائيلى لقصف صاروخى مدمر، وطمأنة الإسرائيليين على قدرة الحكومة على التعامل مع الموقف وإزالة آثاره، إلى جانب كيفية الاستفادة من الحلفاء فى طلب دعم خارجي مادى وعسكرى وسياسي.

وقد جرت هذا المناورات تحت إشراف وزير الدفاع أيهود باراك، وكان المسؤول عن هذه المناورات - نائب وزير الدفاع متان فلنائى أن المناورات (نقطة تحول -٣) تحاكى تعرض إسرائيل إلى هجوم شامل بالصواريخ من جهات مختلفة مصحوبة بعمليات تفجيرية فى أرجاء إسرائيل، وإن هذا الهجوم المفترض ليس سيناريو خيالى وليس بعيدا عن الواقع، وإذا وقعت حرب فقد يتحقق هذا السيناريو، أما الجنرال زئيف رام رئيس سلطة الطوارئ الوطنية، فقد صرح بأن هذه المناورات تقوم على استخلاص العبر من مناورات كثيرة تمت فى العامين الأخيرين، ومن عبر الحرب على لبنان عام ٢٠٠٦، والحرب الأخيرة على قطاع غزة.

أما صحيفة (يسرائيل هايوم) فقد ذكرت فى ٢٥/٥/٢٠٠٩ أن مناورات الجبهة الداخلية ستمتحن جهوزية الجبهة الداخلية لسلسلة من "سيناريوهات الرعب"، إذ ستحاكى المناورات حرب شاملة على كل الجبهات مع حماس وحزب الله وسوريا، بموازاة تعرض المدن الإسرائيلية إلى موجهة من العمليات التفجيرية، وأضافت أن السيناريوهات تتطرق أيضا إلى احتمال قيام المواطنين العرب فى إسرائيل بأعمال شغب وإغلاق محاور الطرق الرئيسية، وتابع الصحيفة أن المناورات ستحاكى تدهورا على الجبهات المختلفة يستمر ثلاثة أشهر وينتهى إلى حرب شاملة. وقالت أن بداية التدهور ستكون فى قطاع غزة، الأمر الذى سيضطر معه الجيش الإسرائيلى إلى احتلال هذا القطاع، ثم بعد شهرين سيحدث توتر على الحدود الشمالية مع لبنان وسوريا وعندها تدخل إسرائيل أسبوع الحسم الذى سيشمل هجوما إسرائيليا مشتركا بقواتها العسكرية كافة على سوريا ولبنان وقطاع غزة، بعد استدعاء شامل لقوات الاحتياط، وتتعرض إسرائيل بسبب ذلك إلى هجوم بالصواريخ على أرجائها المختلفة، والى موجة عمليات تفجيرية وأعمال شغب.

ووسط قلق وتحسبات إقليمية غير خافية من جانب الدول العربية بسبب هذه المناورات، بعث رئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نتنياهو رسائل طمأنة إلى جهات دولية تقول إن التحضيرات لهذه المناورات بدأت منذ أشهر (أى قبل تسلمه منصبه) وأن الحديث هو عن مناورات تجرى كل عام، وتنفذها قوات الأمن الإسرائيلى لفحص كيفية دفاعها عن النفس، ولست غطاء لهجوم عسكري، لكن هذه الرسائل لا تتسق مع ما نقلته صحيفة هاآرتس عن مصادر أمنية إسرائيلية من أن إسرائيل تتحسب من تسخين فى الحدود الشمالية، رغم أن أجهزة الاستخبارات تستبعد تصعيدا يبادر إليه حزب الله، وإن كان الوضع معرض لانفجار سريع وكان ايهود باراك وزير الدفاع قد نفى لإذاعة الجيش الإسرائيلى أن تكون تلك المناورات ردا على الأحداث والتوترات التى شهدتها المنطقة فى الأسابيع والأشهر الأخيرة، ومن جانبه صرح نائب وزير الدفاع متان فلنائى لإذاعة الجيش الإسرائيلى قائلا: يعتبر أعداؤنا أن الجبهة الخلفية تشكل نقطة ضعفنا وعلينا تعزيزها والاستعداد لمواجهة أى احتمال، وكان رئيس الحكومة نتنياهو مؤكدا هذا المفهوم فى الاجتماع الأسبوعى للحكومة عندما قال تعقيبا على المناورة: "انها تمرين روتينى هدفه الدفاع عن دولة إسرائيل من هجمات القذائف والصواريخ" أن قدراتنا على الدفاع عن أنفسنا تتطور على غرار قدرات أعدائنا".

لذلك لم تغفل القيادة المسؤولة عن هذه المناورات، أن تختبر قدرة المنشأة النووية فى ديمونة على مواجهة هجوم صاروخى عليها، وهو ما تم تمثيله بصارخ وهمى ذو رأس كيماوى سقط بالقرب من موقع المفاعل النووى هناك، وقد جاء هذا الصاروخ بشكل مفاجئ لإدارة المفاعل، والتى طولبت معالجة الموضوع على الفور حيث قيل لها فى برقية عاجلة من قيادة المناورة أن صاروخا سقط قرب المفاعل وتسبب فى أضرار طفيفة فى المبنى ولكنه أحدث تلوثا كيماويا، وعند فحص رد فعل إدارة المفاعل وكيف تصرفت فى الموضوع عبر قائد المناورة نائب وزير الدفاع - فلنائى - عن ارتياحه وقال

إن التدريب كان ناجحا فى هذا الموقع.

وقد اكتشفت عدة نقاط خلل فى هذه التدريبات، حيث تبين أن ٧٠٪ من البلدات والبيوت العربية فى إسرائيل (فلسطينى ١٩٤٨) ونحو ٢٠٪ من البيوت فى أحياء اليهود المتدينين، خالية من الملاجئ أو أية وسائل حماية أخرى، وان العديد من المواطنين لم يكترثوا لصفارة الإنذار ولم ينزلوا إلى الملاجئ، وفى مقر الكنيست (البرلمان الإسرائيلي) لم يعرف مدير عام المؤسسة المسؤول بنفسه عن التدريبات فى المبنى إلى أين يهرب ويختبئ، وأن عددا من الملاجئ غير جاهزة بشكل كاف، وقد علق قائد المناورة فلنائى على ذلك بقوله "من أجل كشف هذه الأخطاء أجرينا التدريبات، ويسعدنى أنها أخطاء يمكن التغلب عليها فى وقت قصير نسبيا". ثم أشار إلى أنه فى إطار هذه التدريبات تم إطلاق صواريخ وهمية على مقر وزارة الدفاع الإسرائيلية فى تل أبيب، وكان التدريب هناك ناجحا تماما.

وكانت قيادة الجبهة الداخلية قد شنت حملة إعلامية تحت عنوان "أن تكون محميا كل الوقت" تشرح للمواطنين كيفية مواجهة حالات طوارئ مثل سقوط صواريخ، وطرق الاحتماء والنزول إلى الملاجئ، كما وزعت خريطة جديدة للمناطق الجغرافية لإسرائيل وفقا لمستوى التهديد المتربص بكل منطقة من الصواريخ، وضعت المنطقة الشمالية القريبة من لبنان، والمنطقة الوسطى القريبة من قطاع غزة وأراض الضفة الغربية، على رأس المناطق المهددة بالقصف الصاروخي.

اما من حيث الخطة الزمنية للمناورة فهى كالآتي:

اليوم الأول: إطلاق صفارات الإنذار فى جميع أنحاء إسرائيل معلنة تعرضها لهجمات صاروخية، وكان موضوع الاختبار هو كيفية تعامل القيادة السياسية للدولة مع هذه الحالة الطارئة، وإدخال الوزراء فى تجربة اتخاذ القرارات وإعطاء ردود الفعل لمختلف السيناريوهات.

اليوم الثاني: تركزت التدريبات على قوات الجيش وقوات الدفاع المدنى ودوائر التموين فى صفوف الشرطة وغيرها من المؤسسات الحكومية وكذلك السلطات المحلية والمجالس القروية والمدنية.

اليوم الثالث: إجراء التدريبات فى البلدات والمدارس وأماكن العمل واللهو فى الشوارع.

اليومين الرابع والخامس: تم تكرسيهم للقيادات السياسية والعسكرية ووسائل الإعلام لاختبار كفاءتهم فى التعامل مع المواقف الطارئة التى فرضت على إسرائيل، وحجم الخسائر البشرية والمادية الناتجة عن الهجمات الصاروخية التى تعرضت لها، كما أجريت مناورات عسكرية لكيفية التحرك لشن عمليات هجومية إستراتيجية بموجبها اجتياح غزة، وتنفذ فيها عمليات حربية تستغرق ثلاثة شهور، يتبعه هجوما آخر على جنوب لبنان كرد فعل لإطلاق صواريخ من جانب حزب الله على شمال إسرائيل، ثم هجوما على سوريا نتيجة مشاركتها حزب الله فى قصف شمال إسرائيل، ولا يكتفى معدوا هذا السيناريو بذلك بل افترضوا أيضا قيام عرب ١٩٤٨ بإعلان انتفاضة ضد السلطة الإسرائيلية بهدف استغلال الحرب، وفى هذا الإطار تم اختبار وفحص مدى التنسيق العملياتى بين القيادات العسكرية المدنية والدفاع المدني.

* رؤية تحليلية:

حملت هذه المناورات عدة رسالات: الرسالة الأولى للداخل الإسرائيلي استهدفت طمأنة المواطنين على استعداد القيادات السياسية والعسكرية للتعامل مع مخاطر حرب شاملة بطريقة منظمة وسليمة تضمن البعد عن التخبط والارتباك الذى تم رصده خلال حرب يوليو ٢٠٠٦. أما الرسالة الثانية فهى إلى عرب ١٩٤٨ داخل إسرائيل تشكك فى مدى ولائهم للدولة بالنظر لما شملته موضوعات المناورة عن احتمال قيامهم بانتفاضة متزامنة مع الهجمات الصاروخية التى تتعرض لها إسرائيل، وهو الأمر الذى يعنى مبررا للتوجهات الرامية إلى إتباع أسلوب التهجير أو تبنى سياسة تبادل الأراضى ذات الكثافة العربية داخل إسرائيل مقابل المناطق التى تضم الكتل الاستيطانية الضخمة فى الضفة الغربية مثل مستعمرة (معاليه أدوميم) القريبة من القدس، وذلك فى إطار عملية سياسية محتملة قد تضطر إسرائيل إلى الدخول معها نتيجة ضغط الإدارة الأمريكية عليها لإيقاف الاستيطان وإقامة الدولة الفلسطينية.

كما تحمل هذه المناورات أيضا رسائل إلى أعداء إسرائيل فى إيران وسوريا ولبنان وغزة بأن إسرائيل مستعدة لمواجهة أسوأ الاحتمالات، وجاهزة لتقبل أعداد كبيرة من الخسائر البشرية والمادية وتحسب لها جيدا، ولكنها فى ذات الوقت ستكون قادرة على توجيه ضربات انتقامية لمن سيطلقون عليها الصواريخ تكلفهم أضعاف ما تعرضت له إسرائيل من خسائر، مع عدم استبعاد استخدمها سلاحها النووى فى هذا المجال خاصة إذا ما تعرض سكانها لهجمات برؤوس كيماوية أو بيولوجية، والتى تعتبر ضمن أسلحة الدمار الشامل.

أما فيما يتعلق برسالة إسرائيل إلى إيران فقد جاءت هذه المناورات عقب إطلاق إيران صاروخى المتطور (سجيل - ٢) ذو المرحلتين والذى يعمل بالوقود الصلب، مما يعطيه دقة أعلى فى الإصابة إلى جانب سرعة احتلال الموقع وتجهيزه وإطلاقه ثم سرعة الانتقال منه والمناورة إلى موقع آخر، ناهيك عن مدى يصل إلى ٢٥٠٠ - ٣٠٠٠ كم حيث تؤكد الرسالة أن إيران إذا ما أقدمت على قصف إسرائيل بهذا الصاروخ أو صاروخ شهاب، فأنها ستتعرض لضربات جوية وبحرية من غواصتها الثلاث (دولفين) والمسلحة بصواريخ كروز نووية سيتم نشرها فى بحر عمان، إلى جانب صواريخ أريحا - ٣ المسلحة أيضا برؤوس نووية.

◆مصطلحات عبرية◆

■ اعداد قسم الترجمة ■

١ - هستدروت تسيونيت حدشا: الهستدروت الصهيونية الجديدة

نقابة صهيونية إصلاحية أقيمت برئاسة «زئيف جابوتنسكي» عام ١٩٣٥ بعد أن انشق أعضاؤها عن الهستدروت الصهيونية العالمية بسبب الخلافات الشديدة حول عمل الصهيونية السياسية وأساليبها وطرقها.

وقد أدارت الصهيونية الجديدة عملاً سياسياً بروح الصهيونية الإصلاحية التي تهدف إلى إنقاذ شعب إسرائيل وأرض إسرائيل وإحياء اللغة والثقافة العبرية وتجديد ملكية إسرائيل وخلق أغلبية عبرية في أرض إسرائيل.

وفى الكونجرس الصهيوني الثاني والعشرين الذي عقد في بازل عام ١٩٤٦ عاد أعضاء الهستدروت الصهيونية الجديدة إلى الهستدروت الصهيونية العالمية بحجة أن الأخيرة أخذت على عاتقها مبدأ إقامة دولة عبرية.

٢ - هاشاحر: الفجر

صحيفة عبرية تأسست في فيينا عام ١٨٦٨ وحررها «بيرتس سمولنسكين».

وقد دعت الصحيفة إلى عودة اليهود إلى فلسطين وتوطينهم فيها، وكانت بمثابة عنصر هام في إحداث اليقظة الوطنية اليهودية.. وقد توقف صدور هاشاحر عام ١٨٨٤.

٣- فعدت هاكوتل: لجنة حائط المبكى

لجنة تشكلت عام ١٩٣٠ من قبل عصبة الأمم في أعقاب الأحداث الدامية التي وقعت عام ١٩٢٩.

وقد صادقت اللجنة على حق اليهود في الصلاة بجانب حائط المبكى، ولكنها منعت استقدام كتب التوراة إلى هناك أو النفخ في البوق وإقامة مقاعد في ساحة حائط المبكى.

٤ - حيش: سلاح ميدان

سلاح الميدان هو أحد أسلحة منظمة الهاجاناه.. كان يضم شباناً من سن الثامنة عشرة وحتى الخامسة والعشرين.. وقد تم إعداده للأعمال الحربية خارج المستعمرات وكان بمثابة احتياط إقليمي.

وفى النصف الثاني من عام ١٩٤٧ وقبل أن تقرر الأمم المتحدة تقسيم فلسطين بعدة أسابيع غيَّرت قيادة الهاجاناه مبنى سلاح الميدان وأخرجته من قيادة الدفاع الإقليمي ليكون بالإمكان نقله من مكان لآخر حسب متطلبات الساعة.

وقد انضمت وحدات سلاح الميدان إلى الألوية المحاربة.. وكان هذا السلاح يضم حوالي عشرين ألف محارب.

الصحف الرئيسية فى إسرائيل

م	اسم الصحيفة	معناهاباللغة العربية	تاريخ التأسيس	الجهة المؤسسة	أعداد التوزيع
١	يديعوت أحرونوت يومية	آخر الأخبار	١٩٣٩	ملكية خاصة لعائلة موزيس الإعلامية	الصحيفة الأكثر توزيعاً فى إسرائيل إذ يقرأها حوالى ثلثى قراء الصحف العبرية، حيث توزع ٣٠٠ ألف نسخة يوميا و ٦٠٠ ألف نسخة للعدد الأسبوعى الجمعة
٢	هاآرتس يومية	الأرض	١٩١٩	مالكة هذه الصحيفة هى كتلة الإعلام شوكين	العدد اليومى (٦٥ ألف نسخة) العدد الأسبوعى (٧٥ ألف نسخة)
٣	معاريف يومية	صلاة الغروب	١٩٤٨	ملكية خاصة لعائلة نمرودى الإعلامية	العدد اليومى (١٦٠ ألف نسخة) العدد الأسبوعى (٢٧٠ ألف نسخة)
٤	هاتسوفيه يومية	المراقب	١٩٣٨	المفدال الحزب الدينى القومى	العدد اليومى (٦٠ ألف نسخة)
٥	جيروزاليم بوست	بريد القدس	١٩٢٣	ملكية خاصة لمجموعة جريشون أجررون	العدد اليومى (٣٠ ألف نسخة) العدد الأسبوعى (٥٠ ألف نسخة) (توزع يوميا طبعة دولية فى أمريكا الشمالية وطبعة أسبوعية باللغة الفرنسية فى أوروبا)
٦	جلوبس يومية اقتصادية	-	١٩٨٣	شركة جلوبس لتونوت للنشر التى تمتلكها مجموعة مونتين	٤٠ ألف نسخة
٧	هامودیع يومية	المخبر	-	حزب أجودات يسرائيل	العدد اليومى (٢٥ ألف نسخة) توزع نسخة أسبوعية باللغة الإنجليزية

رقم الإيداع ١١٨١٧ / ٢٠٠٠
الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 - 227 - 130 - 3

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

CENTER FOR POLITICAL & STRATEGIC STUDIES

مختارات اسرائيلية

النشاط والأهداف

انشئ المركز فى عام ١٩٦٨ كمركز علمى مستقل يعمل فى إطار مؤسسة الأهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الاسرائيلى والقضية الفلسطينية، ثم امتد اختصاصه الى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة. ويسعى المركز من خلال نشاطه الى نشر الوعى العلمى بالقضايا الاستراتيجية العالمية والأقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأى العام المصرى والعربى بتلك القضايا، وأيضا بهدف ترشيد الخطاب السياسى وعملية صنع القرار فى مصر.

عضوية المركز:

يمكن الاشتراك فى عضوية المركز التى تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وملخصات لورش العمل والحلقات الفكرية التى يعقدها المركز، وتقديرات المواقف والنشرات التى يصدرها فى لحظات الأزمات، وحضور محاضرات المركز ومؤتمره السنوى، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج فى خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها. قيمة رسم اشتراك العضوية سنوياً (عشرة آلاف جنيه للهيئة وخمسة آلاف جنيه للأفراد).

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر